للبحث العلمي

جامعة اليرموك ..
كلية الآداب والعلوم الانسانية
دائرة اللغة العربية وآدابها.

أسلوب التوكيد
بين
المبنى والمعنى
في
ضوء علم اللغة المعاصر

١٦

تقديم الطالب
علي خلف الهروط
اشراف
الدكتور خليل عمايره.

العام الجامعي ١٤٠٢ / ١٤٠٣هـ ١٩٨٢ / ١٩٨٣م ...

اسلوب التوكيد بين المبنى والمعنى
في
ضوء علم اللغة المعاصـــــر

تأليف

علي خلف الهـــــــــروط

ليسانس في الاداب (اللغة العربية) جامعة الملك عبد العزيز
مكة المكرمة / السعودية سنة ١٩٧٥ م .

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الماجستير في جامعة اليرمـــوك
في اللغة العربيــة ، تخصص : اللغة والنحو .

لجنة المناقشة :

الدكتور خليل عمايره — مشرفـا
الدكتور إسماعيل تمام حسان — عضوا
الدكتور محيي الدين رمضان — عضوا

١٩٨٢ـ١٩٨٣
١٤٠٢ـ١٤٠٣ هـ

فهرس

كلمة شكر ..

يطيب لي ان اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذى الفاضل الدكتور خليل عمايره الذى أشرف على هذه الرسالة وفتح لي قلبه وبيته منذ اللحظة الأولى لتسجيلي هذا البحث رسمياً حتى استوى على سوقه ، فوجدت منه كل تشجيع ورعاية ومتابعة مستمرة ، وللحق أقول ، إنّه بذل معي جهداً قَلَّ ما يبذله مشرف مع طالب تجسد هذا بالتوجيهات السديدة والاقتراحات المفيدة والمراجعة المستمرة لكل فصل من فصول هذه الرسالة حتى وهي في مرحلة المخاض .

فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما وأشكر القائمين على مكتبتي جامعتي اليرموك والأردنيه وكل من مَدَّ لي يد العون والمساعدة لأنجاز هذا البحث . كما وأشكر الأستاذين المناقشين على ما تحملاه من مشقة وتعب سواء كان في السفر أو في قراءة البحث . وإنني أعد صادقاً أنْ أفيد من ملاحظاتهم وإجراء أى تعديل مستقبلاً على البحث .

فجزى الله الجميع عني خير الجزاء .

مختصرات المصطلحات التي وردت في البحث وماذا يعني كل منها

١ـ	اداة :	Art.
٢ـ	شبه جملة :	Prepcl.
٣ـ	مكملات :	Comp.
٤ـ	عائد للتوكيد :	
٥ـ	ضمير :	Pron.
٦ـ	مبتدأ :	S.
٧ـ	الخبر :	Pred.
٨ـ	الفاعل :	Agant.
٩ـ	عنصر توكيد :	
١٠ـ	فعل :	V.
١١ـ	انتهاء جملة :	
١٢ـ	جملة مرفوضه لغويا :	∅
١٣ـ	اشارة تعني تحوّل الى :	⇒
١٤ـ	اشارة تعني تساوى الطرفين :	=
١٥ـ	تحت الكلمة تعني توكيد بالتقديم :	
١٦ـ	النحو التحويلي :	T.R.
١٧ـ	النحو التوليدى :	G.R.
١٨ـ	البنيه السطحيه :	S.S.
١٩ـ	البنيه التحتيه (العميقه) :	D.S.
٢٠ـ	نفي :	Neg.
٢١ـ	استفهام :	Qus.
٢٢ـ	شرط :	Cond.

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدى الدراسة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين .. أما بعـــد :

ما من شك أن التراث النحوي الذى تركه نحاتنا نفيس جدا ، وأن الجهد الذى بذل فيــه قديما ، جهد لم يحظ به علم من علوم العصر آنذاك ، ولا يسعنا الا ان نقف أمام هذا التراث وقفة اجلال واكبار ؛ ولكن هذا لا يمنعنا من ان ندرس هذا التراث ، فى ضوء معطيات العصر وماتوصلت اليه الدراسات اللغوية الحديثة من نظريات ، لان نحاتنا درسوا هذا التراث فى ضوء ما توافر لهم من امكانات ووسائل ، فان فاتهم التوفيق حينا ، فقد وفقوا أحيانا ، وكشفوا بحــق عن عقلية العصر الذى كانوا يعيشون فيه ، شأنهم فى ذلك شأن الباحثين ، فليس من حقهم علينـا ان نقيس أعمالهم بمقاييسنا ، ولا ان نلومهم على ما نظنه تقصيرا ، وهو ليس بتقصير (فتلك أمـة قد خلت لها ما كسبت) .

والذى دفعنى للكتابة والبحث فى هذا الموضوع دوافع كثيرة منهــا :

١ — أن موضوع التوكيد من بين المواضيع الكثيرة التى كانت مدار بحث فى حجرة درسنا ، فـى السنة الاولى للماجستير فقد شدنى هذا الموضوع ~~الى كثيرا~~ ، وراق لى ان أبحث فيه دون ســواه لأن هذا الموضوع واحد من الأبواب النحوية ، التى شاء لها النحاة ان تكون مقصورة على نوعــين اثنين هما : التوكيد اللفظى ، والتوكيد المعنوى ولا يقبل سواهما — ولو ان له دورا عظيمــا فى تأكيد الكلام — علما أن التوكيد معنى من المعانى يفيد تقوية الكلام ، وازالة الشكوك فى نفس السامع ، والمعنى عادة يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة ، وأساليب متباينة ، يحكمنا فى ذلـــك حالة المخاطب : هل هو خالى الذهن مما نقول ؟ أو متردد شاك ؟ أو منكر جاحد لـــه ؟ وهذا الذى دفع علماء المعانى لدراسة هذا الموضوع فى باب الخبر وأضربه ، هذا من جهــة ، ومن جهة أخرى ، فالتوكيد كغيره من المعانى ، الاستفهام والشرط والنفى وغيرها ، يمكن أن يؤدى بمبانى مختلفة شبيها لها ، ويدرس فى أبواب مختلفة ، كالمبتدأ والخبر والفاعل وغــيرها كما تدرس هذه المعانى فى هذه الأبواب ، ولكن النحاة أتبعوا التوكيد بباب التوابع ، لأن التوكيد يشبه النعت والمعطوف والبدل ، فى أنه يتبع مؤكده فى حركة اعرابه ، فهذا الاتبــاع ناجم عن اعطاء الحركة الأعرابية مكانة كبرى فى النحو العربى ، مما أدى الى انعدام وضــوح الرؤية ، والتمييز بين التوكيد فى حركة الاعراب والتوكيد فى المعنى .

فالتوكيد ليس كالنعت وليس كالمعطوف ، لأن النعت يختلف عن المنعوت ، وهو صفة لـه ، والمعطوف ليس من المعطوف عليه أو مثله ، ولكن التوكيد لا يختلف عن مؤكده بل يقويه ويوضحه ،

فهو من هذه الناحية كإعادة اللفظ نفسه مرتين ، ويؤيد ما نذهب اليه ، ما توصلت اليه الدراسات اللغوية الحديثة ، من أن دراسة الشَكل لا تغني عن دراسة المضمون ، فلا بد من تضامّهما للوصول الى المعنى دون عُسر .

وبهذا تكون دراسةُ التوكيد-مقصورة على نوعين اثنين-، قاصرةً عن اداء وظيفة التوكيد في اللغة لان التوكيد يُؤدَّى بغير هذين النوعين ، فهناك صور وأشكال أخرى للتوكيد لم تدخل في باب التوكيد ، لا لشيء إلاّ لأن ما بعدها لا يُشْبِهُ ما قبلها في الحركة الاعرابية .

٢ — اما الدافع الثاني الذى كان له أكبر الاثر في نفسي ، هو ما كَتَبَهُ الدكتور مَهْدِي المخزومي في كتابه (في النحو العربي) حول هذا الموضوع فقال : " ليس التكرار — وهو ما قصروا العناية عليه — هو كل ما في التوكيد من صور ، فللتوكيد صور اخرى ، لها مجال أوسع من إعادة اللفظ نفسه بتكراره ، فهناك التوكيد بالقَسَم ، والتوكيد بالقَصْر ، والتوكيد بالتَقْدِيم ، وهناك أدوات كثيرة مفرقة مبثوثة هنا وهناك ، من أدوات النحو يُؤكَّد بها الجُمَل الفعلية ويُؤكَّد بها الجُمَل الأسمية ، وهناك صور أخرى لا أزعم انهم كانوا يجهلونها ".

ولكنّ الدكتور المخزومي مَرَّ بهذا كلُّه مرورا سريعا ، واَقتضبه في بِضْع صفحات ، وكانت هذه الصفحات على قلّتها من أكبر العوامل والحوافز التي شَجّعتني للكتابة في هذا الموضوع ، حيث أنّها لم تكن كافية شافية ، لأنه لم يَتَوخَّ البحثَ في هذا الموضوع بشكل مستقل ، لكنه حاول أن يلفت الأنظار الى هذا الموضوع ، باقرارمنه أنه لم يكن قد عَرَضَ لجميع صور التوكيد ، فحاولت ان ألمّ شَعَثَ هذا الموضوع ، مستنيرا ومستهديا بما توصلت اليه الدراسات الحديثة من نظريات .

٣ — وثالث هذه الدوافع : رغبتي في دراسة هذا الموضوع دراسة مفصلة في بحث مستقل ، أضف الى هذا كله ما لقيته من استاذي المشرف من تشجيع حين عرضت عليه الموضوع لأول مرة محاولا تشجيعي لدراسته في ضوء ما توصلت اليه احدث النظريات اللغوية . وشرعت أدرس واقرأ عن هذا الموضوع ، في المصنفات النحوية قديمها وحديثها ، ثم بدأت تقميش المادة وجمعها ما وسعني من جهد " وكان لأستاذي في هذه الاثناء أثر عظيم ، لما غمرني به من لطف وتعاون متجسدا بالتوجيهات السديدة كلما اقتضى الامر ذلك ، وقد بَوّبتُ المادةَ على النحو التالي :

١ — الباب الاول : ويحتوي على تمهيد تحدّثنا فيه عن معنى التوكيد لُغَةً واصْطِلَاحاً ومفهومه بين النحاة والبلاغيين . ثم تلا هذا التمهيد الفَصلُ الأول والذى ضَمّنَاه أهم

الأسس التى بُنيَ عليها وبُوّبَ النحو العربى ، وعزيناها الى : القياس ، و العَمل و العَامل والعِلّة ، و ما تَرتَّبَ عليها من تأويل و تقدير و غيرها "

وفى الفصل الثانى: تكلّمنا عن التوكيد و أقسامه عند النحاة ، حيث قصروه على نوعين هما : التّوكيد اللفظِي ، و التّوكيد المَعْنَوى .

اما الفصل الثالث: فقد تحدثنا فيه عن توكيد الضّمير ، و التّوكيد بالضمير ، وبينا أن الضّمير يُؤكّد بضمير و باسم ظاهر ، ثم فصلنا القول فى توكيد الظاهر بضمير الذى يرفضه النحاة و مثّلنا له بحالتين : الأولى : تَقَدُّم الفاعل على الفعل حين يعود عليه ضمير بالفعل ، فيكون هذا الضمير بمثابة تكرار الاسم المتقدم ، و الثانية : (ضَمير الفَصْل) وقلنا بأنه توكيد للمسند اليه و ليس بمسند اليه ثان فى الجملة .

و بينا كذلك أن الضمير يؤكد بظاهر و مثلنا له بلغة أكلونى البراغيث" .

وفى الفصل الرابع تحدثنا عن أبواب خمسة ، من الأَوْلَى أن تُلحق بباب التوكيد لما لها من دلالة على التوكيد ، وهى: المصدر المؤكد لفعله ، و الحال ، و الصفة ، و البدل ، و عطف البيان ، وقلنا ان المصدر أنواع : منه ما يؤكّد الفعل ، و منه ما يبين النوع أو العدد ، و منه ما يؤكّد الجملة (وكأنه إعادة لِلَفْظِها) مثل : (له عليّ ألفُ دِرْهَم إعْتِرَافاً) على نية تكرار المعنى وأشتمال المصدر على المعنى نفسه ، و منه ما يزيد الجملة قوة فى معناه ، لا على نية تكرار المعنى وأشتمال المصدر عليه ، بل لأنه توكيد لِمَعْنى الجملة كقولنا : (هذا عَبْدُ اللّه حَقّاً) . و ذ نبهنا الى أن المصادر السَّماعيّة ليست من هذا الباب ، إنما هى أساليب قائمة بذاتها ، تستخدمها العرب — على قصرها — لتؤدى غرضا معينا يختلف باختلاف السياق الذى تَرِدُ فيه مثل : (سُبحَان الله) و (مَعَاذ الله) و (سَقْيًا) و (تِيهًا) وغيرها .

أمّا الحَالُ : فقد قلنا: إن حَالَها حالُ أىّ اسلوب توكيد آخر لِمَا لها من دور فى تقوية المعنى وتقريره ، ثم بيّنا أنواعها التى تأتى للتوكيد .

اما الصفة : فقد بينا أنها تأتى لتوكيد المعنى و تثبيته و حصرناها فى نوعين : الاول : مشتقة من لفظ الموصوف ، وبينا وجه الشبه بين هذا النوع و بين التوكيد المعنوى ، والثانى : المؤكّدة للموصوف بعدده أو مُرادفه كقوله تعالى : (خلقكم من نفس واحدة) وقوله تعالى : (غرابيب سود) .

اما البدل : فقد ذهبنا الى أنه نوع من التوكيد لدلالته الجَليّة على التوكيد ، لأنّ البدل و المُبْدَل منه شئٌ واحد ، ولو ذُكِرَ أحدهما ، لأغْنَى عن الآخر ، و ما ذِكْرُهما معاً الاّ زيادةٌ فى

التوضيح والتوكيد . والى مثل هذا ذهبنا في عطف البيان .

٢ ــ الباب الثانى : وقد اشتمل على فصلين :

الفصل الاول : وقد تحدثنا فيه عن أدوات لها دور فعّال فى توكيد الجُمل ، نَصَّ عليها النحاة ولكنهم لم يدرسوها فى باب التوكيد وهى : (إن) التى تأتى لتوكيد مضمون الجملة وقد بينا أشهر مواضع ورودها للتوكيد وحصرناها فى : أول الجملة ، وبعد جملة القول ، وبعد أفعال الشك والعلم ، وبعد القسم . ثم (أن) وقلنا: إنها شقيقة إن فى إفادة التوكيد ثم (اللام) وقلنا فيها : إن ما يسمى بلام الابتداء ، واللام المزحلقة ، واللام الفارقة ولام القسم ، ولام الجواب ، هى فى الحقيقة لام التوكيد ، تؤكِّد العنصر الذى تدخل عليه . ثم (ألاَ) التى شبّهها بعض المفسرين بالقسم ، لما تؤديه من توكيد للجملة التى تدخلها ثم (لا النافية للجنس) التى قلنا: إنها فى قمة درجات النفى ، لأنها تنفى جِنْسَها تدخل عليه وهذا النفى القاطع هو عين التوكيد ، ولذا شبّهها الرمانى بـ (مِنْ) التى تدل على العموم حين قال : إنّها جوابُ لمن قال : هَلْ مِنْ أحد ؟ مكان الجواب لا مِنْ أحد ، فحذفوا (مِنْ) وضمنوا الكلام معناها . ثم ذكرنا (قَدْ) و (نونى التوكيد) اللاتى لم يختلف اثنان فى دلالتهن على توكيد الجملة الفعلية . ثم ذكرنا (لَنْ) وقلنا: إنها من الحروف ذات الوظيفة المزدوجة ، لإفادتها النفى والتوكيد معا . ثم ذكرنا (أَلْ التَعريف) و (السين وسوف).

الفصل الثانى : فقد تحدّثنا فيه عن التوكيد بما يسمى بالحروف الزائدة ، التى ذهبنا الى أنه ليس هناك حَرْفٌ زائِد لاَ فى القرآن ولا فى كلام العرب الخُلّص ، وما تسميتها بالزائدة الا لما فندناه من أسباب فى حينها ، وقلنا : إن هذه الحروف حروف توكيد ، خرجت عن معناها الاصلى ، لتؤدى معنى التوكيد ، لأنَّ الأثر الاعرابى الذى تتركه هذه الحروف ليس كل شئ فى اللغة ، لأن اللفظ والمعنى صِنْوان . وذكرنا منها (الباء) و (مِنْ) و (أنْ) و (إنْ) و (مَا) و (لاَ) و (إذاً) و (الكَاف) ، وشرحنا مواضع كل واحدة منها ، وقلنا: إن الباء تأتى للتوكيد (زائدة) فى موضعين هما : المفعول به ، والخبر المنفى . اما وقوعها فى فاعل (كفى) و (فعل التعجب) لا مبرر له كما بينا .

اما (مِنْ) فقد بينا انها تأتى للتوكيد قبل الفاعل و المبتداء والمفعول به . أمَّا بقية الحروف الأخرى فقد فَصَّلنا القول فيها وذهبنا الى انها حروف توكيد ، وليست حروف زائدة .

٣ ــ الباب الثالث : ويشتمل على ثلاثة فصول : تحدثنا فيها عن التوكيد بالاسلوب :

الفصل الاول : عالجنا فى هذا الفصل تقديم ما حقُّه التأخير من عناصر الجملتين : الاسمية والفعلية .

وذهبنا الى أن الاسم المتقدم المرفوع في مثل قوله تعالى : (اللَّـهُ يستهزئُ بهم) و (إنْ أَحَدٌ مِنَ المشركين اَستَجَارَكَ) و (إذا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) هو فاعل للفعل الذى يليه قُدِّمَ لتأكيده والاهتمام به ، وليس بمبتداء ، لأنَّ كُلَّ جملة من الجمل السابقة جُمْلَةٌ مُحَوَّلَةٌ ، تَقَدَّمَ فيها جُزءٌ عَلَى جزءٍ لتأكيد المتقدم .

اما الاسم المتقدم المنصوب فيما يُعْرَفُ بباب "الاشتغال" ، فقد ذهبنا الى انه مفعول به مُقَدَّم للفعل الذى يليه ، قدم للاهتمام به وتأكيده . اما الضمير الذى اشتغل به فعل هذا الاسم المتقدم هو ضمير يُذْكَرُ زيادةً في تأكيد الاسم المتقدم .

اما تَقْدِيم ما يسمى بمكملات الجملة الفعلية ، كالحال ، والمفعول له ، والتمييز ، وغيرها فيكون للاهتمام وتأكيد المتقدم .

اما تقديم الخبر على المبتداء اذا كان شبه جملة ، فقد قلنا فيه ما قلناه في الفقرة السابقة .

الفصل الثاني : عالجنا في هذا الفصل طرق القصر الثلاث ، وقلنا انها للتوكيد .

ففي (ما يُسَمَّى بحُروف العَطف) بَلْ ، لاَ ، لَكِنْ ، قلنا : إنها ليست حروف عطف إنَّما هي حروف توكيد ، تؤكِّد الجملة التي تليها بنفيها حُكمَ ما قَبلها وإثباته لما بعدها كما في (بَلْ) و (لَكِنْ) أو العكس كما في (لاَ) .

أمَّا (إنَّما) فقد عددناها حرف توكيد وحصر ، تُؤَكِّد مضمونَ الجلة التي تليها ، وليست مُرَكَّبَة مِنْ (إنْ ، ومَا الكَافَّة) .

أمَّا (النَّفي والاستثناء) فقد عددناه ايضا من التوكيد ، حيث لا يتأتى التوكيد الَّا باجتماع حرف النفي وحرف الاستثناء .

الفصل الثالث : تحدثنا فيه عن التوكيد بالقَسَم ، ونفينا أن يكون القَسَمُ جُمْلَةً لأنَّه لاَ يشتمل على مُكوِّنات الجملة ، وعددناه عنصر توكيد للجملة التي يقسم عليها .

ثم ختمنا البحث بفصل للتطبيقات ، لما وصلنا اليه في بحثنا من نتائج .

تمهيد

(١)

معنى التوكيد بين النحاة و البلاغيين

التوكيد لُغَةً يعني التَّشديد ، يقول ابن منظور : " أكّدته أى شددته " و نقل عن ابن العباس قوله : التوكيد دَخَلَ فى الكلام لإخراج الشك ... ، و أضاف أن التوكيد يعني الزيادة أو النمو ، والزيادة خلاف النقصان . (١)

أمّا التوكيد اصطلاحاً ، ففيه قولان : قُدماء نُحاة العربيّة قالوا : بأنه لفظ يراد به تثبيت المعنى فى النفس ، وازالة اللبس عن الحديث ، او المُحدَّث عنه . (٢)

اما المتأخرون من النحاة ، فالتوكيد عندهم يعني : تابع فى الإعراب للمؤكّد ، و فى هذا يقول ابن مالك :

يتبع فى الإعراب الأسماء الأُوَلْ   نعتٌ و توكيدٌ و عطفٌ و بدلْ

فالتابع : هو الاسم المشارك لما قبله فى اعرابه مطلقا ، فيدخل فى هذا سائر التوابع . (٣)

فالتوكيد من وجهة النظر النحوية القديمة يتساوق مع المعنى اللغوى ، لكنهم يقصرون هذا الباب على نوعيه المشهورين : اللفظى و المعنوى ، وهذا مما دفع المتأخرين من النحاة للقول : بأنه تابع يتبع غيره فى الاعراب ، فظل التوكيد محصورا فى هذين النوعين .

أمّا علماءُ البلاغة فكان اهتمامهم بالمعنى اللغوى أكثر من اهتمامهم بالشكل الاعرابى ، فدرسوا التوكيد فى باب الخبر ، حتى انهم قسموا الخبر الى ثلاثة أَضْرُبٍ ، معتمدين فى هذا التقسيم على مايشتمل عليه الخبر من ادوات التوكيد ، و ناظرين الى حال المخاطب حين إلقاء الخبر ، لأنهم أحسّوا أن اللغة هى وسيلة إفهام بين المتكلم و المخاطب :

فإذا كان المخاطبُ خالي الذهن من الخبر ، يُلْقى إليه الخبر غير مؤكّد بأى من ادوات التوكيد ، و يسمى هذا النوع من الخبر (ابتدائيا) .

وإذا كان المخاطب متردداً شاكّاً في الخبر حائراً بين التصديق و التكذيب ، فيُلْقَى إليه الخبرُ مؤكَّداً بواحد من المُؤكّدات ، لإزالة هذا التردد او الشك او الحيرة و يسمى هذا (طلبيا) .

و إذا كان المخاطب مُنكِراً للخبر جاحداً له يُلْقَى اليه الخبر مؤكّدا بأكثر من مُؤكّد واحد ، حسب درجة و قوة إنكاره ، فَكلّما اشتد انكاره زِيْدَ لَهُ فى التوكيد .

٢٦٢

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة وكد . (٢) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ص____

(٣) ابن عقيل ، شرح الفية ابن مالك ج ٣ ص ١٩٠

وَقدْ تكون هذه المعاني خَفيّة على غَيْرِ أهل اللغة ، فَيُروى ان الكندي رَكِبَ إلى أبى العبّاس المُبَرّد ، وقَالَ له : إني لأَجِدُ في كلام العرب حشْواً . فقال أبو العباس : أيْنَ وجدت ذلك ؟ فقال : وجدتُهم يقولون : (عَبْدُ اللّهِ قائمٌ) ثمّ يقولون : (إنَّ عَبْدَ اللّهِ قائمٌ) ثم يقولون : (إنَّ عَبْدَ الله لَقَائِمٌ) . فالألفاظ مكررة والمعنى واحد ، فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة فالأوَّلُ : إخبار عن قيامه ، والثاني : جواب عن سؤال ، والثالث : رَدٌّ على منكر . (١)

وبالاضافة الى تَنَبُّه هؤلاء العلماء الى حال المخاطب ، التى تُعَدُّ رُكناً هاماً فى الدراسات اللغوية الحديثة حيث يطلق عليها (المقام) (Contex of Situtation) الذى يقوم على ظروف اداء المقال وما يحيط به . (٢)

فقد بَيَّنوا مؤكِّدات القول ، فَعَدُّوا منها : إنَّ ، والقَسَم ، ونون التوكيد ، ولاَم الابتداء ، وتكرار الجملة ، وحروف التنبيه ، وحروف الزيادة ، وضمير الفصل ، وتقديم الفاعل فى المعنى لتقوية الحكم ، والسين ، وقَدْ التى للتحقيق . (٣)

من هذا يتضح لنا أنَّ أهل البلاغة كانوا على درجة من التّفهّم لأسلوب التوكيد ، ولكنهم لم يُوفوا هذا الباب حقّه من الدرس ، حيث انّهم استبعدوا منه بعضَ أقسامه ، التى عدّها النحاة أقساماً رئيسة ، أضف إلى ذلك انهم قصروا التوكيد على الجملة الخبرية دون الانشائية .

ودراسة اهل المعانى لهذا الباب وغيره بهذه الصورة ، دفعت البعض لأن يقول : إنَّ علم المعانى هو الاساس لدراسة النحو . (٤)

---

(١) الخطيب القزوينى ، الايضاح فى علوم البلاغة ، ص ١٤

(٢) تمام حسان ، اللغة مبناها ومعناها ، ص ٣٣٩

(٣) درويش الجندى ، علم المعانى ، ص٢٨

(٤) تمام حسان ، اللغة مبناها ومعناها ، ص١٨

الفصل الاول

اسس تبويب و بناء النحو العربي

لقد كان الدافع الديني من أقوى — إن لم يكن أقوى — الدوافع على جَمْع اللغة و دراستها ، فالخوف من تسرُّب اللحْن الى اللغة الفصحى — التي نَزَلَ بها كتاب الله ، و تحدث بها رسول الله (صلى الله عليه و سلم) — و استغلاق اللغة على الأذهان آخذين في التزايد ، ونتيجة حتمية لهذا لابُدَّ من درء هذا الفساد اللغوى ، انطلاقاً من الخوف على كتاب الله وحِفَاظاً عليه من هذا الفساد . فلهذا أخذ اللغويون و النحاة على عاتقهم القيام بهذا العمل الجليل الجلل ، فإن فَاتَهم التوفيق حيناً فقد وُفِّقوا أحياناً ، و ترجموا بحق عن عقلية العصر الذى كانوا يعيشون فيه ، فليس من حقهم علينا أن نَقِيس أعمالهم بمقاييسنا ، و لا أن نَلُومهم على ما نظنه تقصيراً و هو ليس بتقصير . ولا نريد أن نخوض فى نشأة النحو ، و على يد من تم هذا العمل فقد أَلَّفَ في هذا الصدد عديد من الكتب قديما و حديثا ، وفيها من تماثل فى الاراء مثل ما فيها من تَبَايُن . (١)

و على أية حال فقد مَرّتْ الجهود اللغوية التى بذلها أسلافنا الأقدمون لخدمة اللغة والتقعيد لها بمراحل ، كان من أهمها مرحلتان : مرحلة الجمع و التبويب ، ثم مرحلة الدراسة والتقعيد .

أمّا المرحلة الأولى ، فقد قام بها أسلافنا خير ما يقوم به باحث ، فوضعوا شروطا و اسسا يجب على الآخذ و المأخوذ عنه التقيد بها ، و من هذه الشروط :

— المكان و الزمان : حَدَّ اللغويون المكان (أى الذين يُؤْخَذ عنهم) بقبائل معدودة و لم يأخذوا عن غيرها ، لأسباب سنذكرها فيما بعد ، و هذه القبائل هى التى يذكرها النص التالى ، الذى نقله السيوطى عن كتاب (الحروف) للفارابى " و الذين عنهم نُقِلَتْ اللغة العربية وبهم أُقتدى ، و عنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم : قيس ، و تميم ، و أسد فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ و معظمه ، و عليهم اتُّكِل فى الغريب و فى الإعراب و التصريف ، ثم هُذَيْل ، و بعض كِنَانة ، و بعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . (٢)

---

(١) القفطى ، انباه الرواة ، ج ١ ، ص ٦ ، ١٥ — ابو البركات ، نزهة الالبا ، ص ٤
ابن النديم ، الفهرست ، ص ٤٥ — ٤٦ ، حسن عون ، اللغة والنحو ، ص ١٥٣

(٢) السيوطى ، الاقتراح ، ص ٥٦

وأمّا بقية القبائل العربية ، فَلَمْ يُؤخَذ عنهم ، وقد عَزَى اللغويون ذلك لأسباب منها : مُجاورة هذه القبائل لغير العرب ، الذين لا ينطقون العربية او لمخالطتهم غير العرب .

وأمّا حَدُّ الزّمان : فحَدوه بالشاعر ابراهيم بن هرمة ومنهم من يقول : بشار ، يقول السيوطي : " أول الشعراء المحدثين ، بشار بن برد ، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض أشعاره تَقَرُّبًا إليه ، لأنّه كان هَجَاهُ لِتَرْك الاحتجاج بشعره ، ونَقَل ثعْلَبٌ عن الأصمعي قال : خُتِمَ الشعر بابراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحُجَج ". (١)

فالفكرة هِيَ هِيَ التي تحكمت في تحديد المكان والزمان ، وهي فكرة البعد عن الاختلاط أياً كان نوعه ، حادِيهم في ذلك الحِرْصُ على اللغة وسلامتها ، لأن ذلك سلامَةٌ للقرآن والدين ، ولكنَّ هذه القضية (اى تحديد الزمان والمكان) خَلّفَتْ كثيرًا من التساؤلات قديمًا وحديثًا ، مما حَدَا بالبعض أن يعقد فصلاً في كتاب ، يَعُدُّ فيه كُلَّ اللغات حجة ، ويسميه (باب اختلاف اللغات وكلّها حُجّة) . (٢)

فالقبائل التي أوردها السيوطي نقلاً عن الفارابي ، والتي أُخذ عنها اللسان العربي لم تكن محل اتفاق بين علماء اللغة أنفسهم ، وكان أهل البصرة بالذات يتمسكون بها أيّما تمسك وكان الأصمعي أكثر أهل البصرة تشدّدا ، بينما أهل الكوفة أخذوا فيما أخذوا عن العرب الذين كانوا يخالطون الكوفة وسوادها .

هذا كلّه في المرحلة الأولى ، أمّا المرحلة الثانية فقد خضعت أيضاً لشروط وأسس ، لم تكن بأقلَّ أهمية من شروط المرحلة الأولى وأسسها ، ففي هذه المرحلة اعتمد اللغويون مذهب القياس على كلام العرب ، ومنهم من تشدد فيه ، ومنهم من تهاون وقاس على المثل الواحد ولم يَقِف الأمر عند هذا الحد ، بل تعداه الى عَدِّ بعض كلام العرب شاذاً ، او لا يُقاس عليه فكيف يكون هذا وقد نطقت به العرب ؟ ولا ندرى ما السبب الذى دفع اللغويين الى هذا لعل الدافع الديني والحرص على سلامة اللغة ونقائها كان وراء ذلك ، والله اعلم .

ومثلما اعتمد النحاة مذهب القياس ، اعتمدوا غيره ، كالعامل في النحو وهو المؤثر الذى يعمل الرفع ، او النصب ، او الجر ، في الكلمة . فأينما وجدت الحركة الاعرابية فلا بد لها من مُسبِّب سببها . والمُلاحَظُ أن النحو منذ نشأته الأولى يعني : " العِلْمُ المستخرج بالمقاييس المستنبطة من شعر أو كلام العرب الموصلة الى معرفة احكام أجزائه التي إئتلف منها" (٣)

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٠ (٢) ابن جني ، الخصائص ج٢ ص ١٠

(٣) ابن عصفور ، المقرب ، ج ١ ص ٥٠ وانظر طاش كبرى زادة ، مفتاح السعادة ج ١ ص ١٤٤

أو هو انتحاء سَمْت كلام العرب ، في تصرُّفِهِ وإعْرَابِهِ وغيره ، كالتثنية والجَمْع والتحقير والتكسير والأضافة وغير ذلك . (١)

وقد عرفنا سابقاً انه نَشَأَلِصَوْنِ الألْسُن، وضبط أواخِر الكلمات بالحَركات ، ومُكافَحة اللحن الذي تَفَشّى في الأصقاع العربية ، نتيجةً لاختلاط العرب بغيرهم . واللحن الذي تصدَّى له الأوائل لم يكن مقصوراً على أواخر الكلمات ، وما ينتابها مِنْ إعراب ، وتَغْيير في حركة إعرابها ، فنجد "الجاحظ" يَذْكر أنواعاً كثيرة للحن ، منها ما يعود إلى أواخِر الكلمات ، ومنها ما يَعُود لغيره ، يقول الجاحظ : "قالوا : وقال بِشْرُ بن مروان ـ وعنده عُمَر بن عبد العزيز لِغُلام له : ادعُ لِي صَالِحاً ، فَقَال الغُلام : يا صَالحاً ، فقال له بشر : القِ منها ألِف ، قال له عُمر : وأنت فَزِدْ في ألِفِكَ ألِفاً ؟ (٢) فهذا النوع يمثل اللحن الذي يجري في أواخر الكلمات .

ويذكرُ الجاحظ نوعاً آخرَ من اللحن يعود إلى التركيب الصّوتي أو الصّرفي فيقول : " قال أبو الحسن : أهدى اليَّ فيل مولى زياد حمار وحش ، فقال لزياد : أهدوا لنا هِمَاْرَ وَهْش ، قال : أيّ شيء تقول ويلك ؟ قال : أهدوا إلينا أيْرَاً ـ يُرِيْدُ عَيْرَاً ـ ، قال زياد : الثاني شرٌّ من الأوّل " (٣) وذكر أيضاً نوعاً آخر يعود اللحن فيه إلى التركيب الجُمْلي حيث يقول : " وكان يوسف يقول : هذا أحمرُ من هذا ، يريد : هذا أشدُّ حُمْرَةً من هذا " . (٤)

وعلى هذا الاساس فقد حصر "حسن عون" أنواع اللحن في أربع طوائف : لَحْن يخص عَلَامَات الإعراب، ولحن يخص طريقة النطق ، وثالث يخص بنية الكلمة ، ورابع يخص وزن الكلمة . (٥)

هذا هو اللحن الذي من أجله هَبَّ العلماء لمحاربته حِفَاظاً على لُغة القرآن ، وظَلَّ هذا الأمر دَيْدَنَ العلماء اللغويين والنحاة القدماء ، الى أن أخذت الصورة لوناً آخر عند نحاة العرب المتأخرين ، فأصبح النحو عندهم : العِلْم الذي يُبْحَثُ فِيْهِ عَنْ أحوال أواخر الكَلِم إعراباً وبناءاً ، وموضوعه الكَلِم العربية ، من حيث ما يَعْرِض لها من الإعراب أو البناء . (٦) حتى أنَّ البعض حَلَاْ له أنْ يُسَمِّيه عِلْم الإعراب . (٧)

---

(١) ابن جنى ، الخصائص ، جـ١ صـ ٣٤ (٢) الجاحظ ، البيان والتبيين جـ٢ صـ ٢١١
(٣) المرجع السابق ، جـ٢ صـ ٢١٣ (٤) المرجع السابق ، جـ٢ صـ ٢١٢
(٥) حسن عون ، اللغة والنحو ، صـ ١٦٤
(٦) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الاشموني ، جـ١ صـ ١٥
(٧) الزجاجي ، الايضاح في علل النحو ، صـ ٩١

فالقدماء بحثوا في أواخر الكلمات و ما ينتابُها من تغيير في حركاتها كما بحثوا أيضاً حركات أوائلها و أواسطها في ما يُسَمَّى بالصرف ، كما بحثوا في التركيب الجُمْلي ، من تقديم و تأخير و حذف و إضمار . فوظيفة النحو عندهم هي معرفة تأليف الكلام العربي ، كما نطق به الفصحاء من العرب ، سواء تعلق بتركيب الجملة ، أم تعلَّق بمعرفة أجزائها التي يتألَّفُ منها ، من ناحية الإعراب و البناء والتعريف والتنكير و التأنيث و التذكير ، و لكنّ الامر عند المتأخرين اقتصر على أواخر الكَلِم ، و ما ينتابها من تغيير فقط . أمّا ما يخص المعاني و التراكيب و التقديم و التأخير و الوصل و الفصل ، فهذا ما استأثر به علماء البلاغة و سمّوه (عِلْم المَعَانِي) . و نتيجةً لهذا ، اتّجَهَ نَظَرُ النحاة إلى تبرير وجود الحركة الإعرابية أينما كانت ، و بيان سبب وجودها ، و المؤثّر الذي أثَّرَ فأَوْجَدَهَا (أي في العامل) و لهذا أوجدوا ما يسمى بالعوامل : اللفظية و هي : الظاهرة المنطوقة في الجملة . و المعنوية : التي لا تَظْهَر في الجملة حين لا يكون هناك مؤثّر لفظي كرفع المبتدا ، و رفع الفعل المضارع . و كتاب ابن الانباري (الإنصاف) حافل بمثل هذه العوامل عند مدرستي الكوفة و البصرة النحويتين . (١)

ولم يقف الامر عند هذا الحد، بل نَجِدُ بعض النحاة يؤلّف مُصَنَّفاً يُسَمّيه (العوامل المائة) ، يَحْصر فيه العوامل بمائة عامل ، و يُبَوِّبُ النحو على أساسها . (٢) و لم يَكْتَفِ النحاة بهذا، بل تعدوه إلى أكثر من ذلك فإنْ لم يكن العامل موجوداً فهو مُقَدَّر ، و مآلُ ذلك رَاجِعٌ إلى تبرير الحركة الإعرابية و تفسير وجودها على أواخر الكلمات . فلما صادفت النحويين أمْثِلَةٌ ، ليس لها عامل لفظي أو معنوي كقولنا : (الأَسَدَ الأَسَدَ) و (سَقْياً) و (غُفْرَانَكَ) و (نَحْنُ، مَعَاشِرَ الأنبياءِ ، لاَ نُورث) فلا بُدَّ من تبرير الفتحة ، و بيان سبب وجودها في مثل هذه الكلمات و لابُدَّ من عامل لها فأخذوا يقدرون و يضمرون لها أفعالاً ، خرجت بها من معناها الذي أرادتهُ لها العَرَبُ ، إلى معاني أُخرى . و خير شاهد على ذلك النداء : فمثلا :

(يا صلاح الدين) ، يقولون : صلاح الدين ، منادى منصوب بفعل محذوف تقديره (أدعو) عِلْماً بأنَّ تقدير (أدعو) قبل المنادى ، صلاح الدين ، يُخْرِجُ هذه الجملة من أسلوب النداء إلى أُسلوب آخر ، لأنَّ (يا صلاح الدين) أُسلوب إنشائي، فيه انفعال و تصويت بينما (أدعو صلاح الدين) جملة خبرية ، يُخْبِرُ فيها المُتَكَلِّمُ أنَّهُ يدعو "صلاح الدين" ولا يحتاج السامع بعد سماعها لِكَلامٍ غيرها ، بينما جُملة (يا صلاح الدين) تَفْتَقِرُ إلى كلام يوضح المُراد

---

(١) ابن الانباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٥ و ٦ و ١٠ وغيرها

(٢) الجرجاني ، العوامل المائة .

من نِدَاءِ هذا الاسم ، وقد يُقْبَلُ مِثْلَ هذا التبرير في جُملة المنادى المضاف ، أو الشبيه بالمضاف أو النكرة المقصودة ، بينما نداء العلم و النكرة غير المقصودة لا يمكن قَبُول مثل هذا التبرير ، فمثلا نقول : يا خَالِدُ ، فـ (خالد) منادى يحمل علامة (الضَّمَّة) و يقول النحاة : منادى مبني على الضم في محل نصب ، فما هذا الاَّ لِتبرير القاعدة التي تقول : (إنَّ المنادى منصوب).

هذا ما جَرَّهُ العَامِلُ للنحو العربي ، حيث أنَّهُ أوجدَ ما يُسَمَّى (بالتقدير و الإضمار و المَحَلِّ الإعرابي و غيره) ، أضِفْ إلى ذلك أنَّهُ سَبَبٌ في وجود بعض الأبواب النحوية التي تستغلق على الأذهان ، مثل : باب التنازع ، وباب الاشتغال ، ولم تقف الأمور عند هذا العامل بل تعدت الى ما هو أوسع ، و هو التَّعْلِيل ، فَلاَ بُدَّ من تعليل كلّ ظاهرة نحوية ، سواء تعلقت بالحركة الاعرابية أم بغيرها ، فمثلا الفاعل ، اسم مرفوع ، لماذا رُفِعَ ؟ و لما رُفِعَ بالضمة و لَمْ يُرْفَعْ بغيرها كالفتحة مثلاً ؟ ، وقد اهتمت كُتُب الأصول بهذه الظاهرة ، فكتاب (الخصائص) وَحْدَهُ غَاصٌّ بِمُعالجة هذه الظاهرة، وقد نَتَجَ عن ظاهرتي التعليل و العامل كثيرٌ من القضايا التي ساهمت في صُعوبةِ فَهْمِ نحو العربية ، مثل : (المَحَلّ الإعرابي) و (التقدير و التأويل) و (الإضمار) وغيرها ، مما أثار رُدُودَ فِعْلٍ من هنا وهناك ، قديماً و حديثاً ، فألَّفَ ابنُ مَضَاء القُرطبي كِتَابَه (الرَّد على النحاة) لإلغَاء نظرية العامل والعلل الثواني و الثوالث ، (١)

و إلى مثل هذا ذَهَبَ بعضُ اللغويين المحدثين ، يقول تَمَّام حَسَّان : "كانَّ الاتّكَال على العَلامة الإعرابية ـ باعتبارها كُبْرَى الدَّوَال عَلَى المعنى ، ثم إعطاؤها من الاهتمام ، ما دَعَا النحاة إلى أنْ يَبْنُوا نَحْوَهم كُلَّه عليها ـ علاً يَتَّسِمُ بالكثير من المُبالغة و عدم التمحيص ، فالاهتمام بالعلامة الاعرابية ، على حساب غيرها من دَوَال المعنى و قرائِنِه ، أدَّى إلى إهمال جانب كبير من الدراسة النحوية ، وهو جانب دراسة التراكيب وأساليب التعبير التي لا تستطيع أنْ تَخْضَع لِمِثْل هذا ، و التي تكاد تكون فيها العلامة الاعرابية شيئًا ثانويًا " ، (٢)

لا يعني هذا كلُّه أنَّنا نرى أنَّ العوامل و أثرُها لا يُجْدِي في الدراسة النحوية ، و لا يمكن الاستغناء عن العامل في كثير من مشاكل اللغة ، بل لا بُدَّ منه ، لكن لا نحيطه بما لا يستحق ، و أنْ نجعله تفسيرَ كلِّ ظواهر اللغة ، لأنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ على تفسير كل الظواهر اللغوية ، يقول عَبَّاس حَسَن : " إنما الضَّرَرُ كلُّ الضرر أنْ نَسْبِغَ على هذا العامل الموضوع ألواناً من القوة ، و صنوفاً من المزايا ، نجعله يتحكم بغير حق في المتكلم و يُفْسِدُ عليه تفكيره ، و يعوقه في الأداء و يتناول كلامه بالتشويه ، و يفرض عليه طُرُقاً خَاصَّة في التعبير " ،(٣)

---

(١) ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص ٦٩ (٢) تمام حسان ، اللغة معناها ومبناها ص٢٣٢

(٣) عباس حسن ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٢٠١

وخلاصةُ القول ، إنّ العامل لا يَعنى النَّحْوَ كلَّه ، ولا يمكن أنْ يُفسِّرَ كلَّ ما يحتوى النحو من قضايا والدليل لذلك انه قاصر عن تفْسِير العَدِيْد من المعاني النحوية ،أجْمَلَهَا الدكتور تمَّام حسان بقوله : (١)

١ ـ إن المُعْرَبَاتُ التي تظهر عليها الحركات ، أقلُّ بكثير جداً من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات ، فهناك الإعراب بالحذف ، والإعراب بالمُقَدَّر ، والمَحَلّ الإعرابي .

٢ ـ إننا لو افترضنا أنَّ كُلَّ الإعرابات تَمَّتْ على أساس الحركة الظاهرة ، فلم يكن هناك إعراب تقديري ، ولاّ إعراب مَحلّي ، فإننا سنصادف صعوبة أُخرى تنشأ عن أنَّ الحركة الواحدة ، تَدلُّ على أكثر من باب واحد ، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد مَوْضِعَ لَبْس .

وموضوعنا الذي بَيْنَ أيدينا ، من الأساليب النحوية التي خضعت للعامل ، وبسببه لم يندرج تحت هذا الباب الاّ ما يَخدم هذه النظرية ، فاندرج تحته التوكيد اللفظي والمعنوي ، لأنهما يتمشيان مع ما وضع للتوكيد من تعريف وقواعد . فهو تابع يتبع مؤكده في إعرابه ، ولهذا عَدّا من باب واحد لهذا التشابه في حركة الآخر ، فهما من باب واحد ولهذا لم يَضمّ التوكيد سواهما ، مع أنَّ التوكيد لُغَةً يعني : (التشديد وإخراج الشَّك من الكلام) . (٢) حتى أنَّ بعض النحاة يُعَرِّفونه بأنه (تَمكين المعنى في النفس ، وإزالة الشك عن الحديث والمتحدَّث عنه) . (٣)

فهو لَيْسَ بمصطلح نحوي بمقدار ما هو مصطلح لُغوي ، وما دام التوكيد معنى من المعاني وأُسلوب من الأساليب ، لا يمكن أن يُفسِّر العامل جميعَ وجوهه التي يؤدّى بها ، لأن الأسلوب قد يُؤدّى بِطُرق مختلفة ، فمثلاً التعجب يُؤدَّى بطرق كثيرة منها : السّماعيّة والقِياسِيَة ، فليس له ضابط شكلي واحد . ولهذا نجد التوكيد قد صُنِّفَ في باب التوابع ، لأنَّ التبويب النحوى سار على هَدْي من الحركة الاعرابية ، حتى أنَّ النحاة صنفوا مصنفاتهم وبوبوا أبوابها بأسماء الحركات ، فقالوا : باب المرفوعات ، وباب المنصوبات ، وباب المجرورات . يقول محقق كتاب (الأصول في النحو) لإبن

---

(١) تمام حسان ، اللغة مبناها ومعناها ، صـ ٢٢٩

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة وكد

(٣) ابن عصفور ، المقرب ، جـ١ صـ٢٣٨

السراج : " فقد صنّف هذا الكتاب تصنيفاً لم يسبقه إليه أحد ، فلم يشأ أن يُجرى دراسة النحو على النهج الذى أُلفناه فى كُتُب مَنْ سبقه ، مُجانِبًا لمذهب التقنين و القواعد .. فقد رتّبَهُ على الشكل الذى أُلفناه فى الوقت الحاضر ، فبدأ بمرفوعات الاسماء ، ثم المنصوبات ، ثم المجرورات " . (١)

فهو بهذا قد رتّبَ الكتاب مادةً و مصطلحًا ، معتمداً على الحركة الاعرابية ، وقد تَبِعَ ابْنَ السَّراج النحويون من بعده ، و أُخذوا يصنفون كُتُبَهم على هذا المنوال ، مهتمين بالحركة الاعرابية ، فما اشترك فى الحركة فهو من باب واحد ، و ما اختلفتْ حركته فليس من باب واحد ، فمثلا المبتدأ والخبر ، و الفاعل و نائبه ، و اسم كان ، و خبر ان وخبر لا النافية للجنس ، يضمُّها جميعاً بابٌ واحِدٌ هو بابُ المرفوعات ، لتشابهها فى حركة الآخر ، و كلُّ باب من هذه الابواب قد ينضوى تحته أبوابٌ أُخرى لتشابهها فى العمل ، فمثلا : ليس) تُدْرَسُ فى باب (كان) لأنَّها تعمل عملها ، و ينطبق على الجملة التى تليها ما ينطبق على الجملة التى تَلِي (كان) من أحكام إعرابية ، فمثلا : (كان الجوُّ حارًا) و (ليس الجوُّ حارًا) فى باب واحد ، للتشابه فى العمل بين (ليس وكان) مع العلم أنَّ المعنى الذى تؤديه الأُولى يختلف عن المعنى الذى تؤديه الثانية ، فـ (كان) فعل ماض مثبت ، و (ليس) لم يصل النحاة فيها الى قرار قاطع فى فعليتها او حرفيتها ، فهى مرة فعل ماض ناقص ، و اخرى حرف نفى . (٢) مثل قوله : ليس الطيبُ الاَّ المِسكُ .

و (كان) فعل متصرف و (ليس) فعل جامد ، حتى أنّ بعض العلماء المحدثين نادى بإبعادها من هذا الباب ، ووضعها فى باب المواد التى تنفى . (٣)

و لم يَكْتَفِ النحاة بهذا الحدّ ، بل أُلحقوا بليس حروفا تعمل عملها و هى : ما و لا .. وغيرهما ، لا لشئ الا لأنَّ الجملة بعد هذه الحروف تحمل الحركات الإعرابية نفسها التى تحملها جملة "ليس" .

و الأمثلة و الشواهد على هذا التبويب الذى قصروه على أواخر الكَلِم ، و ما يصيبها من تبديل و تغيير فى الحركات الاعرابية كثيرة و ليست مقصورة على المثال الذى ذكرناه سابقا و لهذا نجد أُساليب عديدة فى العربية قد حُرِمَتْ من الدرس و البحث فى بابها وتاهتْ

---

(١) ابن السراج ، اصول النحو ، مقدمة الكتاب

(٢) الزجاجى ، مجالس العلماء ، ص المجلس الاول

(٣) السامرائى ، مباحث لغوية ، ص ٦٨

بين الأبواب ، لأنَّها تحمل حركة تُخالِفُ هذا الباب فتُحرَمُ منه ، وتحمل حركة توافق ذاك الباب فتدخل فيه ، وهذه الأساليب تؤدّى بطرق مختلفة يَصْعُبُ أنْ يَضمَّها بَابٌ يحمل حركة اعرابية مشابهة فى جميع صوره ، فَعَلى سبيل المثال ، أسلوب التعجب ، درسه النحاةُ في باب مستقل ، عِلماً أنَّ له طُرقاً مختلفة ، منها القياسى (افْعَلْ بـ ، مَا أفْعَلَ) ومنها السّماعي (لله دره ، سبحان الله ، ...) ولم تشترك هذه الصور وتتحد فى حركة إعراب واحدة ، تلتزمها أواخرُ كلمات هذا الأسلوب ، وكذلك أسلوب النفى فى اللغة العربية لا نكادُ نَجِدُ نحويا واحدًا دَرَسَهُ دِراسة مستفيضة مستقلة تبيّنُ طُرقه ومكوناته وقِيمه الدلالية . فأجزاء هذا الأسلوب أشلاء متفرقة تُدْرَس فى أبواب نحوية مختلفة لسبب بسيط هو أن أجزاءه لا تربطها رابطة العمل والعامل ، أيْ (الحركة الاعرابية) وكلنا نعرف أن النفي يُؤدَّى بطرق مختلفة متباينة . يقول ابراهيم مصطفى[1]: " فالنفى مثلاً كثير الدوران فى الكلام ، مختلف الاساليب فى العربية ، متعدد الادوات ، ينفى بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم ، وكان جديرا أن يدرس منفردا ، لِتُعرف خصائصه ، وتتميز أنواعه وأساليبه ، ولكنه دُرِسَ مفرقاً علىأبواب الإعراب ممزقا كما ترى :

١ — ليس) دُرِسَتْ فى باب كان : ٢ — (ما ، ان) دُرستا فى باب أُلْحِقَ بِكَانَ لأنَّهما يماثلانها في العمل .

٣ — (لا) دُرِسَتْ فى باب مُلْحَق (بكان) تارةً ، وتارة اخرى ، بباب (إنَّ)

٤ — (غير والاّ وليس) تدرس فى باب الاستثناء

٥ — (لَنْ) تُدرس فى باب نصب المضارع .

٦ — (لَمْ ولَمَّا) تُدرس فى باب جزم المضارع .

درست هذه الحروف جميعا متفرقة ، ووجّهتْ العناية كاملة إلى بيان ما تُحْدِثُهُ من أثر فى الإعراب وأُغْفِلَ دَرْسُ معانيها ، وخاصة الدور الذى يؤديه كلّ حرف فى هذا الأسلوب ، وفُرِّقَ ما بينها وبين غيرها فى الاستعمال ، ولو أنَّها جُمِعَتْ فى باب واحد ، ووُزِنَ بينها ، وبين منها ماينفى الحال ، وما ينفى الاستقبال ، ومابنفى الماضى ، وما يكون نفياً لمفرد وما يكون نفياً لِجُمْلة ، وما يخص الأسم ، وما يخص الفعل ، وما يتكرر ، لأَحطْنَا بأحكام النفى وفَقِهْنَا أساليبه .

---

(١) ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ، ص ٣ وما بعدها .

هذا هو منهج الدراسة النحوية الذى نهج عليه النحاة منذ نشأة النحو ، يقول أحمد الجواري : (ولعل ابرز ما يلاحظ فى منهج الدراسة النحوية ، ما يمكن ان يسمى بِسُوء التبويب الذي يعمل على تشتيت الذهن ، وبعثرة الفكر بحيث تضل فى أجزاء الموضوع المفرقة هنا وهناك . حتّى يتعسر على الدّارس أن يَجْمَع شتاته ، ويتقن فهمه ويحيط به إحاطة مدركة) . (١) وارجع هذه البعثرة العجيبة الى مظهرين :

احدهما : انّ هذا النحو قد اقتصر على درس ما يَحْدث للكلمة من التغيير فى أواخرها حين تتركّب فى الكلام ، أمّا تقديمها أو تأخيرها أو قصرها ، أو مّا إلى ذلك من المعانى فهو خارج عن نطاق النحو داخل فى نطاق علم من علوم البلاغة .

ثانيهما : فيتضح فى تفريق الموضوع الواحد على أبواب مختلفة متعددة . (٢)

وقد اهمل هذا المنهج فى الدراسة النحوية جانباً آخر هو دراسة الجملة ، فنظر الى الجملة نظرة سريعة تكاد تكون مقصورة على معرفة آثار الألفاظ بعضها فى بعض ، وما يحدثه العامل من أثر فى حركة إعراب الأسم الذى يليه ، فلا بُدّ فى دراسة الجملة من أنْ يكون فيها مكان لدراسة نظامها وترتيب كلامها ، كما ذهب إليه الجرجانى حيث يقول : " واعْلَمْ أنْ لَيْسَ النّظم الاّ أنْ تَضَعَ كلامك الوضعَ الذى يقتضيه علم النحو ، وتعملَ على قوانينه وأُصوله وتعرف مناهجه " . (٣)

من هذا كلّه ، نرى أنّ النحاة كان اهتمامهم مُنْصَبّاً فى كثير من مسائل النحو على العامل والحركة الإعرابية ، فالعوامل هى الأُسس التي تدور حولها الدراسة النحوية ، فهذا باب إنّ ، وذاك باب نواصب المضارع ، وآخر باب جوازم المضارع .. وهكذا . علماً أنّ العرب كانت لا تعرف رافعاً ولا ناصباً ولا جازماً ، ولكنها كانت تتكلم بالسليقة (٤)

وكما أسلفنا فان النحاة بهذا الأساس الذى بَوّبوا النحو عليه ~~جعلتهم يفصدون~~ أبعدوا أساليب عديدة من الدراسة النحوية خاصة التى تهتم بالمعاني ، ووكلوا بها عِلْمَ المعاني الذي يعده بعض الدارسين من صميم النحو العربى وقمة الدراسة النحوية وفلسفتها . (٥)

وموضوعنا الذي نحن بصدد البحث فيه (أسلوب التوكيد) من الأساليب التي جَارَتْ عليها نظرية العمل والعامل ، وحرمته من الدرس المستقل الهادف ، فلم يُدْرَسْ من

---

(١) احمد الجوارى ، نحو التيسير ، ص ٥٠ (٢) المصدر السابق ، ص ٥٢

(٣) الجرجانى ، دلائل الاعجاز ، ص ٦٤

(٤) محمد احمد برانق ، النحو المنهجى ، ص ٤٨

(٥) تمام حسان ، اللغة مبناها ومعناها ، ص ١٨

هذا الأسلوب سوى جانب بسيط من جوانبه المتعددة ، فقد عقدوا له باباً خاصاً بـــه ، وأتبعوه باب (التوابع) ، وقصروه على نوعين اثنين : لفظى ، بتكرار اللفظ نفســـه ، ومعنوى ، بتكرار ألفاظ تحمل المعنى نفسه . وبما أنَّ التوكيد معنى من المعـــانـــي وكما قلنا: إن المعنى يؤدَّى بمبانى مختلفة كثيرة ، فهو ليس مقصوراً على التكرار بالنوعـين السابقين ، لأنَّ التوكيد هو تثبيت المعنى وتمكينه فى النفس ، وازالة ما فى نفـــس السامع من شك فى ما يلقى عليه من كلام . وقد فطن أهل البلاغة إلى هذا الأسلـوب وقالوا — وكما أسلفنا — : إنَّ المُخاطب إذا كان مُتَرَدِّداً أو مُنكراً يجب توكيد الكـلام وتثبيته فى نفسه ، بتأكيد الخبر بأكثر من مُؤكِّد واحد من مؤكِّدات الجملة ، والـــتى حصروها فى : فى أنَّ ، وإنَّ ، والحروف الزائدة ، وضمير الفصل ، .... الـــخ

وقد تَنَبَّه بعض النحاة لهذا الخلل والنقص فى باب التوكيد ، وما أغفله النحاة من هذا الباب ، وقال : "ومنها (أى من التوكيد) الألفاظ الموضوعة لهذا المعنى ، مثـــل إنَّ ، ولام التوكيد ، لأنَّها نائبة عن تكرير الجملة ، فهذا كله من التأكيد المعنوى ، وهو ما أغفل النحاة ذِكْرَه فى باب التوكيد . (١)

فباب التوكيد أوسع وأشمل من أنْ يُحصر فى باب يحوى قسمين اثنين ، فقد يُؤدَّى بالأدوات المؤكِّدة ، أو بالحروف الزائدة أو بالتقديم ، أو بالقصر ، أو بالقسم ، أو بالضمائر وغيرها ، مما سنعرض له بالتفصيل فى الفصول القادمة .

---

(١) محـــمد بن الاهدل ، الكواكب الدرية على شرح الاجرومية ، جـ ٢ صـ ١١٧

١٢

الفصل الثانى

التوكيد عند النحاة

ذكرنا فى الفصل السابق ، أنّ النحو قد بُوِّب وصُنِّف على أسس كثيرة كالتعليل ، والقياس ، والعامل الذى كان من أبرزها وأهمها . وكان نصيب التوكيد فى هذا التبويب أنْ صُنِّفَ مع التّوابع ، وسُمِّي تابعاً ، لأنَّهُ : يَتبع غيره فى إعرابه . (١) وعلى هذا الأساس وانطلاقاً من هذا المفهوم ، لم يشتمل التوكيد الّا على قسمين اثنين هُمـا : اللفظى والمعنوى ، بالرغم من كثرة أقسامه التى سنقوم بتوضيحها فى الفصول السادسة فَضَمَّ هذين القسمين ، لأنَّ الألفاظ فيهما تتبع ما قبلها فى إعرابها ، سواء كان بإعادة اللفظ نفسه فى التوكيد اللفظى ، أو بإعادة ألفاظ التوكيد المعنوى المشهورة ...... ولَنْ أُطِيلَ الحديث عن هذين النوعين ، لأنَّهما أُشْبِعَا درساً وبَحْثًا فى مُصَنَّفَات النحويين (٢) ولأنَّهما النوعان اللذان رَكَّزَ عليهما النحاة ، وذكروهما تحت هذا الباب ، ولم يذكروا غيرهما لأنَّ غير هذين النوعين لا ينطبق عليه ما طبق من أحكام اعرابية وإتِّباع لغيرها فى الإعراب .

<u>أقسام التوكيد عند النحاة :</u> يُقسم التوكيد إلى قسمين رئيسين هما :

١ ـ التوكيد اللفظى : يقصد بهذا النوع توكيد الكلام بإعادة وتكرار اللفظ الدّال على المعنى المُراد توكيده ، أو بإعادة وتكرار المعنى نفسه ، بلفظ آخر موافق للاول فى معناه . يقول الاشمونى : " التوكيد اللفظى هو : إعادة اللفظ أو تقويته بِمُوَافِقِهِ مَعْنَى " . (٣) ويكون التوكيد اللفظى بهذا التعريف مفيدًا للتوكيد لِمَا فيه من زيادة فى اللفظ ، وكل زيادة فى اللفظ تستلزم زيادة فى المعنى ، لكنها زيادة فى معنى الكلام المكرر في نوعه وجنسه ، لا زيادة فى اضافة معنى نحوي جديد .

وهذا النوع من التوكيد (اى اللفظى) يكون فى الاسماء والافعال والحروف ، ويكون أيضًا فى الجُمَل . (٤)

أمَّا مَا يأتى فى الأسماء فهو أكثر استعمالاً من غيره ، وقد ورد كثيرًا فى القرآن الكريم ، وأشعار العرب وخطبهم ، ومن أمثلته على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

ـ قوله تعالى : " كَلَّا إذا دُكَّتْ الأرض دَكًّا دَكًّا " وقوله " وجاء ربُّك والمَلَك صَفًّا صَفًّا " . ففى الآية الأولى أكَّدَ (دَكًّا) الأولى بتكرار اللفظ نفسه ، لِيؤكِّد هذا المعنى

---

(١) السيوطى ، الهمع ، جـ٢ صـ١٢٢ (٢) انظر ابن السراج ، الاصول فى النحو جـ٢ صـ١٣ . وانظر ابن يعيش ، شرح المفصل جـ٣ صـ ٣٩

(٣) حاشية الصبان ، جـ٣ صـ ٨٠ (٤) ابن يعيش ، شرح المفصل جـ٣ صـ٤١

و هو الدَّكّ ، وفى الآية الثانية أكَّدَ كلمة "الصفّ" الاولى بتكرارها مرةً أُخرى ليؤكد المعنى نفسه .

— وقول الشاعر :

فإيّاك ، إيّاك المِراءَ فإنّـهُ إلى الشرِّ دعّاء و للشّرِّ جَالِب

— وقول الآخر :

أخَاكَ ، أخَاكَ فإن من لا اخا له كساعٍ إلى الهيجاء بلا سلاح

فالبيت الاول كَرَّرَ الشاعر فيه كلمة (إياك) لان الموقف يتطلب مثل هذا التأكيد ، فالمتكلم ينهى المخاطب عن أمر مكروه ، و لِعِظَم هذا الأمر و خطورته ، أكَّدَهُ بتكراره مرتين لتثبيت المعنى فى نفس المخاطب ، جَرْيًا على عادة العرب فى تأكيد كلامها . وكذلك البيت الثانى ، فإنَّ (أخَاك) الثانية توكيد للأولى . لأنَّ العرب إذا أرادت المعنى مكنته و احتاطت له ، فمن ذلك التوكيد . (١)

— و من أمثلته فى الخطب قول علي بن ابى طالب : "الجِهَادَ ، الجِهَادَ " . وقول عمر بن الخطاب فى رسالته لأبي موسى الأشعري : "الفَهْمَ ، الفَهْمَ ... " فالخطيب يكرر بعض الكلمات فى خطبته و يعمد اليها ، لتثبيت المعنى فى نفس السامع .

اما ما يأتى فى الافعال : فقد ورد فى القرآن و الشعر ايضا و من امثلته :

— قوله تعالى : " اقرأ باسم ربك الذى خَلَقَ ، خَلَقَ الإنسان من عَلَق " (٢)

— و قول الشاعر : ألاَ يا اسلمي ، ثُمَّ أسلمي ، ثم اسلمي .

اما ما يأتى فى الحروف فهو كثير ، و الحروف التى تُكَرَّر هى حروف المعانى كحروف الاستفهام ، و الشرط ، و الجر ، و غير ذلك ، و ليست الحروف الهجائية أو الاصوات (phonems) التى تتكون منها الكلمات ، و قد يكون التوكيد بتكرار هذه الحروف (اى الاصوات) ، و هذا ما سَمّاه أحد العلماء ، الزيادة فى بنية الكلمة ، و قال : " و اعلم إنَّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ، ثم نُقِلَ إلى وزن آخر أعْلَى مِنْهُ فلا بُدَّ أنْ يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً ، لأنَّ الألفاظ أدلة على المعانى ، فإذا زِيدَت

---

(١) ابن جنى ، الخصائص ، ج٣ ص ١٠١

(٢) الاية الاولى سورة : العلق

في الألفاظ وجب زيادة المعاني ضرورة ، ومنه قوله تعالى : "وأخذناهم أخذ عزيز مقتدر" فهذا أبلغ من قوله (قادر) لدلالته على أنه قادر متمكن القدرة ، لا يرده شيء عن اقتضاء قدرته ، ويُسَمَّى هذا (قوة اللفظ لقوة المعنى) ، وكقوله تعالى : واصطبر ، فانه أبلغ من الأمر بالصبر من (صَبَرَ) ومنه الزيادة بالتشديد أيضاً ، فإنَّ (سَتَّاراً) و (غَفَّاراً) أبلغ من ساتر وغافر ." (١) والذي يهمنا من هذا هو تكرار حروف المعاني ، لأنَّ الذي عناه الزركشي بقوله السابق ، هو ما يسمى بالتوكيد الصرفي الذي سنتركه لمن اراد البحث فيه ، لأنَّ الذي يهمنا في هذا المقام (التوكيد النحوي) .

وقد وردت حروف المعاني مكررة في القرآن والشعر كثيراً ، ومن أمثلة ورودها :

– قوله تعالى : "أيَعِدُكم أنّكم – اذا مِتُّمْ وكنتم تُراباً وعِظَاماً – إنّكم مخرجون " (٢) فقد كرر قوله (إنّكم) للتأكيد ، وقوله : " ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر " (٣) فقد كَرَّرَ الباء للتأكيد .

– وقول الشاعر : كم نعمة كانت لكم كم كم ، وكم كانت ، وكم

فقد كرر الشاعر (كم) اكثر من مرة للتاكيد .

– وقول الاخر : فتلك وُلاتُ السوء قد طَال ملكهم فَحَتَّامَ ، حَتَّامَ العَنَاءُ المُطَوَّلُ

فقد كرر الشاعر (حتى) للتاكيد ودخلت عليها (ما) الاستفهامية ، وحذفت الفها اكتفاء بالفتحة . (٤)

اما ما ياتي في الجمل : فهو اكثر أنواع التوكيد اللفظي شيوعاً ويأتي مقروناً بحرف عطف كقوله تعالى : "كلا سوف تعلمون ، ثم كلا سوف تعلمون" (٥) وقوله تعالى : " اولى لك فاولى ، ثم اولى لك فاولى " . (٦) فقد كرر الله تعالى الجُمَل مرتين للتوكيد على المعنى الذي اشتملت عليه الجملة .

---

(١) بدر الدين الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، جـ٣ صـ٣٤ ، ٣٥

(٢) الآية ٣٥ السورة المؤمنون (٣) الاية ٢٩ السورة التوبة

(٤) حاشية الصبان ، شرح شواهد العيني ، جـ٣ صـ٨٠

(٥) الآية ٣ ، ٤ – سورة التكاثر (٦) الآية ٣٤ ، ٣٥ السورة : القيامة

و يأتي التوكيد اللفظي في الجُمَل أيضاً غير مقرون بحرف عطف ، كقوله تعالى "إنَّ مع العُسْر يُسْراً ، إنَّ مَعَ العُسر يُسْراً " . (١) وقوله (صلى الله عليه وسلم) : " واللّهِ لأغْزونَّ قريْشاً ، واللّهِ لأغزونَّ قُريْشاً ، واللّهِ لأغزونَّ قريشاً " فقد كرر الجملة ثلاث مرات للتاكيد على المعنى الذى تضمنته .

- ومن امثلته في الشعر ، ما نَقَلَهُ العَسْكري في (الصناعتين) حَيْثُ يقول : "إنَّ شَاعِراً جاهلياً هو المُهلْهَل قد كَرَّر صدر بَيْت له في قصيدة واحدة ، أكثر من عشرين مرة وهو قوله : (عَلَىّ أنْ لَيْسَ عَدْلاً مِنْ كُلَيْب) . وكذا قول الحارث بن عبّاد : (قَرِّبا مَرْبط النَّعَامَةِ مِنِّي) . فقد كررها أكثر من عشرين مرةً أو تَزيد ، لَمَّا الحاجة إلى تكرارها ماسّة والضرورة إليه داعية لِعِظَم الخَطْب وشدة مَوْقع الفجيعة" . (٢)

٢- التوكيد المعنوى : ذكرنا ان التوكيد اللفظى يؤكِّد المعنى و يقويه عن طريق تكرار الألفاظ نفسها في الكلمة أو الجملة ، ولهذا سمّاه الزمخشرى (توكيداً صريحاً) . (٣)

أمّا التوكيد المعنوى فيكون بألفاظ تحمل معنى الاسم المتقدم (المتبوع) ، بشرط أنْ تُضافَ هذه الألفاظ إلى ضمير يعود على هذا المتبوع ، ولِذَا سَمّاهُ الزمخشرى (توكيداً غَيْرَ صَريْح) . (٤) كقولنا : (جَاءَ القَوْمُ كلُّهم) و (جَاءَ الرجلُ نفسُهُ أو عينُهُ) .

اختلف النحاة في تقسيم هذا النوع من التوكيد : فيرى ابن جِنّي انّهُ على ضربين :

أحدهما : للإحاطة والعموم ، والآخر : للتثبيت والتمكين ، ومثال الأول : كقولنا (قام القوم كلّهم) و (رأيتهم أجمعين) و (مررت بهما كليهما) .. ومثال الثاني كقولنا : (قام زَيْدٌ نفسُهُ) . (٥) أى انّ التوكيد المعنوى قِسْمان : قِسْمٌ يُفيد الإحاطة والعموم، ويشمل هذه الألفاظ: كُلّ ، وكِلَا ، وكِلْتَا ، وجَمِيْع ، وأَجْمَع ، وأَكْتَع ، وأَبْصَع ، وأَبْتَع . وقِسْمٌ يُفيد التثبيت والتمكين ، ويكون هذا بلفظي : النفس والعين.

و يرى ابن السراج : إنَّ النفس والعين من التوكيد اللفظى لأنّهُ يرى انّ التوكيد اللفظي يَجيءُ على ضربين : "ضَرْبٌ يُعادُ فِيهِ الاسم بلفظه ، وضَرْبٌ يعاد معناه فأمّا مَا يُعادُ لَفْظُهُ ، نحو قولك : (رأيت زيداً زيداً) : وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجُمَل . والثاني : هو إعادة المعنى بلفظ آخر نحو قولك : مررت بزيد نَفْسِهِ (٦)

(١) الاية ٥ ، ٦ سورة الشرح (٢) العسكرى ، الصناعتين ، ص ١٩٤

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ج٣ ص ٣٩ (٤) المرجع السابق ج٣ ص ٤٠

(٥) ابن جنى ، الخصائص ، ج٣ ص ١٠٢ (٦) ابن السراج ، الاصول في النحو ج٢ ص ١٧ ، ١٨

١٧

وذكر ابن السراج النوع الثاني من التوكيد ، وقال : الضرب الثاني في التأكيد هو ما يجيء للإحاطة والعموم . (١) وأوردَ تحت هذا النوع ألفاظ التوكيد المعنوي الباقية كُلّ ، وكِلا ، وجَميع ، و ... الخ .

ومن النحاة مَنْ يرى انَّ التوكيد المعنوي قسمان : قِسْمٌ يُراد به إزالة الشّك عن الحديث ، وقسم يراد به إزالة الشك عن المُحدَّث عنه . فالذي يُراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر ، نحو قولك : (مَاتَ زَيْدٌ مَوْتاً) و (قَتَلْتُ عمراً قتلاً) ... والتوكيد الذي يُراد به إزالة الشك عن المحدث عنه ، التأكيد بالالفاظ التي وضعتها العرب لذلك ، وهي للواحد المذكر : نفسه وعينه وكله وأجمع وأكتع وزاد عليها أهل الكوفة أبصع ، وأهل بغداد أبتع . وللاثنين : أنفسهما ، وأعينهما ، وكلاهما ، وكلتاهما ... (٢)

ولا نرى طائلاً تحت هذا الخلاف فقد أجمع النحاة على ان التوكيد المعنوي ، ما يؤكد المعنى بغير لفظه وله ألفاظ اشتهرت وعُرفَتْ بين النحاة . وأمّا ما يراه ابن عصفور ، من أنَّ التوكيد المعنوي يجب أن يشمل المصدر ، فإني أرى أنَّ هذه الملاحظة جَالِبَةٌ للانتباه وتَسْتَحِقُّ أنْ يُؤْخَذَ بِهَا ، ولو أن سيبويه قد أفرد باباً في كتابه سماه (ما يكون من المصادر توكيدً لنفسه وما يكون توكيد لغيره)* ولكنه لم يُتْبِعه لنوع من أنواع التوكيد . فهذا النحوي فَطِنَ إلى انَّ التوكيد المعنوي في الاصل يؤكد المعنى ويقويه بالفاظ ليست من لفظ المؤكد ، فهي تؤكد المعنى والمعنى يؤكد بالمصدر وبغيره كما سنرى

والمُهِم في الأمر إنَّ التوكيد المعنوي يؤدّى بألفاظ محددة قد اصطَلَحَ عليها النحاة وهي :

١ ـ نفس ، وعين : يُؤَكَّدُ بهذين اللفظين الاسم المفرد والجمع بشرط أنْ يُضَافَا إلى ضمير مطابق للاسم المراد توكيده ، ولهذا قال ابن مالك : (٣)

بالنفس والعين الاسم أكّدا ... مع ضمير طابق المؤكّدا

واجمعهما بأفعل إنْ تبِعا ... ما ليس واحد تكن مُتّبِعَا

ويُستخدم هذان اللفظان لرفع توهّم ان يكون المؤكد مضافا الى شيء ، ولهذا قال ابن عقيل : والتوكيد المعنوي على ضربين : أحدهما مايرفع توهم مضاف إلى المُؤكد ، وهو المراد بالبيتين السابقين ، وله لفظان : النفس والعين وذلك نحو (جَاْءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ)

---

(١) المرجع السابق ، ج٢ ص١٩ (٣) ابن عقيل ، شرح الفية ابن مالك ، ج٣ ص٢٠٦

(٢) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٤

(*) انظر سيبويه ـ الكتاب ، جـ١ ص٢٧٨ ـ ٢٨٠

فـ (نفسه) توكيد لزيد و هو يرفع توهم ان يكون التقدير : (جَاءَ خَبَرُ زَيْدٍ) أَوْ رسولـه ، وكذلك (جَاءَ زيد عَيْنُهُ) فقولك (جَاءَ زَيْدٌ) جملة خبرية ، تحتمل الصدق و الكـذب وخوفاً مِنْ أنْ يحصل لَبْسٌ للسامع بخبر زيد أو رسوله ، و شكه فى الجائي ، أُكِّدَ له المتكلم الخبر بكلمة (عينه) لرفع توهم السامع ، فالجملة الأولى مكونة من فعل و فاعل (V + S) وعندما اكدها بمؤكد هو بمثابة الفاعل ، اصبحت الجملة مكونة من فعل و فاعل وفاعـل (V + S + Se) وكأنَّه كَرَّرَ كلمة (زيد) مرتين .

ولَابُدَّ مِنْ إضافة اللفظين (نفس وعين) إلى ضمير يُطابِق المؤكَّد فى الجنس (التذكير و التانيث) والعدد (الافراد و التثنية و الجمع) بشرط أنْ يُثَنَّى و يُجْمَعَ هذان اللفظان على وزن (أفعل) ، ثم يُضَافَا إلى ضمير المؤكَّد ، سواء كان مُثَنَّى أوجَمْعَاً ، فنقـول : (جاء القوم أنفسهم و أعينهم) و (جاء الرجلان أنفسهما و أعينهما) ، و لا نقول : عيونهم و نفوسهم . خوفاً من التباسها بالعيون التي ترى و تبصر ، و النفوس التي هى الروح أو الدم أو الجسد . و هذان اللفظان يُستخدمان في التوكيد ، عَلَى أنَّ المؤكَّد هو هو ، وليس سواه و لا يقصد بهما ما وضحناه سابقا ، فلا يُجمعان على ما بَيَّنا في هذا الباب ، لأنَّه ليس المقصود بهما الدلالة على معناهما المعجمي ، بل للدلالة على المؤكد ، وكأنه قد تكـرر لفظه مرة اخرى .

٢ـ كل ، وجميع ، وعَامَّة : يُؤَكَّد بهذه الألفاظ الثلاثة ماكان ذا أجزاء يصح وقوع بعضـها موقعه ، على حد قول ابن عقيل : "ولا يؤكَّد بهما ما لَا يجوز أنْ يقع جزؤه موقعه ، فلا يجـوز ولا يصح لنا أنْ نقول : (جاء زيد كلُّه) لأنَّ المجيء لا يتعلق ببعض الإنسان، ولا بُدَّ مـِنْ إضافة هذه الألفاظ كلِّها إلى ضمير يطابق المؤكَّد في جِنْسِه وعَدَدِه وفائدة التوكيد من هذه الألفاظ هو : رفع توهم عدم الشمول ، فهى تفيد الشمول و الإحاطة بجميع أجزاء المؤكَّد . (١)

فعندما نقول : (جاء القوم كلُّهم) فَأَصْلُ الجُمْلَة مُكونة مِنّ : فِعْل وفَاعِل (V + S) وقد يُخَيَّلُ للسامع أنَّ الذي جاء أكثرُ القوم ، أو بعضهم ، او جزء منهم . وعندما يضيف لـه المتحدث كلمة (كلهم) للجملة السابقة فإنَّهُ يُزيلُ عن السامع هذا التخيل أو التوهـم ، فَيُؤَكِّد أنَّ المَجِيءَ حَصَلَ مِنْ كُلِّ القوم ، و لم يتخلف منهم احد ، و كأن المتحدث كَرَّرَ الفاعل مرتين (V + S + Se) و لو كان المؤكَّد مفعولا به ، لكان التاكيد له بقولك : (أكرمت القوم كلهم) فأصل الجملة (أكرمت القوم) مكونة من فعل و فاعل و مفعول به (V+S+O)

---

(١) ابن عقيل ، شرح الالفية ج٣ ص ٢٠٨

اضاف المتكلم (كلهم) للجملة ليؤكّد أنَّ القوم جميعا قد أُكْرِمُوا و لم يَبْقَ أَحَدٌ دون إكرام ، فأصبحت الجملة (أكرمت القوم كلهم) مكونة من فعل و فاعل و مفعول به ، و مفعول بـــه (V + S + O + O) ، فإفادة العموم و الشمول والإحاطة لإجزاء المؤكد ، وهكذا في اللفظين الآخرين (جميع و عامة) .

٣ ــ كِلَا و كِلْتَا : يُؤَكَّدُ بهذين اللفظين الاسم المُثَنَّى ، فإذا كان المؤكَّد مُثَنًّى مُذكَّـراً أُكِّدَ بـ (كِلَا) ، وإذا كان مؤنَّثاً أُكِّدَ بـ (كِلْتَا) فنقول : (الرجلان كلاهما قادم) ، (والمراتان كلتاهما قادمة) ، و يشترط في هذين اللفظين اذا أُرِيدَ التوكيد بهما أَنْ يُضَافَا إلى ضمير يعود على المؤكَّد ، و هو ضمير التثنية (هما) للمُذَكَّر و المُؤَنَّث على حَدٍّ سواء .
و فائدة التوكيد بهما هي : الفائدة نفسها التي لِكُلّ وجميع ، أيّ لِلشّمول و الإحاطة بجميع أجزاء المؤكَّد ، فَحِينَ نقول : (أكرمت الضيفين كلاهما) فأصل الجملة (أكرمت الضَّيْفَـــيْنِ) تحتمل الشَّكَ و هي مُكونة من فعل و فاعل و مفعول به (V + S + O) فحين شَعَرَ المُتكلِّمُ أَنَّ السامع قد يَظُنُّ و يَشك بإكرام الضيفين ، أضاف كلمة (كلاهما) ، لِيُزِيل الشك ، ويثبت أَنَّ الإكرام قد وقع على الأثنين أو شملهما معا ، فأصبحت الجملة مكونة من فعل و فاعـــل و مفعول به و مفعول به مكرر و ضمير عائد (V + S + O + O) .

٤ ــ أجمع : يُؤكَّد بها بَعْدَ التوكيد بكل ، أو بدونها ، اذا وردت بدون كل ، فإنَّها حينئذٍ تكون قاصرة على توكيد الجمع الحقيقي و اسم الجمع ، و من أمثلة وقوعها بعد (كُــلّ) لتوكيد الجملة قوله تعالى : " فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُوْنَ " . (١) فأصل الجُمْلَة (سَجَدَ المَلَائِكَةُ) مُكَوَّنَة من فعل و فاعل . (V + S) أُكِّدَ الجمله بـ (كُلّ) لرفع توهم عدم الشمول و الإحاطة و العموم ، ثم زاد التوكيد توكيداً بِذِكْر (أجمعون) بعد الجملة فأصبحت مكونة من فعل و فاعل و فاعل مكرر و ضمير عائد و فاعل مكرر (V + S + S + S)
و كأَنَّ المتكلم قد كرَّر الملائكة ثلاث مرات .

أَمَّا (أَكْتَع) و (أَبْتَع) و (أَبْصَع) فهي ألفاظ لَا يُؤَكَّد بها مُبَاشَرَةً كغيرها من ألفاظ التوكيد المعنوي ، بل لابُدَّ من توكيد الكلام السابق لها بـ (أَجْمَع) فنقول : (جاء القوم أجمعهـــم أكتعهم أبتعهم أبصعهم) فهي ألفاظ تدل على العموم و التَّمَام . (٢)

---

(١) الآية ٣٠ سورة الحجر

(٢) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، صـ ٢٦٥

أمّا توكيد النكرة فلَمْ يَذْكُرْهُ نُحاة البصرة وقد ذَكَرَهُ نحاة الكوفة و قالوا : اعلم انَّ النَّكِرات لا توكَّد بالتأكيد المعنوي ، و إنَّما توكّد بالتوكيد اللفظي لا غير ... وذَهَبَ الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي ، إذا كانت النكرةُ محدودة . (١) وإني أرى رأي الكوفة لأنَّ الغاية من التوكيد هي تثبيت المعنى في نفس السامع سواء أكان الكلام نكرة أمْ معرفة ، فما دامت المعرفة بحاجة إلى توكيد و توضيح ، فالنكرة أحوج . فنقول : (صمت شهرًا كُلَّهُ) فَكُلَّهُ توكيد للشهر مع أنَّهُ نَكِرة ، و ذلك توكيد له ، و لرفع توهم عدم الإحاطة بالشهر كاملاً .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ص٤٤

الفصل الثالث
التوكيد بالضمائر

كما يُؤَكَّد بالاسم الظاهر بإعادته أو بإعادة معناه ، كما أسلفنا ، فكذلك يُؤَكَّد بالضمير ، والضميرُ نفسُهُ يؤكَّد بغيره لانه كما يُعرِّفه النحاة : هو ما وُضِعَ لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً . (١)

ويقسم الضمير في العُرف النحوي إلى قسمين رئيسين : ظاهر ومستتر ، والظاهر يقسم إلى : متصل ومنفصل ، وكلاهما يقسم إلى متكلم وغائب ومخاطب ، مجرور ومنصوب ومرفوع ، وكذلك الضمير المستتر .

وفي ما يلي عَرض لكيفيّة التوكيد بالضمائر :

اولا : توكيد الضمير بالضمير :

١ ـ توكيد الضمائر الظاهرة المنفصلة : وهي الضمائر التي يَصِحُّ الابتداء بها ، وعددها أربعة وعشرون ضميرًا ، منها : إثنا عشر منصوبة ، والأخرى مرفوعة ، أمَّا المرفوعة فهي : أنا ، ونحن ، للمتكلم ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، للمخاطب المذكر والمؤنث ، وهو وهي ، وهما ، وهم ، وهن ، للغائب المُذَكَّر والمؤنث ، وهذه الضمائر لا تُؤَكَّد إلّا توكيداً لفظياً بتكرارها مثلها في ذلك مثل الأسماء الظاهرة ، فنقول : (أنا ، أنا محمد)و (نحن نحن العرب) و (أنتم ، أنتم العرب) و (هم ، هم العرب) ... وهكذا ، فيكرّر الضمير للتوكيد سواء كان للمخاطب أم للغائب أم للمتكلم ، ففي الجملة الاولى (أنا ، أنا محمد) أصلها (أنا محمد) مكوّنة من مبتداء وخبر (S + pred) وللتركيز على المبتداء كُرِّر مرتين ، فأصبحت الجملة مكونة من مبتداء ومبتداء مكرر وخبر (S + S + pred .)

وهكذا في بقية الضمائر المذكورة سالفاً في الجمل السابقة . وهذا النوع من التوكيد معروف ومتفق عليه بين النحاة ، لأنَّ التكرار يفيد التوكيد ، ولأنَّ العرب إذا أرادت التوكيد في كلامها كررته . أمَّا الضمائر المنفصلة المنصوبة فهي : إيّاي ، إيّانا ، إيّاك ، إيّاكِ ، إيّاكما ، إيّاكم ، إيّاكن ، إيّاه ، إيّاهما ، إيّاها ، إيّاهم ، إيّاهن . وكلّ هذه الضمائر تؤكَّد توكيداً لفظياً بإعادتها وتكرارها كما في الضمائر المرفوعة السابقة .

٢ ـ توكيد الضمائر الظاهرة المتصلة : وهي ما لا يُبْتَدَاء بها وتتصل بأنواع الكَلِم الثلاثة : الأسم والفعل والحرف ، وعددها تسعة : أربعة منها مرفوعة ، وثلاثة منصوبة ، واثنان بين

---

(١) الرضى ، شرح الكافية في النحو ، ج٢ ص٣

النصب و الجر والرفع . أمّا المرفوعة فهي : التّاء للمخاطب و المتكلّم ، و ألِفُ الأثنين ، و واو الجماعة ، و نون النسوة . و هذه لا تقع الاّ مرفوعة و لا تتصل الاّ بالافعال ، و تؤكّد هذه الضمائر توكيداً لفظياً بإعادة صورها . فنقول : (كتبت أنا الرسالة) و (كتبت أنتَ الرسالة) و (كتبوا هم الرسالة) و (كتبْنَ هن الرسالة) . ففي الجملة الأولى ، أصلها مكوّن من فعل وفاعل و مفعول ،(V+S+O) فأراد المتكلم أن يؤكّد مَنْ قام بكتابة الرسالة فكرّره بإعادته مرةً أُخرى ، فقال : كتبت أنا الرسالة ، فأصبحت الجملة مكونة من : فعل و فاعل و فاعل مكرر و مفعول (V + S + S + O) . وقد ورد الضمير مؤكّدا توكيداً لفظياً بتكراره في القرآن الكريم كثيرًا ، كقوله تعالى : " كنت أنتَ الرقيبَ عليهم " (١) فأصل الجملة أنْ تكون مكونة من مبتدأ وخبر (S + pred.) دخلت عليها (كان) لتحديد الزمن ، فأصبحت الجملة (كان أنتَ الرقيبَ عليهم) و العربُ تُحوِّل الضميرَ المنفصلَ في مثل هذه الحالة الى ضمير متصل فصارت الجملة (كُنتَ الرقيب عليهم) فاراد المتكلم تأكيد المسند اليه في الجملة ، فكرّره بإعادة لفظه فأصبحت الجملة (كنت أنتَ الرقيبَ عليهم) (V + S(pron) + S(pron) + pred. + prepd.) .

امّا الضميران اللذان يتأرجحان بين النصب و الجر و الرفع فهما : (نَا) و (ياء المخاطبة و المتكلم) مثل : كتبْنَاْ و تكتبينْ ، فهما للرفع ، و أكرمني ، و أكرمَنَاْ محمدٌ ، للنصب ، و عنِّي عنَّا ، و عنى عَنِّي ، للجر ، فيؤكّد هذان الضميران توكيداً لفظياً بإعادة ضمائر منفصلة مرفوعة مشابهة لهذه الضمائر . فمثلاً ، كتبنا نحن ، و تكتبين أنتِ ، و أكرمني أناْ ، وأكرمَنَاْ نحنُ ، وعنا نحنُ ، و عني أنا ، فمثلاً التركيب الأول (كتبنا نحن) أصلها كتبنا مكونة من فعل و فاعل (V + S .) ثم أراد المتكلم أنْ يؤكد الفاعل جَرْياً على عادة العرب في توكيد كلامها فكرّر الضمير (انا) بإعادة ضميره المشابه المنفصل المرفوع فقال (كتبنا نحن) (V + S + S) .

أمّا ضمائر النصب فهي : الكاف ، والهاء ، للمذكر و المؤنث ، مثل (أكرمتك ، وأكرمته ، وأكرمتها) فهذه الضمائر تؤكّد بالضمائر المنفصلة المرفوعة فنقول : (أكرمْتُكَ أنتَ) و (أكرمْتُهُ هو) و (أكرمْتُهَاْ هِي) ففي الجملة الأولى أصلها مكون من فعل و فاعل و مفعول به (V + S + O) أراد المتكلم توكيد الضمير (الكاف) ليُزيل الشك و يثبت أنَّ الإكرام تمَّ له ، و ليس لغيره ، فكرّر الضمير جَرْيًا على عادة العرب في توكيد الضمائر المتصلة ، فقال (أكرمْتُكَ أنتَ) فذكر الضمير أنتَ توكيداً للكاف . (V + S + O + O(pron))

---

(١) الآيــة ١١٧ سورة : المائدة

فالضمائر جميعًا تُؤَكّد توكيدًا لفظيًا ، بإعادة مثيلاتها من الضمائر المنفصلة المرفوعة بشرط مطابقتها في العدد والجنس . وتؤكد كذلك توكيدًا معنويًا بالنفس والعين وقد اشترط النحاة توكيدها توكيدًا لفظيًا قبل توكيدها معنويا ، أيّ بإعادة ما يشابهها من الضمائر المنفصلة أولا، ثم تؤكّد توكيدًا معنويًا بالنفس والعين . فمثلاً : كتبت الرسالة ، اذا أُريدَ توكيد الضمير (ت) توكيدًا معنويًا فيجب توكيده أولاً توكيدًا لفظيًا فنقول : كتبتُ أنا الرسالة ، وبعدها يؤكّد توكيدًا معنويًا فنقول : كتبت أنا نفسي الرسالة ، فتصبح الجملة مؤكّدة توكيدين : لفظيّ ومعنويّ (V + S + S(pron) + S + ٥)

٣ ـ توكيد الضّمائر المستترة : يَسْتَتِرُ الضمير جوازًا ووجوبًا ، أمّا استتاره جوازًا ففي (الفعل الماضي الذي يُسْنَدُ إلى واحد غائب) (١) مثل: (زيد قام) ولنا في مثل هذا المثال رأى سنذكره عند الحديث عن تقديم الفاعل ، حيث ذهبنا إلى أنّ الاسم المتقدم هو الفاعل قدّم لغرض التوكيد ، وليس هناك ضميرٌ مستترٌ يعود على المتقدم .

وإذا أظْهَرَ الضمير في مثل هذا المثال،فهو توكيد للاسم الظاهر (الفاعل المقدم) مما سنبينه في هذا البحث فيما بعد . (٢) ويستتر الضمير كذلك في الصفات المحضة واسم الفعل الماضي كقولنا : زَيْدٌ قَائِمٌ أو مَضْروب أو حَسَنٌ ، وهَيْهَاتَ ... (٣) فالتركيب الأوّل (زيد قائم)، يَعُدُّ نُحَاةُ البصرة أنَّهُ مكون من مبتدإ وخبر ، وإذا وُصِفَ بشيءٍ فإنّه لا بُدَّ مِنْ ضمير مستتر لهذه الصفة لِمَا فيها من معنى الفعلية ، ولكنَّ نحاة الكوفة عدّوا هذا النوع من الصفات أفعالاً وسمّوها (الفعل الدائم) (٤) ولا تستغني عن فاعل لها ، ولهذا لَجَأَ البصريون إلى تقدير الضمير وجواز استتاره ، وإنّنَا نَمِيْل إلى أنّ هذه الصفات هي إلى الفعلية أقرب ، ويَجِبُ أنْ تُعَامَلَ معاملة الفعل ، فنقول : قائم زيد ، فقائم فعل فاعله زيد ولا حاجة لتقدير ضمير ، ولِهَذَا ذَهَبَ البصريون ـ إلاّ الأُخْفَش ـ أنّ هذا الوصف لا يكون مبتدأً إلاّ إذا اعتمد على نفي أو استفهام ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك ، (٥) ولِذَا يقولون : قَائِم ، مبتدأ ، والزيدان،فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ص ١٠٨ (٢) انظر ص٣٠ من هذا البحث

(٣) ابن هشام ، اوضح المسالك ، ج١ ص٨٨ (٤) الفراء ، معاني القرآن ج١ ص١٦٥

(٥) ابن عقيل ، شرح الالفية ، ج١ ص ١٩٢

أمَّا حالات استتار الضمير وجوبًا ، فقد سمّاها ابن يعيش بالاستتار اللازم وقال : (واللازم في أربعة أفعال : (إفْعَلْ للأمر) فالفاعل فيه مُستَكِن لا يمكن إبرازه ، و (تَفْعَل للمخاطب) و (أفْعَلُ للمتكلم المفرد) و (نَفْعَلُ للمتكلم إذا كان معه غيره) " . (١)

أمَّا (إفْعَلْ الذي للأمر) نحو : اكتُبْ ، فإن فاعله ضميره مستتر وجوبا — أي لا يجوز إظهاره البَتَّةَ — ولكنَّ العرب إذا أرادت تأكيد الفَاعِل ، أبرزت الضمير بعد هذا الفعل لِمَزيد من التوكيد فتقول : (اسْكُتْ أنْتَ) ولا يجوز في مثل هذه الحالة تقديم الفاعل للتوكيد ، لاحتمال اللَّبْس مع التعبير عَنْ رغبة المتكلم في شَدِّ انتباه السامع الى غرض يريده في (أسلوب النـــداء) فلو قال : أنْتَ اسْكُتْ ، لاَخْتَلَطَ الأمْرُ بيْنَ (يَا أنْتَ اسْكُتْ) التي هي للنداء وبين (أنْتَ اسْكُتْ) التي للتوكيد في حين المتكلم يُرِيْدُ التوكيد ليس غير ، لِذَا وَجَبَ أنْ تكون أنْتَ في الجملة (اسكت انت) توكيدًا للضمير المستتر الذي لا يجوز إظهاره أو تقديمه ، فإذَا جَازَ أنْ يُعَدَّ الضمـــير الظاهر في (اسْكتْ أنْتَ) توكيد للضمير المضمر في (اسْكُتْ) — ولا يجوز أنْ يكون فاعلًا لِأنَّ الفاعل بعد فِعْل الأمر واجب الاستتار لا يجوز إبرازه لأنَّه لا يحلُّ محلَّه الظاهر ، فلا تقـول : افْعَلْ زيد — فإنَّه يُخَالِفُ القاعدة النحويّة القائلة (لا يجتمع عاملان لمعمول واحد) . لِأنَّ طبيعة اللغة تقتضي أنْ يُعَدَّ المسند إليه في الجملة التي يتقدّمها الفاعل ، ويذكر بعد الفعل ضمير يعود عليه ، فاعلًا مُقَدَّمًا ، والضمير مؤكّد للغرض من تقديمه . يقول ابن عقيل : "فأمَّـا (افْعَلْ أنْتَ) فأنْتَ تأكيد للضمير المستتر في (افْعَلْ) وليس بفاعل لـ (افْعَلْ) لصحَّة الاستغناء عنه " . (٢) فالضمير توكيد للفاعل (الضمير المستتر) وكأنَّهُ كرّر الفاعل مرتـــين فنقول : اسْكُتْ أنْتَ ، مكونة من فعل وفاعل مستتر ، وفاعل مؤكد (V + S(pron) + S(pron))

اما (تَفْعَلُ التي للمخاطب) كقولنا : هل تَدْرُس في الجامعة ؟ فالضمير (الفاعل) بعد الفعل (تدرس) واجب الاستتار . (٣) ولكنَّ المتكلم إنْ رأى المخاطب قد لُبِسَ عليه الأمر ، ظَنًّا منه أنَّ المتكلم قد يقصد بالفعل (تدرس) المخاطب المفرد المذكر ، أو الغائبة المفردة ، فلهذا رأى المتكلم أنَّ الأمر يحتاج إلى التوكيد على الفاعل ، فأكَّده بذكر ضميره المشابه المنفصل (أنْتَ) فصارت الجملة : هل تدرس أنت في الجامعة ؟ فأكّد الضمير المستتر بضمير ظاهر منفصـــل ،

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ص ١٠٩

(٢) ابن عقيـل ، شرح الالفيه ، ج١ ص ٩٦ (٣) المرجع السابق ، ج١ ص ٩٦

ليزيل تَوَهُّم وشَكّ المخاطب ، فأصبحت الجملة على النحو التالي : أداة استفهام وفعل وفاعل (ضمير مستتر) وفاعل مكرر (ضمير منفصل) ... (Qus.art(V+S(pron)+S(pron)))
فذكر الضمير المنفصل الظاهر توكيداً للضمير المستتر . وما يُقَالُ في هاتين الحالين يقال فى الحالين الأُخْرَيين . فيؤكّد ضميرا بما المستتران بضميرين ظاهرين منفصلين ، ومن أمثلة توكيد الضمير المستتر المؤكد بضمير منفصل ظاهر قوله تعالى : "فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ والذين آمنوا " (١) وقوله : "هٰذِهِ سبيلى أدعو إلى الله على بصيرة أَنَا ومَنْ اتبعني " (٢) وقوله : " اسْكُنْ أَنتَ وزَوْجُكَ الجنة " (٣) وقوله : "ما كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ ولاَ قَوْمُك" (٤)

ثانياً :- توكيد الظاهر بضمير :

يُنكِرُ النحاة توكيد الظاهر بمضمر ويرفضونه رفضاً مُطلقاً ، يقول بن يعيش : "فالمُظْهَرُ لا يؤكّد الا بظاهر مثله ، ولا يؤكَّد بمُضمَر ، فلا تقول : جَاءَنِي زَيْدٌ هُوَ " (٥) وبالرغم من هذا فإنَّهم يعترفون بأنَّ المضمر أعْرَفُ من المُظْهَر ، يقول ابن يعيش أيضاً : إنَّ التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة ، وأيضاً فإنَّ الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان وازالة اللبس ، والمضمر أخصّ من الظاهر فلا يصلح أنْ يكون مُبينا له . (٦) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ فى اللغة أمثلة كثيرة تؤيّد عكس ما ذَهَبَ إليه النحاة ، نذكر منها على سبيل المثال :١هند قرأت هى الكتاب ٢-زيد قام هو ٣-الزيدان قاما ٤-الزيدون قاموا ٥-انت تكتبين ٦-زيد هو المنطلق .
ففى المثال الأول أراد المتكلم أنْ يؤكّد الفاعل (هند) فقال : قَرَأَتْ هندُ هندُ الكتاب ، ولكنّ خَوْفًا من اللّبْس، ولأنَّ اللغة لا تقبل مثل هذا ، وتسعى لنقل المعنى بين المتكلم والسامع بجلاء ووضوح، وفى مثل هذا التركيب قد يتبادر الى الذهن أنَّ المتكلم أراد بـ(هند بنت هند) أو قصد أنَّ هنداً قرأتْ (هِنْدَ الكتاب) فلا يصل المعنى إلى ذهْن السامع كما أراده المتكلم ، فيتمّ نقل الفاعل إلى موضع متقدم فى الجملة ، جَرْيًا على منهج العربية فى توكيد ما يَهْتَمُّ به المتكلم ويعتني به . فيصبح التركيب (هند قرأَتْ الكتاب) قُدّم الفاعل لتوكيده

---

(١) الآية ٢٤٩ سورة : البقرة (٢) الآية ١٠٨ سورة يوسف
(٣) الآية ٣٥ سورة : البقرة (٤) الآية ٤٩ سورة هود
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ص ٤٢
(٦) المرجع السابق ، ج٣ ص ٤٢

أمَّا (التاء) فجميع النحاة متفقون على أنَّها علامة تأنيث وليست بضمير ، وإن أراد المتكلم مزيداً من تأكيد الفاعل ، ذكره بما يعود عليه ، فيكون التركيب على النحو التالي :
هند قرأت هي الكتاب ، مكونة من فاعل مقدم وفعل وضمير يعود على الفاعل تأكيداً له ومفعول به ، (S + V + pron + O) ، ويقترح الدكتور خليل عمايرة ، أنْ يُعَدَّ الضمير في مثل هذه الجمل ضميرًا لمزيد من التوكيد ، للغرض الذي من أجله قُدِّم الفاعل ، وهو التوكيد ، فتكون الجملة مؤكدة بمؤكدين ، تقديم الفاعل ، والضمير العائد عليه . (١)
وما يقال في هذا التركيب ، يقال في المثال الثاني (زيد قام هو)فيكون (هو) توكيداً لغرض تقديم الفاعل المتقدم ذكره في الجملة ، اذ لو لم يكن (هو) عائداً على الاسم معروفاً للمتكلم أو السامع الذي هو الفاعل حقًا ، لكانت الجملة غامضة مستغلقة على الاذهان ، حين تقول : (قام هو) فلا يدري السامع من هو الذي قام ، فيكون التركيب الأصل (قام زيد) مكوناً من فعل وفاعل ، ثم تَحَوَّل الاسم وتقدَّم الى الأمام لغرض تأكيده ، فأصبحت الجملة (زيد قام)مكونة من فاعل مقدم وفعل (S + V) ، وما منع تقدُّمُهُ على الفعل عند النحاة الاّ تعارضه مع القاعدة النحوية (لا يتقدم الفاعلُ فِعْلَهُ) (٢)لأنَّه معمول والفعل عامل فيه ، فلا يتقدم المعمول عامِلَهُ ، وقد أجاز الكوفيون هذا ، ونرى أنَّ هذه نظرة جديرة بالاهتمام وقد فصَّلنا القول فيها في فصل التوكيد بالتقديم . (٣) وعندما أراد المتكلم مزيداً من التوكيد على الفاعل المتقدم ، أظْهَرَ ما يعود عليه بعد الفعل ، أيْ أظهر ضميرًا يعود عليه زيادة في التوكيد فقال : (زيد قام هو) و (S + V + pron) .
ومن المُلاحَظ انه اذا تقدم الفاعل لغرض التوكيد ، فلا بُدَّ أنْ يؤكَّدَ مرةً أخرى بضمير يجوز إظهاره ، إذا كان الفاعل المقدم مفرداً مذكراً أو مؤنثاً ، ويجب إظهاره إذا كان الفاعل المقدم مثنى أو جمعاً مذكرًا أو مؤنثاً ، وهذا كما ورد في الامثلة (٣، ٤ ، ٥) سالفة الذكر . فإذاتَقَدَّم الفاعل في مثل هذه الامثلة ، يكون لغرض التوكيد (كما بينا في المثال الثاني) ، والضمير بعد الفعل سواء كان ألِفَ الأثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة او نون النسوة ، يكون لتوكيد الغرض من تقديم الفاعل "أيْ توكيد التوكيد " ، ففي المثال الثالث (الزيدان حَضَرَا) الاسم الظاهر الذي جاء الضمير لِيَسُدَّ مَسَدَّهُ هو (الزيدان حضرا الزيدان) حيث أنَّ كلمة(الزيدان)هي بمثابة التوكيد ،وإنْ كانت في حقيقة أمرها هي توكيد

---

(١) خليل عمايرة ، رأي في انماط التركيب الجملي ، مجلة العلوم الانسانية ، الكويت ، العدد
(٢) ابن الانباري ، الانصاف ، مسألة ٨٥ (٣) انظر ص١٣٦من هذا البحث

للفاعل المقدَّم ، ولا نرى إخلالاً في مبنى الجملة أو اختلافاً عند إحلال الضمير (ألف الاثنين) محل الاسم الظاهر ، وانَّ العربية تُجيِّزُ مثل هذا ، بل هو من عناصر قوتها ، ومن الاهداف الرئيسة من استعمال الضمير ، فبدلاً من أنْ نُعيِّد الاسم بلفظه مرتين ، نعيد ضميره لأنَّ العرب تميل إلى الاختصار والإيجاز ، ونحن نعرف أنَّ النحاة عدّوا هذا الضمير (الألف) فاعلاً للفعل والاسم المتقدم مبتدأ ، لأنَّه بُدِيءَ الكلام به ، ومَاثَلَ في حركته حركة الاسم في أول الجملة . لان الفاعل لا يتقدم على فعله ، ولأنَّهما بمنزلة الكلمة الواحدة . (١) علماً انَّ الفاعل الحقيقي هو الاسم المتقدم ، ورفضوا أنْ يَعدّوا هذا الضمير العائد على الاسم المتقدم توكيداً لأنَّه يتعارض مع القاعدة النحوية التي تقول : "الظاهر لا يؤكَّدُ بمضمر" . (٢)

وفي الحقيقة اننّا عندما نَعُدُّ هذه الضمائر إشارات لتوكيد المتقدم ، قد نساهم في الإقلال من التقدير والإضمار والتأويل ، في مثل هذا النوع من الامثلة ، لأنَّ عدم عدِّها (توكيداً) يفرض علينا أنْ نعدَّها فاعلاً للفعل ونؤوّل الجملة الفعلية في محل خبر المبتدأ ، الذي هو في الاصل فاعل للفعل ، لا مراء في ذلك ، حيث أنَّ فكرة الاسناد بينهما (اي بين الفعل والفاعل) واضحة ولايوجد غيرها ، وبما أنَّ الجملة عملية اسناديّة ، فلا فائدة من تقسيمها إلى فعليّة واسميّة ، وان المساواة بين رتبة الفاعل المتقدم على فعله وبين المتأخر عنه ، وبين الفاعل ونائبه مبنية على اساس ينطلق من طبيعة التطبيق اللغوي ، فالجملة التامة تبنى على أساس العملية الأسنادية . (٣)

ففي جملة (الزيدان قَاْمَاْ) الأصل فيها (قام الزيدان) مكونة من فعل وفاعل (V+S) فتقدم الفاعل لغرض التاكيد ، لأنَّ العرب إذا اهتمت بشيء قدمته ، (٤) فتصبح الجملة (الزيدان قام) ، ولما كان الفاعل مثنى فلا بد من الاشارة اليه بضمير يبيّن عدده ويؤكِّده ، فأصبحت الجلة (الزيدان قاما) مكونة من فاعل مقدم وفعل وضمير يعود على الفاعل المقدم . وما يقال في هذا المثال يمكن ان يقال في مثل قولنا (الزيدون قاموا ، وانت تكتبين) .

ضمير الفصل

اختلف النحاة في تسمية هذا الضمير ، كما اختلفوا في حكمه الإعرابي ووظيفته اللغوية في الجملة . وجئنا به في هذا المقام ردّاً على ما ذهب إليه النحاة في قولهم الظاهر لا يؤكَّد بمضمر .

---

(١) ابن الانباري ، أسرار العربية ، ص٧٩ (٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ص٤٢

(٣) قسطندي شوملي ، مدخل الى علم اللغة الحديث ، ص ١٩٦

(٤) ابو حيان ، البحر المحيط ، ج١ ص ٤٤،٤٢

فذهب الكوفيون إلى أن ضمير الفصل هو : ما يفصل بين النعت و الخبر و يسمى عمـــادًا ، و له موضع من الإعراب ، و ذهب بعضهم إلى انَّ حكمه حكم ما قبله ، و ذهب بعضهم إلى ان حكمه حكم ما بعده ، (١)

اما البصريون فقد ذهبوا إلى انَّهُ يسمَّى فصلاً لانَّه يَفْصِل بين النعت و الخبر ، إذا كان الخبر مضارعًا لِنَعْت الاسم ، ليخرج من النعت قولك : (زيد هو العاقل) و لا موضع له من الاعراب. فالفريقان متفقان على ان هذا الضمير يفصل بين النعت و الخبر ، اي يزيل ما يحصل من لبس عند السامع حين يسمع جملة كقولنا (زيد العاقل) ، فقد يظن السامع أنَّ العاقل صفة لـ(زيد) و لهذا سمّوه فصلاً بين النعت والخبر ، فعند توسط هذا الضمير بين الاسم و خبره ، ينفي عنه أنْ يكون نعتًا ، و نميل إلى تسميته بـ(الفصل) لأنَّه فعلاً الفَيْصَلُ الحقيقي بين احتمال ورود هذا الاسم خبرًا أو صفةً . و ليس المقصود بالفصل ما يفصل هذا الاسم عن ذاك و يعزله و إنَّما الفصل هو : اصطلاح نحويّ لهذا الضمير الذي يفصل بين المبتدا و الخبر ، خوفًا من اشتباه السامع بأنَّ الخبر نعت للمبتدا و ليس خبره . و اختلف النحاة في إعرابه و حكمه و تسميته . فالكوفيون يسمونه عمادًا ، و البصريون يسمونه فصلا . و يعربه جماعة من أهل الكوفة توكـــيدًا ، و لهذا قال الانباري : و ذهب بعضهم الى ان حكمه حكم ما قبله ، و جماعة اخرى تذهب الــى أنَّهُ مبتدأ خبره ما بعده . أمَّا جمهور نحاة البصرة فيرون أنَّه لا محل له من الاعراب .

و نحن نتفق مع نحاة البصرة في شقّ و نختلف معهم في شق آخر ، نتفق معهم في تسمية هذا الضمير بـــ(ضمير الفصل) ، لأنَّه يفصل القول في قضية ملتبسة ، و نختلف معهم في إعـرابـــه حيث أنَّهم ذهبوا الى القول : إنَّه لا محلَّ له من الإعراب ، و نرى أنَّه توكيد للاسم السابق له ، و لم يدخل في الجملة للفصل فقط بل يؤدّي معنى في الجملة قد لا تؤدّيه الجملة بدونـــه ، و تبقى الجملة ملتبسة ، فمثلاً حين نقول : (زيد العاقل) فقد يَظنّ السامع أنَّ هناك كلامًا يريد المتكلم أنْ يقوله ، لأنَّ كلمة (العاقل) في الجملة السابقة ملبسة ، فقد يظنهـــا السامع وصفًا لزيد ، علمًا أنَّ المتكلم يَوَدّ الإخبار عن (زيد) . فما دام حال الجملة يدعو للشك و عدم تمكن المعنى في نفس السامع ، يُؤتَى بهذا الضمير لإزالة هذا الشك ، و تثبيت المعنى في نفس السامع ، فهو بلا شك من أساليب التوكيد ، لان فائدة التوكيد في اللغة هي : إزالة الشك من نفس السامع و تمكين المعنى في نفسه ، فيؤدّي في الجملة من التمكين و التقوية مـــا

---

(١) ابن الانباري ، الانصاف ، مسالة ١٠٠

تؤديه ألفاظ التوكيد التي اتفق عليها النحاة . فيؤتى بهذا الضمير ليفصل بين ما يُظَنُّ أنَّه نعت وما هو خبر في الحقيقة ، ففي الجملة السابقة جاء الضمير (هــو) مؤكداً للمسند إليه (زيد) . ولهذا قال عنه الكوفيون (حكمه حكم ما قبله) لأنَّ التوكيد في الأصل النحوي حكمه حكم ما قبله ، فهو رديف التوكيد اللفظي الذي يختص بتوكيد المسند اليه في مثل هذه الجملة ، ولكنهم لم يصرحوا بانه توكيد لتعارضه مع القاعدة النحوية القائلة (لا يؤكد الظــاهر بمضمر) . أمَّا الرأي الآخر لنحاة الكوفة القائل : ان حكمه حكم ما بعده ، فهذا بعيد عن الحقيقة اللغوية ، لأنَّهم يعدونه مسنداً إليه يتحدث عنه في الجملة (أي مبتدأ) وما بعــده خبــراً له ، وهو وخبره ، خبر للمبتدأ الأوّل . أمَّا البصريون فيعربون المبتدأ مبتدأً ، والخبر خبراً ، والضمير لا محلَّ له من الإعراب . وفي الحقيقة إنَّ المبتدأ هو المبتدأ ، والخبر هو الخبر ، وانَّ المتكلم لم يقصد شيئاً سوى الإخبار عن (زيد بانَّه عاقل) ولم يقصد الإخبــار عنه ، كمسند إليه مرتين (زيد زيد العاقل) وخوفا من الالتباس ، بان المتكلم يقصــــد بـ (زيد) الثانية انَّهُ أبٌ لزيد الأُولَى ، كما نتحدث بها اليوم نقول : (فلان فلان) أي فلان بن فلان . فهو بمنزلة تكراره مرتين ، والتكرار يفيد التوكيد ، لأنَّ اللغة لا تقبــل اللبس وتُعْنَى بنقل المعنى بين السامع والمتكلم بجلاء ووضوح .

ونرى انَّ هذا الضمير هو توكيد للاسم السابق له ، وما إعراض النحاة عن هذا الــرأي ورفضه الا لانَّهُ يصطدم مع القاعدة النحوية القائلة : (الظاهر لا يؤكَّد بمضمر) وهذا مــا دفع نحاة الكوفة لأنْ يسموه عماداً أو دعامة . وهذا جعل كثيراً من النحاة يترددون فـــي رأيهم في هذا الضمير . فالرضي يقول : " واذا كان المبتدا نكرة ، لم يُؤْتَ بالفصل لأنَّــه يفيد التأكيد ، ولا يؤكد النكرة الا بما سبق استثناؤه في باب التوكيد ، وانما قلنا إنَّ الفصل يفيد التأكيد ، لأنَّ معنى (زيد هو القائم) (زيد نفسه القائم) ، لكنه ليس توكيدا لأنَّهُ يَجِيءُ بعد الظاهر ، والضمير لا يؤكَّد به الظاهر " . (١) فهذا النحوي يصرح بأنَّه (اي ضمير الفصل) يفيد التأكيد ، ويقوم مقام النفس في التوكيد المعنوي ، ولكنَّهُ سرعان ما يعود فينفي ما صرَّحَ به قائلاً : (لكنه ليس توكيداً ، لأنَّهُ يجيء بعد الظاهــر)

---

(١) الرضي ، شرح الكافية ، ج٢ ص ٢٤

فالسبب في عدم صلاحية هذا الضمير للتوكيد ، أنّه يأتي بعد الظاهر ، والظاهر لا يؤكد بمضمر علماً انّهُ توكيد ، ويقوم بما تقوم به كلمة (نفس) من دور في التوكيد المعنوي.
والواقع إنّ هذا الضمير يؤدّي معنى (نفس) في الجملة السابقة ان لم يكن أكثر توضيحاً ، فعندما نقول (زيد هو العاقل) و (زيد نفسه العاقل) فكأنّنا كرّرنا الجملة نفسها على مسامع المخاطب . ففي جملة (زيد نفسه العاقل) توكيد للكلام ، كُرّر فيه المسند اليه (زيد) بذكره مرة أُخرى بكلمة (نفس) لأنّ نفس الشيء عينه ويؤكد به . (١)
فهو بمثابة تكراره ، كقولنا : (زيد زيد العاقل) أي توكيد لفظي بإعادة المبتدأ مرتين ، لتاكيده ، ولكن خوفاً من اللبس في أن يظن السامع انّ (زيد زيد) هو اسم لإنسان أبوه (زيد) ، كما اسلفنا ، فيستعاض عنها (نفس) لأنها تدل على ذات المسند اليه فيقال : (زيد نفسه العاقل) أيْ بتكرار المبتدأ مرتين (S + S + pred.) .
وهذا الكلام يمكن أنْ يُقال في جملة (زيد هو العاقل) سالفة الذكر .
وقد درس ابن هشام (٢) هذا الضمير مفصلاً في المغني واشترط له شروطاً ستة قسّمها على النحو التالي :
١ — شرطان في ما قبله ، وهما : كونه مبتدأ في الحال ، أو في الأصل ، نحو قوله تعالى : " أُولئك هم المفلحون " (٣) وكونه معرفة ، ولكن الكوفيين أجازوا كونه نكرة نحو : ماظننت احداً هو القائمُ .
٢ — وشرطان فيما بعده : كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل ، وكونه معرفة أو كالمعرفة .
٣ — وشرطان في نفسه : أنْ يكون بصيغة المرفوع ، وأنْ يُطابق ما قبله .
أمّا فائدة هذا الضمير فهي : الإعلام من أول الأمر أنّ ما بعده خبر لا تابع ، وقد أجمع النحاة على هذه الفائدة ، الّا أنّ ابن هشام يذكر له فائدة معنوية هي ، التأكيد ، ويذكر له معنى آخر هو : الاختصاص ، ويقول بأن هذا المعنى اقتصر عليه البيانيون . (٤)

---

(١) الرازي ، مختار الصحاح ، مادة نفس
(٢) ابن هشام ، المغني ، ج٢ ص٤٩٢
(٣) الآية ٥ سورة : البقرة
(٤) ابن هشام ، المغني ، ج٢ ص٤٩٦

اما المفسرون فقد ذهب بعضهم ، الى أنَّ هذا الضمير يذكر في مثل هذه المواضع إعلاماً بانَّ المبتدأ مقصورٌ على الخبر ، وهذا مقصور عليه دون غيره ، ذكر هذا (محمود الكرماني) حين عرض لتكرار بعض الآيات المتشابهة ، والتي لم تختلف في شيء سوى أنَّ بعضها اشتمل على ضمير الفصل وبعضها الآخر لم يشتمل عليه ، فقد ذكر ذلك في قوله تعالى " إنَّ اللّه ربّي وربّكم ، و "ان الله هــو ربي و ربكم" . فقال : فَحَسُنَ التأكيد بقوله (هو) لِيَصِيْرَ المبتدأ مقصوراً على الخبر المذكور في الآية الثانية ، وهو إثبات الربوبيّة ونفي الأبوة . (١)

وقد نفى سيبويه أنْ يكون لضمير الفصل تأثيرٌ على ما بعده ، وقد يقصد بذلك انّه لا تاثير له على ما بعده ، من حيث الحركة الاعرابية — أيْ ليس بعامل — حين يقول : " بان ما كان فصلاً لا يُغَيِّرُ ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يُذْكَرَ ، وذلك قولك: حَسِبْتُ زيداً هو خيراً منك . . . وقال اللّهُ عزَّ وجلَّ " ويَرَى الذين أُوتوا العِلْمَ الذي أُنْزِلَ إليك من ربِّك هو الحقَّ " . (٢) ويتضح من كلام سيبويه انَّ هذا الضمير يفصل بين الشيئين المتلازمين ، وانّه في ما ينتظر المحدّث ويتوقعه من المتكلم ، مما لابُدّ من أنْ يذكره للحدث على حد تعبير سيبويه . (٣) ويذكر له ايضاً في موضع من كتابه ما يدل دلالة واضحة على ان هذا الضمير يفيد التوكيد ، مقارنا بين وجوده في الجملة ووجود (نفس) يقول : "إنَّ هذه الحروف تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المُضْمَرَيْن وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت : (مررتُ بزيدٍ الطويلِ) ولكنه بمنزلة (نفسه) إذا قلت : (مررت بزيدٍ نفسِهِ ، ورأيتُهُ هُوَ نَفْسَهُ) . (٤) وكأنّي به يقول : إنَّ هذه الضمائر هي مؤكّدات لما يسبقها من أسماء .

ويذكر ابن هشام ان هذا الضمير يحتمل ثلاثة وجوه من الإعراب هي : الابتداء ، والفصلية والتوكيد . وذكر الفصلية والتوكيد دون الابتداء حين ينتصب ما بعده ، حيث أنَّ الجملة بجميع أطرافها لم يطرأ عليها تغييرٌ في حركات إعرابها . (٥)

ومَثَّلَ لها بقوله تعالى : " كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيْبَ عليهم " و قوله تعالى : " إنّا كُنّا نَحْنُ الغالبين " فإني أرى انَّ هذين الضميرين مؤكّدان للضميرين المتصلين (التاء في كُنْتَ) و (نَا في كُنّا)

---

(١) محمود الكرماني ، اسرار التكرار في القرآن ص ٤٩

(٢) سيبويه ، الكتاب ج٢ ص ٣٩٠ (٣) المرجع السابق ، ج٢ ص ٣٨٩

(٤) المرجع السابق ، ج٢ ص ٣٨٥ (٥) ابن هشام ، المغني ، ج٢ ص ٤٩٧

و ليسا بضميري فصل ، حيث أنَّ المؤكّد لا يغير حركة اعراب ما بعده ، فتبقى الصورة الإعرابية كما هي ، أمَّا المعنى فيزداد توكيداً .

و ذكر ابن هشام الفصلية و الابتداء دون التوكيد لدخول اللام في الأولى ، و لكون ما قبله ظاهراً في الثانية و الثالثة ، (١) كما في الجمل التالية على الترتيب "وانّا لَنَحْنُ الصافّون" ونحو (زيدٌ هو العالمُ) و (ان عمرًا هو الفاضلُ) فإنا نرى ان الآية الأولى هي من النوع الذي يكون فيه الضمير توكيداً للضمير ، أمَّا المثالان الثاني و الثالث فالضمير فيهما توكيدٌ للاسم المتقدم ، حيث انَّ الجملة لم يَطرأ عليها أيّ تغيير في الحركة الاعرابية أو تحوّل عن المعنى الأصل ، إذْ لَمْ يطرأ عليه تغيير الاّ انّه ازداد توكيداً . وقد ذهب السيوطي الى ما ذهب اليه ابن هشام ، فإنّه يتعين أنْ يكون ضميرَ فصلٍ إذا وَلِيَهُ اسمٌ منصوب ، أو وَلِيَ ظاهراً منصوبًا ، أو قُرِنَ بِلام الفرق على الأصح ، و الابتداء قبل رفع البدل أيضاً ، و التوكيد أيضًا بعد ضمير . (٢) فالسيوطي يَعُدُّ الضمير توكيداً إذا سبقه ضميرٌ ، وهذا في رأينا من قبيل التوكيد اللفظي ، و ليس من ضمير الفصل في شيء .

و خُلَاصةُ القول : إنَّ النحاة اختلفوا في هذا الضمير من حيث إعرابه ، و اسمه ، وفائدته ، و لكنَّ أبرز هذه الاختلافات هو إعراب هذا الضمير بالإضافة إلى فائدته في الجملة التي هي مرهونة بإعرابه ، فالكوفيون يرون أنّه قسمان : قسم يرى رفعه على الابتداء و قسم يرى اتباعه ما قبله ، و البصريون يرون رأياً واحداً هو انّه لا محلَّ له من الإعراب ، همُّهم إعراب هذا الضمير من حيث تأثيره على غيره وتأثّره بغيره ، فلا محلَّ له من الاعراب من حيث الشكل ، أمّا من حيث المعنى فلم نَعْثُرْ على رأي لهم فيه - فيما نعلم - أمَّا الكوفيون فقد أحسُّوا بما له من معنى في توكيد ما قبله حيث أتبعوه الاسم الذي سبقه . والى هذا الرأي نميل لِما له من قِيمة في المعنى و المبنى على حد سواء . و ما اختلاف النحاة - سالف الذكر - إلاّ لتبرير الحركة الإعرابية على الاسم الواقع بعده ، و نقول : انّ المعنى الذي يؤدّيه هذا الضمير هو التوكيد للمسند اليه سواء كان الاسم الذي يليه منصوباً أمْ مرفوعاً ، فهو كما قال سيبويه : لمْ يُغَيِّر ما بعده عما كان عليه .فالنحاة مهتمون بالحركة الإعرابية الواقعة على الاسم الذي يليه ، وكأنّها هي التي تحدِّدُ

---

(١) ابن هشام ، المغني ، جـ٢ ص ٤٩٧

(٢) السيوطي ، الهمع ، جـ١ ص ٦٩

قيمة هذا الضمير المعنوية في الجملة ، وفي الحقيقة انّ الحركة التي نراها على الأسم الواقع بعده ، لا تأثير لها على المعنى ، و ما يُوتى بهذا الضمير الاّ لتاكيد المسند إليه في الجملة و لا تأثير له على اللفظين اللذين قبله و بعده من حيث الشكل ، فهما باقيان على ما هما عليه قبل دخوله . و هذا يدل دلالة واضحة انَّ الضمير يؤتى به للتوكيد و رفع اللبس و الإبهام اللذين يحصلان في ذهن السامع في الاسم الثاني (الخبر) أهو نعتٌ أمْ لا ؟ .

و ملاحظات ابن هشام السابقة قد وضّحت مَسَّ هذا الضمير في المعنى الذي يؤديه من جانب واحد فقط وهو التوكيد ، و لكنه خَلَطَ في الأمثلة — كما بينا — بين ضمير الفصل و بين توكيد الضمير المستتر بالضمير الظاهر . بينما المعاني الأخرى و هي (الابتداء و الفصليّة) فهما يمسّان جانب الشكل فقط حيث انّه وضع هذين الأمرين معتمداً على الحركة الإعرابيــة أو قُلْ هما مصطلحان إعرابيّان . و ذهب بعض الدارسين الى انّ هذا الضمير من أساليب القَصْر المشهورة ، و انّه يفيد الاختصاص ، و إنّما أبعدوه من ضروب القصر ، و كان حَرِيّاً بهم أنْ يعدّوه و يذكروه بين طُرق القَصْر ، ثم يمثّل لذلك بقوله : فالقصر المُفَاد من قولك : محمد هو الشاعر) لم تدل عليه كلمة ، وإنّما تُولّدَ بطريقة خَفِيّة لطيفة من احتكاك الألفاظ و تفاعل معانيها لأنَّك لَمَّا قلت: (هو) بعد قولك (محمد) أفَدْتَ انّك تقصد إلى تمييزه و تحديده و تخصيصه قبل أنْ تُخْبِرَ عنه ، و هذا لا يكون الاّ إذا كُنْتَ حريصاً على أنّ لا يشاركه غيره في هذا الخبر ، و هذا هو معنى القصر . (١)

و نقول : و هذا معنى التوكيد لأنَّ القَصْر طريقة من طرق التوكيد — كما سنرى فيما بعد — . و فيما يلي بعض الأمثلة التي اشتملت على ضمير الفصل نورد ها محلّلة لُغَوياً لنرى مدى توكيد ضمير الفصل للمسند اليه :

١ — أولئك هم المفلحون : فأصل الجملة مكونة من مبتدا (اولئك) و خبر (المفلحون) (S + pred) و لكنَّ المتكلم -و خوفاً من وقوع اللبس و التوهم في ان (المفلحون) صفة لـ(اولئك)- أحَبَّ أنْ يُؤَكِّد الاسم الأوّل بذكر ضميره ليرفع هذا اللبس أو التوهم ، فأصبحت الجملة (اولئك هم المفلحون) مكونة من مبتدا و ضمير مؤكِّد يعود على المبتدأ و خبر (S + (prn)+pred.) .

---

(١) محمد ابو موسى ، دلالات التراكيب ، ص ٨٥

وما دام هذا الضمير لرفع توهّم السامع وإزالة الشك من نفسه وتثبيت المعنى ، فهو بمثابة تكرار الاسم مرتين ، وهذا هو التوكيد عينُهُ . يقول أبو حيّان : وإدخال (هو) في مثل هذا التركيب أحْسَنُ ، لأنَّه محلُّ تأكيد ورَفْعُ توهُّم مَنْ يتشكك في المسند اليه (الخبر)، أو ينازع فيه ، أو مَنْ يتوهم التشريك فيه ، فإذا قُلْتَ : زيدٌ هو المنطلقُ ، لتأكيد النسبة ، وإنّما تؤكد النسبة عند توهّم أنَّ المخاطب يشك فيها أو ينازع أو يتوهم الشركة . (١)

وتحليل الجملة التي أوردها أبو حيان على طريقة أهل البصرة تكون على النحو التالي ، مبتدأ وضمير فصل لا مَحَلَّ له من الإعراب وخبر ، أيْ إنّ الضمير لا قيمة له في المعنى . أمّا الكوفيون فتحليل الجملة عندهم مبتدا وضمير مؤكد وخبر (S + S(pron) + pred) . هذا عند بعضهم ، والبعض الاخر يرى أنّ الجملة مكونة من مبتدأ ومبتدأ آخر وخبره والمبتدا الآخر وخبره خبر للمبتدأ الأوّل .

٢ — "إنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ الحَقَّ"(٢) : أصلُ الجملة انّها مكونة من مبتدأ (هذا) وخبر (الحق) (S + pred.) دخلت "كان" على هذه الجملة لتحديد الزمن ، فأصبحت الجملة مكونة من (كان) والمبتدأ والخبر ، (V + S + pred.) ثم دخلت (إنْ) عليها لتؤدّي معنى الشرط في الجملة ، فأصبحت مكونة من (إنْ الشّرطيّة) و (كَانَ) و (المبتدأ والخبر) (cond.Art(V + S + pred.) فظلّت الجملة في ذهن السامع ملتبسة ، وقد يتوقع سماع تكملة للجملة ظَنّاً منه ان (الحق) نَعْتٌ لـ(هذا) فاحتاج الكلام إلى تأكيد من المتكلم ، لرفع هذا الظّنّ ، فَجِيءَ بضمير الفصل ليبين للسامع أنّ المسند اليه (هذا) و (الحق) المسند خبره ، وهذا الضمير تأكيد له ، فأصبحت الجملة مكونة من (إنْ الشرطية) و (كَانَ) و (المبتدأ) و (ضمير الفصل المؤكّد للمسند إليه) و (الخبر) (cond.Art(V + S + S(pron) + pred) .

وهكذا يكون الضميرُ في كلّ الحالات المشابهة للمثالين اللذين حلّلناهما ضَمِيرَ فَصْلٍ لغرض تأكيد المسند إليه ، ونستطيع القول بعد هذا كلّه أنّ الظاهر يؤكّد بالمضمر لأنّ المضمر يكنى به عن الظاهر ويحلّ عنه ويقع في مواقعه .

---

(١) ابو حيـان ، البحر المحيط ، ج١ ص ٤٤

(٢) الآية : ٣٢ ، سورة : الأنفال

ثالثا — توكيد الضمير بظاهر :

أجازَ النحاة توكيد المضمر بظاهر في حالة واحدة ، و هي توكيد الضمير توكيداً معنوياً بالنفس و العين و غيرهما . يقول ابن يعيش: فأمّا تأكيده بالظاهر فيكون بالنفس و العين و كل و أجمع و توابعهما ، و ذلك لأنّ المظهر أبيَنُ من المضمر ، فيصلح أنْ يكون تأكيداً له و مُبينا . (١)
و الذي نذهب إليه أنّ توكيد الضمير بظاهر ليس مقصوراً على تأكيده بألفاظ التوكيد المعنوي ، بل هناك ضمائر تؤكّد بالظاهر ، و ما لُغَةُ (أكلوني البراغيثُ) إلاّ خيرُ شاهدٍ على ما نقول
و قد وَرَدَ كثيرٌ من هذه اللغة المنسوبة إلى قبيلة بلحارث في القرآن الكريم ، وفي شِعْر العرب كما في الأمثلة التالية : " وأسرّوا النّجْوَى الذين ظَلَمُوا " (٢) و " و عَمُوا و صَمُّوا كَثِيرٌ منهم " (٣)
و قول الشاعر : يَلُومونَني في اشتراءِ النخيل أهلي ، فكلُّهم ألْـوَمُ
و قول الآخر : تولَّى قِتَالَ المارقين بنفسه و قد أسْلَمَاهُ مُبْعِدٌ و حَمِيْمُ
و أمثال ذلك كثيرة ، حتى أنّ بعض المحققين يقول : " و كَثرةُ مَجِيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين ، من أمثال أبي فراس الحمداني ، و أبي عبادة البُحتري ، و أبي نواس ، و الشريف الرضي ، و أضْرَاب هؤلاء يدل على انّ هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال ، ولا بعيدة عن الفصاحة ... و ذكر لهذه اللغة شواهد كثيرة . (٤)
و الذي ذهب اليه النحاه القدماء في تَعْلِيل هذه اللغة نستطيع أنْ نحصره فيما يلي :
١ — منهم من يرى ان هذه الضمائر حروف دالّة على التثنية و الجمع كما تدل التاء على التانيث وعلى رأس هؤلاء سيبويه حين يقول : (وانَّ مِن العرب مَنْ يقول ، ضربوني قومُك ضرباني أخواك ، فشبَّهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في : قالت فلانة ، فكأنهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة كما جعلوها للمؤنث . (٥) والى هذا ذهب الأشموني و نفى أنْ تكون على الأبدال أو التقديم و التأخير . (٦)

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ص ٤٢
(٢) الاية ٣ ، سورة : الأنبياء (٣) الاية ٧١ سورة : المائدة
(٤) هداية السالك إلى أوضح المسالك ج٢ هامش ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، وانظر شذور الذهب ص١٧٩
(٥) سيبويه ، الكتاب ج٢ ص ٤٢
(٦) الاشموني ، شرح الالفية ، ج١ ص ٣٠٥

٢ — ومنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الضمائر فاعلون للأفعال السابقة لها ، والأسماء الظاهرة بعدها بدلاً منها . وإلى هذا ذهب ابن يعيش وجعل منه قوله تعالى : "وأسروا النجوى الذين ظلموا " وقوله "ثم عموا وصموا كثير منهم" وقال :(الذين ظلموا) بدل من المضمر وكذلك (كثيرٌ) وهذا من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة . (١)

٣ — ومنهم من ذهب الى انّ هذه الضمائر حروف تثنية ، وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير ، أي انّها فاعل للفعل الذي تتصل به ، ومن هؤلاء ابن هشام . (٢)

اما الباحثون وعلماء اللغة المحدثون فذهبوا في تعليل هذه اللغة مذاهب شتى فمنهم من عدّها دوال مطابقة وإشارة للمتأخر وليست ضمائر ، وإلى هذا ذهب السامرائي ، (٣) والمخزومي (٤) وداود عبده (٥) وعدّها عبده الراجحي حروفاً لا محلّ لها من الإعراب ، وعدّ الاسمَ الذي يليها فاعلاً . (٦) ومنهم من عدّها فاعلاً مؤكداً وقال : ان يعد المسند اليه في الجملة التي يتوالى فيها لفظان بعد فعل يصلح كل منهما ان يكون فاعلا للفعل مثل : حضرا الولدان ، اكلوني البراغيث ، واسروا النجوى الذين ظلموا ، وفي حديث الدّجال : أنّه تلده أمُّهُ ، فيحملنَ النساءُ بالخطائيين — فاعلاً مؤكداً ، وقد أشار الذي ذهب الى هذا الرأي الى رأي (رابين) في أنّ الجمل المماثلة لجملة (أكلوني البراغيث) هي لهجة قبيلة عربية قديمة ، كانت تسير على القاعدة الأصل في ترتيب كلمات الجملة ، فعل وفاعل ومفعول به (V+S+O) فلا تسمح بتقديم الفاعل على الفعل ، فيجب أنْ تبدأ الجملة الفعلية عندهم بفعل ، وقد نَاقَشَ هذا الرأي بما مُفاده : انّ هذه القبيلة كانت تذكر الفاعل بعد الفعل ، فاذا أرادت ان تؤكده فلا بد من تكراره لفظاً او بضمير ، فتكون الجملة (أكل البراغيث إياي) (V+S+O) بالشكل التالي (أكل البراغيث هم إياي) (V+S+S+O) وذلك لإبراز توكيد الفاعل ، فالتحق الضمير (هم) بالفعل (أكل) ولكن برسم آخر وهو الواو التي هي لاصِقة تعبر عن إسناد الفعل الى الجماعة ، وتؤكد المسند إليه فتصبح الجملة (أكلوا البراغيث إياي) (V+S+S+O) ثم جرى فيها تحويل آخر ، فقسا

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ص ٦٩ (٢) ابن هشام اوضح المسالك ، ج٢ ص١٠٥

(٣) السامرائي ، الفعل زمانه وابنيته ، ص٢١٩ (٤) المخزومي ، في النحو العربي ، ص١٧٥

(٥) داود عبده ، ابحاث في اللغة ، ص٧٧

(٦) عبده الراجحي ، التطبيق النحوي ، ص١٨٦

لقواعد النحو التحويلى ، فأصبحت (أكلونى البراغيث) بإضافة نون الوقاية ، و هى وظيفة صوتية ، و نقل ضمير المتكلم إلى موقع متقدم فما كانت الواو الا لتوكيد الفاعل فى هذه اللهجة التى تمنع تقديم الفاعل على الفعل كما يرى رابـين . (١)

و الذي نذهب إليه انّ هذه الضمائر فاعلون للأفعال التى تلتصق بها ، و الأسماء التى تذكر بعد ما هى توكيد لها ، و ليست بدلاً منها كمايرى ابن يعيش كما تقدم ، لأنّ البدل فى الحقيقة — وكما سنرى فيما بعد — توكيد ، و لذا قال ابن يعيش: (إنّ البدل يتجاذبه شبهان ، شبه بالنعت و شبه بالتأكيد ، فكما انّ المضمرات تؤكّد فكذلك يبدل منها ، فسهو فى ذلك كالمظهر) (٢) فما المانع من أنْ نَعُدَّ ها توكيداً مادام الضميرُ يؤكَّد بظاهره لأنَّ الظاهر أَبْيَنُ من المضمر كما يقول ابن يعيش . و البدل هو نوع من التوكيد ، لان تكرارَ الاسْمَ بمـا يطابقه معنى هو عين التوكيد كما سنرى.

و قد ذهب الفراء فى تفسير قوله تعالى " وعَمُوا و صَمُّوا كَثِيرٌ منهم " انَّ إعراب (كثـير) فى الآية مرفوع من جهتين: احدهما : ان تكر الفعل عليها تريد عمى و صم كثير منهم ، و ان شئت جعلت (عموا و صموا) فعلاً لكثير كما قال الشاعر : يلومننى فى اشتراء ....البيت. (٣) فالذى يتضح من كلام الفرّاء انّ (كثير) فاعل على نية تكرار العامل ، و كأنّه قال :عموا و صموا تَسَاْوَى عمى وصمّ كثيرٌ منهم ، و ما التكرار إلّا توكيد ، فتكرارُ الحدث توكيد له و الفاعل هو هو . فقوله : عموا وصموا كثيرٌ منهم مكونة من فعل و فاعل و فاعل مؤكد (V + S + S) .

فكثير توكيد للضمير (الواو) و ما إعراب النحاة لها بدلاً إلّا لأنّها تقع موقعه ، و نستطيع استبدالها بالظاهر بعدها .

و من توكيد الضمير بالظاهر أيضاً ، وضع الظاهر موضعه ، ذهب الى ذلك السيوطى بقوله:

" ورايت فيه تاليفاً مفردا لابن الصائغ وله فوائد منها زيادة التقرير و التمكين نحو : "قُـل هو الله أحد ، الله الصمد " و الأصل هو الصمد . " و بالحق أنزلناه و بالحق نَزَلَ" .. (٤)

و القصد من ذلك انَّ الاسم الظاهر يَرِدُ في موضع يجوز أنْ يَرِدَ الضميرفيه لأنَّ العرب تميل إلـى الإيجاز ، فيعدل عن هذا الضمير الى الاسم الظاهر ، ليفيد زيادة التاكيد و التمكين للمعنى .

---

(١) خليل عمايرة ، راى فى انماط التركيب الجملى ، العدد

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ص ٦٩

(٣) الفـراء ، معانى القرآن ، ج١ ص ٣١٦

(٤) السيوطـى ، الاتقان فى علوم القرآن ، ج٢ ص ٩٣

ففي قوله تعالى : الله الصمد ، الأصل فيها (هو الصمد) لكنه سبحانه وتعالى استبدل هذا الضمير بتكرار الاسم الذي يعود عليه الضمير — أي وضع الظاهر موضع المضمر — وهذا في الحقيقة هو التوكيد اللفظي الذي يتم بإعادة اللفظ نفسه .

ونعد من توكيد الضمير بالظاهر ما يسمى بـ (ضمير الشان او القصة) كقوله تعالى : "هو الله احد" ، فأصل الجملة : الله احد ، مكونة من مبتدا وخبر (S + pred.) ، فذكر الضمير هو قبل المكنى عنه (الله) تعظيماً لشانه وتاكيداً على انَّ الخبر مقصورٌ على المبتدأ . يقول الفـرَّاء في تفسير هذه الآية : سألوا النبي — صلى الله عليه وسلم — ما رأيك ؟ أيأكل أمْ يشرب ؟ أم مِنْ ذهب أمْ من فضة ؟ فأنزل الله جل وعز "قُلْ هو الله" ثم قالوا : فما هو ؟ فقال : أحد ، وهذا من صفاته أنَّه واحد أحد ، وانْ كان نكرة . قال أبو عبد الله : يعني في اللفظ ، فانّه مرفوع بالاستئناف كقوله : هذا بعلي شيخٌ ، وقد قال الكسائي فيه قولا لا أراه شيئاً ، قال : هو عماد مثل قوله ؟ انّه أنَا الله" ، فجعل أحدٌ مرفوعا بالله ، وجعل (هو) بمنزلة (الهاء) في انّه ، ولا يكون العماد مستانفاً به حتى يكون قبله أنْ أو بعض أخواتها ، أو كان أو الظن" . (١)

فمنزلة (الهاء) في (انّه) انّها مؤكد والضمير (أنَا) توكيد له ، وبهذا يكون (هو) ضمير مؤكد و (الله) توكيد له .

---

(١) الفـراء ، معاني القرآن ، ج٣ ص ٢٩٩

الفصـل الـرابع

ذكرنا في الفصول السابقة ، ان النحاة قد أبعدوا من باب التوكيد أجزاء كثيرة لا لشيء إلاّ لأنّ هذه الأجزاء لم تتفق مع التوكيد فيما وضعوه من قواعد وضوابط شكلية ، كقولـهم : إنّ التوكيد تابع يتبع غيره في إعرابه ، ومع ذلك فإن النحاة لم يُغفلوا هذه الأجزاء ، بـل بيّنوا ما لها من دور فعّال في توكيد الكلام ، ومن ذلك : التوكيد بالمصدر ، والتوكيد بالصفة ، والتوكيد بالحال ، والتوكيد بالبدل وغيرها ، وفي الواقع ان هذه الأنواع تؤكد المعنى ، كما يؤكده التوكيد المعنوي بالفاظه المشهورة ، وسنرى فيما يلي هذه الأبواب ، ومدى توكيدها للكـلام .

اولا ـ التوكيد بالمصـادر

من الأبواب التي يمكن ادراجها في باب التوكيد ، باب المصدر المؤكد ، أو ما يسـمّى (المفعول المُطْلَق) ، فقد عدَّ النحاة هذا الباب من المنصوبات ، ودرسوه في بابـها ، ولم يدرسوه في باب التوكيد ، مع دلالته على ذلك ، كما سنرى ، لسببين :

أوّلـهما : لأنّه لا يوافق ما وُضِعَ للتوكيد من قواعد وضوابط ، فالتوكيد في العُرف النّحـوي تابع يتبع غيره في إعرابه ، والمفعول المطلق ليس بتابع لغيره في الإعراب .

ثانيـهما : لأنّه يتفق مع المفاعيل (المنصوبات) في حركة الإعراب ، فكونه منصوباً والمفاعيـل منصوبة ، فانّه ينضم إليها في باب واحد هو (باب المنصوبات) وإنْ اختَلَفَ كلّ واحد منـها عن الآخر فيما يؤديه من معنى الجملة أو السياق . فمثلاً : المفعول لأجله هو السبب أو العِلّة الذي من اجله يحصل الفعل ، فنقول يذهب الطلبة إلى الجامعة طلباً للعلم ، فـ (طَلَبـاً) منصوب لأنّه مفعول لأجله وهو السبب لذهاب الطلبة إلى الجامعة ، والمفعول به هو ما يقـع عليه فعل الفاعل ، كقولنا : كَتَبَ الطّلاّبُ الدّرْسَ ، فالدّرْسَ ، إسمٌ منصوب لأنّه مفعول به وَقَعَ عليه فعل الفاعل . والمفعول مَعَهُ هو الذي يتلو واواً بمعنى (مع) تاليةً لجملة ذات فـعل أو اسم فيه معناه وحروفه كـ (سِرْتُ والطَّريْقَ) . (١) . فالطَّرِيْقَ إسمٌ منصوب لأنّه مفعول معه وهكذا في بقية المفاعيل ، فلا شَبَهَ بينها سِوى أنّها تتَّحِدُ في حركة النصب ولِذا ضمَّها بابٌ واحدٌ يحمل اسم هذه الحركة ، أيْ من حيث الشكل ، أمّا المَعْنَى فهو مُختَلِفٌ .

---

(١) ابن هشام ، اوضح المسالك ، ج٢ ص٢٣٩

وقد تنبه بعض النحاة المتأخرين لهذا الباب (المصدر) ونَبَّهَ إلى ضرورة إتباعه باب التوكيد ، وقال : "ومنها (أي من التوكيد) تأكيد المصدر لأنّه نائب عن تكرير الجملة ، فهذا كله من التاكيد المعنوى ، وهو مما اغفل النحاة ذكره ، في باب التوكيد " ، (١)

وقد أقرَّ من قبله جميع النحاة بأنّ هذا الباب يفيد تاكيد فعله ، فقد أفْرَدَ له سيبويه باباً خاصاً سمّاه (باب من المصادر ما هو توكيد لنفسه ، ومنها ما هو توكيد لغيره)(*) وأنّه يؤدّي معنى التوكيد للفعل الذي يسبقه ، ولكنهم اختلفوا في نوع التوكيد الذي يؤدّيه المصدر ، أهو لفظي أم معنوي ؟ فعَدَّهُ سيبويه من التوكيد اللفظي ، وقال بأنّه صار بدلاً من اللفظ بالفعل (٢) ووافقه الصبّان (٣) وابن جنّي (٤)

أمّا الذين عدّوه من التوكيد المعنوي فمنهم شارح الكواكب الدرية حين قال : لأنّه نائب عن تكرير الجملة (٥) ، أمّا ابن يعيش فسوّاه بمنزلة (كلّ) في التأكيد من حيث لم يكن في "كلهم" زيادة على ما في "القوم" حين قال : جاءني القوم كلهم (٦)

وكما يرى النحاة فان المفعول المطلق من باب التوكيد سواء كان معنويًا أم لفظيًا ، وقد ذهب النحاة إلى تقسيم هذا النوع من المصادر إلى ثلاثة أقسام : المصدر المؤكد لفعله كقوله تعالى : "كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأرضُ دَكًّا ... الاية ، والمصدر المبين للعدد لقولنا : ضربتُ زيدًا ضربتين ، والمصدر المؤكد للنوع وهو الذي يُوصَفُ كقولنا : ضربتُ زيدًا ضربًا شديدًا ، وقد ألْحَقَ النحاة بهذا الباب ما يسمَّى بباب النائب عن المصدر أو المصدر النائب عن فعله .

أمّا النوع الأوّل ، فهو توكيد للفعل بذكره مرتين وفي هذا يقول الصبّان : "وقوله توكيد عامله ، أيّ مصدر عامله الذي تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد إذ ذلك شرط في التأكيد اللفظي الذي هذا منه ، فمعنى قولك : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، أحْدَثْتُ ضَرْبًا ضَرْبًا ، (٧)

وقد عدّه ابن عصفور من أقسام التوكيد حين قال : التوكيد لفظ يُراد به تمكين المعنى في النفس، أو إزالة الشك عن الحديث أو المُحدَّث عنه ، فالذي يُراد به تمكين المعنى في النفس ، التأكيد اللفظي ، ويكون في المفرد نحو قوله تعالى : " دَكًّا دَكًّا " والجملة نحو قولك : اللّهُ أكبرُ اللّهُ أكبرُ ... والذي يراد به إزالة الشك عن الحديث التأكيد بالمصدر ، فإذا قُلْتَ : مات زيدٌ موتاً ارتفع المجاز ، والذي يراد به إزالة الشك عن المُحدَّث عنه التأكيد بالألفاظ التي

---

(١) محمد بن الاهدل ، شرح الكواكب الدرية ، ج٢ ص١١٧ . وانظر العكبري ، مسائل خلافية ، ص٣٣
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ص ٣٨٠ (*) المرجع السابق ج١ ص ٢٣١
(٣) حاشية الصبان ، ج٢ ص١٠٩ (٤) السيوطى ، الهمع ، ج١ ص١٨٦
(٥) انظر هامش رقم (١) السابق (٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ص١١١
(٧) حاشية الصبان ، ج٢ ص١٠٩

يبوّب لها في النحو . (١) فالمصدر عند ابن عصفور جزءٌ من التوكيد و يفيد إزالة الشك عن الحديث في الجملة ، ورفع ما يتوهّم السامع من مجاز ، فعندما تقول : مَاتَ زيد ، فأنت تخبر بموت زيد ، وقد يكون ذلك مجازا ، ولكن عند ما تردف بذكر المصدر فترفع هذا المجاز حين تقول : مات زيد مَوْتًا . ونجد توضيحاً لهذا عند ابن عصفور في كتاب آخر حين يقول :

"والذي يُراد به ازالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر نحو قولك: مات زيد موتًا ، و قتلتُ عمرًا قتلاً ، وذلك إنّ الأنسان قَدْ يقول ، ماتَ فلان ، مجازاً وإنْ لَمْ يَمُتْ ــ أيْ كاد يموت ــ وكذلك قتلتُ زيداً ، قد يقوله ولم يقتله ــ أي بلغت به القتل ــ فاذا قال : مات عمر موتا ، وقتلت زيدا قتلا ، كان الموت والقتل حقيقيين . (٢)

وأمّا النّوع الثاني وهو المبين للنوع ، فهو أكثر توكيدًا من الأوّل فيوصف زيادةً عليه ، والزيادةُ في المبنى لابُدَّ وان تكون لزيادةٍ في المعنى ، فالمتحدث عند ما يقول : ضربت زيدا ضربا فهو توكيد للحديث بأكمله ، أي توكيد للجملة بأنّها وَقَعَتْ لاَ محالة . فإذا أضاف إلى هذه الجملة وصفاً للجزء الذي أكّدَ الجملة ، ورفع المجاز عنها،فإنّهُ لا يزيدها إلاّ بياناً وتوضيحًا على توضيح . فَجُملة (ضربتُ زيداً ضرباً شديداً) أصل الجملة ،ضربتُ زيداً ، مكونة من فعل وفاعل ومفعول به ، أراد المتكلم أنْ يَرْفَعَ المجاز أو ان يُزيل الشّكّ عن هذا الخبر بإضافة مصدر الفعل الذي استخدمه للإخبار عن الجملة ، فأصبحت الجملة : ضربت زيدا ضرباً ،مكونة من فعل وفاعل ومفعول به ومصدر مؤكد للفعل (V + S + O + O(comp.)) فأزال الشك عن الجملة فأصبح الخبر حقيقياً ، وعندما أراد توضيحاً أكثر ، وَصَفَ هذا المصدر بوصف آخر يبين نوعه ، فاضاف له (شديدا) .

وأمّا النوع الثالث من أنواع المصدر فهو الآخر يوضح عدد مصدر الفعل الذي سبقه ومراته ، فعندما يقول المتكلم : ضربت زيدا ضربتين ، فقد حدد عدد مرات الضرب مؤكداً بأنّ الضرب قد وقع على زيد وأنّه محصور في ضربتين فقط.

أمّا مَا ينوب عن المصدر ، وهو ما ألْحَقَهُ النحاة بهذا الباب ، فإنّنا نرى أنّهُ لا يقل اهمية عمّا ينوب عنه في تأدية معنى التوكيد ، فمثلا ينوب عن المصدر صفته ، كقولك: سرت أحسن السير فهي مساوية من حيث المعنى ، قولك: سرت سيرا حسنا ، ولكنه بإضافة المصدر إلى الصفة

---

(١) ابن عصفور ، المقرب ، ج١ ص ٢٣٨

(٢) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ص ٢٦٣

و تقديمها على المصدر صار التركيز على الصفة أكثرَ ، فصار هذا النوعُ من السير أحْسَنَ الأنواع ، و كذلك ضميره أو مرادفه ، فحين نقول : فرحت جذلاً ، فالجذل و الفرح واحد ، وكذلك اذا اضيف المصدر الى بعض الالفاظ مثل ، كل و بعض ، فنقول " ولا تبسطها كلَّ البَسْط" فهذا عين التوكيد باضافة المصدر الدال على التوكيد الى كلمة هي الاخرى احدى الفاظ التوكيد المعنوى .

أمّا المصادر التي أُلحِقَتْ في هذا الباب فهي على ثلاثة انواع :

١ — **المصادر المؤكدة لنفسها** : و هذا النوع ذكره سيبويه و عده من التوكيد ، و أفرد له باباً خاصا في كتابه سمّاه "ما يكون المصدر فيه توكيد لنفسه ، و لذلك قولك (له عليّ ألف درهم اعترافاً ، و مثل ذلك قول الأحْوَص (و إنّي لأمْنَحُكَ الصُّدودَ ، وإنّني قَسَماً إليْكَ ...) وإنّما صار توكيداً لنفسه لأنّه حين قال (له عليّ) فقد أقرَّ وأعترف ، وحين قال (لأميل) عَلِمَ أنّه بعد حَلْف ، ولكنه قال : اعترافاً و قَسَماً ، توكيداً " . (١) من كلام سيبويه السابق يتضح أنّ المصدر أغنى عن تكرار الجملة السابقة ، فهو حين يقول : له عليَّ ألف درهم ، يعترف بها لخصمه عليه ، و عندما يُضَافُ المصدر للجملة تؤدى المعنى الذى أدّته الجملة السابقة ، فكأنّه كررّ المعنى مرتين . فكلمة "اعترافا" او "عرفا" أدّتْ المعنى نَفْسَهُ الذى أفادته الجملة السابقة فهو تكرار للمعنى نفسِه الوارد في الجملة السابقة . و التوكيد كما نعلم ، يكون بتكرار اللفظ أو بتكرار المعنى .

٢ — **المصادر المؤكدة لغيرها** : و هذا النوع من المصادر لا يؤكّد معنى الجملة السابقة له ، كما في المصادر السابقة وإنّما هي مصادر تؤكّد و تقوّى معنى الجملة ، لا على نية تكرار المعنى واشتمال المصدر عليه ، بل هو توكيد لمعنى الجملة ، سواء اشتملت الجملة التي يؤكدها هذا المصدر على المعنى أمْ لم تشتمل ، فالمصادر السابقة يكون معنى الجملة فيها مساوٍ لمعنى المصدر ، فاذا قيلت الجملة بدون المصدر ، أدّتْ المعنى . وحين يذكر المصدر المتضمن معنى الجملة ، يكون توكيداً لمعناها ، بينما هذه المصادر لا يكون معنى الجملة فيها مساوٍ لمعناها ، فلو قيلت الجملة بدون المصدر ، لَفُهِمَتْ على نحو غير الذى فُهمت عليه حين وجود المصدر فيها .

فمثلاً لو قال قائل : هَذَا عَبْدُ اللّه ، نفهم منه أنّه يخبر أوْ يُشِيرُ الى أنّ هذا الرجل هو عبد الله ،

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ص ٣٨٠

ولكن حين نسمعه يقول: هذا عبد الله حقاً ، نفهم منه معنى للجملة غير المعنى الأول ، الذي قد يحتمل الصدق والكذب ، فهو بذكره كلمة (حقاً) أزال الشك في نفوس السامعين في أنّ يكون هذا الرجل عبد الله أو غيره . وهذا النوع من المصادر توكيداً لما قبله كما سماه سيبويه في كتابه حين قال: هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله ، وذلك قولك: هَـــذا عَبْدُ اللّهِ حَقّاً .(١)

فهذان النوعان من المصادر إذا وَرَدَا منصوبين فهما لإفادة التوكيد ، وإنّنا نرى انّ الحركة الاعرابية في حالة النصب تحمل قيمة دلالية — في هذين النوعين من المصادر — فتنقل الجملة من معنى تحمله في حالة الرفع الى معنى آخر هو معنى التوكيد في حالة النصب . وإليك المثال التالي نوضح فيه الفرق بين هذه المصادر حين ترد مرفوعةً ومنصوبةً : هذا عبدُ اللهِ حقٌ ، وهذا عبدُ اللهِ حقّاً ، ففي الجملة الأولى كلمة "حقٌ" تدل على انّ الكلام السابق لها قد أسندت إليه فصارت سنداً — أيْ خبرًا له — فحين يكون مرفوعاً يكون خبراً عن الكلام السابق . بينما في الجملة الثانية فالمصدر (حقّاً) توكيد لمعنى الجملة التي سبقته والتي تضمنت مسنداً اليه (هذا) ومسندا (عبد الله) وكأنَّ المصدر جاء رداً على شاكّ قد شك في المشار إليه في الجملة فاكد مضمون الجملة .

وكذلك لو قلنا : (هذا الدرس الديني حقٌ) و (هذا الدرس الديني حقاً) ، ففي الجملة الاولى أفادت كلمة (حق) الإخبار بان هذا الدرس حق وواجب وليس بباطل ، بينما في الجملة الثانية أفادت كلمة (حقاً) ان هذا الدرس يستحق منا ان نسميه درسا لما ورد فيه واشتمل عليه ، ففي الجملة نوع من الاعتراف بأهمية الدرس وقيمته ، لكنَّ الأُولى إخبارٌ بأنَّ هـــذا الدرس ليس فيه أيُ دلالة على أهمية الدرس أو إثارة أو دهشة ، كما نلمحها في الجملة الثانية . ومثل هذا يقال في (له على ألفُ درهم اعترافٌ مني) و (له على ألف درهم اعترافاً مني) ، فالاعتراف في الجملة الاولى يدل على أنّه يحتاج إلى ما يخبر عنه ، بينما في الجملة الثانية يدل على تأكيد مضمونها .

فالمصادر السابقة ليست كما يقول النحاة مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف وجوبًا ، لأنَّ التوكيد زيادة في البيان والتقرير لشيء موجود سواء في التوكيد اللفظي أو المعنوي ، وهذا ما هـو ماثل في هذه المصادر ، والعرب لا تؤكد شيئا محذوفاً ، وفكرة الحذف هنا هي لمجـــرد

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج ١ ص ٣٨٠

تبرير الحركة الاعرابية التى تحملها هذه المصادر (وهى الفتحة) و ما هذه الفتحة إلّا دلالة على التأكيد ، كما بينا .

٣ ـ المصادر السّماعية : مثل : (سُبْحَانَ اللّهِ ، مَعَاذَ اللّه ، شُكرًا ، تحيةً و سلامًا، تبًّا ، تَعْسًا ....وغيرها) يقول النحاة إنّ هذه المصادر سماعية كثيرة الاستعمال ولا يجوز ذكر الفعل معها ، فهى تُغنى عن أفعالها ، وتعطى الكلام توكيداً وتقريراً ، ويتبعونها باب المفعول المطلق لا لشيء إلاّ لأنّها مصادر ، و يقدرون لها فعلاً محذوفاً . يقول الراجحى : وتستعمل العربية أساليب شائعة فى المفعول المطلق يكون فيها العامل محذوفا . (١)

و نرى ان هذه المصادر أساليب قائمة بذاتها تستخدمها العرب ـ على قصرها ـ لتؤدى بها غرضا و معنى قد لا تؤديه الجمل الطوال . و يحدد معنى هذه المصادر السياق الكلامى الذى ترد فيه . ولهذا ذهب بعض الباحثين الى القول بأنّ تقدير العامل فى هذه المصادر يفقد الاسلوب دلالته المعنوية ، التى حرص عليها العرب عندما التزموا بحذف الفعل فى هذه المواضع.. "فيتضح انّ العرب أنابوا المصادر عن الأفعال فى هذه الأساليب ، لإغراض معنوية بيانية ، فلا وَجه لأنْ تَحْمِلَ النصبَ في هذه المصادر عَلَى فعْلٍ وَاجِبِ الحذف" (٢)

فمثلاً : سُبْحان الله ، قدترد تاكيدًا و تنزيهًا لله عن شيءٍ مَا ، كقوله تعالى : " لو كان فيهما آلهة إلاّ اللّه لَفَسَدَتَا ، فَسُبْحَانَ اللّه رَبِّ العرش عَمَّا يصفون " . (٣) وقد ترد للتعجب مِنْ منظرٍ ما كقولك : سبحان الله ما أجمله ! فالذى يحدد معنى هذه المصادر هو السياق و ليس كونها مصادر منصوبة ، و ما يقال فى هذا يمكن أنْ يقال فى غيره من المصادر الأخرى ، فمثلاً : شُكرًا ، قد تقولها لإنسان أسدى إليك معروفاً ، و قد تقولها بعد جملة هى السبب فى حصولها فتقول : سجدت شكراً لله . فالشكر لله سبب السجود ، و هكذا فى بقية المصادر سالفة الذكر فهى تؤدى معانٍ مختلفة مرهونة بسياق الجملة التى ترد فيها .

و قد ترد هذه المصادر مرفوعة بالإضافة الى ورودها منصوبة كما مر مثل : ويلٌ له ، تبٌ له ، ففى الجملة الاولى ، يخبر المتحدث ان الويل لمن يتحدث عنه المتكلم ، فلو كانت الجملة السابقة (ويلاً له) لكانت من قبيل الدعاء ، وفى الجملة الثانية يخبر المتحدث أنّ (التب) لمن يتحدث عنه ، ولو كانت (تبًّا له) لكان دُعاءاً عليه . فقيمة الفتحة الدلالية فى هذا النوع

---

(١) عبده الراجحى ، التطبيق النحوى ، ص٧٩

(٢) نجاة الكوفى ، بناء الجملة و منطق اللغة و النحو ، ص٢٢٢

(٣) الايـة ٢٢ سورة : الأنبياء

من المصادر هي ان المتكلم لا يلفظها منصوبة إلاّ إذا أراد استخدامها استخداماً دعائياً أو طلبياً . أمّا إذا رُفِعَتْ هذه المصادر فإنّ المتكلم يستخدمها استخداماً خبرياً .

وخلاصة القول ، إنّ باب المفعول المطلق ، هو أحد أبواب التوكيد لدلالته على هذا المعنى كما بينا ، ولهذا عدّه علماء البيان والتفسير من أنواع التوكيد الصناعي إلى جانب التوكيدين اللفظي والمعنوي . يقول الزركشي : "ويلتحق بالتأكيد الصناعي أمور : أحدها : تأكيد الفعل بالمصدر وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين .. (١) أمّا السيوطي فعدّه من أنواع التأكيد الصناعي إلى جانب اللفظي والمعنوي وليس ملحقاً بها ، يقول : وثالثها تأكيد الفعل بمصدره وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين ، وفائدته رفع توهم المجاز في الفعل .. (٢)

ثانيا : التوكيد بالحال

يرى النحاة انّ الحال تقسم إلى قسمين من حيث المعنى الذي تفيده :

١ — الحال المؤسسة : وحدّها كما يقول الرّضي : "جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلّق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما" (٣)

ويحدّها ابن هشام بقوله : " وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة " (٤) ، فيتضح من كلامهما ان الحال المؤسسة هي الحال التي تؤسس معناها بنفسها ، ولا يستفاد هذا المعنى بدونها ، فمثلاً نقول : رَجَعَ الجيشُ منتصراً ، فانّ لفظ (منتصراً) أضاف معنى جديداً للجملة وهو العودة أو الرجوع بكيفية وهيئة معينتين ، وهي النصر ، ولو لم يذكر هذا اللفظ ، لاحتمل التركيب أكثر من معنى ، فالمعنى الذي أفادته هذه اللفظة لم يكن مفهوماً من جملة (رجع الجيش) لان هذه الجملة إخبار بأنّ الجيش قد رجع ، ولكن لا تُعْرَفُ حالة وهيئة رجوعه ، فالجملة جملة مولودة (٥) أخذت حركاتها في ضوء قواعد النحو التوليدي (Generativ Rules) ، وبهذا التركيب تتحقق البنية السطحية (Surface Structure) ولكن المتحدث ان اراد اضافة معنى جديد ، فانّ الجملة تدخل في نطاق النحو التحويلي (Transformational Rules) . ويضيف إليها كلمة منتصرًا فيصبح دورها أنّها بيّنت هيئة رجوع الجيش .

---

(١) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج٢ ص ٢٩١

(٢) السيوطي ، الاتقان في علوم القرآن ، ج٢ ص٨٥

(٣) الرضي ، شرح الكافية ج١ ص١٩٩ (٤) ابن هشام ، اوضح المسالك ، ج٢ ص٢٩٣

(٥) انظر هامش ص ١١٨ من هذا البحث لمزيد من التوضيح .

٢ ـ الحال المؤكدة : وهي الحال التى تجيء مقرّرة لمضمون الجملة • (١) فهى ليست لتأسيس معناها ـ كما مر فى النوع الاول ـ و معناها يكون مذكوراً فى الجملة السابقة لها • ومن النجاة من أنكر هذا النوع ، و قالوا : لا تكون الحال إلّا مبينة أو مؤسسة إذْ لا تخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها • (٢) ففي قوله تعالى : "و لا تَعْثَوا في الأرض مُفسِدِين" (٣) ، فكلمة (مفسدين) حال مؤكدة تؤكّد معنى الفساد فى قوله (و لا تعثوا) و هى مرادفة له ، فَجِيءَ بها توكيد للكلام و تقوية له ، يقول العُكْبَرى عند إعراب هذه الجملة : مفسدين : حال مؤكدة لأنَّ قوله (لا تعثوا) (لا تفسدوا) • (٤) فهى تؤكّد الكلام و تقويه مثلها فى ذلك مثل التوكيد المعنوى • فحين نقول (جاء القوم كلهم) نزيل الشك عن الجملة باسرها ، عند من يظن ان القوم قد تخلف بعضهم ، و حين نقول (جاء القوم جميعا) تؤدي المعنى نفسه الذى أدّته الجملة الأوا • و سنقف عند هذا النوع نعرض أنواعه و دوره فى توكيد الكلام •

أنواع الحال المؤكدة :

أولاً : ما يؤتى بها لتوكيد عاملها : و هى كلُّ وَصْف وافَقَ عامِلَه إمَّا معنى دون لفظ أو معنى و لفظاً • (٥) و مثال الموافق عاملها معنى دون لفظ: قوله تعالى : "فَتَبَسَّمَ ضاحكاً" (٦) و قوله تعالى : " و لا تَعْثَوا فى الارض مفسدين " (٧) و قوله تعالى : "ثُمَّ وَلَّيتُم مُدْبِرِين" (٨) ففى الاية الاولى : التبسم نوع من أنواع الضحك و معنى الضحك يشمل التبسم و غيره ، فعند ما جِيءَ بالحال (ضاحكا) ما هو إلاّ لتاكيد معنى الضحك فى فعل صاحب الحال و هو التبسم و كذلك فى الآية الثانية : فمعنى الإفساد مستفاد من لفظ فعل الحال و هو (ولا تَعْثَوا) و ما مَجِيء الحال إلّا لتأكيد معنى الإفساد ، و هكذا فى الآيات الآخر ، فالمعنى موجود و منصوص

---

(١) الرضى ، شرح الكافية ، ج١ ص١٩٩
(٢) السيوطى ، الهمع ، ج١ ص٢٤٥
(٣) الاية ٧٤ سورة الأعراف
(٤) العكبرى ، املاء ما من به الرحمن ، ج١ ص٣٩
(٥) حاشية الصبان ، ج٢ ص ١٨٥
(٦) الاية ١٩ سورة النمل (٧) الاية ٧٤ سورة الأعراف
(٨) الاية ٢٥ سورة التوبة

عليه في الأفعال التى قام بها صاحب الحال ، و مجيء الحال مرادفًا لها في المعنى يزيد الأفعال في هذه الجمل توكيداً .

أمَّا الحال الموافقة لعاملها معنى و لفظاً ، فهى المشابهة للعامل فى مادة الاشتقاق الصرفى كقوله تعالى : " و أرسلناك للناس رسولاً " (١) فكلمة (رسولاً) تأتي مؤكدة للفعل (أرسل) فى المعنى كما فى أمثلة القِسْم السابق لأنَّ كلمة (أرسل) و (رَسُول) من معنى واحد ، و في اللفظ أيضاً حيث أنَّ أرسل و رسول من مادَّة اشتقاقيّة واحدة حيث انَّ كليهما مشتق من (رَسَلَ) فالكلمتان (الحال و عاملها متفقتان معنى و لفظاً) ويقول أبو البركات الانبارى فى إعراب كلمة (رسولاً) "مصدر مؤكد بمعنى إرسال" . (٢) و الفعل (أرسل) فعل متعد لمفعول واحد استوفى مفعوله وهو (الكاف) فى الجملة و ما مجيء كلمة رسولا فى الجملة إلاّ لتُضِيف معنى التوكيد للجملة ، ولهذا سُمِّيت هذه الحال المؤكدة لعاملها لفظاً و معنى .

ثانيا : الحالُ التى يؤتَى بِهَا لتوكيد صاحبها : أىْ صاحب الحال و المقصود به ، الذى قام بالفعل أو وقع عليه ، و غالباً ما يكون الفاعل أو المفعول ، وهى ما كانت الحال وصفاً له فى المعنى . (٣) و مثال ذلك قوله تعالى : " و لو شاء ربُّك لآمن مَنْ في الأرض كلُّهم جميعاً " (٤) فأصل الجملة (و لو شاء ربُّك لآمن مَنْ فى الأرض) جيءَ بـ (كلُّهم) تأكيداً للكلام جَرْياً على عادة العرب فى تأكيد كلامها بالفاظ اشتهرت و عُرِفَتْ عنها ، ثم جِيءَ بالحال (جميعًا) لتوكيد صاحب الحال (مَنْ) و صاحب الحال هذا يدل على العموم و الشمول لكل مخلوقات الأرض العاقلة و غير العاقلة ، و كلمة (جميعاً) تدل على العموم و الشمول أيضاً فجاءت مطابقة و موافقة للحال فى المعنى ، فأصل الجملة (لَآمَنَ مَنْ في الأرض) مكونة من لام توكيد ، و فعل ، و فاعل ، و جار و مجرور ($\mathcal{L} + V + S + prep\ cl$.) تَحَوَّلَتْ إلى (لَآمَنَ مَنْ فى الأرض كلُّهم) فصارت الجملة مكونة من : لام توكيد ، و فعل ، و فاعل ، و جار و مجرور ، و لفظ كلّهم الدال على توكيد الفاعل . ($\mathcal{L} + (V + S + prep\ cl + e\ S)$.) ثم أراد المتكلم أنْ يزيد التوكيد توكيداً ، لكى لا يبقى شك لظانّ أو متوهم ، فَوَصَفَ صَاحِبَ الحال بكلمة موافقة له فى المعنى لتوكيده ، فأصبحت الجملة (لَآمَنَ مَنْ في الأرض كلُّهم جَمِيْعًاً) مكونة من لام توكيد ، و فعل ، و فاعل ، و جار و مجرور ، و توكيد معنوى ، و حال مؤكدة .($\mathcal{L}$ x($V + S + prep\ cl + S + e\ comp$.))

---

(١) الاية ٧٩ سورة النساء (٢) ابو البركات الانبارى ، البيان فى اعراب القرآن ، جـ١ صـ٢٦١

(٣) الغلايينى ، جامع الدروس العربية ، جـ٣ صـ ٨٣ (٤) الاية ٩٩ سورة يونس

وامثلة هذا النوع ـ أى المؤكّد لصاحبه ـ كثيرة منها قوله تعالى : "وَقَاتِلُوا المُشْرِكِيْنَ كَافَّةً " (١) و"انَّ القوةَ لِلّٰهِ جَمِيْعًا " (٢) ففى الآية الأولى أصل الجملة (قَاتِلُوا المُشْرِكِيْن) مكونة من فعل وفاعل ومفعول به ، (V + S + O) جيءَ بالحال (كَافَّة) للتأكيد على المشركين بأن القتال لهم لا يستثنى منهم أحد ، وهكذا فى قوله تعالى : "إنَّ القوة لله جميعا" ، فأصل الجملة (القوة لله) مكونة من مبتدأ وجار ومجرور "خبر" (S + prepal (pred)) أدخلت عليها (إنَّ) لتوكيد مضمون الجملة فأصبحت (إنَّ القوة لله) مكونة من إنَّ التي للتوكيد ، ومبتدا وخبر (N^e x (S + pred)) ثم جيءَ بالحال (جَمِيْعًا) لتوكيد ان القوة لا يستثنى منها أىّ قوة ، فاكدت معناها فأصبحت الجملة (إنَّ القوة لله جميعا) مكونة من إنَّ التى للتوكيد ، ومبتدأ وخبره وحال مؤكدة للجملة و (N^e x{ S + pred }x comp.) .

ثالثا : الحال التى يُؤْتَى بها لتوكيد مضمون الجملة : هذا النوع يذكر توكيداً لمعنى الخبر توضيحًا له ، وتَوْكيدُ الخبر بالحال كتوكيده باليَمِيْن (القَسَم) فإذا قُلْتَ : هو عبد الله معروفاً فكأنَّك قُلْتَ : لا شك فيه أو أعرفه أو أحقه ، وجرى ذلك فى التأكيد بالجملة مجرى قولك : أنَسَا عَبْدُ اللّٰهِ واللّٰهِ (٣) وهذا النوع من الحال ، اشترط لها النحاة شروطاً ، يقول السيوطي : وشرط الجملة التى تؤكّدها كون جزآها معرفتين ، لأنَّ التوكيد إنّما يكون للمعارف ، وكونهما جامدين لا مشتقين ولا فى حكمهما وفائدتها،أمّا : بيان تعيين نحو (زيد اخوك معلوما..) . (٤) وهذا المعنى أكَّدَه الصّبّان حيث يقول : وقوله مؤكد لمضمون جملة هومعنى المصدر المأخوذ من مسند ها مضافا إلى المسند إليه فيها إنْ كان المسند مشتقا .. (٥) فهذا إقْرَارٌ من النحاة باشتراط تعريف وجمود جزئي الجملة المراد توكيد مضمونها ، وهذا الذى دفع ابن يعيش لأن يشبّهها بالتوكيد بالقَسَم .

وخلاصة القول ، إنَّ الحال المؤكدة حالُها حالُ أىِّ أُسلوب توكيد آخر تفيد تقوية وتقرير المعنى الذى تدخل عليه ، ولم يذكرها النحاة فى باب التوكيد ، مع أنَّهم نَصُّوا على أنَّها تفيد التوكيد ، لأنَّها لا تتمشّى مع ما وضعوه للتوكيد من قواعد وضوابط ، ولكونها أقربُ إلى الحال المؤسسة،وكونها تحمل حركةً إعرابيّةً مُشَابِهَة هى علامة النصب .

---

(١) الآية ٣٦ سورة التوبة (٢) الآية ١٦٥ سورة البقرة

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ٢ صـ٦٥

(٤) السيوطى ، الهمع ، جـ١ صـ ٢٤٥ (٥) حاشية الصبان ، جـ٢ صـ ١٨٥

ثالثا : التوكيد بالصفة

الصِّفَةُ لُغَةً : هي الاسم الدَّالُّ على بعض أحوال الذات وذلك نحو: طويل ، قصير ، عاقل ، أحمق وغيرها . (١) وفى الاصطلاح النحوي هي : لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تَحْلِيَةً وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه ، وذلك المعنى عرض للذات لازم له . (٢)

والصفة أنواع منها: ما هو تخصيص لنكرة ، ومنها ما هو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد . (٣) والذى يعنينا هو الصفة التى تأتي لتأكيد معنى موصوفها .

يقول الرضى : وإنَّما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً بالتضمن نحو نفخةٌ واحدةٌ ، وإلٰهين اثنين . (٤) فإذا جاء الوصف ولم يضف معنى جديدًا في الجملة يختلف عن معنى موصوفه ، فلا يكون من دخوله إلا أنْ قد جاء مؤكدًا لمعنى سابق ، حين يكون هذا المعنى قد اشتمل عليه الموصوف ، فحينئذ يكون مجيء الصفة ، بمثابة تكرار معنى الموصوف ولهذا عَدَّ النحاة الصفة التى تكون بمعنى موصوفها ، صفةً للتوكيد . يقول ابن يعيش:

وقد تَجِيءُ الصفة للتأكيد نحو قولهم (أمسِ الدابر) وأمسِ لا يكون إلاَّ دابرًا ، و (الميِّت العابر) والميت لا يكون إلاَّ عابراً ، ونحو قوله تعالى : "إنَّما اللّٰهُ إلٰهٌ واحدٌ " و "إذا نُفِخَ فِي الصُّور نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ" ، ومعنى التأكيد هنا مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف فصار ذكر الصفة كالتكرار إذْ ليس فيه زيادة معنى بخلاف قولك: (رَجُلٌ ظَرِيفٌ) ألا ترى أنَّ الظُرْفَ ، لَمْ يُفْهَمْ مِنْ قولك «رَجُلٌ» (٥) فالذى يُفْهَمُ من كلام ابن يعيش ، إنَّ هذا النوع من الصفات والذى ليس فيه زيادة معنى ـ يؤتى به لتأكيد معنى الموصوف لا غيره . فحريٌ بِنَا إذاً أنْ نُضِيفَ هذا النوع الى باب التوكيد لدلالته وإفادته معنى التوكيد .

ويُمكن حصر الصفات التي لتوكيد معنى موصوفها في الأنواع التالية :

---

(١) علي الجرجاني ، التعريفات ، ص ٥٨

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل مج٣ ص ٤٧

(٣) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ص ١٩٣ ، وانظر المقرب ، ج١ ص ٢١٩

(٤) الرضى ، شرح الكافية ، ج١ ص٣٠٢

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل مج٣ ص ٤٨

١ _ صفة مُشتقة من لفظ الموصوف : أي من مادة اشتقاقه ، كقولنا : لَيْلٌ أَلْيَلُ ولائِل ، فنقول لَيْلٌ أَلْيَلُ أو لائِل ، فهذه الكلمات كلها ، الوصف منها و الموصوف من مادة اشتقاقية واحدة تؤدي معنى واحد ، فذكرك (أليل) بَعْدَ (لَيْل) ما هو إلا تأكيد لمعنى الكلمة وهذا ما دفع السيوطي لأنْ يُفرِدَ بابًا في المُزْهِر سمّاه (باب ذِكْر الألفاظ التي جيء بها توكيدًا مشتقة من اسم المؤكد) وقال فيه : " يقال كان ذلك في الجاهلية الجهلاء ، وهو توكيد للأول ، يشتق له من اسمه ما يؤكد به ، كما يقال : وَتِدٌ ، واتِد ، وَوبِلٌ ، وابِل .. (١) وما ذِكْرك الصفة المشتقة من مادة موصوفها بعده إلا توكيدًا لمعنى هذا الموصوف ، لأنَّ المعنى واحد واللفظ من مادة اشتقاقية واحدة ، إلا أنّهما يختلفان في نوع الاشتقاق ، كأنْ يكون أحدهما بصيغة مفعول أو فاعل أو فعيل أو غيره . وهذا النوع من الصفات يكاد يكون شبيهها بالتوكيد المعنوي ، فقولك : (جاء زيدٌ نَفسُهُ) كقولك (هَذا لَيْلٌ أَلْيَل) من حيث التركيب ودرجة التوكيد . فكلمة نفسه في الجملة الأولى ، أزالت شكّ المخاطب من عدم المجيء لزيد ونفي المجيء المحتمل ، في ذهن السامع من ان يكون من شخص غير زيد . وكذلك كلمة أليل في الجملة الثانية أكدت معنى شدة السواد في ذلك الليل ، فقد يظن السامع أنّ الليل مقمر ، فكلمة أليل أزالت ذلك الشك في ذهن السامع في ظلمة الليل و شدة سواده ، فأكدت معنى السواد في الليل ، كما أكدت كلمة نفسه) زيد في الجملة الأولى . وهذا ما نَصَّ عليه ابن يعيش في كلامه السابق ، من ان الصفة إذا جاءت على نفس الموصوف ، فانها بمثابة تكراره . ونحن نعرف انّ التكرار من أنواع التوكيد الرئيسة التي نَصَّ عليها النحاة ، وهذا مما دفع بعضهم لأنْ يعده من باب التوكيد ، فقد نقل السيوطي عن ابن الدهان في باب التوكيد قوله : "منه قِسْمٌ يُسَمَّى الإتْبَاعَ نحو : عطشان نطشان ، وهو داخل في حكم التوكيد عند الأكثر ، والدليل على ذلك كونه توكيدا للاول غير مبين معنى نفسه عن نفسه ، كأكتع وأبصع مع أجمع ... والذي عندي ان هذه الألفاظ تدخل في باب التوكيد بالتكرار نحو (رايت زيدا زيدا) (٢) .

---

(١) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وانواعها ، ج٢ ص٢٤٦

(٢) المرجع السابق ، ج١ ص ٤٢٤

٢ ــ الصفة المؤكدة للموصوف بعدده أو مرادفه : قد يُؤتَى بالعدد وصفًا للمعدود و ويكون المعدود دالاً على هذه الصفة ، فيكون مجيء العدد توكيدًا لمعنى المعدود وليس غير ، كقوله تعالى : " خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ " (١) وقوله : " وَنُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ " (٢) وقوله : "لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ " (٣) ، فالمعدود دالّ على العدد في جميع الآيات السابقة ، ولكن جِيءَ بالعدد توكيداً للمعدود ، ففي قوله (نَفْسٍ واحدة) فالنفس دالة على واحدة ، ولكن جيء بها تاكيداً لهذا المعنى ، وكذلك (نفخةٌ واحدةٌ) فالنفخة دالة على انَّها مرة واحدة ، فجِيءَ بها توكيدًا للنفخة ، وهكذا في بَقِيَّة الآيات .

أمّا الصفة المرادفة لموصوفها ، فهي ليست عدد الموصوف ، ولا مشتقة من لفظ الموصوف نفسه ، وإنّما يشتركان في المعنى ويختلفان في اللفظ . كقوله تعالى : " غَرَابِيبُ سُودٌ[٤] " فالغرابيب هي السود ، فالمعنى واحد في اللفظين ، وهذا النوع كبير الشبه بالتاكيد اللفظي الذي ذكره الاشموني بقوله : التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تغويته بموافِقِهِ معنى ... وقوله (انت بالخير حَقِيْق قَمِنٌ) فـ (قَمِن) صفة لحقيق وكلاهما يؤدي المعنى نفسه . (٥)

ففي العرف النحوي كل ما هو إعادة اللفظ أو تقويته بما يوافقه معنى ، من باب التوكيد ، فمن باب أولى أنْ يُعَدَّ هذا النوع من التوكيد لأنّه يوافِق مؤكده في المعنى . فكل صفة تتبع موصوفها وتؤدي المعنى نفسه تكون توكيدًا للموصوف . وقد ذكر سيبويه بعض الصفات التي تكون توكيداً لموصوفها بقوله : ومن الصفة (أنتَ الرجلُ كلُّ الرجل ، ومررت بالرجل كلِّ الرجل) ..... ومثل ذلك قولك هذا العالم حق العالم ، وهذا العالم كل العالم ، إنّما أراد انّه مستحق للمبالغة في العلم . ويدلك على انّه لا يريد انْ يثبت بقوله (كلّ الرجل) الاول انه لو قال : هذا كل الرجل ، كان مستغنيًا به ، ولكنه ذكر الرجلَ توكيداً ، كقولك : هذا رجلٌ رجلٌ صالحٌ (٦) وذكر نوعًا آخر وعده من الصفات وقاسه على التوكيد ، وقال : " هذا باب ما تكون فيه : أنت ،

---

(١) الاية ١ سورة النساء (٢) الاية ١٣ سورة الحاقة
(٣) الاية ٥١ سورة النحل (٤) الاية ٢٧ سورة فاطر
(٥) حاشية الصبان ، ج٣ ص٨٠
(٦) سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ص١٢ ، ١٣

وانا ونحن وهى ... وصف . اعلمْ انّ هذه الحروف كلّها تكون وصفًا للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين . وذلك قولك : مررت بك انت ورأيتك أنت . وانطلقت انت . وليس وصفا بمنزلة الطويل اذا قلت : مررت بزيد الطويل . ولكنه بمنزلتة (نفسه) إذا قلتَ : مررت به نفسه . وقد بحثنا فى باب الضمير والتأكيد به مثل هذا النوع . (١)

رابعاً : التوكيد بالبدل

البدل لُغَةً : هو الخَلَف . ويقول ابن منظور البديل : البدل . وبدل الشئ غيره . ابن سيدة بدل الشئ وبدله وبديله الخَلَف منه والجَمع أبدال . (٢)

والبَدَل اصطلاحا : هو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه . (٣) أو ثان يقدر فى موضع الاول ... والغرض من ذلك البيان .. ويذكر ذلك الاسم على سبيل بدل أحد هما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم . (٤) أو إعلام السامع بمجموعي الاسمين او الفعلين على جهة البيان أو التاكيد على أنّ ينوى بالاول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . (٥)

ويُقسَمُ البَدَل الى أربعة اقسام نستثنى منها فى هذا المقام بَدَلَ الغَلَطِ لأنّهُ لاَ يَدْخُل في موضوعنا الذى نحن بصدده ـ ونذكر الثلاثة الآخرى بشئ من التفصيل وهى :

١ ـ بدل الكل من كل : ويعرفه الأشمونى: بأنّه بدل الشئ مما يطابق معناه نحو : اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين ~~آمنوا~~ انعمت . وأنّ تبدل لفظا من لفظ بشرط ان يكونا واقعين على معنى واحد .

٢ ـ بدل بعض من كل : وهو بدل الجزء من كلّه . قليلاً كان ذلك الجزء أو مساويًا أو أكثر (٢) كقولنا : أكلتُ الرغيفَ ثلثيه . وهو أنْ تُبْدِلَ لفظاً من لفظ بشرط أنّ يكون الثانى واقعاً على بعض ما يقع عليه الأول .

---

(١) انظر ص٦٦ من هذا البحث (٢) ابن منظور . لسان العرب . مادة بدل

(٣) الزبيدى . تاج العروس . مادة بدل

(٤) ابن يعيش . شرح المفصل . ج٣ ص ٦٤،٦٣

(٥) ابن عصفور . شرح جمل الزجاجى . ص٢٧٩ . وانظر المقرب . ج١ ص ٢٤٢

(٦) حاشية الصبان على شرح الاشمونى . ج٣ ص١٢٤ . وانظر المقرب . ج١ ص٢٤٣

(٧) المرجع السابق . ج٣ ص١٢٤

٣ ـ بدل الاشتمال : وهو أنْ يُبْدَلَ لفظٌ من لفظ ، كل واحد منهما واقع على غير ما وقع عليه الآخر ، بشرط أنْ يكون الأول قد يجوز به الاكتفاء عن الثاني نحو قولك: سرقت زيداً ثوبَهُ (١)

والذي نراه أنَّ البدل بجميع أنواعه السابقة ، هو من التوكيد لأنَّ البدل توكيدٌ للمبدل منه وتوضيحٌ وتقوية له ، وهذا واضح من تعريفات النحاة له ، كقولهم: ... للبيان والتوكيد والمبدل منه ، وقولهم: بدل لفظ من لفظ من معناه أو مطابق لمعناه .. وغير ذلك من تعريفات فكلها تُجْمِعُ على أنَّ البدل يذكر توكيداً للمبدل منه ، ولهذا سمّاه الكوفيون مرةً بالترجمة ، وأخرى بالتكرير، وثالثة بالتبيين ، لأنَّه يوضح ويبين المبدل منه. (٢) وهذا ما دفع ابن كيسان لأنْ يقول عنه : ويُسَمّونَه بالتكرير . (٣) والتكريرُ والتفسير والتوضيح والبيان والتبيين ، كلُّهـــا أسماء لمسمًّى واحد تقوية الكلام وتأكيده ، وهذا جعل شوقي ضيف يقول : وأكثر تسميته البـــدل تكريراً وتبييناً وتفسيراً وترجمة وكأنَّه بكل ذلك يُريد أنْ يَشْرَحَ معناه. (٤)

وأنواع البدل جميعًا ، سالفة الذكر ، تدل دلالة واضحة على التأكيد ، ففي النوع الأول يمكن للمتكلم أنْ يستغني عن ذكر المبدل منه بذكر البدل ، ويمكن الاستغناء عن ذكر البدل بذكر المبدل منه ، ولكنهما يُذْكَرانِ معاً زيادة في التوضيح والبيان وإزالة ما يعلق بذهن السامع من توهم او ظن ـ اي لتوكيد الكلام ـ فعندما نقول : جاء الرئيس ، يفهم السامع ويعرف أنَّ القادم هو الرئيس ولكنه قد يتوهم أو يشتبه عليه الأمر في أنْ يكون هنالك رئيس آخر فيذكر المتكلم اسمـه ويكون بذكره اسم الرئيس قد أكد للسامع ان الرئيس فلان وليس غيره.

فلو قارنا بين جملتين إحداهما من التوكيد المعنوي والأُخرى من البدل المطابق كقولنا : جاء المَلِكُ نفسُهُ و (جاء المَلِكُ خَالِدُ) لَلَمَحْنَاْ الفرق بينهما في تأكيد المتبوع ، ففي الأولى : اتَّفَقَ النحاة على ان المتكلم أكَّد جملته توكيداً معنويًا باستخدام لفظ من الفاظ التوكيد المعنوي (نفسه) بلفظ يطابقه في حركة الإعراب ، وفي الثانية اتَّفق النحاة على انَّ المتكلم أبدل كلمة (الملـك) بـ(خالد) لإزالة ما قد عَلِقَ من توهم في ذهن السامع ، فقد أكَّدَ جملته موضحًا ومُبَيِّناً . وعنـدي انَّ الجملة الثانية آكد من الجملة الأُولى ولو أنَّ النحاة متفقون على أن الأولى للتوكيد المحض ، والثانية للبدل . والسبب هو انّ الجملة الاولى قد يتبادر فيها الى ذهن السامع مَلِكٌ آخـر

---

(١) ابن عصفور ، المقرب ، جـ١ صـ٢٤٣ (٢) الفراء ، معاني القرآن ، جـ١ صـ١١٢ وجـ٢ صـ١٧٨ ، جـ٢ صـ٣٦٠ ، وانظر مجالس ثعلب ، جـ١ صـ٢٥

(٣) شرح الاشموني على الالفية ، جـ٢ صـ١٢٥ (٤) شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، صـ٢٠١

وكلمة (نفس) لم توضح اسم الملك وماهيته ، بينما الجملة الثانية وضّحت كلمة (خـالد) — وهي للبدل — فاكدت انَّ الملك هو خالد لا غير ، فلم يبق شك لشاك او توهم لمتوهـم وقد نصَّ السيوطي على انَّ البدل يفيد البيان والتوكيد لانه على نية تكرار العامل ، فكأنَّه من جملتين ، ولانه دل على ما دل عليه الاوّل . (١) وما يقال في هذا النوع يمكن انّ يقال في الأنواع الأخرى من البدل (بدل الجزء من كل وبدل الاشتمال) كما أسلفنا .

وبذا يكون البدل بأنواعه الثلاثة قِسْمًا من أقسام التوكيد ، وقد سمّاه سيبويه من قبل يقول : "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأوّل ، وذلك قولك: (رأيت قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ) و (رأيت بَنِي زَيْدٍ ثلثيهم) .... فهذا يجيء على وجهين على انه اراد اكثر قومك وثلثي قومك ... ولكنه ثنى الاسم توكيدا كما قال جل ثناؤه : "فسجد الملائكة كلهم اجمعون" ، وإنْ شِئْتَ كان الاسم بمنزلة أجمعين (٢) ويمكن أنْ نضيف الى باب التوكيد (عَطْفَ البيان) الذي هو قِسْمٌ من البدل . والذي نـراه ان عطف البيان والبدل اسمان لمسمّى واحد حيث أنَّ البدل كما بينا (إعلام السامع بمجموع اسمين علـى جهة التبيين أو التأكيد) وعطف البيان:جَرَيَانُ أسْمٍ جامد معرفة على اسم دونه او اسم يبينه مثله ، فالبدل يبدل فيه اسم من اسم اخر قد يكون مشابه له او دونه ، وكذلك عطف البيان فهو حمل اسم على اسم او ابدال اسم من اسم اخر قد يكون مثله او دونه مثل : جـاء عمر عمر ابو حفص ، وجاء ابو حفص عمر) فإذا ذُكِرَ ابو حفص فالسامع يفهم أنَّه عمر ، ويـذكـر عمر تاكيدًا لأنَّ السامع قد لا يعرف عمر بهذه الكنية ، فيذكر عمر توكيدا للسامع لأنَّه قد لا يعرف إلَّا كُنية عمر ، فكلاهما توضيح للسابق ومن نوع واحد . وقد ذهب عَبْده الراجحي إلى أنَّه نـوع من البدل وقال : لأنَّه في الحق يعود الى بدل الكل من الكل . (٣) فكلاهما يمكن حذف الاسم الاول منهما فيستقيم المعنى ، وإذَا حُذِفَ الاسم الثاني منهما كذلك يستقيم المعنى ، فلا فَرْقَ بينهما إلَّا مَا وضعه النحاة من انك لا تنوي بالأوَّل الطرح في عطف البيان كما تفعل بالبدل . (٤) والواقع انه يمكننا ان نطرح الاسم السابق في أيِّهما ويستقيم المعنى ، كما قلنا ولكنهم يضربون

---

(١) السيوطي ، الاتقان في علوم القران ، ج٢ ص٩١ (٢) سيبـويه ، الكتاب ، ج١ ص١٥١ ص١٥٢

(٣) عبده الرجحي ، التطبيـق النحوي ، ص٣٩٣

(٤) ابن عصفور ، المقرب ، ج١ ص٢٤٨

مثلا فى اسم الفاعل المعرّف بالألف و اللام المضاف الى ما فيه الألف و اللام إذا تَبِعَ ما أُضيف اليه اسما ليس فيه الالف و اللام نحو قولك: هذا الضارب الرجل زيد ، فانه يجوز ذلك فى عطف البيان و لا يجوز فى البدل . (١) فما الذى يمنع من أنْ يكون زيد بدلاً من الضارب الرجل فنقول : هذا الضارب زيد ، فزيد بدل من الضارب و لكنه زيادة فى البيان ، وذكر الرجل خوفا من اللبس فى ان يكون المضروب امرأة مثلًا . ويضربون مثلاً فى باب النداء فيقولون : يا زيد زيداً ، ان جعلت زيداً بدلاً لم ينوّن لأنَّه فى نية تكرار حرف النداء ، وانت لو أوليته حرف النداء لَمْ يكن إلاّ غير منوّن ، و إنَّ جعلته عَطْفَ بيان كان منوّناً لأنَّه ليس على نية تكرار الحرف معه فيلزم منه حذف التنوين . (٢) فـ(زيد) إذاً نوّن فهو عطف بيان و إلاّ فهو بدل لا لشيء إلاّ لأنَّ النحاة يعللون التنوين بأنَّه ليس على نيّة تكرار العامل ، و إذا لم ينوّنْ فهو على نية تكرار العامل . فالنظرة شكلية محضة لتبرير الحركة الإعرابية على هذا الاسم ، وهو فى الحالين توكيد للاسم الأول فى ما نرى .

و هناك نوع آخر يمكن أنْ يُضاف فى هذا الباب و هو عطف المترادفين ، لأنَّ المترادفين يحملان المعنى نفسه ، وهو ان تَعْطِفَ كلمةً على أُخرى ، كلا هما يؤدّى المعنى نفسه ، وهذا بمنزلة تكرار الكلمة ما دام المعنى واحدا ، ولهذا قال فيه السيوطى : "والقصد منه التأكيد ، وجعل منه : إنَّما أشكو بَثّى وحزني ، و (فما وهنوا لِما أصابهم فى سبيل الله و ما ضعفوا) و (لا ترى فيها عِوَجاً و لا أَمْتاً) (٣)

فالبث و الحزن شيء واحد، وكذلك الوهن والضعف، و العوج و الامت ، و لكنها تعطف على بعضها توكيداً وتقوية للمعنى .

---

(١) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجى ، ص٢٩٥

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٩٦

(٣) السيوطى ، الاتقان فى علوم القران ، ج٢ ص١٩١

الباب الثاني

الفصل الاول : التوكيد بالأدوات و الحروف

تشترك الأدوات جميعا في انّها لا تدل على معان معجمية ، و لكنها تدل على معنى عام هو التعليق و الربط بين أجزاء الجُمَل ، ثم تختص كل طائفة من هذه الادوات تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة ، كالنفي و التأكيد وهلم جرّا ، حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها . (١)

و التوكيد وظيفة و معنى من المعاني يؤدى بالتكرار ، ـ كما اسلفنا ـ وقد يؤدّى بالأدوات و الحروف حين لا يكون لهذه الحروف و الادوات معنى معجمي تدل عليه فتكون وظيفتها محصورة في الربط و التعليق بين الجمل ، و تفيد معنى التوكيد كما يفيد غيرها من الأدوات ، معاني الاستفهام و النفي و الشرط وغير ذلك .

و من الأدوات والحروف ما تتعدد وظائفها حسب وقوعها في السياق ، فمثلا (الباء) حرف جر قد يأتي في السياق ليفيد معناه الاصل ، وهو الإلصاق ، لكنه ياتي في سياق آخر يفيد معنى الاستعانة ، وفي آخر للتعدية ، وهكذا تأتي لمعانٍ كثيرة قد تزيد على العشرة مواضع . و الأدوات و الحروف الأخرى لا تقل عن الباء في تعدد وظيفتها ، و السياق هو الذى يحدد وظيفة الأداة ، والذى قصدناه بالادوات في هذا الفصل ، هي الأدوات التى اتُفِقَ انّها تؤدى معنى التوكيد ، و هذا المعنى متأصل بها ، فحين تذكر هذه الأدوات يفهم منها انّها للتوكيد ، لأنّ العرب عندما أحسّوا بالحاجة الى توكيد كلامهم بأوجز الكلمات و أقصرها عمدوا الى بعض الادوات لتأدية هذا المعنى ، و لم تكن وظيفة هذه الأدوات محصورة في ربط الكلام بل لها وظائف أخرى في الكلام ، و الحكاية التالية تؤكد لنا مدى أهمية هذه الأدوات في تأدية بعض المعاني و الوظائف في الجمل التى تدخلها : رُوِيَ عن ابن الأنبارى ، أنَّه قال : ركب الكندى المتفلسف الى أبي العباس وقال له : إنّي لَأَجِدُ في كلام العرب حَشْواً ، فقال له أبو العباس : في أيِّ موضع وجدت ذلك؟ فقال : أَجِدُ العربَ يقولون : عبد الله قائم ، ثُمَّ يقولون : إنَّ عبد الله قائم ، ثُمَّ يقولون :

---

(١) تمام حسان ، اللغة مبناها و معناها ، ص ١٢٥

إنّ عبد الله لقائم ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد ، فقال أبو العباس: بَلْ المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : عبد الله قائم ، إخْبَارٌ عن قيامه ، وقولهم : إنّ عبد الله قائم ، جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : إنّ عبد الله لقائم ، جواب عن إنْكار مُنْكِر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني ، قال : فما أَحَارَ المتفلسف جَوَاباً . (١)

وكثير من هذه الأدوات دُرِسَ في أبواب نحوية مختلفة ، وكان الذي يجمع بينها هو عملها وأثرها في الألفاظ التي تليها ، أيّ ماتتركه من أثر إعرابي في الكلمات التي تدخل عليها ، وقد لا يتعدى الاهتمام بهذه الادوات هذا المطلب ، وإنْ تعداه بشيء فلخدمة أثرها اللفظي على الكلمات . وقد دُرِسَتْ هذه الادوات مفرقة بين الأبواب النحوية ، درس جزء منها في باب الابتداء مثل إنَّ ولام الابتداء ، لأنّهما يدخلان على المبتدأ والخبر ، ودرس جزء منها في باب الفعل لدخولها عليه كلن ونوني التوكيد وهكذا ، أمّا جمعها في باب واحد لدلالتها على هذا الباب فلم نكد نظفر به عند أي من النحويين بالرغم من أنّ كثيراً من هذه الأدوات غير عاملة ، وسنفرد الفصل الاول من هذا الباب للتوكيد بالأدوات ، والفصل الثاني للتوكيد بالحروف المسماة بالزائدة ، وأرى ان سبب ابعاد النحاة هذه الأدوات من باب التوكيد هو عدم التشابه والتوافق في الأثرالإعرابي (الشكل) لأنّ هذه الأدوات من الصعب أنْ يجمعها باب يتشابه مافيه شكلاً وإعرابا ، فمنها ما يأتي بعدها اسم منصوب ، ومنها مايأتي بعدها اسم مرفوع ، ومنها ما يعمل ، ومنها مالا يعمل . ولذا كان من الصعب جمعها في باب واحد ، لان التصنيف والتبويب والنحوي قَائمَاً على أساس من الشكل دون المعنى ، وبالرغم من اعتراف النحاة انها تفيد التوكيد في الكلام ، وقد يكون لهم عذرهم ، لأنّهم حاولوا تبويب النحو على هذا الاساس ، ليسهل على متعلمه تعلمه وفهمه .

---

(١) الجرجانــي ، دلائل الاعجاز ، ص ٢٤٢

الفصــل الاول

التــوكيــد بــالادوات

إنَّ

قلنا إنَّ بعض الأدوات قد درست في باب الابتداء ، وبعضها درس في باب الافعال وكان نصيب (إنَّ) ان درست في باب المبتدأ والخبر ، وسميت (نَاسِخًا) لأنّهــا تنسخ الاسم عن حركته وتغيرها ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى لانها تدخل علـــى جملة المبتدأ والخبر ، فتنصب الأول (المبتدا) وتبقي الثاني (الخبر) على حركته ، وقد فطن النحاة — إلى جانب اهتمامهم بأثرها اللفظي — إلى المعنى الذي تؤديه فـــي الجملة ، فذكروا ان هذه الأداة تفيد تأكيد مضمون الجملة ، فإنَّ قول القائل (إنَّ زيــدًا قائم) ناب مناب تكرير الجملة مرتين إلاّ أنَّ قولك (إنَّ زيدًا قائم) أوجز من قولك (زَيْــدٌ قَائِمٌ ، زَيْدٌ قَائِمٌ) مع حصول الغرض من التأكيد . (١)

وقد أجمع نحاة العربية على أنَّها (حَرْفُ توكيد) ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وسنرى فيمـا يلي أمثلة ترد فيها (إنَّ) ... مشفوعة بالتحليل اللغوي ، لنرى مدى تأكيدها الكـــلام — ولن نعرض لأثرها الإعرابي ، لأنَّ هذا الجانب أُشبِعَ دَرْسًا وبَحْثًا في كتب النحـــو — وسنورد فيما يلي هذه الامثلة حسب مواضع (إنَّ) في الكلام ، لأنَّ لها أربعةَ مواضع هي :

١ — الابتـــداء : تدخل في مثل هذا الموضع على المبتدا والخبر ، كقوله تعالى : " إنَّ الله خبيرٌ بما تعملون " (٢) فأصل الجملة (الله خبير بما تعملون) مكونة من مبتدأ وخبر وجار ومجرور متعلق بالخبر (S + pred + prepel .) للإخبار عن أنَّ اللــه خبير بما تعملون ، ولكنَّ المتكلم — وهو الله — عندما رأى أنَّ السامع أو المخاطب قد يتساءل أو سيشك في هذا ، أكَّدَ الكلام بـ (إنَّ) وكان الكلام بمثابة جواب لسؤال — كما ورد في حكاية الكندي وأبي العباس ، سالفة الذكر — فأصبحت الجملة كلها بجزئيها مؤكـــدة بـ (إن) أي مكونة من : إنَّ التي للتوكيد ومبتدأ وخبر ... (شر × {S + pred.}) وهكذا في كل جملة من هذا القبيل ، تدخل عليها (إنَّ) فتؤكد مضمونها ، فهـــي

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٨ ص ٥٩

(٢) الايــة ٥٣ سورة النــور

لا تؤكِّد جزءًا دون آخر ، بل تؤكِّد مضمون الجملة كاملة (المبتدأ والخبر) وكأنَّ المتكلم يكرِّر جملته مرتين .

٢ — بعد جملة القول : أيْ بعد كلمة (قال ومشتقاتها — يَقُولُ ، قُلْ ، يَقُولُونَ ، قَائِلُ) كقوله تعالى : " قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كلَّهُ لِلَّهِ " (١) فأصل الجملة مكون من مبتدأ وخبر (الأمْرُ لله) (S + pred .) أراد المتكلم أنْ يؤكد المبتدأ توكيدًا معنويًا فأتبعه بكلمة (كُلّ) مضافة إلى ضمير المؤكد كعادة العرب في توكيد كلامها توكيدًا معنويًا . فأصبحت الجملة (الأمرُ كلُّه لله) (S + S + pred .) ولما رأى المتكلم أنَّه لابدَّ من توكيد مضمون الجملة لما رآه من حال المخاطب وما هو عليه من الشك والتردد ، فأكَّد الجملة بـ (إنَّ) فأصبحت الجملة بكاملها مؤكَّدة المعنى ، ولكنَّ المسند إليه فيها مؤكَّد بمؤكدين هما : أداة التوكيد (إنَّ) التى دخلت على الجملة ، ثم كلمة (كُلّ) التى أكدت المسند اليه دون المسند (إنّ { S + S + pred .) .

٣ — بعد أفعال الشك والعلم : كقوله تعالى : " واللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لرسوله "(٢) فالجملة المشتملة على (إنَّ) هى جملة (إنّك لرسوله) وقعت بعد (يعلم) وأصل الجملة إنك لرسوله) (أنتَ رسول الله) مكونة من مبتدأ وخبر (S + pred .) فلما تقدم لفظ الجلالة (الله) فى الجملة السابقة لها أعاد لهذا اللفظ ضميره (الهاء) جَرْيًا على عادة العرب فى الكناية عن الاسم بالضمير ، فأصبحت الجملة : انت رسوله ، دخلت على هذه الجملة (اللام) لتوكيد الخبر ، ثم دخلت (إنَّ) لتوكيد مضمون الجملة ، أىْ انَّ أداة التوكيد (إنَّ) أكّدت معنى الجملة تامّة بركنيها (المسند والمسند اليه) ولكن المتكلم أراد أنْ يؤكد (المسند) بخاصة لِما يراه من شك عند السامع فى هذا الركن ، فاضاف له عنصر توكيد جديد وهو (اللام) فهى لام التوكيد التى تؤكد المسند ، وليست لام الابتداء التى لا تجتمع مع عنصر التوكيد (إنَّ) ، وانْ احتاج المتكلم لتوكيد ما قَبْلَهُم أنْ يبحث عن عنصر توكيد آخر ، كالقَسَم مثلا (وَاللهِ لأنت رسول الله) .

ونرى ان كل ما جاء عند النحاة من تسميتها بالمزحلقة (وان الاصل فيها ان تكون مع المبتدا) كلام غير دقيق ، فان وجدت مع المبتدأ فهى بديل لـ (إنَّ) فهى مؤكدة للجزء الذى تدخله ولا نستطيع أنْ نجزم بأنَّها مختصة بالمبتدأ ، وورود ها مع الخبر كثير جدًا ، كما سنبينه .

---

(١) الاية ١٥٤ سورة آل عمران (٢) الاية ١ سورة المنافقون

ولهذا قال المبرّد : (فلما كان معناها — أى اللام — فى التوكيد ، ووصل القسم معنى إنّ ، لم يَجُزِ الجمعُ بينهما فجُعِلَتْ اللام فى الخبر)(١)

٤ — بَعْـدَ القسـم : أىْ بعد الحَلف أو اليمين ، كقوله تعالى : " يس و القرآن المجيد . . . إنَّك لَمِنَ المرسلين " (٢) فجملة (إنَّك لَمِن المرسلين) واقعة بعد حَلفٍ ، والحَلفُ توكيدٌ كما سنرى ، فأصل الجملة (انت من المرسلين) مكونة من ضمير (مبتدأ) وجار ومجرور (خبر) (S + pred.) دخلت اللام لتأكيد الخبر فأصبحت الجملة (انت لمن المرسلين) مكونة من مبتدأ وعنصر توكيد (اللام) وخبر (S + Ex{pred}) ثم أراد المتكلم تأكيد مضمون الجملة فأدخل (إنّ) عليهما فأصبحت مكونة من أداة توكيد (إنَّ) لتوكيد مضمون الجملة ومبتدأ وأداة توكيد (اللام) لتوكيد الخبر وخبر ، (Ex{ S + Ex(pred.) }) .

وزيادة فى التوكيد أكَّدَ المتكلم الجملة بالقسم ، وهو أعلى مراتب التوكيد ، كما سنبينه فى حينه ، لأنّه لا يدخل على جملة إلاّ وقد أُكِّدَتْ بمؤكِّد أوْ أكثر ، فأصبحت الجملة مكونة من : عنصر توكيد (القَسَمْ) وأداة توكيد (إنَّ) لتوكيد مضمون الجملة ومبتدأ وأداة توكيد (اللام) لتوكيد الخبر وخبر (Ex + Ex{ S + Ex(pred) . }) .

أنَّ

أجمع النحاة على إفادتها التوكيد ، ومنهم من عدَّها فرعًا عن المكسورة (إنَّ) ، وخلاصة أقوال النحاة فيها ما يلي : يقول ابن يعيش : " وكذلك أنَّ المفتوحة ، تفيد معنى التأكيد كالمكسورة ، إلاّ انَّ المكسورة ، الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، ولذلك يحسن السكوت عليها ، لأنَّ الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه ، فلا فرق بين قولك (إنَّ زيداً قائم ، وزيد قائم) إلاَّ معنى التأكيد ، ويؤيد عندك ان الجملة بعد دخول (إنَّ) عليها على استقلالها بفائدتها انَّها تقع في الصلة . . . وليست المفتوحة كذلك ، بل تَقْلِبُ معنى الجملة إلى الإفراد ، تصير فى مذهب المصدر المؤكّد ، ولولا إرادة التأكيد لكان المصدرُ أحقَّ بالمكان (٣)

---

(١) المبرد ، المقتضب ، ج ٢ ص ٣٤٣ (٢) الآية ١ سورة يس

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٨ ص ٥٩

ويقول الرّماني :إنّ حكمها حكم المكسورة ،الا ان تلك حرف ،وهذه يكون ما بعد ها اسما،ولا يجوز ادخال اللام على خبرها الا في الشذوذ . (١)

ويقول ابن هشام :انها حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ،والاصح انها فرع المكسورة . (٢)

فالنحاة متفقون على انها حرف يفيد التوكيد ،ولكن اختلافهم في ما بعد ها . فمنهم من يرى ان (ان وما بعدها) مصدر مؤول ،ويحل محل الاسم مرة فيكون في محل رفع ،واخرى في محل نصب هي ومعمولاها . والواقع ان هذا التعليل نابع من فكرة العمل والعامل وتبرير الحركة الاعرابية ،فعندما تأتي جملة (أنّ) في موقع الفاعل ،فهي مؤولة هي واسمها وخبرها لتحل محل هذا الفاعل ،وان وقعت في موقع المفعول به تؤول كذلك كما في المثالين التاليين :اعجبني انك ناجح ،وعلمت انك ناجح ،ففي الجملة الاولى لابد للفعل من فاعل ،فقالوا :الفاعل في جملة (اعجبني انك ناجح) هو (انك ناجح) وكذلك في الجملة الثانية ،فهذا كله تبرير للعامل والحركة الاعرابية ،وان لكل فعل عاملاً ومعمولاً .

وفي الحقيقة ان (إنّ وأنّ) هما سيان في المعنى ،وان الكسر والفتح اقتضاء صوتي .وان ما ذهب اليه النحاة ،ما هو الا تبرير يعود في كل ابعاده الى نظرية العامل ،كما هو واضح من كلام ابن يعيش وابن هشام السابقين .

<u>مواضـــــــع (أنّ)في الكلام هي ومعمولاها :</u>

١ــ في محل رفع : كقولك : سرني أنّك ناجح ،فـ(أنّ)دخلت على جملة (أنتَ ناجح) المكونة من المبتدأ والخبر ،لتأكيد مضمون الجملة ،فأصبحت (انك ناجح) بتحويل الضمير (انت) الى كاف ،كما اسلفنا ،مكونة من مبتدأ وخبر ،دخلت (أنّ) لتوكيد مضمون الجملة كاملا ( ) وهذه الجملة المؤكدة واقعة موقع من قام بالفعل (ســر) ،وهو المؤول بـــ(نجاحك) فالنحاة يقدرون (نجاحك) مصدر مؤول من (أنّ ومعموليها) في محل رفع فاعل . وما هذا التقدير الا تبرير للحركة الاعرابية ،وفكرة العامل والعمل في النحو ،والواقع ان المتكلم اراد توكيد الركــن الثاني من الجملة (الفاعل) الذي قام بالفعل وهو نجاحك ،بتحويله الى جملة مؤكدة مخصصة زيادة في البيان .

---

(١) الرّمـاني ، معاني الحروف ، ص١١٢

(٢)ابن هشـام ، المغـني ، ج١ ص٣٩

٢ — في محل نصب : كقولك : (علمت أنّك ناجح) فتحليل هذه الجملة ، يشبه تحليل الجملة السابقة ، الا انهُ (أىّ المصدر المؤول) فى محل نصب مفعول به للفعل (عَلِمَ) .

٣ — فى محل جر : كقوله تعالى : " أَلَمْ يَعْلَم بأنَّ الله يرى " (١) فاصل الجملة (الله يرى) دخلت (ان) على هذه الجملة لتوكيد مضمونها ، ثم دخلت الباء على (ان ومعموليها) فى محل جر ، و هذه الباء ، هى التى يسميها النحاة (الزائدة) والتى نرى انها للتوكيد ، كما سنرى ، و بهذا تكون الجملة مؤكدة بمؤكدين هما (الباء وان) .

٤ — وقوعها بعد (لولا و لو) : كقوله تعالى : " فلولا انه كان من المسبحين ، للبث فى بطنه " (٢) فأصل الجملة (هو من المسبحين) و (لبث فى بطنه) أدخلت لولا على التركيبين السابقين لتؤدى معنى الشرط ، ثم أدخلت (أنَّ) على الجملة لتوكيد مضمون الجملة . .

و كذلك وقوعها بعد (لو) كقوله تعالى : " و لو أنّهم آمنوا و اتقوا ، لمثوبة من عند الله خير " (٣) فأصل الجملة مكون من لو و (هم) والفعل و . . . دخلت عليها (ان) لتاكيد مضمونها فاصبحت مكونة من لو و (ان) المؤكدة وهم و الفعل .

لام التوكيد

اللام المفتوحة من الحروف التى تتعدد معانيها الدلالية ، وهى غير عاملة ، أى لا أثر لها فى حركة اللفظ الذى يليها ، و تدرس فى أبواب مختلفة فى النحو ، و لها اسماء متعددة نجملها فيما يلى :

١ — لام الابتداء : و هى اللام التى تدخل على المبتدأ لتوكيده ، و يسميها النحاة (لام الابتداء) لدخولها عليه . والواقع ان تسميتها بالابتداء ترجع لامر شكلى محض يمس جانب اللفظ ، فكونها متصلة بالمبتداء و تدخل عليه تسمى باسمه . و نرى أنَّ التسمية غير دقيقة

---

(١) الاية ١٤ سورة العلق (٢) الاية ١٤٤ سورة الصافات

(٣) الاية ١٠٣ سورة البقرة

لأنَّ فائدة هذه اللام وظيفية تتعلق بالمعنى ، ولا قيمة لها ولا أثر في شكل الالفاظ التي تليها فالأَولى أنْ تسمّى باسم مطابق لوظيفتها سواء في الشكل (المبنى) أو المضمون (المعنى) لأنَّ هذه اللام لا قيمة لها ولا اثر في الشكل ، فلَمْ يبقَ أمامنا إلاّ أن نسميها بما يتناسب ووظيفتها ومعناها ، فمثلاً : قوله تعالى : "لمثوبة عند الله خير" (١) فأصل الجملة مكونة من (مبتدأ وخبر) وشبه جملة (عند الله) (S+pred+prepd) أراد المتكلم أنْ يؤكد المسند اليه ،لما يراه من شك في ذهن السامع في هذا الركن من الجملة ،فأكّده بـ(اللام) التي هي للتوكيد وليست للابتداء لأنَّها لو كانت للابتداء لاجتمعت مع (إنَّ) في بداية الجمله .

٢ـ اللام المزحلقة : وهي اللام التي تدخل على الخبر لتوكيده ، وهي عند النحاة لام ابتداء، الأصل فيها أنْ تدخل على المبتداء ،لكنّها تزحلقت ـ لعارض هو اجتماع إنَّ مع هذه اللام إلى الخبر فسموها المزحلقه ،وهذا الاسم في رأينا ليس له دلالة لفظية أو معنوية وما هو إلاّ لتبرير الموقف بأنَّ الأصل فيها لام ابتداء ،انتقلت منه الى الخبر ،إنّما هي لام توكيد تؤكّد ما تلتصق به سواء كان الخبر أو المبتداء .

٣ـ لام جواب (لو ولولا) : وهي اللام الواقعة في جواب لولا ولو وقالوا بانها ليست لام ابتداء إنّما هي لام تقع في جوابهما .

٤ـ لام جواب القسم والمنوطئة للقسم : وهي التي تقع في أول جملة مُقْسَم عليها ،او التي تقع في أول جملة الشرط (قبل إنْ الشرطيه) .

وفي الحقيقة ان الأسماء المتقدمه للاّم ما هي إلاّ اسماء لمسمى واحد ،هو (لام التوكيد) وقد ذهب الى هذا الراى الذى نراه الأنسب في هذا المقام ـ ابو بكر الرازى حيث يقول : "ولام التوكيد خمسة أضرب :لام الابتداء ،كقوله لزيد أفضل من عمــر . والداخله في خبر إنَّ المشددة والمخففة ،كقولهتعالى : " "إنَّ ربَّكَ لَبِالْمِرْصَادْ " وقولـه تعالى : "وإنْ كانت لكبيره " . والتي تكون جواباً " للو ،ولولا ،كقولـه تعالى : لولا أنتم لكُنّا مؤمنين "وقولـه تعالى : " ولو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا " والتي تكون في الفعل المستقبل المؤكّد بالنون كقولـه تعالى : " لَيُسْجَنَنَّ ،وليكونًا مّن الصاغرين " . ولام جواب القسم ،وجميع لامات التوكيد تصلح أنْ تكون جواباً لِقَسَمٍ . (٢) أمَّا الزجاجي فقد أفرد لكل لام باباً وقال :بأنَّ كلَّ واحدة تختلف عن الأخرى وعدَّ اللام الواقعة في خبر إنَّ لتأكيد الخبر ولام الابتداء لتأكيد الجملة الداخلة

---

(١) الايه ١٠٣ سوره البقرة (٢) الرّازي ،مختار الصّحاح ،ص٥٨٦

عليها ، ولكنه يعود في باب متأخر من كتابه ، ويرجع هذه اللامات جميعا الى لام واحدة هي لام التوكيد فيقول : " وأمّا لام التوكيد فإنّها تجمع لام القسم ولام الابتداء ، واللام اللازمة للفعل المستقبل في الموجب في القسم " ، (١) وفي الحقيقة ان ما ذهب اليه الرازي والزجاجي هو عين الحقيقة ، فاللام هي للتوكيد سواء وقعت في أول الكلام ، أو في خبر (إنّ) أو في جواب (لولا) او في اول الجملة المُقسَم عليها ، فلا تفيد معنى سوى التوكيد ، لما تلتصق بـه فاذا التصقت بالمبتدأ فهي مؤكِّده له ، وإذا كانت لاصقة للخبر فهي مؤكدة له ، واذا كانت لاصقة بجواب لو ، أو لولا فهي مؤكِّدة له ، وهكذا في جميع حالاتها .

وقد نَصّ النحاة على إفادتها التوكيد ، سواء كانت لام ابتداء أم مزحلقة (كما يقولون) ولكنهم مع هذا لم يدخلوها في باب التوكيد . يقول ابن هشام : " لام الابتداء فائدتها أمران : توكيد مضمون الجملة ، وتخليص المضارع للحال " (٢) ويقول ابن يعيش : " فان ادخلت اللام وقلت (إنّ زيداً لقائم) ازداد معنى التاكيد ، وكأنّه بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات (٣) ويسمي سيبويه هذه اللام — والتي يسميها النحاة بالفارقة — لام التوكيد . (٤)

والذي نحب أن نؤكده هنا ، أنّ هذه اللام هي لام توكيد لما تلتصق به من الاسماء والجمل ، وأمّا قول النحاة بأنّها مؤكدة لمضمون الجملة فهو غير دقيق ، فكيف تؤكد مضمون الجملة وتدخل على جزء متأخر فيها (الخبر) لان الذي يؤكد مضمون الجملة يؤكّد نسبة أطرافها مع بعضها ، ولو كان التوكيد لمضمون الجملة ، لبقيت اللام في مكان واحد متقدم في الجملة حالها كحال (إنّ) التي تدخل لتوكيد مضمون الجملة .

مواضع اللام في الكلام :

١ — في اول الجملة (على المبتدأ) : وردت اللام كثيرا في مثل هذا الموضع في القرآن والشعر ، ومن امثلتها في القران : " لمثوبة من عند الله خير ... " (٥) و "لَيُوسُفُ وأخوه أَحَبُّ الى ابينا " (٦) " ولَعَبْدٌ مُؤمن خير من مشرك " (٧) و " ولأمة مؤمنة خير من مشركة " (٨)

---

(١) الزجاجي ، كتاب اللامات ، ص١٦٤ (٢) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص ٢٢٨
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٨ ص٥٩ (٤) سيبويه ، الكتاب ، ج٤ ص٢٣٣
(٥) الاية ١٠٣ سورة البقرة (٦) الاية ٨ سورة يوسف
(٧) الاية ٢٢١ سورة البقرة (٨) الاية ٢٢١ سورة البقرة

ففي الآية الأولى ، الأصل في الجملة أنّ تكون (مثوبة من عند الله خير .... لو أنهم آمنوا واتقوا) مكونة من مبتدا و شبه جملة و خبر ... (S + prep.cl + pred.) احتاج المتكلم لتوكيد المبتدا (المسند اليه ، مثوبة) فأدخل عليه (اللام) لأنّ المقام يحتاج إلى تأكيد ، لأنّ السامع يبدو مترددًا فيه فأصبحت الجملة كالآتي : لَمثوبة عند الله ... مكونة من اداة توكيد للمبتدأ (اللام) و مبتدأ و شبه جملة وخبر . ($\mathcal{N}$x(S) + prep cl + pred.) .
فالتوكيد منصب على المبتدأ الذي احتاج المتكلم إلى توكيده ، و في الآيات الثلاثة الأُخر الموقف مشابه لهذه الجملة ، فالتوكيد للعنصر الذي تدخل عليه اللام ، و ليست لتوكيد مضمون الجملة كما يقول ابن هشام ، ففي الآية الثانية المؤكد (يُوسُف) ، و الثالثة (عَبد) و الرابعة (أمة) .

٢ — في جملة (إنّ) : تدخل لام التوكيد على اسم ان و على خبرها ، وهذا يؤيد ما ذهبنا اليه ، من أنّها عنصر توكيد للذي تلتصق به ، و مثال دخولها على اسم إنّ قوله تعالى :
" إنّ في ذلك لَعِبْرَةً " (١) وقوله : " إنّ في ذلك لآيةً " (٢) . و اشترط النحاة دخولها على اسم إنّ ، أنْ يتأخر ، وفي الحقيقة انّ الاسم متأخر وجوبًا دون شرط ، فهو نكرة في مثل الآيتين السابقتين ، ففي الآية الأولى أصل الجملة (عِبْرة في ذلك) مكونة من مبتدأ و خبر و لكنّ اللغة لا تقبل مثل هذا التركيب لأنّه لا يجوز الابتداء بالنكرة ، فتقدم الخبر على المبتدأ ثم دخلت اللام على الاسم (المبتدأ) لمزيد من التاكيد عليه فأصبحت الجملة مكونة من خبر مقدم و أداة توكيد للمبتدأ و مبتدأ ({pred + $\mathcal{N}$x(S)}) فاكتسب المبتدأ التأكيد من دخول اللام عليه ، ثم أراد المتكلم بعد ذلك توكيد مضمون الجملة ، فجاء بإنّ التي تفيد توكيد مضمون الجملة ، فأصبحت الجملة (إنّ في ذلك لَعِبْرَةً) مكونة من أداة توكيد لمضمون الجملة (إنّ) وخبر مقدم ، و أداة توكيد للمبتدأ المتأخر و مبتدأ ($\mathcal{N}$ { pred + $\mathcal{N}$x(S) } .) .
و ذهب أبو عبيدة في تفسير اللام في مثل الآيات السابقة الى أنّها زائدة وقال في تفسير قوله تعالى : " إنّ لَنَا لَأجْرًا " : و اللام المفتوحة في قوله : إنّ لنا لأجرًا تزاد توكيدًا . (٣)

---

(١) الآية ٢٦ سورة النازعات (٢) الآية ٢٤٨ سورة البقرة
(٣) أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، جـ١ صـ ٢٢٥

و تدخل اللام في خبر (إنَّ) كثيراً ، سواء كان الخبر مفرداً أو جملة أو شبه جملة ، و يسميها الزجاجي في هذا الموضع (لام إنَّ) و يقول : " إنَّها تدخل مؤكّدة للخبر كما تدخل (إنَّ) مؤكدة للجملة في قولك: إنَّ زيداً لَقَائِم ، دخلت اللام في الخبر مؤكّدة له ، كما دخلت (إنَّ) مؤكدة للجملة (١) . و مثال ذلك على الترتيب قوله تعالى : " إنَّ ربّي لَسَمِيع الدعاء " (٢) و " إنَّ ربَّك لَيَحْكُم بينهم " (٣) و "إنَّك لَعَلَىٰ خُلُقٍ عظيم " (٤) ، ففي الاية الأولى الأصل فيها أنَّها مكونة من مبتدأ و خبر (ربي سميع الدعاء) (S + pred.) دخلت اللام على الخبر لتوكيده ، فأصبحت الجملة (ربي لسميع الدعاء) مكونة من مبتدأ و أداة توكيد (اللام) و خبره {S + N°x(pred).} ولما أراد المتكلم توكيد مضمون الجملة أدخل عليها أداة متخصصة في توكيد مضمون الجمل و هي (إنَّ) فأصبحت الجملة : (إنَّ ربّك لَسميع الدعاء) مكونة من أداة توكيد لمضمون الجملة و مبتدأ و أداة توكيد للخبر و الخبر (N°x{S + N°x(pred).}) . فالجملة كاملة مؤكدة بـ (إنَّ) والخبر وحده مؤكد بـ (اللام) . و هكذا في بقية الايات السابقة ، إلَّا إنَّ الخبر فيها يختلف من جملة لأخرى من حيث كونه مفرداً أو جملة أو شبه جملة .

٣ — الواقعة في جواب (لو و لولا) الشرطيتين : و هذه اللام كسابقاتها هي لام توكيد لأنَّها تؤكّد ما تدخل عليه ، و مثالها في جملة لو قوله تعالى : " لَوْ تَزَيَّلوا لَعَذَّبْنَا الذين كفروا " (٥) فأصل الجملة الشرطية مكونة من ركنين لا يحصل الأول و يتم إلَّا بحصول الثاني و تمامه ، فالعذاب مشروط بالتزيّل ، و هذان الركنان هما (لو تزيّلوا) المسمّى بفعل الشرط و (عذبنا الذين كفروا) المسمّى بجواب الشرط (CondArt{V + S ∓ V + S + O} .) و لمَّا أراد المتكلم تاكيد وقوع الجواب لوقوع الشرط ، أدخل عليه اللام فأصبحت الجملة مكونة من : أداة الشرط (لو) و فعل الشرط (تزيلوا) و اللام المؤكدة للجواب و جواب الشرط (عذبنا الذين كفروا) (Cond.Art{V + S ≠ N°x(V + S + O)} .) . فالتوكيد مُنْصَبٌّ على جملة الجواب فقط ، و كذلك الأمر في اللام الواقعة في جواب لولا ، كقولك : لولا القرآن لضاعت العربية ، فأصل الجملة شرطية مكونة من ركنين (القرآن موجود) (٦) و (ضاعت العربية) اي فعل

---

(١) الزجاجي ، كتاب اللامات ، ص ٦٠ (٢) الاية ٣٩ سورة ابراهيم
(٣) الاية ١٢٤ سورة النحل (٤) الاية ٤ سورة القلم
(٥) الاية ٢٥ سورة الفتح
(٦) جاءت كلمة موجود هنا لانَّ الخبر محذوف وجوباً بعد لولا .

الشرط و جوابه (cond. Art { S + pred + V + S(agent)) فأراد المتكلم تأكيد جملة الجواب فادخل عليها لام التوكيد لتأكيد انّ ضياع العربية مرهونٌ بالقران ، فأصبحت الجملة مكونة من أداة الشرط و فعله و أداة توكيد للجواب و جواب الشرط (cond.Art { S + pred + N^c + V + S) .

٤ ــ اللام الواقعة فى جملة مُقسَم عليها : كقوله تعالى : " تا اللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ علينا " (١)

فأصل الجملة مكون من فعل و مفعول به الضمير (ك) وفاعل و جار ومجرور (شبه جملة) (V + O + S(agent) + prep cl .) ، أراد المتكلم ــ وعلى لسان إخوة يوسف ــ أنْ يؤكّد هذه الجملة فادخل عليها (قَدْ) فأصبحت (قد آثرك الله علينا) مكونة من أداة توكيد (قد) وفعل و مفعول به الضمير (ك) وفاعل و جار ومجرور (شبه جمـــلة) (N^c { V + O + agent + prep cl } .) فأكد مضمون الجملة بقَد التي تفيد التحقيق و ابعاد الشك وإزالته فيما يلتبس فى ذهن السامع . ولمّا رأى السامع منكـــراً لقولهم و هو (أبوهم يعقوب) أكّد الخبر بمؤكِّد آخر و هو (اللام) لتقويته و تدعيمـــه فأصبحت الجملة (لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ علينا) مكونة من أداة توكيد (اللام) ، و أداة توكيـــد ثانية (قَدْ) وفعل و مفعول به الضمير (ك) وفاعل و جار و مجرور (شبه جملـــــة) (N^c + N^c { V + O + agent + prep cl . } .) . ثم زيادة فـــى التوكيد أكّد المتكلم الجملة بمؤكد ثالث وهو القسم ، الذى يُعَدُّ من أعلى مراتب التوكيـــد لأنّه لا يدخل على جملة إلاّ وتكون مؤكَّدة بأكثر من مؤكِّد واحد . فأصبحت الجملـــة (تا الله لقد آثرك . . .) أىْ مكونة من : عنصر توكيد و أداة توكيد (اللام) و اداة توكيد أُخرى (قد) و . . . . الجملة (N^c + N^c + N^c { V + O + agent + prep) .

٥ ــ الموطئة للقسم : وهى الداخلة على حرف الشرط كقوله تعالى : "ولَـئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُم" (٢)

و هذه اللام يسميها النحاة (الموطئة للقسم) و يسميها الزجّاجى (لام قسم) (٣) .

وفى الحقيقة انّها لام توكيد دخلت لتؤكّد مضمون الشرط ، فما هى الموطئة يا تُرى ؟ و من أَيْنَ جاءت هذه التسمية ؟ فالموطئة هى الممهدة ، و جاءت هذه التسمية نتيجة لتقدير

---

(١) الاية ٩١ سورة يوسف (٢) الاية ٧ سورة ابراهيم

(٣) الزَّجّاجيّ ، كتاب اللامات ، ص ١٦٠

قسم محذوف ، وفى الواقع ان ليس هناك قسم بل هو شرط مؤكد بلام توكيد فى فعل الشرط وأخرى فى جواب الشرط الموكّد بنون التوكيد أيضاً ، وكأنّه بمنزلة الكلام المُقسَم عليه فى التوكيد فالشُكرُ مرهون بالزيادة ، والزيادة مرهونة بالشكر ، فلا يتحقق محصول الأولى إلاّ بتحقّق محصول الثانية ، فأصل الجملة (إنْ شكرتم أزيدكم) أىّ مكونةٌ من أداة شرط (إنْ) وفعل الشرط (شكرتم) وجواب الشرط (أزيدكم) (Cond.Art {V+agant + V+agant+o) ،
أُكِّدت الجملة الجوابية بنون التوكيد ، لتوكيد أنّ الزيادة حاصلة لا شكّ فى ذلك نتيجةً للشكر ، فاصبحت الجملة (إنْ شكرتم أزيدنّكم) مكونة من اداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط مؤكّد بنون التوكيد {cond.Art {V+ agant + N̊x(V+agant + o)} ثم أُكّد الجواب أيضاً باللام ، زيادة فى التركيز على (الزيادة) ، فأصبحت الجملة (إنْ شكرتم لأزيدنّكم) أىّ مكونة من أداة الشرط وفعل الشرط وأداة التوكيد (اللام) وجواب الشرط المؤكّد بالنون .
ثم احتاج المتكلم توكيد الركن الأول من الشرط (فعل الشرط وأداته) باللام ، فاصبحت عنصر توكيد بمثابة القَسَم ، لأنّها جاءت مؤكِّدة قبل جملة مؤكَّدة بثلاثة مؤكِّدات ، فأصبحت الجملة (لئن شكرتم لازيدنكم) مكونة من أداة توكيد (اللام) وأداة شرط وفعل الشرط واللام وجواب الشرط مؤكّد بالنون (N̊x{Cond.Art(V+ agant ≠ N̊x (V+agant+o}) .
فكل مؤكد مختص بجزء من الجملة دخل عليه ليؤكده ، فاللام الاولى مؤكدة لجملة الشرط ، واللام الثانية والنون الثقيلة مؤكدان لجملة الجواب ، وماتسميتها باللام الموطّئة إلاّ اصطلاح نحوي جلبه التقدير والتأويل الذي لَجَأ إليه النحاة فى كثير من المسائل النحوية ، هذه اللام التى كثرت مسمياتها وتعددت ، والتى هى فى الحقيقة لام توكيد فى كل حالاتها ومواقعها كما بينا .

أَلاَ

يذكر النحاة لهذه الاداة كثيراً من المعانى ، يهمنا منها فى هذا المُقام ، ما ذكره ابن هشام بقوله : " أنْ تكون للتنبيه فتدل على تحقّق ما بعدها ، وتدخل على الجملتين نحو (أَلاَ انهم هم السفهاء) و (أَلاَيوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) ... ويقول المعربون فيها : حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها ، وإفادتها التحقيق " (١)

---

(١) ابن هشام ، المغنى ، ج١ ص ٦٨

و يقول نقلاً عن الزمخشرى : "و لكونها بهذا المنصب من التحقيق ، لا تكاد تقع الجملة بعدها إلاَّ مصدرة بنحو ما يتلقى به القَسَم ، نحو (أَلاَ إنَّ أولياء الله ...الآية) (١) .
فهى تفيد تحقيق و تثبيت ما يأتي بعدها من الجمل ، هذا ما دفع الزمخشرى لأن يشبهها بالقسم ، و القَسَم لا يدخل إلاَّ على جمل مؤكَّدة و لذا عددناه فى أعلى مراتب التوكيد كما سيأتى و ما دامت (أَلاَ) مشابهة للقسم فهي ولا شك تفيد تحقيق و تأكيد الخبر . فالاية التى أوردها ابن هشام مثالا لـ (أَلاَ) وردت فى سورة البقرة فى سياق الرد على من ادَّعى الإصلاح و الإعمار و جاء بالحُجَج و البراهين على إصلاحه وصلاحه ، و هو في الحقيقة من دعاة الفساد و الخراب ، فقد جاءت الآية الكريمة السابقة بعد قوله تعالى : "و اذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض، قالوا إنَّما نحن مصلحون " (٢) فكلامهم فى الرد حين طُلِبَ منهم ألاَّ يفسدوا مؤكَّد بحصرهم الإصلاح بهم أنفسهم ، و هذا الحصر نفهمه من استخدام (إنَّما) التي تفيد حصر الخبر فى المبتدأ ، و الحصر توكيد كما سنرى فيما بعد . فحين رد الله — عز وجل — استخدم معهم الاسلوب نفسه أى الكلام المؤكَّد فى الرد عليهم ، ولذا جاء الرد مؤكَّدا على النحو التالي : أَلاَ إنَّهم هم المفسدون ، مؤكَّد بأربعة مؤكِّدات ، فالأصل فى هذه الجملة (هم مفسدون) مكونة من مبتدأ و خبر (S+ pred.) فأراد المتكلم تأكيد هذه الجملة وحصر الخبر فى المبتدأ ، فأدخل (أل) فى الخبر لحصره فى المبتدأ ، فأصبحت الجملة (هم المفسدون) مكونة من مبتدأ و أل للتعريف التي تفيد الحصر و الخبر { S + Ñx (pred.) } ثم أراد المتكلم تأكيد المبتدأ فكرر ذكره مرة أخرى ، على سبيل التوكيد اللفظى ، فأصبحت الجملة (هم هم المفسدون) مكونة من مبتدأ و مبتدأ مكرر و أل للتمريف و الخبر { S + S + Ñx (pred.) } و زيادة فى التأكيد على مضمون الجملة ، أدخل المتكلم (إنَّ) لتوكيد المبتدأ و الخبر و تقوية معناه فأصبحت الجملة (أنَّهم هم المفسدون) مكونة من أداة توكيد (إنَّ) و مبتدأ و مبتدأ مكرر و أل و الخبر (Ñx { S + S + Ñx (pred.) }) .
وزيادة فى التنبيه والتحقيق و التأكيد على انَّهم ليسوا بمصلحين ، أدخل على الجملة (أَلاَ) لتفيد هذا المعنى و تزيد البيان بيانًا و التأكيد تأكيدا فقال (أَلاَ إنَّهم هم المفسدون)

---

(١) المرجع السابق ، جـ١ ص٦٨
(٢) الاية ١١ سورة البقرة

فأصبحت الجملة مكونة من (ألا) المؤكدة وأداة توكيد (إنّ) ومبتدأ ومبتدأ مكــرر وأل والخبر ($\{ \ldots \times (pred) + S + S \} \times \ldots + \ldots$) .

وقد أكّد الزمخشري إفادتها معنى التأكيد بقوله : " رَدَّ ما ادّعوه من الانتظام في جملة المصلحين أبلغ رَدٍّ ، وأدلّه على سخط عظيم ، والمبالغة من جهة الاستئناف ، وما فــي كلتا الكلمتين (ألا) و (إنّ) من التأكيد . (١) فإفادتها التوكيد والتحقيق بأثبتَةٌ في الجملة السابقة وما يُماثِلُها .

ألْ التعــريف

و (ألْ) من الحروف الهوامل التي لا تأثير لها من حيث الأعراب على الاسم الذى تدخله ولكنها تفيد تعريفاً لهذا الاسم والتعريف بيان وتوضيح ، فهذا الحرف أو الأداة يكــثر دخوله على الأسماء ليضيف إليها معنى لا يكون الاسم دالاً عليه قبل دخول هذا الحرف عليه . يقول الجرجاني : "واعلم انّك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ثم ترى فــي ذلك وجوهــاً . (٢)

أحدهــا : أنْ تقصر جنس المعنى على المخبر عنه ، لقصدك المبالغة ، وذلك قولك : زيد هو الجواد ، وعمر هو الشجاع ، تريد انّه الكامل إلا انك تخرج الكلام في صورة توهم ان الجود أو الشجاعة لم توجد إلاّ منه .

والثاني : أنّ تقصر جنس المعنى الذى تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه ، بل على دعوى انه لا يوجد إلاّ فيه " . من كلام الجرجاني السابق نستطيع القول ان (ال) تفيد قصر الخبر على المبتدأ أو العــكس . والقصر من طرق التوكيد كما سنبينه فيما بعد ، وقد عدّها أحدُ الباحثين المحدثين إحدى طرق القصر ، وقال : "وإنّما أبعدوا من ذلك ضروباً من القصر ، كانت من تصرفات في استخدام

---

(١) الزمخشري ، الكشاف ، جـ١ صـ ٤٩

(٢) الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، صـ١٣٨

الكلمات واستثمار أحوالها في توليد الدلالات ، كتعريف المسند وضمير الفصل ، وكان هذان حريين أنْ يُذكَرا بين هذه الطرق ، وأنْ تكون طرق القصر ست طرق . (١)

فـ (أل) التعريف ، لا شك تفيد التوكيد عن طريق قصرها الخبر على المبتدأ ، فحين نقول : (محمد الجواد) فالأصل فيها (محمد جواد) ومكونة من مبتدأ وخبر (S + pred) دخلت عليها (أل) لقصر جنس المعنى في كلمة (جواد) (على محمد) على دعوى لا يوجد إلاّ منه على حد تعبير الجرجاني ، فأفادت قصر الجود على محمد ، وكأنَّه لم يكن من أحد إلاّ منه . هذه الجملة تكاد تكون مساوية لجملة (ما محمد إلاّ جواد) أو (ما جواد إلاّ محمد) وبدخول (أل) عليها افادت التأكيد للخبر وأصبحت الجملة (محمد الجواد) ، فالمؤكَّد في الجملة هو الخبر . وكذلك حين نقول (محمد هو الجواد) فالأصل في الجملة ان تكون (محمد جواد) كما بينا في الجملة السابقة ، دخلت (ألْ) لتوكيد الخبر ، ثم جيءَ بضمير الفصل (هو) ليكون فصلاً في إزالة اللبس بين أنْ تكون كلمة (الجواد) خبرًا أو نعتًا لمحمد لأنَّ السامع قد يشتبه عليه الأمر وقد يظن أنَّ (الجود) صفة لمحمد فينتظر وقوع خبر لمحمد ودفعًا لمثل هذا الاحتمال تؤكِّد العرب ان الكلمة التالية للمبتدأ خبر له لا صفة، تأتي بضمير الفصل كما بينا . ولكنَّ النحاة لم يعدوا هذا الضمير توكيدًا لأنَّ ذلك يتعارض مع قولهم (لا يؤكِّد الظاهر بمضمر) . وبهذا تكون الجملة السابقة مكونة من مبتدأ وضمير فصل مؤكِّد وأل للتعريف التي للتوكيد والخبر { S + (pron) + $\hat{x}$ (pred) } .

لاَ النَّافية للجنس

هذه الأداة من الأدوات التي تتمتع بازدواجية في الوظيفة ، فهي للنفي والتوكيد على حد سواء ، فإذا دخلت على اسم نكرة نفت نسبة ما تدخل عليه إلى الخبر ، وتؤكد ان هذا الاسم منفي نفيًا مؤكَّدًا ، وهذا النفي يشمل جميع الجنس الذي يشير اليه هذا الاسم ، فمثلا

---

(١) محمد ابو موسى ، دلالات التراكيب ، ص ٨٥ .

حين نقول : (لَا أَحَدَ فِي الدار) فإنّنا ننفي وجود أيّ أحد في الدار ، و نؤكّد انّ كلمة (أحد) تشمل أبناء جنسها أيضاً ، فهي تنفي أية علاقة بين (أحد) و (في الدار) و يؤكّد أيضاً أنّ (احد) بتنكيرها تدل على عموم الجنس ، و لهذا قال الأشموني : (١)
"إنّها تفيد التوكيد لمشابهتها (إنّ) فـ (لاْ) لتوكيد النفي و (إنّ) لتوكيد الإيجاب و هذا القول حَدَا بالصّبان لأنْ يقول : "قوله لتأكيد النفي يعني للنفي المؤكد بمعنى إنّها تفيد نفياً أكيدًا قويًا ، و هذا لا يقتضي وجود النفي أولاً بغيرها فلا اعتراض عليه" (٢)
و يسمى النحاة (لا) بـ (لا التبرئة) لأنّها تنفي الجنس على سبيل التنصيص (٣) و شبهوها بـ (إنّ) في أثرها على الألفاظ التي تليها ، حيث انّها تنصب الاسم و ترفع الخبر و في أثرها المعنوي حيث انها تؤكّد المنفي ، و (إنّ) تؤكّد الايجاب ، وفي الحقيقة انّها لا تشبه (إنّ) بشيء ، لأنّ (إنّ) أداة توكيد اسمها منصوب قد ينوّن بينما اسم (لا) مبني على الفتح نكرة لا ينوّن ، و (إنّ) لتوكيد الكلام المثبت و (لا) لنفي و توكيد النفي لان الكلام ليس منفيًا قبل دخولها عليه ، فبدخولها أفادت النفي و التأكيد على هذا المنفي على حد سواء ، و لهذا قال عنها الرّماني : " إنّها جواب لِمَنْ قال : هَلْ مِنْ أُحَد ؟ و حقّ الجواب أنْ يكون وَفقَ السوال ، فكان يجب أنْ يقال : لاْ مِنْ أحَد ، إلاّ أنّهم حذفوا (مِنْ) و ضمنوا الكلام معناها ." (٤) و نحن نعرف أنّ (مِنْ) تفيد توكيد العموم و التنصيص عليه كما سيأتي-إذا دخلت على نكرة ، و (لاْ) تشبه (مِنْ) في إفادة العموم و التنصيص عليه في الجملة ، و لذا جاءت (لاْ) لتوكيد نفي عموم الجنس الذي تشير إليه الكلمة التي دخلت عليها (لا) ، و التوكيد على نفي نسبة هذه الكلمة الى الخبر نفيًا قاطعًا لا شك فيه و لا ريب و لهذا نجد النحاة عندما وضعوا شروط وجودها في التركيب قالوا : يشترط أنْ تكون نافية ، و ان يكون المنفي (الجنس) و أنْ يكون نفيه نصًا،وان لا يدخل عليها جار،وان يكون اسمها نكرة متصلا بها،وان يكون خبرها نكرة (٥) ، وهذا الكلام يؤيد ما ذهبنا إليه في انّ هذه

---

(١) حاشية الصبان على شرح الاشموني ، ج٢ ص٣ (٢) المرجع السابق ،ج٢ ص٣

(٣) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص ٢٣٧

(٤) الرماني ، معاني الحروف ، ص٨١

(٥) ابن هشام ، اوضح المسالك ، ج٢ ص ٣

الاداة لا شبه بينها وبين (إنّ) ، لأنَّ (إنّ) تدخل على جملة مكونة من مبتدأ و خبر يحسن السكوت عليها بينما (لَا) قد تدخل على ما هو ليس بجملة مثل (لا مداهنين محبوبون) فالجملة بدون (لا) هي (مداهنون محبوبون) فهي كلمة واحدة موصوفة • فلا تدخل على الجنس وتنفيه عمن يتبعه سواء كان خبرًا أو صفة أو غيره • و لنأخذ مثالاً و نحلّله ، و ليكن قوله تعالى : "لا إِكْرَاهَ فِي الدِّين " (١) ، فأصل الجملة (إكراه فى الدين) أراد المتكلم أنْ ينفى الإكراه فى الدخول فى الدين بأى شكل و بأى نوع ، مهما قَوِيَ هذا الاكراه أو ضعف ، فأدخل عليه (لا) التي تنفي الجنس الذى تشير إليه كلمة (اكراه) و النفي بها نفي قاطع ، ولذا سميت بـ (التبرئة) ، وعلى هذا نقول إنّها برأت الدين من الإكراه اينما كان نوعه و درجته ، و التبرئة تعني : التوكيد على خلو الخبر أو الصفة مِمّا بعد (لا) و هو (الإكراه) • و كذلك عندما نقول : (لا ريب فى القرآن) فأصل الجملة (ريب فى القرآن) أراد المتكلم أنْ ينفي الريب عن القرآن و يؤكد هذا النفي ، فأدخل (لا) عليه لتبرئته منه تبرئة قاطعة •

و لمزيد من التوضيح على إفادة (لا) التوكيد و النفي ،نقارن بين الجملتين التاليتين : (مامن رجل فى الدار) و (لا رجل فى الدار) ، فالجملتان أصلهما (رجل فى الدار) أراد المتكلم فى الجملة الاولى ان ينفي وجود أى رجل فى الدار ، ولا يمنع ذلك من وجود أكثر من رجل فى الدار ، فيقول : (ما رجل فى الدار بل رجلان ، أو رجال) • و لما أراد نفي هذا الاحتمال ادخل (مِنْ) لنفى جنس الرجال مهما كان العدد ، فقال (ما من رجل فى الدار) فافادت (من) تاكيد نفى الجنس ، اما الجملة الثانية فقد سدت (لا) مسد (ما + من) بنفيها الخبر عن جنس الرجال ، و من هذا الوجه أفادت النفي و التوكيد منفردة كما قلنا ، كما أفادته (ما) و (من) مجتمعتين •

---

(١) الايـة : ٢٥٦ سـورة : البقـرة

قـــــد

(قد) من الأدوات التي لا تدخل إلاَّ على الفعل سواء كان ماضيًا أم مضارعًا ، فإذا دخلت على المضارع دخله الشك ، فيتوقع أنْ يتم هذا الفعل او لا يتم ، و لذا قال عنها ابن هشام : "تأتي لمعان كثيرة منها التوقع وذلك قبل المضارع كقولك: قد يقوم الغائب اليوم (١) . فقدوم الغائب غير مؤكد يحتمل أن يقدم و يحتمل ألَّا يقدم ، أمَّا إذا دخلت على الماضي فهي للتحقيق ، أي ثبوت حصول هذا الفعل ، كقوله تعالى : "قد أفلح المؤمنون" (٢) فقد لا تباشر الا الافعال ، وافعالها التي تليها يجب ظهورها ، يقول سيبويه : " إنَّ من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلاَّ الفعل ، و لا يكون الذي يليها غيره مظهرا او مضمرا ، فمما لا يليه الفعل إلاَّ مظهرا : قد ، سوف..(٣) و يقول في موضع آخر : و أمَّا(قد) فجواب لقوله لما يفعل ، فنقول : قَدْ فَعَل (٤) .

و قد ذهب الفراء الى ان (قد) للتأكيد بالنص الصريح (٥)

مما سبق نستطيع القول إنَّ (قَدْ) تفيد التأكيد و التحقيق من حصول الفعل الماضي الذي يليها ، فهي من الأدوات التي يؤكَّد بها الجملة الفعلية ، و لهذا نجدها تتصدر الجملة الفعلية المُقْسَم عليها ، لان القسم لا يدخل الاَّ على جملة مؤكَّدة . فنجد (قد) كثيرًا في مثل هذا الموقع ، مما يدل دلالة واضحة على إفادتها التأكيد و التحقيق ، و الاَّ لَمَّا وقعت في أول جملة مُقْسَم عليها بيمين ، و لِهذا قال عنها ابن هشام: "قد في الجملة الفعلية المُجَاب بها القَسَم مثل (إنَّ ، واللام) في الجملة الاسمية المُجاب بها في إفادة التوكيد (٦) فشبَّهها بـ (لام التوكيد) في الجملة الاسمية التي تتصدَّرها (إنَّ) المؤكِّدة .

---

(١) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص١٧١

(٢) الاية : ١ سورة : المؤمنون

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ص ٩٨

(٤) المرجع السابق ، ج٤ ص ٢٢٣

(٥) الفراء ، معاني القران ، ج١ ص ٢٨٢

(٦) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص ١٧١

و مِنْ أُشهر المواقع التي تَرِدُ فيها (قَدْ) في صدر الجملة الفعلية التي يكون فعلها ماضٍ (لأنَّها لا تفيد التوكيد في غير الماضي) ، وقد ترد منفردة في صدر الجملة كقوله تعالى : " قد أفلح المؤمنون " ، وقد ترد مقرونة بـ (لام التوكيد) في صدر الجملة ، كقوله تعالى : " لقد كان لكم في رسول الله أسوةٌ حسنةٌ " (١) وترد مقرونة بـ (لام التوكيد) في صدر الجملة المُقْسَم عليها — أيّ المؤكدة بالقَسَم — .

ولنأخذ مثالاً لكل حالة من الحالات السابقة ، مشفوعاً بالتحليل اللغوي :—

١ — ورودها منفردة في صدر الجملة الفعلية : كقوله تعالى : "قد أُفلح المؤمنون " ، فأصل الجملة (أفلح المؤمنون) مكونة من فعل وفاعل ، وهذا خبر في نظر أهل البيان والفصاحة — ولله المثل الاعلى — يحتمل الصدق والكذب ، وحاشا لله أنْ يصدر عنه قول لا يحتمل الصدق ، فلو قالها إنسان ما فهي جملة خبرية قد يصدق قائلها فيما ذهب إليه أو لا يصدق فهي مكونة من فعل وفاعل كما قُلْنَا (V + agant .) ولما كان الخبر يحتمل الأمْرين أراد المتكلم أنْ يؤكِّد كَلاَمَهُ ليزيل الاحتمال الثاني عن كلامه — وهو الكذب — فأكَّد كلامه بـ (قد) فأصبحت الجملة مؤكَّدة لا مجال للتكذيب فيها فصارت (قد أفلح المؤمنون) مكونة من : أداة توكيد (قد) وفعل وفاعل (Ñx { V + agant }) .

٢ — ورودها مقرونة بلام التوكيد في صدر الجملة الفعلية : كقولك : لقد حضر زيد ، أصلها جملة مكونة من فعل وفاعل (حضر زيد) ، اراد المتكلم ان يؤكِّد هذه الجملة فأدخل عليها (قد) ، فأصبحت (قد حضر زيد) مكونة من (قد) أداة التوكيد وفعل وفاعل (Ñx { V + agant }) ، وزيادة في توكيد الخبر في نفس السامع أُكِّدت الجملة باللام المؤكدة ، فأصبحت (لقد حضر زيد) مكونة من أداة توكيد (اللام) وأداة توكيد ثانية (قد) وفعل وفاعل (Ñ + Ñx { V + agant) .

ومثال ورودها مقرونة باللام قوله تعالى : "لقد كان لكم في رسول الله أسوة " ، فأصل الجملة (لكم في رسول الله أسوة) مكونة من خبر مقدم وجار ومجرور متعلق بالخبر ومبتدأ مؤخر لأنَّه لا يجوز الابتداء بالنكرة (prepel(pred) + prepel + S) دخلت عليها كان لِتُحَدِّد

(١) الاية : ٢١ سورة : الاحزاب

زمان الجملة ، فأصبحت (كان لكم فى رسول الله أسوة) مكونة من ، كان و خبر مقدم و جار و مجرو متعلق به واسم كان مؤخر (V+ pred. + prepel. + S.) ثم أراد المتكلم ان يؤكد مضمون الجملة فأدخل (قد) لتفيد توكيده ، فاصبحت الجملة (قد كان لكم فى رسول الله اسوة) مكونة من أداة توكيد (قد) وكان و خبرها و متعلقه و اسمها المؤخر (N°x { V+ pred. + prepcl + S. } .) ثم أدخلت اللام زيادة فى تاكيد الجملة ، فأصبحت (لقد كان لكم فى رسول الله اسوة) مكونة من أداة توكيد (اللام) وأداة توكيد ثانية (قد) وكان ...) (N°+ N°x { V+ pred+ prepcl+ S})

٣ — ورودها مع اللام فى صدر الجملة المُقسَم عليها : أىّ المؤكّده بالقَسَم ، كقوله تعالى : " تا الله لقد آثرك الله علينا " ، وقد سبق تحليل هذه الاية (١) .

نخلص من هذا كله ان (قد) اذا تصدرت جملة فعلية فعلها ماض ، فهي للتوكيد المحض كما نص عليها النحاة ، ولكنها كغيرها من الادوات لم تدرس فى باب التوكيد ، لانها لم يكن فى جملتها تابع و متبوع ، و مؤكِّد و مؤكَّد ، فهي حرف لا يعمل فيما يدخل عليه ، وهى فى الحقيقة من أدوات التوكيد ، ذكرها البلاغيون و المفسرون و النحاة فى مصنفاتهم ، وتفيد التوكيد فى الجملة التى تدخلها .

نونا التوكيـــد

هاتان الأداتان تدخلان على الأفعال ، و تتصلان بآخرها ، وتعدان من حروف المعانى ، فهما من اللواصق التى تلتصق بآخر الأفعال للدلالة على التوكيد ، و لهما تأثيران على الافعال التى يدخلانها ، أحدهما لفظى و الآخر معنوى .

أمَّا التأثير اللفظى فيتلخص فى تحويل الفعل إلى البناء بعدما كان معربًا ، كقوله تعالى: (لَنَذْهَبنَّ بالذى أوحينا اليك) [٢] حيث انّ آخر الفعل بعد إنّ كان يعرب بالحركات حسب موقع الفعل من الكلام صار يعرب بالبناء على الفتح لاتصاله بالنون .

---

(١) انظر ص ٧٢ من هذا البحث

(٢) الآية ٨٦ سورة : الإسراء

وأمّا التأثير المعنوي : فيتمثل في إخلاص الفعل للاستقبال بعد ان كان يصلح للحال والمستقبل . (١)

وإحدى هاتين النونين شديدة وتسمّى (الثقيلة) والأخرى (الخفيفة) ، والثانية فرع عن الشديدة ، والشديدة أبلغ في التأكيد من المخففة ، لأنّ تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد . (٢)

ولا تُباشِر النون — سواء كانت خفيفة أم ثقيلة — إلاّ الأفعال المضارعة والأمر ، أمّا الماضية فلا تباشرها ، يقول سيبويه : " والنون لا تدخل على فعل قد وَقَعَ ، إنّما تدخل على غير الواجب " (٣) .

فهي لا يؤكد بها إلاّ فعل الامر والفعل المضارع ، وفي فعل الأمر يجوز التأكيد بهما ويجوز الترك ، فأمّا الأمر والنهي فان شئت أدخلت فيه النون وإنْ شئت لَمْ تدخل . (٤)

وكذلك في الأفعال غير الواجبة ، التي تكون بعد حروف الاستفهام ، فإنْ شئت أقحمت النون وإنْ شئت تركت . (٥)

أمّا فعل المضارع فَلَه حالات لاتصال النون به : (٦)

احداها : ان يكون توكيده بهما واجبًا وذلك إذا كان : مثبتاً ، مستقبلاً ، جواباً لِقَسَم ، غير مفصول عن لامه بفاصل نحو : تا الله لأكيدَنّ أصنامكم ، ولا يجوز توكيده بهما إنْ كان منفياً نحو قوله :تا الله تفتأُ تذكر يوسف ... أو كان حالاً كقراءة ابن كثير : لأُقسم بيوم القيامة أو كان مفصولاً من اللام بفاصل ... ولسوف يعطيك ربك ، ففي قوله : تا الله لأكيدَنّ أصنامكم ، أصل الجملة هو (أكيد أصنامكم) مكونة من فعل وفاعل ومفعول به ، (فاعله ضمير مستتر) (V + agant(pren) + O) أراد المتكلم على لسان ابراهيم عليه السلام أنْ يؤكد لسامعيه كلامه لأنّه لو نطق بالجملة الأولى على أصلها لَمَا صدّقوه ، فأكّدها باللام ، فأصبحت :لأكيد أصنامكم ، مكونة من لام التوكيد والفعل والفاعل (الضمير المستتر)

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٩ ص ٣٧

(٢) المرجع السابق ، ج٩ ص ٣٧

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ص ٥٠٩

(٤) المرجع السابق ، ج٣ ص ٥٠٩

(٥) المرجع السابق ، ج٣ ص ٥١٣

(٦) ابن هشام ، اوضح المسالك ، ج٤ ص ٩٥

والمفعول به ، (V+ agant(pron) + ○ } x) ولمزيد من التوكيد لهذا الخبر ولشعور المتكلم بتردُّد السامعين فى قوله أكَّد الجملة بمؤكد آخر هو النون فأصبحت الجملة مكونة من لام التوكيد والفعل والفاعل و (نون التوكيد المتصلة بالفعل والمفعول به) و (. { V+agant)x + ○ } x) ، ولَمَّا رأى إنكار السامعين لقوله السابق أكَّد جملته بالقسم ، وهو أعلى مراتب التوكيد فأصبحت الجملة (تا الله لأكيدن اصنامكم) مكونة من عنصر توكيد (القَسَم) ولام التوكيد والفعل ونون التوكيد والفاعل (الضمير المستتر) والمفعول به (. { V+(agant)x + ○ } x +) وبهذا تكون الجملة قد أكدت بثلاثة مؤكدات هى (القسم واللام ، والنون التى أكّدت الفعل (الذى يعنى الحدث الذى يتضمنه التركيب) .

ثانيها : أن يكون قريبًا من الواجب وذلك إذا كان شرطًا لـ (إنْ) المؤكَّدة بـ (ما) نحو: وإمَّا تخافَنَّ .. فأصل الجملة (وإمَّا تخاف) مكونة من إنْ الشرطية والمؤكدة بما والفعل والفاعل / الضمير المستتر) (cond Art{V+ agant) أراد المتكلم توكيد الفعل (الحدث) فأدخل عليه نون التوكيد ، فاصبحت الجملة مكونة من : إنْ الشرطية المؤكدة بما والفعل والفاعل ونون التوكيد (.{ . cond. Art { V+ agant)x) .

ثالثها : أنْ يكون كثيراً : وذلك إذا وقع بعد أداة طلب ، كقوله تعالى: " ولا تحسبَنَّ اللهَ غافلاً " ... الاية ، فأصل هذه الجملة مكون من مبتدأ وخبر (الله غافل) وحاشَ لله ان يكون غافلاً ، ولهذا حاول ان ينفي هذا الاسناد لله ، فأدخل عليه الفعل (يحسب) الذى يفيد الظن ، فأصبحت الجملة (تحسب الله غافلاً) مكونة من فعل وفاعل)ضمير مستتر) والمبتدأ والخبر اللذين أصبحا مفعولين للفعل حسب) (V+ agant + S + pred) ثم أراد المتكلم ان ينفي هذا الظن فأدخل عليه (لا) التى تفيد النفي والنهي ، فأصبحت الجملة (لا تحسب اللهَ غافلاً) مكونة من أداة النفي (لا) والفعل والفاعل والمفعولين ، (Neg.Art {V+ agant + ○ + ○) ، أراد المتكلم أنْ يؤكِّد الفعل المنفى فأدخل عليه (النون) فأصبحت الجملة (لا تحسبنَّ الله غافلا) مكونة من أداة نفي وفعل مؤكد بنون التوكيد وفاعله ومفعوليه (. { Neg.Art {(V)x + agant + ○ + ○) .

رابعها : ان يكون قليلاً : وذلك بعد (لا) النافية أو (ما) المسمَّاة بالزائدة التى لم تسبق بـ (أنْ) كقوله تعالى: " واتقوا فتنة لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة "

فأصل الجملة (واتقوا فتنة لا تصيب الذين ٠٠٠ الاية ، مكونة من فعل منفي بـ (لا) وفاعله ومفعوله ، (Neg.Art {V+ agant + o}) ، أراد المتكلم أنْ يؤكّد الفعل (الحدث) فأكّده بالنون ، فأصبحت الجملة (واتقوا فتنة لا تصيبنَّ ٠٠٠٠ الخ) مكونة من فعل منفي مؤكد بالنون و وفاعله و مفعوله {Neg.Art {(V) x N + agant + o}} .

خامسها : أنْ يكون أقلَّ : وذلك بعد (لم) وبعد أداة جزاء غير (ان) كقوله :

« من نثقفَنْ منهم ليس بآيب » ، فأصل الجملة (من نثقف منهم ليس آيبا) مكونة من أداة شرط وفعل الشرط وفاعله ، و جار ومجرور ، وجواب الشرط المكون من : فعل النفي واسمه وخبره {Cond.Art {V+agant+prep.cl + V+ S + pred}} ، أراد المتكلم توكيد الفعل (نثقف) فأدخل عليه النون ، فأصبحت الجملة (من نثقفن منهم ليس آيبا) مكونة من أداة الشرط و فعل الشرط مؤكّداً بالنون وفاعله ٠٠٠٠ الجملة {Cond.Art {(V) x N + agant + prep.cl + V+S+pred} أراد المتكلم مزيداً من التوكيد لجملة الجواب فأكّدها بباء التوكيد المسمّاة (بالزائدة) فأصبحت الجملة (من نثقفنَّ منهم ليس بآيب) مكونة من أداة الشرط و فعل الشرط مؤكّد بالنون و جواب الشرط المكون من فعل النفي واسمه وخبره المؤكد بالباء ٠ (C.Art {(V) x N + agant + prep.cl + V+S+} .

وخلاصةُ القول إنَّ نون التوكيد بنوعيها الشديدة والخفيفة تدخل على الافعال لتوكيدها ولهذا فقال عنها الزركشي : "النّون الشديدة وهي بمنزلة ذِكْر الفعل ثلاث مرات ، والخفيفة وهي بمنزلة ذكر الفعل مرتين ، وهاتان النونان لتأكيد الفعل في مقابلة تأكيد الاسم بـ (ان واللام) " (١) ولكن النحاة لم يدرسوها في باب التوكيد كغيرها من الأدوات للسبب نفسه في طرد الكثير من أجزاء هذا الباب الذي ذكرناه سابقا وهو انّها لا ينطبق عليها ما ينطبق على التوكيد من قواعد اتفق عليها النحاة ، ودرست في باب الفعل المضارع المبني لانها تقلب المضارع من حالة الإعراب إلى حال البناء إذا اتّصلت به ، فالنظرةُ التي انطلق منها النحاة نظرة شكلية محضة وهي تأثير هذه النون في اللفظ الذي تدخله ، ولم يكن للنظرة المعنوية لهذه النون شئ مما كان للنظرة الشكلية من اهتمام وعناية .

---

(١) الزركشي ، البرهان في علوم القران ، ج٢ ص٤٢٠

لـــن

(لن) من الحروف العوامل عند النحاة ، ولا تدخل إلاّ على الأفعال المضارعة ، وتعمل فيها النصب ، هذا ما يخصّ مبناها ، أمّا ما يخص معناها الوظيفي في الجملة ، فقد انقسم فيه النحاة إلى فريقين : فريق يقول بانها تفيد تأكيد المنفي بها ، والآخر يقول بانها للنفي دون التوكيد ، وإلى الرأي الأوّل مَالَ الزمخشري في مفصّله يقول : "لـن لتأكيد ما تعطيه لا ، من نفي المستقبل " (١) وأيضاً الزركشي في البرهان يقول : "لـن لتأكيد النفي كإنّ في تأكيد الأثبات " (٢) ، وكذلك السيوطي في الاتقان يقول : " لـن حرف نفي ونصب واستقبال ، والنفي بها أبلغ من النفي بـ (لا) فهو لتأكيد النفي " (٣) ، ونرى كذلك أبا حيّان في البحر المحيط يقول : " في قوله تعالى : "فإنّ لم تفعلوا ولن تفعلوا فأتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة " ، يقول : وكأنّ النفي بـ (لن) في هذه الجملة دون (لا) ، وان كانتا أختين في نفي المستقبل لأنّ في (لن) تاكيداً وتشديداً " (٤)
أما الرأي الثاني فاننا نجد ابن هشام من أنصاره حيث يقول : "ولا تفيد (لن) توكيد النفي (٥)

والذي نذهب اليه انّ (لن) من الحروف التي لها وظيفة مزدوجة ، فهي من حيث الاثبات والنفي — من الحروف التي تنفي ما تدخل عليه — ، ومن حيث التوكيد وعدمه — من الحروف التي تؤكد المنفي الذي تدخله — ، ولو كانت (لن) للنفي لجاز أنّ يَقَعَ مكانها غيرها من حروف النفي المتخصصة بالدخول على الافعال مثل (لا) ، فمثلا حين نقول : إذا سافرت لن تراني ، وإذا سافرت لا تراني ، ففي الجملة الأولى : الرؤية غير ممكنة أو مستحيلة ، وفي الثانية : الرؤية غير مستحيلة ، والجملتان كلتاهما تشتركان في الألفاظ نفسها الا في حرفي النفي (لا — ولن) ، فالذي حدّد استحالة الرؤية هي (لن) ، والذي حدّد عدم استحالتها هي (لا) ، مع العلم انّ كلا الحرفين للنفي ، و (لن) لتاكيد نفي الخبر الذي يليها ، وقد يكون للنون في (لن) دور التاكيد ، كما في بقية أدوات التوكيد مثل (إنّ — ونون التوكيد ... وغيرها) فيمكن انَ العرب تُلحِق النون بحروفها وكلماتها للدلالة

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٨ ص ١١١ (٢) الزركشي ، البرهان ، ج ٢ ص ٤٢٠
(٣) السيوطي ، الاتقان ، ج ٢ ص ٢٢٦ (٤) ابو حيان ، البحر المحيط ، ج ١ ص ١٠٣
(٥) ابن هشام ، المغني ، ج ١ ص ٢٨٤

على تشديدهم وتركيزهم على ما يلحقونها به ، ولهذا ذهب بعضهم إلى القول بأنَّ (لَنْ) هي في الاصل (لاَ أنْ) ، وذهب الى هذا التحليل ، الخليل والكسائي ولكن ابن هشام نفى ذلك (١) .

ولا تدخل (لن) إلاَّ على الفعل المضارع لتؤكِّد نفي وقوعه في المستقبل ، كقوله تعالى "لن تراني " (٢) ، وقوله : "فان لم تفعلوا ولن تفعلوا " (٣) ، ففي الآية الأولى : أصل الجملة (تراني) مكونة من فعل وفاعل ومفعول به (V+agant+ه) أراد المتكلم ان ينفي كلامه نفياً قاطعاً ، وهذا النفي القاطع لا تؤدّيه حروف النفي الأخرى لأنّها لمجرد النفي ، ولكن العرب استخدمت (لَنْ) لنفي الخبر نفياً قاطعاً مؤكّداً باستحالة حدوثه ، فاستخدم المتكلم هذا الحرف الذي لا يمكن لحرف آخر من حروف النفي أنْ يقوم مقامه ، فأصبحت الجملة (لن تراني) مكونة من لن والفعل والفاعل والمفعول به (Neg. Art (N) x{V+agant + ه) ، ولو وضعنا مكان هذا الحرف (لا) التي للنفي ، لما أفادت المعنى الذي أفادته (لَنْ) ، لأنَّ (لا تراني) يمكن أنْ يكون محدداً ، ولا يفيد الأبديّة وعدم وقوع الفعل بالمستقبل البتة بينما (لن) تفيد هذا المعنى بما لا يدع مَجالاً للشك في عدم حدوثه واستحالتــه .

وكذلك الآية الثانية : فقد خاطب الله سبحانه وتعالى (المرتابين) في القرآن ، وتحدّاهم بشيء بينهم وهــو لغتهم ، فقال لهم : " فإنْ لم تفعلوا " ، (جملة شرطية) فاذا لم تستطيعوا فعله ، وهو متأكد أنهم لن يستطيعوا ، فأردف في القول " ولــن تفعلوا " ليقطع كل ما يمكن أنْ يقال ، فقد وثّق الخبر وكرّره بما لا يدع مجالاً لظان أو شاك فيه ، وفي عدم حصوله ، فالأصل في الجملة (تفعلون) (V+agant) اقتضى الأمر أنْ ينفي الفعل عنهم نفياً قاطعاً لا شك فيه وفي استحالة حدوثه ، فاستخدم (لن) وقال : " لن تفعلوا " مكونة من لــن وفعل وفاعل (N (Neg. Art {V+agant ، وحذفت النون لأنَّ العرب في حالتي النصب والجزم للأفعال المضارعة تحذف هذه النون .

---

(١) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص ٢٨٤

(٢) الاية : ١٤٣ سورة : الأعراف

(٣) الاية : ٢٤ سورة : البقرة .

حَرْفَا الاستقبال ـ السين و سوف ـ

السين و سوف ، من الحروف الهوامل التي لا تعمل في الألفاظ التي تدخل عليهما ، أمّا فائدتها المعنوية الوظيفية في ما يدخلان عليه ، فيتلخص في ما نسبه ابن هشام للزمخشري في قوله : " انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ، فدخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده ، وتثبيت معناه " (١) ، فالسين و سوف ، تفيد نقل الفعل للاستقبال .

و نرى ان هذا الحرف يفيد فعلاً توكيد ما يدخل عليه ، إذا حُدِّدَ هذا الفعل بزمن فيه وعد أو وعيد ، فعندما يقول قائل : (يأتي الزائر غداً) فالجملة محددة بزمن ، لكن مجيء الزائر غير مؤكَّد ، فقد يأتي الزائر و قد لا يأتي ، فالجملة تحتمل الصدق و الكذب ، و لكن المتكلم حين يقول : (سيأتي الزائر غداً) ففيه تأكيد على مجيء الزائر ، أفادته السين في الجملة ، بينما في الجملة الأولى ليس فيها تأكيد ، ولأنَّ الجملة الثانية تفيد وعداً بحصول الفعل ، و الوعد ذاته يحتاج إلى توكيد كما يقول الزمخشري سابقاً .

و (سوف) كـ (السين) في إفادتها تحديد الوعد و تأكيده ، و يعجبني تحليل أحد الباحثين في إفادتها معنى التأكيد يقول : " من المعروف أنَّ جملة جواب القسم المثبتة متفق على ضرورة توكيدها كما مر بـ (أنّ) ، و اللام في الجملة الاسمية ، و باللام و قَدْ مع الفعل الماضي ، و باللاّم وَحْدَها ، و كذلك يؤكد جواب القسم إذا كان مضارعاً يفيد الاستقبال باللاّم و نون التوكيد ، و لكن إذا فصل حرف الاستقبال (سوف) لام التوكيد عن الفعل المضارع لا يؤكَّد هذا الفعل بالنون ، و كأنهم استغنوا عنها بحرف الاستقبال لما بينهما من الشبه في إفادة التوكيد ، و هذا واضح في قوله تعالى : "و الضُّحَى و الليل إذا سَجَى .... و لسوف يعطيك ربُّك فترضى " (٢) ، و بهذا تكون (سوف) قد سدت مسدَّ نون التوكيد أو أي مؤكّد آخر ، لأنَّ القَسَمَ أعلى مراتب التوكيد ، فلا يدخل إلاّ على جُمْلَة مؤكَّدة .

---

(١) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص١٣٨

(٢) رفيق الشعيبي ، اساليب التوكيد في القران ، ص١٢١

الفصــل الثانــي
التوكيد بمـا يسمى بالحروف الـزائـدة

الزّيادة في اللّغة : تعني النمو ، وكذلك الزّوادة والزيادة ، خلاف النقصان . (١)
وسمّى النحاة الحروف بهذا الاسم لأنّها إذا نُزِعَتْ من الكلام لا يَخْتَلّ المعنى .

وحروف الزيادة في النحو (٢) ستة ، ذكرها ابن يعيش ، وهي : إنّ المكسورة ، وأنْ المفتوحة ، وما ، ولاْ ، ومِنْ ، والباء ، وزاد عليها اللّام (الزركشي والرضي) . (٣)
وسُمّيت هذه الحروف بالزائدة ، لأنّه لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلاّ تأكيد المعنى ، وتُسمّى هذه الحروف بحروف الصلة والحشو عند الكوفيين ، وتسمّى كذلك بحروف الزيادة والإلغاء عند البصريين ، يقول ابن هشام : " وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة ، وبعضهم يسميه مؤكّدا ، وبعضهم يسميه لغوا " (٤) ، ومن النحاة من ينكر هذه التسمية فيسميها بالصّلة ، وبعضهم يسميها المُقْحَم " (٥) .

وقد اختلف النحاة في نظرتهم الى هذه الحروف من حيث وظيفتها في الجملة ، فمنهم من يقول : بأنّها ذات فائدة في المعنى ، ومنهم من يقول : بأنّها ذات فائدة لفظيـــة ، يقول الرضي : "مثل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية او لفظية ، فالمعنوية تاكيد المعنى ، كما تقدم ، في (مِنْ) الاستغراقية و (الباء) في خبر ليس ، فان قيـل ، فيجب ان لا تكون زائدة اذا أفادت فائدة معنوية ، قيل إنّما سميت زائدة لأنّه لا يتغيّر بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها الاّ تاكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تُفِدْ شيئا لمّا لم تُغَاير فائدتها العارضة ، الفائدة الحاصلة منها ، وأمّا الفائدة اللفظية ، فهـــي تزيين اللفظ ، وكونه بزيادتها أفصح أوكون الكلمة والكلام بسببها مهيئاً لاشتقاقه وزن الشعر او لحسن السمع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ، ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية وإلاّ لَعُدَّت عبثا ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء (٦) ويقول ابن يعيش : " ويعني بالزائد

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (زيد)

(٢) هناك حروف تسمى بحروف الزيادة في الصرف وهي التي تأتي زائدة في بنية الكلمة الاصلية ويجمعها (سألتمونيها) وليس هذا موضع بحثنا (٣) الزركشي ، البرهان ج٣ ص٧٥ وانظر شرح الكافية ج٢ص ٣٨٤ (٤) شرح الكافية ، ج٢ ص٣٨٤

(٥) ابن هشام ، الاعراب عن قواعد الاعراب ص١٥٩ (٦) شرح الكافية ، ج٢ ص٣٨٤

ان يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى ، لأنّ قولنا (زائد) ليس المُراد أنّهُ قد دخل لغير معنى البتة ، بل يزيد لضرب من التوكيد ، والتوكيد معنى صحيح . (١)

ويقول ابن جني : " ولولا انّ في الحرف إذا زيدَ ضَرْبًا من التوكيد لَما جازت زيادته البتة ... فقد علمنا من هذا متى رايناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد . (٢)

من النصوص السابقة نستطيع القول ، إنّ تسميتها بالزائدة هو لأنّها لا تحدث تغييرا في أصل المعنى الذي تؤدّيه الجملة بدون هذه الحروف ، فأخذ النحاة يفسرونها مرة بأنّها ذات معنى وأخرى لا معنى لها حتى أنّ النحوي الواحد تجده مرة يقول : انها لا تفيد معنى ولا تحدث معنى جديدا ، وفي مرة اخرى تجده يقول : وليس المراد انه قد دخل لغير معنى بل لضرب من التاكيد ، وهذا واضح من كلام اصحاب النصوص الثلاثة سالفة الذكر . ونعجب أشدّ العجب هنا كيف يعود ابن جني في النص السابق بعد هذا الادراك العميق منه لمعنى الجملة ومبناها ، ليقول عند تعليقه على الاية (ألَسْتُ بِرَبِّكُم) وأعلم انّ هذه الباء قد زِيدَتْ في اماكن ، ومعنى قولي زيدت أنّها إنّما جيءَ بها توكيدًا للكلام ، ثم يتابع كلامه قائلاً (ولَمْ تُحْدِثْ مَعْنَى) . (٣) كما قال قبله النحاة في النصوص السابقة ، أليس التوكيد معنى كما ان الإلصاق والاستعانة والتعدية والنفي معان ، ولعل القارئ يتفق معنا في أنّ تسميته (حرف جر زائد) جاءت للحاجة إلى الاسم المجرور ليقع فاعلاً أو مبتدأ أو غيره ، وهذه مواقع لا يجوز أنْ تكون لشِبْه جملة ، فقيل بأنّ حرف الجر زائد ، وأنّ الاسم بعده ، شُغِل آخره بحركة حرف الجر وموقعه الرفع والنصب ، ولَمّا كنا لا نرى في العربية حرف جرٍ زائداً ، وأنّ كل الحروف جاءت في السياق لمعان . إذاً فكل جار ومجرور (شبه جملة) لا ضَيْرَ أنْ يعد فاعلاً أو مبتدأ .

فهذه الحروف في الأصل وضعت لتربط أجزاء الجملة بعضها بَعْضًا ، كقولنا : كتبت بالقلم فالجملة لا يمكن ان تقبل بدون حرف الجر (الباء) لأنّه لا يستقيم المعنى بدونها ، لأنّ المعنى الأصل لا يحصل بدونها ، فلا نقول : "كتبت القلم" ، ولكنها عندما تأتي زائدة

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ج ٨ ص١٢٨ ، ١٢٩

(٢) ابن جني ، سر صناعة الاعراب ، ج١ ص٢٧١

(٣) المرجع السابق ، ج١ ص١٥٠

ـ كما يسميها النحاة ـ لا تكون أدوات ربط بل هي أدوات توكيد لأنّ الجمل لا تحتاج معها الى ربط فهي تؤدّى المعنى بدونها ، ولكنّها تضاف للجمل لتؤدّى معنى التوكيد .

ولَعَلَّ الذى دفع النحاة لمثل هذا هو أنّ هذه الحروف ، بعضها يعمل والبعض الآخر لا يعمل ، أى لا يؤثر فى اللفظ الذى يليه من حيث الإعراب ، ولهذا نجدهم لا يستقرون على رأى فيما تؤدّيه من معنى ، ولَمْ يعدوها من التوكيد ، فى حين انّهم ينصون على أنّها للتوكيد ، والسبب فى ذلك هو عدم المماثلة فى حركة الإعراب بين المؤكِّد والمؤكَّد .

وما دامت هذه الحروف زائدة دخولها كخروجها ، فلماذا نجدها بكثرة كاثرة فى كلام العرب ؟ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كيف نوازن بين هذا الكلام الذى يقول (كل حرف زيد فى كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة اخرى . (١) وعلى اعادة الجملة مرة اخرى لا يعنى توكيدها ، والتوكيد معنى صحيح ـ كما يقول ابن يعيش سابقا ـ ، فكيف يكون زائداً خروجه كدخوله ، ومعنى خروجه كدخوله اى لا يفيد معنى أبداً .

والواقع أنّ هذه الحروف هي حروف توكيد ، لا تدخل لتسلخ معنى الجملة الأصل التى كانت عليه قبل دخولها ، ولا تغيّر معناها البتة كغيرها من الحروف ، فهى تزيد المعنى الأصل وضوحًا وبيانًا ، فلو قَرَأَ قارئ الآية : "وما تسقط من ورقة " (ما تسقط ورقة) بطرح (من) منها فإنّ الورقة فى الآية كلمة محددة بواحدة (اى ورقة واحدة) ولكنّ في الجملة الثانية اتّسع معنى (الورقة) وكَبُرَ حتى شَمَلَ جنس الورق كله ، فمن أين جاء هذا الاتساع وكِبَرُ المعنى لم يأتِ هذا المعنى هكذا ، ولكنه جاء لوجود (مِنْ) في الجملة فأفادت تأكيدًا في معناها الأصل وأضافت لها زيادة وتقوية فى المعنى الأصل ، ولهذا يقول سيبويه : "في مثل هذه الجمل (لان معنى "ما أتاني أحدٌ " و "ما أتاني من أحدٍ " واحد ولكنّ (مِنْ) دخلت هنا توكيدًا (٢) ، فالمعنى الأصل واحد يشبه إلى حد كبير قولنا : جاء زيد ، جاء زيد نفسه ، ولكنّ الثانية تَأَكَّدَ معناها بالتكرار ، كما تأكّد معنى الجملة الثانية بدخول (مِنْ) عليهما ، فالمجيء حاصل فى الجملتين السابقتين لزيد ، ولكن المجيء في الجملة الثانية مؤكّد لا شك

(١) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، جـ٣ ص٧٤ ـ وانظر الاتقان ، جـ٢ ص٨٥

(٢) سيبويه ، الكتاب ، جـ٢ ص٣١٦

فيه لزيد ، وفي الجملتين اللتين أورد هما سيبويه (لم يحصل المجيء من أحد ، ولكنه في الجملة الثانية آكد لأنّه لم يحصل مجئ من احد البتة ، و هكذا فدخول الحرف الزائد شبيه إلى حد كبير بدخول (نفس) على الجملة) .

و لهذا نجد اختلافًا بين النحاة و اللغويين ،قديمًا وحديثًا ، في هذه الحروف و زيادتها خاصة في القرآن الكريم ، فقد حاول بعض العلماء تخريج ذلك في القرآن في قوله : "و الاجتناب من هذه العبارة في التنزيل واجب . (١) أي يجب اجتناب هذه التسمية (الحروف الزائدة) في القرآن الكريم ، لكنه في كلام غير كلام الله جائز . وحاشلله ان يكون في كلامه زيادة ،فما من حرف في كتابه الّا وله فيه شأنٌ ، وقد تصدّى لهذه المقولة أحد الباحثين المحدثين ، فيرى : "انّ زيادة هذه الحروف تكون لفائدة لا تحصل اذا خَلَا الكلام منها ، وانّها مزيدة للتأكيد أو لما هو شبيه بالتاكيد وانها ليست مهملة او على نية السقوط ، وإذا لا يكون وقوعها في القرآن أو غيره من فصيح كلام العرب ، ماسًا بقدسية الكتاب العزيز ، ولا مُخِلًا بفصاحة الكلام الفصيح ، بل إنّ زيادتها لَابُدّ أنْ تكون لنكتة بلاغية ترشد القول البليغ والكلام الفصيح حسنا وقوة ، وانها لو وصفت بالزيادة ليس على المعنى الذى يتبادر الى الذهن عند الاطلاق العام ، وإنّما هو اصطلاح خاص على أساسه أُطلق عليها أنّها زائدة ، من حيث انّها قد سُلِخَتْ عن معانيها الأصيلة ، لتؤدّى تلك المعاني الجديدة من التوكيد ونحوه ، ولا نريد بالزيادة تلك الزيادة اللفظية التي تكون بتكرير اللفظ نحو : لا،لا ، وإنّما نريد بالزيادة هنا ما يكون لغير التكرير ، وهي زيادة ((الباء) و (من) و (ان) و (ان) وما) وهي التي عبر النحاة عنها بحروف الصلة . (٢)

فَلَعَلّ السّرّ في تسميتها بالأضافة الى ما ذكرنا سابقًا هو كون الكلام لا يتغيّر معناه الأصل بدخول هذه الحروف ، ولكن المعنى يقوى ويشتدّ بوجودها ، وما دام المعنى قد قَوِيَ وازداد فهو من باب التوكيد ، لأنّ التوكيد هو تقوية المعنى في نفس السامع ، ولهذا يقول ابن هشام : " والزائد عند النحويين معناه الذى لم يُؤْتَ به الا لمجرد التقوية والتوكيد

---

(١) ابن هشام ، الاعراب عن قواعد الاعراب ، ص ١٥٩

(٢) عبد الرحمن تاج ، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ج ٣٠ ،ص ٢١ (بتصرف)

لا المهمل . (١)

و من هذا المنطلق نرى أنَّ ما يسمّى بحروف الزيادة ، تسميةً غيرُ دقيقة ، فهي ليست بحروف زيادة أو حشو في الكلام ، وإنَّما هي حروف توكيد ، منها ما يبقى عمله و أثره اللفظي على ما يليه من ألفاظ ، كـ (الباء ، مِنْ) ، و منها ما لا يعمل و لا يؤثر فيما يليه كبقية الحروف ،

و قد ذهب الى مثل هذا ابن جنى حين قال : " كلُّ حرف زِيْدَ في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أُخرى " (٢) ، فهذا اعتراف من ابن جنى بإفادتها معنى التوكيد و قد عللها في كتاب آخر له بقوله : " و زيادة الحروف كثيرة و ان كانت على غير قياس كما ان حذف المضاف أوسع و أفشى و أعمّ و أوفى ، و اما زيادتها فلإرادة التوكيد بها ، و ذلك انَّ قَدْ سَبَق أنَّ الغرض من استعمالها إنَّما هو الايجاز و الاختصار ، و الاكتفاء من الافعال و فاعليها ، فاذا ما زيد ما هذه سبيله فهو تناهٍ في التوكيد ، و ذلك كابتذالك في ضيافة ضيفك أعَزّ ما تقدر عليه . (٣) و قد سُئِلَ عن هذا النوع من التوكيد بالحرف و ما معناه إنْ آسقاطه لا يخلُّ بالمعنى فقيل : هذا يعرفه أهل الطباع ، يجدون من زيادة الحرف معنى لا يجدونه باسقاطه ، و نظيره العارف بوزن الشعر طبعاً ، اذا تغيَّر عليه البيت بنقص أنكره و قال : أجدُ نفسي على خلاف ما أجدها بإقامة الوزن ، فكذلك هذه الحروف، تتغير نفس المطبوع بنقصانها . (٤)

فوجود هذه الحروف في الجملة يؤدّي معنى لا يؤديه عدم وجودها فيها ، فكأنَّ القائل يقول في النص السابق : إنَّ معنى هذه الحروف في تأدية تأكيد المعنى دقيق جدّاً بحيث لا يَتَسَنَّى لكل إنسان ان يتذوقها ويعرف معناها ، فأهل الطباع هم العارفون بدقائق و جمال معناها في الجملة ، لأنَّ الهدف من استعمال هذه الحروف هو التوكيد ، و الغرض من استعمالها هو نفسه الغرض من استعمال الفاظ التوكيد المعنوي او تكرار الألفاظ نفسها مرتين ، فالهدف في كل منها هو التوكيد، كما انَّ الهدف من التكرار في الجملة لفظياً أوْ معنوياً

---

(١) ابن هشام ، الاعراب عن قواعد الاعراب ، ص ١٥٧

(٢) الـزركشي ، البرهان في علوم القران ، ج ٣ ص ٧١ ، وانظر الاتقان للسيوطي ، ج ٢ ص ٨٥

(٣) ابن جنى ، الخصائص ، ج ٢ ص ٢٨٤ (٤) السيوطي ، الاتقان ، ج ٢ ص ٨٤

هو التوكيد ، و لكن للمماثلة فى الحركة الإعرابية بين المؤكِّد والمؤكَّد رفض النحاة عدها من باب التوكيد ، فى حين انهم ينصون على ذلك ، وفى الواقع إنَّها يجب أنْ تكون من هذا الباب لأنَّ اللغة العربية كما يقول علـى النجـدى: "لغة حساسة يغلب أنْ يتأثر معناها بكل ما يدخل الكلمات والأساليب من تغيير مهما كان موضعه و أياً كان نوعه و مقداره ." (١)

و الذى دفع النحاة إلى عدّها في الحروف الزائدة فيما نرى أمران :

أحدهما : تعريفهم شبه الجملة (الجار والمجرور) بأنَّها المكونة من اسم مجرور بحرف إذا نزع لا يستقيم معنى الجملة مثل : جاء محمد من المدرسة ، أكتب بالقلم . فالاسم الواقع بعد حرف الجر مجرور به لفظاً و محلاً ، و لو حُذِفَ حَرْفُ الجر لأصبحت الجملتان :

جاء محمد المدرسة ، أكتب القلم ، وفى كلتا الجملتين المعنى غير مستقيم ، فهذه شبه جملة مكونة من حرف جر أصيل و ليس بزائد و اسم مجرور متعلقين بفعل سابق في الجملة ، و اذا قلنا : (ما جاء من احد) او (لست عليهم بمسيطر) فانه من الممكن حذف حرفي الجر (من ، الباء) و تبقى الجملة مستقيمة فى تركيبها ، و لكننا نرى ان الجملة فى حال وجود حرف الجر فيها ، ليست هى ذاتها فى حال حذف الجر من حيث المعنى ، و المعنى هو الأصل فى تكوين التراكيب اللغوية ، وهو الغاية بين المتكلم و السامع .

فجملة (ما جاء من احد) مؤكَّدة، والتوكيد فيها منصب على الفاعل كما أوضحنا سابقا ، فحرف الجر ركن أساس فى الجملة لا يجوز الاستغناء عنه .

ثانيهما : ويحتاج إلى الاسم الواقع بعد حرف الجر فى موضعين ، أحدهما يقتضيه حرف الجر و هو الحركة الإعرابية ، و الثانى انَّ المبنى الأصل للتركيب الجملى يقتضيه و لا يستغنى عنه ، كما هو الحال فى إحدى صيغتى التعجب القياسى (أفعل بـ) حيث انَّ (الباء) فى هذا التركيب تعد ركناً رئيساً في الميزان الذى تقاس عليه الجملة ، فنقول : أكرِمْ بزيدٍ ! فلو حذفت الباء لأصبح الأسلوب للامر ولاقتضى أنْ تاخذ كلمة (زيد) الفتحة مفعولاً به ، لذا قالوا : مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنَّه فاعل ، ليختلف عن (أكرِمْ) التي هي فعلُ أمْرِ

---

(١) عـلي النجدى ، من قضايا اللغة و النحو صـ ٦

و لمفيد معنى الإعجاب أو الاستغراب أو الدهشة أو (التعجب) ، وإنّنا نرى انّ الحرف في كل هذه التراكيب هو حرف أصيل في الجملة ، وانّ تسميته بالزائد ليس إلّا من قبيل متابعة المبنى على حساب المعنى ، و هذا دفع عددا من الباحثين الى القول : بأنّ هناك توكيدًا في النحو وآخر في اللغة ، وكانما هناك انفصال بين اللغة و النحو أو كأنّما النحو لم يَنْشَأْ اصلًا لضبط اللغة و توضيح معناها . ولذا قال عبد القاهر الجرجاني : " واعلمْ أنْ ليس النظم إلّا أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو و تعمل على قوانينه و أصوله و تعرف مناهجه . (١)

و للحق ان النحاة لم ينكروا دلالتها على التوكيد ، بل نجدهم يقرّون و يعترفون بما تؤديه من تأكيد للمعنى كما بينا ، لكن الذي يمكن أنْ يؤخذ عليهم هو أنّهم لم يدرجوها في باب التوكيد لأنّه كما أسلفنا لا يتفق مع ما وضع للتوكيد مِنْ قواعد في الاتباع بالحركة الإعرابية وهذه الحروف منها ما يغيّر حركة ما يدخله و منها ما لا يغيّره .

و لهذا نجد النحاة عندما يعترضهم مِثْلُ قوله تعالى : " لست عليهم بمسيطر " (٢) يعربون الجملة على النحو التالي : ليس : فعل ماض ناقص، التاء : اسمها ، عليهم : جار و مجرور متعلق بمسيطر ، بمسيطر : الباء : حرف جر زائد ، مسيطر: مجرور لفظاً منصوب محلاً خبر ليس . فالباء حرف جر زائد وكفى لا قيمةَ له ، ولَكِنْ لو نظرنا إلى ما تُحدِثُه هذه الباء من معنى في الجملة السابقة لوجدنا انّ لها معنى دقيقاً في الجملة لا تفي به الجملة لو حُذِفَتْ منها الباءُ ، لأنّ الزيادة نفسها التي يظن ان ليس لها في المجال عمل ، كثيراً ما تكسب العبارة التي تدخل عليها فضل معنى لولاها لم يكن (٣)

فالآية السابقة تنفي أنْ يكون هناك سيطرة بأيّ شكل من الاشكال ، ولو طُرِحَتْ الباء مِن الجملة وقلنا (لست عليهم مسيطراً) فإنّها لا تنفي كل السيطرة بجميع صورها و أشكالها ، فهناك نوع من السيطرة متحقق لك ، ولكن ليس السيطرة بكامل أشكالها . وقد ذهب العكبري :(٤) الى ان الباء في مثل هذه الاية ، وكانها غير موجودة فقال معربا قوله تعالى : "وما تسقط من ورقة " ان (ورقة) فاعل لـ(تسقط) ... و ذهب ابن الأنباري إلى أنّ (مِنْ) زائدة من وجه

---

(١) الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ٦٤ (٤) العكبري ، املاء مامن به الرحمن ، ج ١ ص ٢٤٥

(٢) الاية : ٢٢ سورة : الغاشية

(٣) علي النجدي ، من قضايا اللغة و النحو ، ص ٧

و غير زائدة من وجه لأنَّها قد أفادت معنى العموم ، و (ورقة) في موضع رفع فاعل (تسقط) (١) .

فالجمله السابقه حيث تشتمل على (مِنْ) تفيد الاستغراق في الجنس ،ولكن لو طرحت (من) من الجمله فسيكون المعنى غير مشتمل على جميع أبناء الجنس ،فليس هناك ما يسمَّى بالحرف الزائد ،ولو كان —بالفعل— زائداً لما نطقت بــه العرب ولكن هذا الحـرف يحمل من معنى ما يحملـه ،وقد تنبه علماء البلاغه لقيمة هذه الحروف اللغويه ووظيفتها المعنويه في الجمله ، فتناولوها بالدرس والبحث في باب الاسناد الخبري ،واضرب الخبر ومؤكداته ..

يقول الخطيب القزويني : "وأمّا قوله تعالى "وما مِنْ دابّة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه" فقال السكاكي : شفع دابة في الأرض وطائر يطير بجناحيه لبيان القصد بهما إلى الجنسيه ،وقال الزمخشري : بمعنى ذلك زياده التعميم والإحاطه كأنَّه قيل : وما مِن دابَّة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قـط في جو السماء (٢) فواضح ان معنى الاستغراق والتعميم والإحاطه أتَتْ من الحرف المسمّى بالزائد (مِنْ) في الآيه الكريمه السابقه فلو لم تكن موجوده لتغيرت الصوره،لو قيل وما دابة ... لَمَا أحاطت بما أحاطته بــه "مِــنْ" في الجملـه من العموميه والشموليه لجميع جنس الدّواب والطير .

وفيما يلي نتعرض لهذه الحروف وما تفيده من معنى التوكيد في الجملـــه :

البــاء

يقول ابن جني : "واعلم ان هذه الباء قد زِيْدَتْ في أماكن ، ومعنى قَوْلِي (زِيْدَتَ) أنَّها إنَّما جِيءَ بها توكيدًا للكلام ولم تُحْدِثْ معنى ، " (٣) ، ثم يذكر أمثلة لوقوعها زائـــدة ويقول : ونحو ذلك قوله تعالى : " أليس الله بكافٍ عَبْدَه " ، تقديره كافيًا عبده ، وقوله "ألست بربِّكم " أي ألست ربَّكم ، " وما أنْتَ بمؤمنٍ لنا " أي مؤمنًا لنا و "وما أنــــا بطارد المؤمنين " (٤) فكلام ابن جني يبدو وكأنَّه يعني به أنَّ الباء الزائدة لا معنى لها في الجملة ، وضرب هذه الامثلة الكثيرة مستدلاً بأنَّ هذا الحرف لا قيمة له في المعنى فذكر

---

(١) ابن الانباري ، البيان في اعراب غريب القران ،ج١ ص٣٢٤

(٢) الخطيب القزويني ، الايضاح في علوم البلاغة ، ص٣١

(٣) ابن جني ، سر صناعة الاعراب ، ج١ ص١٥٠

(٤) المرجع السابق ، ج١ ص ١٥٠

الجمل و الآيات مشتملة على الباء تارةً، و أخرى ذكرها بدونها ، وكأنّي به يقول : إنّ هذه الجمل متساوية في المعنى بالباء و بدونها ، و لكن استدلاله لا يتفق مع ما بيّنه سابقا من أنّها تجيء توكيداً للكلام ، فالأمثلة التي ضربها ساوى فيها بين المعنى حين تـ الجملة على الباء و حين لا تشتمل عليها ، و لعل ابن جني كغيره من النحاة قصد إلى أنّ الباء جاءت توكيداً لمعنى الجملة ، و ليس توكيداً لما تدخل عليه .

و قد ذكر النحاة الباء بين حروف الزيادة ، التي هي في اعتقادهم حروف خروجها كدخولها لا يُحدِثُ معنى . و في الواقع إنّ (الباء) في مواقع زيادتها — التي ذكرها النحاة — هي حرف توكيد يؤكّد ما يدخل عليه ، و لكن النحاة لم يعدوها من بين أنواع التوكيـــد لانه لا توجد مماثلة في الحركة بين المؤكِّد و المؤكَّد ، مع نصهم على أنّها تأتي للتوكيد ، جَرَّهُم إلى هذا ما وضعوه من قواعد للتوكيد بأنّه تابع يتبع متبوعه في إعرابه ، و هذه القاعدة لا تنطبق على الباء ، و لذا أُبعِدَت من هذا الباب ، و دُرِسَت في باب حروف الجر ، لأنّها تشبهها في الوظيفة الشكلية .

فالقواعد التي يُقاس بها التوكيد ، هي قواعد نحوية قائمة على أسس وضعها النحاة بعـــد مراقبة التماثل بين الحركات الإعرابية أو محاولة تبرير وجودها في أواخر الكلمات ، في حين انّ النحو الذي يجب أنْ تُقام في ضوئه قواعد و قوانين هو ذاك الذي عناه الجرجاني بقوله : "و اعلم انْ ليس النظم إلّا أنْ تضع كلامَكَ الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، و تعمل على قوانينه و أُصوله ، و تعرف مناهجه . " (١) فالنحو عنده يعني : النظم ، أي قواعد التركيب مضافا اليها قوانين اللغة و النبر و التنظيم (فالنحو = النظم = قواعد التركيب + قوانين اللغة — النبر + التنغيم) .

و قد ذكر النحاة للباء مواقع كثيرة تكون فيها للتوكيد (زائدة) كما يسمّونها — منهـــا : ما ذكره ابن هشام بقوله :/

١/ أحدهـــا : الفاعل و زيادته فيه واجبة ، و غالبة ، و ضرورة . فالواجبة في نحو : أَحْسِنْ بزيد) في قول الجمهور : إنّ الأصْلَ (أَحْسَنَ زَيْدٌ) بمعنى ذا حسن ، ثم غيرت صيغـــة

---

(١) الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، صفـ ٦٤

الخبر إلى الطلب و زِيْدَتْ الباء اصلاحًا للفظ ، والغالبة فى فاعل (كَفَى) نحو : " كَفَى بالله شهيدا " دخلت تضمن (كفى) معنى (اكتف) و هو من الحسن بمكان " (١)
اما الواجبة ، فانّي أُرى إنَّها واجبة فعلاً فى هذا التركيب و هو (صيغة التعجب) لكنه وجوب يختلف عن وجوب ابن هشام و النحاة فى زيادتها ، فهى واجبة فى مثل هذا التركيب لأَنَّه يتطلب ذلك و هو أُسلوب من الأساليب الإفصاحية أو الانفعالية كما يسميها تمام حسّان[٢] ، التى لا يمكن التصرف فيها بتقديم أو حذف أو ابدال ، و هذا ما يعبر عنه ابن يعيش بقوله : " جرى التعجب مجرى المَثَل " (٣) ، لأَنَّ الأسلوب لا يؤدى الا بطريقة خاصة ، فهو قائم بذاته ، فالباء فيه مثل (أُحسن) ، ومثل (زيد) فى التركيب ، فلو حذفنا الباء من هذا التركيب على طريقة ابن جنى سالفة الذكر فإنَّه يصبح (أُحْسِنْ زيدًا) ويصير بذلك للأمر ، ولاقتضى أَنْ تاخذ كلمة زيد الفتحة مفعولا به ، فالباء فى هذا التركيب تعد ركنا رئيسًا فى الميزان الذى تقاس عليه الجملة كما اسلفنا ، فيخرج بهذا عما وضع له أُصلاً من معنى و هو التعجب ، و يصبح أُسلوبا طلبيًا كغيره من الأساليب ، لا حرارة فيه ولا انفعال ولا دهشة فجملة (أُحسن زيدًا) لا تساوى (أُحسن بزيد) فى المعنى ، و لو كانت الباء زائدة لاستقام المعنى ، لأَنَّ الباء حين تكون زائدة يكون خروجها من التراكيب كدخولها لا يغيِّر المعنى الأَصل كما يعبِّر عنها ابن جنِّي في اللمع ، (٤) فهي فى مثل هذا التركيب ليست بزائدة و إنَّما هي جزء لا يتجزأ من أَلفاظ هذا التركيب ، هذا من جهة ، و من جهة أُخرى فانَّ هذا القول يتنافى مع ما وضعه النحاة من تعريف للحرف الزائد الذى خروجه كدخوله ، كقول سيبويه : " إِنَّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخلّ المعنى ، و لم يحتج إليها "[٥] ، و من هذا نَعُدُّها حَرْفَ توكيد وليس حرفاً زائداً .

أَمَّا الغالبة فى فاعل (كَفَى) فنقول فيها ما قلناه فى (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) سالفة الذكر ، فصيغة (كَفَى به) ، كبيرة الشبه بصيغة (أُحْسِنْ بـ) ، وبصيغة (نِعْمَ وبِئْسَ) ، إِذْ من المفروض

---

(١) ابن هشام ، المغنى ، ج١ ص ١٠٦
(٢) تمام حسان ، اللغة مبناها ومعناها ، ط٨٨
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٧ ص١٥٠
(٤) ابن جنّى ، اللمع فى العربية ، ص ٧٣
(٥) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ص ٦٦

ان تدخل هذه الصيغة وتتبع هذه الأنماط من التراكيب في دلالتها التي نلمسها فيها ، على المدح أو التعجب ، ولو طرحنا الباء من قوله تعالى : " وكفى بالله حسيباً " (١) فستصبح الآية (كفى الله حسيباً) فتكون قد خرجنا بها عن المقصود لها أصلاً ، فقد يظن السامع ان اللفظ الذي يتبع هذا الفعل هو مفعول به للفاعل الذي يليه ، فاذا حُذف حرف الجر تغيَّر معنى الجملة وفَقَدَ ما فيه من دلالة على المدح أو التعجب الذي نجده مع وجود هذا الحرف وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى القول : بان صيغة (كَفَى بِ) يجب أنْ تسلك في عداد صيغ التعجب أو المدح من مثل (أَكْرِمْ بِ) ، لله دره ... وغير ذلك (٢) وقد يظن السامع كذلك ان معنى الجملة هو : إنَّ الله قد أُجزى وكفى حسيباً شيئاً ما ، وهذا لا نجده في التركيب الأصل حين نقول : كفى بالله حسيباً ، ولهذا نجد انَّ النحاة يعربون الباء في مثل هذا التركيب (زائدة) ، وما بعد الباء في موضع رفع فاعل (كفى) (٣) وما هذا الإعراب إلاّ لتبرير (إنَّ لكل فعل فاعل) وفي الحقيقة انَّ هذا التركيب سمع عن العرب ليؤدّي معنى قَدْ لا يؤدّيه بدون الباء . فمثلا قوله تعالى السابق (كفى بالله حسيبا) فهي جملة مكونة من الفعل (كفى) و (باء) متصلة باسم مجرور واسم منصوب يميز ما بَهَمَ مِنْ أمر الجملة واستغلق (حسيبا) . فلو كانت الباء زائدة لما تغيّر المعنى عند حذفها ولصارت الجملة (كفى الله حسيباً ...) ولا حتاجت إلى مفعول به شأن شبيهة بقوله : (كفى الله المؤمنين القتال) ولأصبح الفعل بمعنى (أجزأ) .

ونرى ان الذي دفع النحاة الى القول بان الباء حرف جر زائد هو حاجتهم لفاعل للفعل (كفى) ، فان عدت كلمة الله (فاعلاً) فان هذا يتعارض مع القاعدة التي ترفض أنْ يكون شبه الجملة (الجار والمجرور) في محل المسند اليه ، لذا قالوا الباء حرف جر زائد ، والله مجرور لفظا مرفوع محلا على انه فاعل .

من هذا كلّه نستطيع القول إنَّ زيادة الباء في الفاعل لا وجود لها ، وكل ما يدعيه النحاة فيها هو وهم يخرج من معناه الذي أُريد له بوجود هذا الحرف في حالة كونه زائداً

---

(١) الاية : ٢٥ سورة : الاحزاب

(٢) عفيف دمشقية ، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ، ص ٥٤

(٣) الانبـاري ، البيان في غريب اعراب القران ، ج١ ص ٢١٣

ثانيها : من مواضع زيادتها : المفعول به نحو قوله تعالى : "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" (١) وقوله : "وهزّي إليك بجذع النخلة" (٢) وقوله : "فليمدد بسبب إلى السماء" (٣)
فالآية الاولى ، الأصل فيها (ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة) مكونة من أداة نفي وفعل منفي وفاعل (ضمير) ومفعول به وجار ومجرور (Neg. Art { V + agent + o + prep. ( )) .
دخلت الباء على المفعول به لتوكيده ، فأصبحت الجملة على النحو التالي : (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) مكونة من أداة نفي وفعل منفي وفاعل (ضمير) وحرف توكيد (الباء) لتوكيد المفعول به ومفعول به وجار ومجرور (Neg. Art { V + agent + Rx (o) + prep. ( )) .
وما يقال في هذه الجملة يمكن أنْ يقال في مثيلاتها السابقة .

ثالثها : المبتدأ : وذلك في قولهم : بحسبك درهم ، وخرجت فاذا بزيد . يقول ابن هشام : " ومن الغريب انها زيدت فيما اصله مبتدأ وهو اسم (ليس) بشرط ان يتاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم (لَيسَ البِرّ بأنْ تولوا) (٤) ، يقول ابن خالويه : " البر بالرفع والنصب ، والحجة لمن رفع انه جعله اسم ليس ، والخبر أن تولوا لأنَّ معناه تَوْليتكم والحجة لمن قرأ بالنصب أنَّه جعله خبر ليس ، والاسم (انّ تولوا) (٥) اما ابن جني فيورد القراءة الشاذة بالباء ، فيقول : " ومن ذلك قراءة أبيّ ، وابن مسعود (ليس البر بأن تولوا) ، قال : ابن مجاهد (فاذا كان هكذا لم يجز أنْ ينصب البر ، قال أبو الفتح : " الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا ولكن قد يجوز أنْ ينصب مع الباء وهو ان تجعل الباء زائدة كقولهم (كفى بالله) في (كفى الله) ، وكقوله (كفى بنا حاسبين) اي كفينا ، فكذلك ليس البر بان تولوا ، بنصب (البر) كما في قراءة السبعة ، فان قلت : فان (كفى بالله) شاذ قليل ، فكيف قست عليه ليس ؟ ولم نعلم (الباء) زيدت في اسم ليس ، انما زيدت في خبرها ، نحو قوله : ليس بامانيكم) قيل : اولم يكن شاذا كلما جوزنا قياسا عليه ما جوزناه ، ولكن نوجب فيه البتة (٦) ، والقراءة المشهورة

---

(١) الاية : ١٩٥ سورة : البقرة (٢) الاية : ٢٥ سورة : مريم
(٣) الاية : ١٥ سورة : الحج
(٤) ابن هشام ، المغني ، جـ١ صـ ١١٠
(٥) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، صـ ٦٩
(٦) ابن جني ، المحتسب في القراءات الشاذة ، جـ١ صـ ١١٧ ، ١١٨

فى هذه الاية هى : "ليس البرَّ ان تولوا " فهى واقعة موقعها المناسب فى الخبر المنفى .
والذى نراه ان وقوعها فى المبتدأ كما فى المثال الاول (بحسبك درهم) فيه مبالغة لان ورود ذلك فى كلام العرب قليل ، وما نسبه ابن هشام من أنَّه عدَّ الباء فى قوله تعالى : "بأيكم المفتون " زائدة (١) فاننا نرى انها ليست زائدة فى مثل هذه الاية ، وإنَّما هى باء التعدية التى تقع فى مفعول الفعل المتعدى ، فالفعل (فتن) يتعدى الى مفعوله بحرف الجر مثلها مثل : (بكم بعت الثوب ؟) فنقول فى الجواب : بعته بدينار .
ولم ترد الباء فى القران زائدة داخلة على المبتدأ ، ونرى ما يراه ابن جنى حين يقول : "ولا أعلم الآن مبتدأً زِيْدَت فيه الباء غير هذه اللفظة ، وذلك فى معرض حديثه عن موضع زيادة الباء فى المبتدأ . (٢) ، وما أمثلة النحاة لهذه الحالة إلاَّ أمثلة مصنوعة لم نجد ما يماثلها فى كلام العرب .
رابعها : فى الخبر : وهو ضربان ، موجب يتوقف على السَّماع ، كقوله تعالى : " جزاءُ سيئةٍ بمثلها " (٣) ، وغير موجب فينقاس عليه نحو قوله تعالى : " وما اللّهُ بِغَافِلٍ . (٤) " وغير الموجب هو الشائع الذى ترد فيه الباء زائدة ، وقد ذكره الرُّمانى بقوله : (٥) وتزاد الباء مع حرف النفى كقولك : ما زيد بقائم ، وليس عبد الله بخارج . وفى زيادتها هنا ثلاثة أوجه ، احدها : انها لتوكيد النفي ، والثانى انَّ الخبر لمَّا بَعُدَ عن حرف النفي جاءوا بالباء ، والثالث : انَّ النفي إنما يقع عن ايجاب ، والذى نرى انَّها لتوكيد الخبر المنفى وهذا يتضح من رد الرسول صلى الله عليه وسلم ، على جبريل — عليه السلام — حين قال : ما أنا بقارىء ، تشعر من كلماته أنَّه نبيّ أُميّ يؤكد للمَلَك (جبريل) انَّه لا يعرف القراءة ولو قال ما أنا قارئا ، لتغيرت الدلالة لزوال الجحد (النفي) المستفاد من الباء ، أي إنَّ زيادة الباء فى خبر ما يؤكِّد نفي القدرة على القراءة ، وحذفها يفيد نفي الرغبة في

(١) ابن هشام ، المغنى ، ج١ ص ١٠٩
(٢) ابن جنى ، سر صناعة الاعراب ، ج١ ص١٥٤
(٣) الاية : ٢٧ سورة : يونس
(٤) الاية : ١٤٤ سورة : البقرة
(٥) الرمانى ، معانى الحروف ص٤٠

القراءة ، فكأنّه يستطيع أنْ يقرأ لكنه لا يرغب فيها (١) . وكذلك قوله تعالى : "لست عليهم بمسيطر" (٢) ، فالباء ليست زائدة فى مثل هذه الامثلة ، وانما هى حرف توكيد تدخل لتوكيد الخبر المنفى ، كما اسلفنا ، وما ابعادها من باب التوكيد إلاّ لتبرير الحركة الإعرابية التى تظهر على الاسم الذى يليها ، حيث انّها لا يُماثِل حركة الاسم الذى يتقدمها فالاية السابقة أصلها التركيبى (انت مسيطر عليهم) مكونة من مبتدأ و خبر و جار ومجرور متعلق بمسيطر (S + pred + prepel.) ، تحوّلت هذه الجملة بدخول (ليس) عليها الى جملة منفية فأصبحت (ليس انت مسيطراً عليهم) مكونة من فعل للنفى (ليس) واسمها وخبرها وجار ومجرور متعلّق بمسيطر (V+ S + pred. + prepel.) .

واللغة العربية تلحق الضمير بالفعل فى مثل هذه الحالة برسم آخر ، فأصبحت الجملة (لست مسيطراً عليهم) أى مكونة من فعل للنفى + اسمه (ضمير متصل) + خبره (مسيطرا) + جار ومجرور (V+ S + pred. + prepel.) ، ولكن المتكلم أراد أنْ يبرز شِبَهَ الجملة (الجار والمجرور) ويؤكده ، فنقله إلى موقع متقدم فى الجملة لاهتمامه به ، والعرب إنْ أرادت العناية بشىء قدمته ، فأصبحت (لست عليهم مسيطرا) مكونة من فعل للنفى + اسمه + جار ومجرور تقدم للتاكيد + خبره .. (V+ S+ prepel + pred.) ، فانصب التوكيد على الفئة المتحدث عنها ، ولكن المتحدث يقصد ان يشمل التوكيد المتحدث والمتحدث عنه — والله اعلم بما يريد — فاضاف الباء لتوكيد الخبر (المسيطر) وقدم عليهم) لتوكيد المسيطر عليه فأصبحت الجملة (لست عليهم بمسيطر) مكونة من فعل للنفى + اسمه + شبه الجملة مقدم + حرف توكيد (الباء) × الخبر { V + S + prepel + N̈x (pred) }

فالباء فى خبر المنفى تأتي لتوكيد النفي عن الخبر . ولا يقتصر ورودها فى الخبر المنفي بل فى خبر المنفى وغير المنفى ، وإليك أمثلة لورودها :

١ — فى خبر ليس : كما فى المثال السابق ، وقد وردت فى مثل هذا الموضع كثيرا فى القرآن الكريم ، وفى كلام العرب :

---

(١) نجاة الكوفى ، بناء الجملة ومنطق اللغة والنحو ، ص ٨٧

(٢) الاية : ٢٢ سورة : الغاشية

٢ ــ فى خبر ما المشبهة بـ (ليس) : كقوله تعالى : " و ما اللّٰهُ بِغَافِلٍ عمَّا تعملون " (١) وقد ورد خبر (مَا) مسبوقًا بالباء كثيرا فى كتاب الله وفى كلام العرب ، قد يزيد على ورود خبر (ليس) مقرونا بها .

٣ ــ وتزاد فى خبر (لا) وفى كل ناسخ منفى : كقول الشاعر :

وان مدت الايدى الى الزاد لم اكن بأعجلهم ، اذا جشع القوم أعجلُ

فقد وردت فى البيت السابق داخلة على ناسخ منفي ، والأصل أنْ تكون الجملة (ولم أكن أعجلهم) ، ولكن لزيادة التوكيد على الخبر أُدخلت الباء فيه .

٤ ــ وتقع فى خبر غير المنفي : عدَّ النحاة دخولها نادرًا فى مثل هذه الحالة ، والحقيقة أنَّها وردت فى الخبر غير المنفي فى كلام الله ، وفي كلام العرب ، ونرى أنَّها لتوكيد الخبر غير المنفى ، وتقع فى هذا الموقع كوقوعها فى خبر المنفى ، ولكن لشيوع وكثرة وجودها فى الخبر المنفى ، قال النحاة أُنَّها تقع زائدة فى الخبر المنفى ، وحسبوا ورودها فى غيره نادرًا . وهى كلا الحالين ترد مؤكِّدة للخبر سواء كان منفيًا أمْ مثبتًا . ومن أمثلة ورودها فى القرآن الكريم فى الخبر غير المنفى قوله تعالى : "أَوَ لَمْ يروا أنَّ اللّٰه الذي خلق السموات والارض ولَمْ يعي بخلقهن بقادر " (٢) وقوله تعالى : "فانتقمنا منهم ، وانهما لبأمام مبين" (٣) ففى الآية الأُولى ، دخلت الباء على خبرإنَّ مع العلم أنَّهُ مثبت ، وعلل العلماء وجود هذه الباء فى خبر ان ، لان معنى (اولم يروا) : أوليس ، وهذا التبرير جاء نتيجة حتمية للقاعدة التى تقول : وتقع الباء زائدة فى الخبر المنفى ، وقد يقبل هذا التبرير فى مثل هذه الاية ولكن ما التبرير فى الآية الثانية ؟ حيث ان الباء دخلت فى خبر ان المثبت ، ولم يسبق بنفي كما فى الآية السابقة ، ويؤيد ما نذهب اليه ورود الباء فى الخبر غير المنفى في الشعر ، كقول أمريء القيس :

فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب

وقول الشاعر :

ولكنَّ أجْرًا لو فعلت بهيِّنٍ وهل يُنْكَرُ المعروفُ فى الناس والأجرُ

وقول الفرزدق : يقول إذا اقلولى عليها واُقردت ألَا ليتَ ذا العيش اللذيذ بدائمِ

---

(١) الاية : ١٤٤ سورة : البقرة (٢) الاية : ٩٩ سورة الاسراء

(٣) الاية : ٧٩ سورة : الحجر

ففي الأبيات الثلاثة سالفة الذكر ، وردت الباء في الخبر غير المنفي ، ففي البيت الأول دخلت على (المجرب) ، وفي البيت الثاني على (هين) ، وفي البيت الثالث على (دائم) ، وكلها أخبار مثبتة .

مـِـنْ

ترد (مِنْ) في مواضع سمّاها النحاة فيها زائدة ، وهي في الأصل من حروف الجر و من هذه المواضع (١)

١ ـ التنصيص على العموم وهي الزائدة نحو ، (ما جاءني من رجل) فإنهُ قبل دخولها يحتمل نفي الجنس و نفي الوحدة ، ولهذا يصح أنّ يقال بعدها (بل رجلان) .
و يمتنع بعد دخول (مـن) ، فالجملة بدون (من) تفيد نفي الوحدة و يحتمل أنْ يقال بعدها (بل رجلان) ولكن بدخول (مِنْ) ، أُصبح المعنى مشتملاً على نفي الجنس الذي ينتمي إليه ، جميعه ، فأُدخلت عليه (مِنْ) فلا يصح أنْ يقال (بل رجلان) .
٢ ـ توكيد العموم وهي الزائدة : مثل : (ما جاءني مِنْ أحد) ، و حصر ابن هشام شروط زيادتها في ثلاثة هي :
أ ـ أنْ يتقدمها نفي أو نهي او استفهام :
ب ـ تنكير مجرورها .
جـ ـ كون مجرورها فاعلاً او مفعولاً أو مبتدأ .

و هناك مواضع أخرى منها : وقوعها بعد (ما الشرطية) كقوله تعالى : " ما ننسخ مِنْ آيةٍ " (٢) وقوله : " وما أَنفَقْتُم مِنْ نَفَقَةٍ " (٣) ، وتقع كذلك بعد (كم الخبرية) و (كأيّن) ، كقوله تعالى : " كم مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كثيرة " (٤) ، وقوله : "وكأيّن مِنْ قَرْيَةٍ " (٥)

---

(١) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص ٣٢٢ (٢) الاية : ١٠٦ سورة : البقرة
(٣) الاية : ٢٧٠ سورة : البقرة (٤) الاية : ٢٤٩ سورة : البقرة
(٥) الاية : ٨ سورة : الطلاق

و (مِن) من الحروف المسماة بالزائدة عند النحاة ، التى خروجها كدخولها ، و هى فى الحقيقة من حروف التوكيد التى ان دخلت على شئ تزيده ايضاحًا و توكيدًا ، و لكن النحاة لم يدرسوها فى باب التوكيد لعدم المماثلة بين الاسم الواقع بعدها و الاسم الذى قبلِها كما هو التوكيد فى نظر النحاة ، مع اتفاقهم على انَّها زائدة تفيد ضربًا من التوكيد . (١)

و ترد (من) للتوكيد فى مواضع وصفها النحاة بأنَّها زائدة نجملها في ما يلى مشفوعة بالتحليل اللغوى :

١ _ وقوعها قبل الفاعل : كقوله تعالى : " ما امنت قبلهم من قرية " ، فاصل الجملة (ما امنت قرية قبلهم) مكونة من حرف نفى (ما) و فعل و فاعل و ظرف {Neg.Art (v+agent+prepd)} قدم الظرف (قبلهم) على الفاعل للتأكيد عليه ، فأصبحت الجملة (ما آمنت قبلهم قرية) مكونة من حرف نفى + فعل + ظرف مقدم + من التى للتوكيد + فاعل Neg.Art{v+prepd+Nx(ag)} فالتاكيد منصب على الفاعل و هو (القرية) ، وأمثلة ورودها قبل الفاعل كثيرة ، و نجد النحاة يبررون وجودها بالزائدة حفاظاً على نظرية العمل و العامل و تبرير الحركة الإعرابية فى أنَّ لكل فعل فاعل مرفوع ، و من أمثلة ذلك أيضًا ، قوله تعالى : " ما يأتيهم من رسول " (٢) و قوله : " ما سبقكم بها مِنْ احد " (٣) ، فجاءت و (مِنْ) مؤكدة للفاعل ، ولكن النحاة يصرّون على إعرابها زائدة و الاسم الذى يليها مجرور لفظاً و مرفوع محلاً على أنَّه فاعل .

٢ _ قبل المفعول : و مثال ذلك قوله تعالى : " ما ترك عليها من دابة " (٤) ، فأصل الجملة (ما ترك دابّة عليها) مكونة من (حرف نفي) و فعل و فاعل و جار و مجرور متقدم (NegArt{V+agent+prepd+o) ، ثم قدم المُتَحَدَّثُ (عَلَيْهَا) للتأكيد فصارت الجملة (ما ترك عليها دَابّة) مكونة من حرف نفي و فعل و جار ومجرور متقدم و فاعل (Neg.Art{V+prepd+agent+o) ، ثم أراد المتكلم أنْ يخصَّ المفعول به الذى وقع عليه الترك بالتوكيد ، فادخل عليه (مِن) فأصبحت الجملة (ما ترك عليها من دابة) مكونة من حرف نفي + فعل + جار ومجرور متقدم + حرف توكيد (من) ومفعول به (Neg.Art{V+prepd+Nx(o)) .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٨ ص ١٣٧ وانظر سيبويه الكتاب ج٢ ص٣١٦

وانظر ابن السراج ، الاصول فى النحو ، ج١ ص٥٠٠

(٢) الاية : ١١ سورة الحجر (٣) الاية : ٨٠ سورة : الأعراف (٤) الاية ٦١ سورة : النحل

فالتوكيد منصب على المفعول به ، وأمثلة هذا النوع كثيرة نذكر منها على سبيل المثال قوله تعالى : " ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت " (١) ، وقوله : " فارجع البصر هل ترى من فطور " (٢) .

٣ ـ قبل المبتدأ : كقوله تعالى : " ما عليكم من حسابهم من شيء " (٣) ، فالأصل في الجملة أن تكون (ما شيء من حسابهم عليكم) أي مكونة من حرف نفي + مبتدأ + جار ومجرور متعلق بالمبتدأ + جار ومجرور (خبر) (Neg Art {S + prepel + prepel (pred)} .) قدم الخبر على المبتدأ للتوكيد فاصبحت الجملة (ما عليكم شيء من حسابهم) مكونة من حرف نفي + جار ومجرور مقدم للتوكيد + مبتدأ + جار ومجرور متعلق بالمبتدأ ـ (Neg Art { prepel + S + prepel }) ثم قدم الجار والمجرور على المبتدأ فاصبحت الجملة (ما عليكم من حسابهم شيء) مكونة من حرف نفي + جار ومجرور مقدم للتوكيد + جار ومجرور متعلق بالمبتدأ مقدم للتوكيد + مبتدأ . (Neg Art { prepel + prepel + S }) ، فأكد المتكلم الخبر والجار والمجرور ، وأراد أيضاً ألا يَدَعَ المبتدأ فادخل عليه (من) لتوكيده ، فاصبحت الجملة (ما عليكم من حسابهم من شيء) مكونة من حرف نفي + جار ومجرور مقدم للتوكيد + جار ومجرور متعلق بالمبتدأ مقدم للتوكيد + اداة توكيد (من) + مبتدا (Neg Art { prepel + prepel + Nx (S) }) فَخُصَّ المبتدأ وحده بالتوكيد ، فأصبحت الجملة مؤكدة بثلاث مؤكدات ، وقد ورد مثل ذلك كثيراً في القرآن منه قوله تعالى : " ما لكم من دون الله من وليٍّ " (٤) وقوله : " هل لنا من الأمر من شيءٍ " (٥) ، وقوله : " وما لكم من نكيرٍ " (٦)

---

(١) الاية : ٣ سورة : الملك (٢) الاية : ٣ سورة : الملك
(٣) الاية : ٥٢ سورة : الانعام (٤) الاية : ١٠٧ سورة : البقرة
(٥) الاية : ١٥٤ سورة : آل عمران (٦) الاية : ٤٧ سورة : الشورى

إنْ

تأتي (إنْ) للتوكيد في مواضع وصفها النحاة فيها بالزائدة ، منها :

١ ـ بعد (ما) : قال ابن هشام وأكثر ما زيدت بعد (ما) النافية ، اذا دخلت على جملة فعلية كما في (ما ان اتيت لشيء انت تكرهه) ، واسمية كقول الشاعر : (فما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكن) ، (١) وفي هذه الحالة تكف عمل (ما) الحجازية كما في البيت الثاني .

ويقول ابن يعيش: "إنّها زائدة والغالب أنْ تقع بعد ما وهي في ذلك على ضربين : مؤكّدة وكافّة ، أمّا المؤكّدة ففي قولهم : (ما إن رأيته) والمراد : (ما رأيته) و (ان) لغو لم يحدث دخولها شيئاً لم يكن قبل ، ونقل ابن يعيش عن الفرّاء قوله : "إلى أنّ (ما وإنْ) جميعًا للنفي . (٢) فكأنّها تزاد على النفي مبالغةً فيه وتاكيداً له ، كما تُزاد اللام تاكيداً للايجاب في قولك: (إنّ زيداً لَقَائِم) ...والصواب مَا ذَهَبَ إليه الجماعة من أنّ (إنْ) بعد ما زائدة ، و (ما) وحدها للنفي إذْ لو كانت (إنْ) أيضاً للنفي لانعكس المعنى في الأيجاب ، لأنّ النفي إذا دَخَلَ على النفي صار إيجاباً . والذي نراه في هذا الحرف هو انّ (ما ، وإنْ) هو تركيب مثله مثل (إنّما) و (كأنّما) وغيرها ، يؤكّد به الجملة التي تليه ، سواء كانت جملة فعلية أو اسمية .

٢ ـ بعد (ما الموصولة) : ذكر ذلك ابن هشام (٣) ومثّل له بقوله : "يرجي المرء ما ان لا يراه" . وقد وردت في مثل هذا الموضع في قوله تعالى : "ولقد مكناهم فيما ان مكناهم فيه" (٤) ، يقول العكبري: "ما بمعنى الذي او نكرة موصوفة ، وان بمعنى ما النافية ، (٥) وقيل : إنْ زائدة في الذي مكناهم ، والذي نراه إنّها حرف توكيد فمثلاً الآية السابقة : أصلها التركيبي هو : (فيما مَكّنّاهم فيه) مكونة من حرف جر + اسم موصول مجرور + فعل وفاعل ومفعول + جار ومجرور (شبه جملة) (prepel + V + agant + o + prepe) ، دخلت (إنْ) لتوكيد

---

(١) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص٢٥ (٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ج٨ ص١٢٩

(٣) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص٢٥ (٤) الاية : ٢٦ سورة : الاحقاف

(٥) العكبري ، املاء مامَنّ به الرحمن ، ج٢ ص٢٣٥

الفعل (مَكَّنَّاهم) فأصبحت الجملة (فِيْمَا إِنْ مكّنّاهم فيه) مكونة من حرف جر + اسم موصول + عنصر توكيد (ان) x (فعل و فاعل و مفعول به) + جار و مجرور (شبه جملة)

. {prepcl + Nx(V+ agent+ o) +prepcl . }

٣ ــ بعد ما المصدرية : كقول الشاعر : (وَرَجِّ الفتى للخير ما إِنْ رأيته) فأصل الجملة (ورجِّ الفتى للخير ، ما رأيته) مكونة من : حرف نفي مصدري (ما) + فعل و فاعل و مفعول به (NegArt{V+agent + o) ثم دخلت عليه (ان) للتاكيد على الرؤية ،فأصبحت الجملة (ما إِنْ رايتهم) مكونة من حرف نفي و مصدري + عنصر توكيد (إِنْ) + فعل و فاعل و مفعول به (Neg Art{Nx(V+ agent + o }) .

أَنْ

يقول ابن يعيش : " وقد تُزَادُ " أَنْ " المفتوحة أيضاً لتوكيد الكلام ، وذلك بعد لمّا في قولك : لَمَّا أَنْ جاء زيد قمت ، والمراد (لَمَّا جَاءَ زيد قمت) ... وقالوا : (اما واللهِ أَنْ لَوْ فعلت لفعلت) وذلك في القسم إذا أُقْسِمَ على شيء . (١)

وذكر ابن هشام (٢) أربعة مواضع تقع فيها للتوكيد ويسميها زائدة وهي :

١ ــ أحدها وهو الأكثر أن تقع بعد لَمَّا التوقيتية نحو : " ولَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ " (٣)

٢ ــ والثاني أَنْ تقع بين (لَوْ) وفِعْل القَسَم مذكورا كقوله :

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التقينا وانتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم

أَوْ متروكاً كقوله :

أَمَا واللهِ أَنْ لو كنت حُرّاً ... وما بالحر أنت ولا العتيق

٣ ــ والثالث وهو نادر ، أَنْ تقع بين الكاف ومخفوضها : كقوله :

ويوما توافينا بوجه مقسم ... كَأَنْ ظبية تعطو الى وارق السلم

٤ ــ والرابع بعد اذا ، كقوله :

فامهله حتى اذا أَنْ كأنّه ... معاطي يد في لجة الماء غامر

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٣٠

(٢) ابن هشام ، المغني ، ج ١ ص ٣٣ ، ٣٤

(٣) الاية : ٣٣ سورة : العنكبوت

اتفق ابن يعيش وابن هشام في الموضعين الأول والثاني ، وانفرد ابن هشام بالموضعين الثالث والرابع ، والبيت الذى ذكره ابن هشام لدخول (ان) بين الكاف ومخفوضها يروى بروايات أخرى فيروى بالرفع على حذف الاسم اى (كأنها) وبالنصب على حذف الخبر ، أى كأنّ مكانها ، وبالجر على أنّ الأصل (كظبية) وزيدت (أنْ) بينهما ، والذى نرى ان كأنْ هي المخففه من كأنّ وليست زائده بين الجار والجرور ، لان الجار والمجرور كالشئ الواحد ويقبح الفصل بينهما يقول ابن جني : "فكلما ازداد الجزءان اتّصالاً قوى قبح الفصل بينهما ، (١) أمّا الوجه الرابع ، وهو زيادتها بعد إذا فهى نادرة ، وقد تحمل على لمّا لانّهما شرطيتان ، فالموضعان اللذان نراهما جديرين بالاهتمام هما الموضعان الأول والثاني ، لأنّ مجيئها بينهما يعنى التأكيد ، وقد وردت كثيرًا فى مثل هذين الموضعين ، ولا معنى لها سوى التاكيد ، يقول ابن هشام : (٢) ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد " ، ودليلنا فى وقوعها زائدة فى هذين الموضعين (اى للتاكيد) ورودها فى اية القران وعدم ورودها فى الاخرى مع تشابه الاثنين فى المعنى واللفظ ، وورود الاثنين فى قصة واحدة ، والآيتان هما : " ولمّا جاءت رُسُلُنَا لُوْطاً سِيءَ بهم "و " ولمّا أنْ جاءت رُسُلُنَا لُوْطاً سيء بهم " ، يقول ابن هشام نقلاً عن الزمخشرى أنّ (أنْ) دخلت فى هذه الجملة (أىْ القصة) ولم تدخل فى قصة ابراهيم فى قولـــه : ولمّا جَاءَتْ ... الآية ، تنبيها وتوكيداً مع إنّ الاساءة كانت تعقب المجيء ، فهي مؤكّدة فى قصة لوط للاتصال واللزوم ولا كذلك فى قصة ابراهيم (٣) ، وعَلَّلَ الكرمانى وجود (أنْ) فى إحدى الآيتين وعدمه في الأخـــرى تعليلاً جميلاً حيث يقول : (٤) "لمّا أنْ جاءت رُسُلُنَا لوطا سيء بهم " وفى هود : ولمّا جاءت ... الآية ، بغير (أنْ) لأنّ (لمّا) يقتضى جواباً وإذا اتّصل به (أنْ) دَلَّ على إنّ الجواب وَقَعَ فى الحال دون تراخٍ ، كما فى السورة وهو قوله : "سِيءَ بهم وضَاقَ بهم ذرعاً ..... ، وفى هود : ، اتّصل به كلام بعد كلام إلى قوله : "قالوا : يالوط انّا رُسُلُ ربّك لَنْ يصلوا إليك ، فلما طال لم يحسن دخول (أنْ) ، يتضح من كلامه انّ (لمّا) شرطية ولها جواب ، فان اتصلت بها (أنْ) المؤكّدة لابدّ من وقوع جوابها حالاً دون تراخٍ لأنّ جوابها وَقَعَ بعد الآية مباشرةً بقوله : وقالوا لا تَخَفْ ....

---

(١) ابن جنى ، الخصائص ، ج٢ صـ٣٩٠ (٢) ابن هشام ، المغنى ، ج١ صـ٣٤

(٣) ابن هشام ، المرجع السابق ، ج١ صـ٣٤

(٤) محمـــود الكرمانى ، أسرار التكرار فى القرآن ، صـ١٦٤

فكان جوابها واقعاً حالاً ، بينما في سورة هود كان جواب (لمَّا) متاخراً ، حيث فصل بينه وبين الفعل (فعل الشرط) كلام طويل ، بعد حوالى آيتين حيث يقول : "وقالوا يا لوط انا رسل ربك " ، وهذا ما يدعم قولنا بان (ان) للتوكيد تفيد توكيد الكلام بوقوع جوابه على الفور ، فمثلاً الآية السابقة أصلها (ولمَّا جاءت رسلنا لوطا) مكونة من أداة الشرط وفعل الشرط وفاعله ومفعوله ... (Cond.Art { V+ agent + o })

أراد المتكلم أنْ يؤكد الجملة بوقوع جوابها حالاً فأدخل (أنْ) على (لمَّا) لتؤكد مضمون الجملة كاملاً ، فقال : (لمَّا أنْ جاءت ...) أصبحت الجملة مكونة من أداة شرط وعنصر توكيد (ان) وفعل الشرط وفاعله ومفعوله ({ Cond. Art+ N̈K (V+ agent + o })

فجاءت (أنْ) مؤكِّدة لمضمون الجملة الفعلية بكاملها .

ونرى أنَّ مايسمّيه النحاة بـ (أنْ المخففة من الثقيلة) هي تسمية غير دقيقة ، فهي من هذا الباب أيْ للتوكيد وليست من الثقيلة بشيء ، والتي يشترط لها النحاة أنْ يكون خبرها جملة واسمها ضمير الشأن محذوف ، كقوله تعالى : " وآخر دعواهم أنْ الحمدُ لله " (١) وقوله : " أنْ ليس للإنسان إلاَّ ماسعى " (٢) ، وقوله تعالى : " والخامسة أنْ غَضِبَ اللـه عليها " (٣) ، وغيرها كثير ، ففي الآية الأولى يلجأ النحاة إلى إعراب (وآخر دعواهم) مبتدأ ومضاف اليه ، و(أنْ المخففة من الثقيلة) اسمها ضميرُ شأن محذوف ، والذي نرى انَّ (آخر) مبتدأ خبره (الحمدُ للهِ) وانْ المخففة هي التي للتوكيد ، دخلت لتؤكِّد الخبر . ولو كانت المخففة من الثقيلة لتخصَّصتْ بالدخول على الجمل الأسمية ، ولكنْ نجدها داخلةً على الجمل الفعلية ، ولذا لجأ النحاة إلى تأويل وتقدير اسم لها محذوف .

مَـا

تَقَعَ (مَاْ) في الكلام ويكون خروجها كدخولها — عند النحاة — قسَّمها النحاة إلى قسمين

---

(١) الآية : ١٠ سورة : يونس (٢) الآية : ٣٩ سورة : النجم

(٣) الآية : ٩ سورة : النور

(مَا) كَافَّة ، وغير كَافَّة ، وسنتحدث عن الكَافَّة في باب القصر(١) ان شاء الله - ، أمّا الزائدة غير الكافة ، فهي التي يسميها ابن يعيش ، بالزائدة المؤكِّدة غير الكافة ويقسّمها إلى ضربين ، احدهما : أنْ تكون عوضاً عن محذوف ، والاخر : أنْ تكون مؤكِّدة زائدة لا غير ... ، وأمَّا الضَّرب الثاني : وهو ان تزاد لمجرد التاكيد غير لازمة للكلمة ، وهو كثير في التنزيل والشعر وسائر الكلام (٢) ، ويقول عنها سيبويه : " وهي لغو أنَّها لَمْ تُحدِثْ إذَا جاءت شيئاً لم يكن قبل مجيء العمل وهي توكيد للكلام (٣) ، وقد ذكر النحاة مواضع وقوعها مؤكِّدة - زائدة كما يسمونها - فيما يلي : (٤)

١ - بعد أدوات الشرط : مثل إنْ ، أي ، أين ، فنقول (اينما تكونوا يدركُّم الموت) (٥) فاصل الجملة (اين تكونوا يدركم الموت) مكونة من أداة شرط وفعل ماض ناقص واسمه وخبره (فعل الشرط) وجملة جواب الشرط (CondArt {V + S + pred} + ...) دخلت (مَا) لتوكيد الشرط والمجازاة على حدٍّ سواء ، والدليل على ذلك بقاء الشرط والمجازاة معها ، فأصبحت الجملة (أينما تكونوا يدركم الموت) مكونة من أداة الشرط وعنصر توكيد (مَا) وفعل الشرط وجوابه (Cond Art { Nx (V+S +pred.) ...) ولهذا يقول ابن يعيش : "واذا كانت المجازاة بهما من غير (ما) جائزة كان إلحاق (ما) بهما لغوًا على سبيل التأكيد " (٦)

٢ - بعد حرف الجر : كقوله تعالى : " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِن اللَّه لِنتَ لَهم " (٧) ، فأصل الجملة (لنت لهم برحمة من الله) مكونة من فعل وفاعل وجار ومجرور متعلق بالفاعل وجار ومجرور وجار ومجرور (V+ agent + prepel + prepel ...) قُدِّم (برحمة من الله) على الفعل والفاعل للاهتمام به وتوكيده ، فاصبحت الجملة

---

(١) انظر ص١٦٠ من هذا البحث (٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٨ ص١٣٢

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ج٤ ص٢٢١ (٤) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص٣١٢

(٥) الاية : ٧٨ سورة : النساء (٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٨ ص١٣٣

(٧) الاية : ١٥٩ سورة : آل عمران

(برحمة من الله لنت لهم) مكونة من جار ومجرور متقدم ، و جار ومجرور آخر متقدم و فعل و فاعل و جار ومجرو رمتعلق بهما (prepel + prepel + V + agent + prepel)
أدخلت (ما) بين الجار والمجرور لتوكيده في الجملة بالاضافة الى توكيد ما بالتقديم ، فاصبحت الجملة (فبما رحمة من الله لنت لهم) مكونة من حرف جر و حرف توكيد (ما) و اسم مجرور وجار واسم مجرور مقدم و فعل وفاعله ... (Nx } prepel + prepel + V + agent ...)

- لَاْ -

تَقَع (لَاْ) المؤكِّدة و التي يسميها النحاة الزائدة في الكلام لمجرد تقويته و توكيده . (١) نحو: (مامنعك اذ رأيتهم ضلوا ألَّاتتبعني) و (ما منعك ألَّا تسجد) و (لئلا يعلم أهل الكتاب) ، وقد ذكر السيوطي انَّها تفيد التأكيد وَمَثَّل لها بنحو : مامنعك ألَّاتسجد و نقل عن ابن جنِّيِّ قوله : (لَاْ) هنا مؤكِّدة قائِمَة مَقَام إعادة الجملة مرة أخرى . (٢) و يقول ابن يعيش : انَّها تُزَاد مؤكِّدة ومُلْغَاة كما كانت (ما) كذلك ، لأنَّها أختها في النفي كلاهما يعمل عمل (ليس) ، قال الله تعالى : "لئلا يعلم أهل الكتاب ... فـ (لا) زائدة مؤكِّدة و المعنى (ليعلم : ألا ترى انَّه لولا ذلك لانعكس المعنى . (٣)
أمَّا مواضع وقوعها مؤكدة فهي (٤)

١ - بين العاطف و المعطوف على منفي : كقوله تعالى : " غير المغضوب عليهم ولا الضالين " فالأصل أنْ تقال الجملة : غير المغضوب عليهم و الضالين ، بالعطف بدون (لا) و لهذا قال عنها أبو عبيدة : (٥) ("مجازه - غير المغضوب عليهم و الضالين - ، و (لا) من حروف الزوائد لتتميم الكلام و المعنى الفاؤ عا)" . والذي نرى انَّها دخلت لتوكيد معنى النفي في الجملة ، وانَّها من قبيل إعادة العامل بعد العاطف ، و العامل يجب أنْ يكون كما هو في الأثبات و النفي ، فأصبحت الجملة (غير المغضوب عليهم و لا الضالين) مؤكَّدة بـ (لا)

---

(١) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص ٢٤٨
(٢) السيوطي ، الاتقان ، ج١ ص ٢٢٣
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٨ ص ١٣٦
(٤) الرضى ، شرح الكافية ، ج٢ ص ٣٨٥
(٥) أبوعبيدة - مجاز القرآن ، ج١ ص ٢٥-٢٦

وكأنّه أعاد العامل ، الذى أثّر في كلمة (المغضوب) .

٢ ـ بين العاطف والمعطوف على معمول النفي : كقوله تعالى : "لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ " (١) ، فأصل الجملة (لا ينفع مال وبنون) مكونة من حرف نفي وفعل مضارع وفاعل وحرف عطف ومعطوف على الفاعل (Neg.Art + V + agant + Conj. + agant) دخلت (لا) لتوكيد معنى النفي وأغنت عن ذكر الفعل المنفي (لا ينفع) ، لأنّ تقدير الكلام (لا ينفع مال ولا ينفع بنون) ، فـ (لا) هي من قبيل إعادة العامل بعد العاطف والعامل يجب أنْ يكون كما هو في الأثبات والنفي ، فإنّ (لا ينفع مال وبنون) لا تساوي (ولا بنون) ، فربّما فهم منها السامع الاجتماع في الحكم ، فأصبحت الجملة (لا ينفع مال ولا بنون) مكونة من حرف نفي وفعل مضارع وفاعل وحرف عطف ولا التي للتوكيد ومعطوف (Neg.Art {V + agant + conj + Ńx(agant . } ، وما يقال في الآية السابقة يمكن أنْ يقال فيما يشبهها كقوله تعالى : "لا يسمعون فيها لغوًا ولا كذّابًا " (٢) ، فأصل الجملة (لا يسمعون لغوًا فيها وكذابا) مكونة من حرف نفي وفعل وفاعل ومفعول به وجار ومجرور وحرف عطف ومعطوف على المفعول (NegArt {V + agant + o + prepcl + Conj + o .)

أراد المتكلم التوكيد على الجار والمجرور فقدمه الى مركز متقدم في الجملة فأصبحت لا يسمعون فيها لغواً ولا كذابا) مكونة من حرف نفي وفعل وفاعل وجار ومجرور مقدم للتوكيد ومفعول به وحرف عطف ومعطوف على المفعول (Neg.Art {V + agant + prepcl + o + Conj + o .)

ثم أراد المتكلم توكيد النفي فكرّره بـ (لا) التي أغنت عن ذكر العامل (الفعل لا يسمعون) فأصبحت الجملة (لا يسمعون فيها لغوا ولا كذابا) مكونة من حرف نفي وفعل وفاعل وجار ومجرور مقدّم ومفعول به وحرف عطف وحرف توكيد ومعطوف على المفعول

(NegArt {v + agant + prepcl + o + Conj + Ńx(o) .) ، فهي تؤكّد معنى النفي ، وكأنّنا نكرّر الفعل المنفي مرتين ، علماً أنّها لم تؤثّر في مدخولها لفظاً ومعنى ، إلّا في توكيده ، ولذا قال عنها سيبويه : "وذلك لأنّها لغو بمنزلة (ما) في قوله : "فبما رحمة من الله لنت لهم " فما بعده كشيء ليس قبله (لا) ، ألا تراها تدخل على المجرور فلا تغيّره عن حاله ،

---

(١) الآية : ٨٨ سورة : الشعراء

(٢) الآية : ٣٥ سورة : النبأ

تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، وتدخل على النصب فلا تغيره عن حاله ، تقول : لا مرحبا ولا اهلا ، فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليها قبل ان تنفيه ، ولا تنفيه مغيرا عن حاله ، يعني في الاعراب التي كان عليها ، فصارت ما بعد ما معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه لا " (١) .

٣ — الواقعة في كلام منفي : كقوله تعالى : " مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُد " (٢) ، فأصل الجملة (ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجد) مكونة من حرف نفي وفعل وفاعل ومفعول به وحرف نصب وفعل وفاعله (Neg Art { V + agent + O + ··· V + agent }

فأصل ورود ما بدون (لاَ) بدليل ورود ما في آية أُخرى بدونها ، وقد علّل الكرماني ورود هذه الآية مشتملة على (لاَ) أنّه ، لمّا حذف منها (ياأبليس) واقتصر على الخطاب جمع بين لفظ المنع ولفظ (لا) زيادة في النفي " (٣) ، وإلى هذا ذهب الفرّاء حيث يقول : " المعنى — والله أعلم — (أنْ تسجد) ، وأنّ في هذا الموضع تصحبها (لا) وتكون (لا) صلة كذلك تفعل بما كان في أوله جحد ، وربّما أعادوا على خبره جحداً للاستيثاق من الجحد والتوثيق له " . (٤) والى مثل هذا ذهب أبو عبيدة وقال : " مجازها (ما منعك ان تسجد) ... والعرب تضع (لا) في موضع الايجاب ، وهي من حروف الزوائد .... ولا في هذا الموضع فضل لتوكيد النفي " (٥)

فأصل الجملة السابقة (ما مَنَعَكَ أَنْ تسجد) كما ذكرنا ، أراد المتكلّم توكيد السجود فأدخل عليه (لا) لتوكيد نفيه فأصبحت الجملة (ما منعك ألّا تسجد) مكونة من حرف نفي وفعل وفاعل وحرف نصب واداة توكيد وفعل وفاعل (N Art { V + agent + O + ... Ng (V + agent)

أمّا الواردة قبل القَسَم ، فإنّا نرى أنّها ليست كما يسميها النحاة (زائدة) ، كما يقول ابن يعيش .. (٦) ، فهي رد على جواب ، وبذا نخرجها مما يسمّى بالحروف الزائدة ولا تدرج في حروف التوكيد ، ولو أنّ النحاة والمفسرين اختلفوا فيها ، فمنهم من قال : إنّها تأتي قبل القَسَم (٧) لتوكيد النفي ، ومنهم من يرى انّها لا ، أُشبِعَتْ فتحتها فتولدت منها

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ص ٧٦ ، ٧٧ (٢) الاية : ١٢ سورة الاعراف

(٣) محمود الكرماني ، اسرار التكرار في القران ، ص ٧٨

(٤) الفراء ، معاني القران ، ج ١ ص ٣٧٤ (٥) ابو عبيدة ، مجاز القران ، ج ١ ص ٢١١ ، ٢٦

(٦) انظر : ص ١١١ من هذا البحث

(٧) ابن كثير ، تفسير القران العظيم ، ج ٤ ص ٤٤٧

الف " ٠ (١) ويرى الفراء انها رد على منكر فيقول : " لا يبتدأ بجحد ثم يجعل صلة يراد به الطرح " (٢) ، ومن الامثلة التى وردت فيها (لا) بهذه الصورة قوله تعالى : " لا أقسم بمواقع النجوم " (٣) وقوله : " لا أقسم بيوم القيامة " (٤) ، فهي رد على جواب وليست زائدة كما يسميها النحاة ٠

اذاً

يرى سيبويه انَّ معناها الجواب والجزاء ، ويرى انَّها تتوسط بين الفعل وبين شيء الفعل وبين القَسَم وجوابه ، وعدَّها لَغْواً ،(٥) ويرى السيوطى انَّها تكون مؤكِّدة لجواب ارتبط بمقدم ، او منبهة على مسبب حصل فى الحال ، وهى حينئذ غير عاملة ، لان المؤكدات لا يعتمد عليها والعامل يعتمد عليه نحو : (إنْ تأتِني اذاً آتيك) ، (والله إذاً لأتيك) الا ترى انَّها لو سقطت لفهم الأرتباط؟ (٦) ، ويشيع وقوعها بينَ ما أصله مبتدأ وخبر لأنَّها كما يقول السيوطى إنَّها مؤكِّدة لجواب ارتبط بمقدم ، فهي مؤكِّدة للربط بين شقي الجملة ، كقوله تعالى : " إنَّك إذاً لَمِن الظالمين " (٧) ، فأصل الجملة (أنْتَ من الظالمين) مكونة من مبتدا وخبر (S + pred) أراد المتكلم أنْ يؤكِّد الجملة كاملة فأدخل عليها (أنّ) فأصبحت الجملة (إنَّك مِن الظالمين) بتحويل الضمير أنْتَ إلى ضمير مخاطب ، فأصبحت مكونة من أداة توكيد ومبتدأ وخبر (Ax(S+pred.) ثم أراد المتكلم مزيداً من التأكيد على الخبر فأكَّده باللام فأصبحت الجملة (إنَّك لمن الظالمين) مكونة من أداة توكيد واسمها وأداة توكيد

---

(١) ابو حيان ، البحر المحيط ، ج٧ ص ٢١٢ (٢) الفراء ، معانى القران ، ج٣ ص٢٠٧

(٣) الاية : ٧٥ سورة : الواقعة (٤) الاية : ١ سورة : القيامة

(٥) سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ص ١٤

(٦) السيوطى ، الاتقان فى علوم القران ، ج ١ ص ١٩٦

(٧) الاية : ١٤٥ سورة : البقرة

وخبر مؤكد باللام (.(pred.) $\acute{N}x$ {S + $\acute{N}x$) ثم أراد المتكلم ربط جزأي الجملة مؤكدا ذلك بـ (اذاً) فأصبحت الجملة (إِنَّكَ إِذاً لَمِنَ الظالمين) مكونة من أداة توكيد واسمها وأداة توكيد وربط (اذاً) وأداة توكيد للخبر (اللام) والخبر (.(pred) $\acute{N}x${S+$\acute{N}x$+$\acute{N}x$) فنرى أنّ الجملة كلّها مؤكّدة بانّ ، وقد اكتسب الخبر مزيداً من التوكيد باللام ، ثم أُكّدت الجملة بـ (اذاً) التي توسطت بين المبتدأ والخبر .

الكاف

ذكر النحاة من بين معانيها التوكيد ، يقول ابن هشام : "إنّ الكاف التي تأتي للتوكيد هي الزائدة ، نحو : ليس كمثله شيء ، ويقول : قال الأكثرون التقدير (ليس شيء مثله) اذ لو لم تعد زائدة صار المعنى (ليس شيء مثل مثله) فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإنّما زيد ت لتوكيد نفس المثل ، لان زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً" (١) فاصل الآية السابقة (شيء مثله) أراد المتكلم أنْ ينفي أنْ يكون شيءٌ مثله ، فأصبحت الجملة (ليس شيء مثله) مكونة من فعل للنفي واسمه وخبره (.V+ S + pred) أراد الاهتمام بالخبر وتأكيده ، كعادة العرب اذا ارادت الاهتمام بشيء قدمته ، فأصبحت الجملة (ليس مثله شيء) مكونة من فعل للنفي وخبر مقدم للتوكيد واسم مؤخر لـ (ليس) (. V + pred. + S) ثم أراد المتكلم للخبر مزيداً من التوكيد ، فأدخل عليه الكاف ، فأصبحت الجملة (ليس كمثله شيء) مكونة من فعل للنفي واداة توكيد وخبر مقدم واسم مؤخر (. V + $\acute{N}x$ (pred.) + S) ، وبهذا يكون قد نفى نفيا مؤكدا ان يكون لمثله شيء .

هذه هي اهم الحروف المسمّاة بالزائدة ، والتي هي في الحقيقة حروف توكيد تدخل تأكيدا للكلام وتقوية له .

---

(١) ابن هشام ، المغني ، ج١ ص ١٧٩

الباب الثالث

التوكيد بالاسلوب

تمهيد

ذكرنا فى البابين السابقين انّ التوكيد يمكن أنْ يؤدّى بغير إعادة اللفظ أو إعادة معناه بالفاظ محددة ، فيمكن ان يؤدّى بإعادة المعنى بدون ذكر الألفاظ المحددة (نفسه عين .. وغيرها) ، فيمكن ذلك بالبدل وبالحال والصفة وغيرها ، ويمكن ان يؤدّى التوكيد بذكر حروف وأدوات تزيد المعنى تأكيدًا وتقوية ، كـ (إنّ ، أنّ ، لام التوكيد ..) وكذلك يمكن أنْ يؤدّى التوكيد بطريقة ترتيب الكلمات ونقلها من مكانها الى مكان متقدم ، وبقصر أطراف الكلام على بعض ، أو بالقسم على الكلام ، فآثرت ان أسمى مثل هذا النوع التوكيد بالاسلوب ، لان ما ندرسه تحت هذا الباب يفيد تأكيد الكلام بغير ما ذكرنا فى الابواب السابقة .

فالأسلوب يعنى الطريقة التى يؤدّى بها الكلام ، فإذا تغيرت هذه الطريقة عما وضعت له أصلاً ، فلا بُدّ ان يكون هناك قصد وهدف من وراء ذلك .

فالتقديم والقصر والقسم ، من الاساليب التى تؤدى معنى التاكيد فى الكلام ، والاسلوب لا ينطبق عليه قاعدة معينة ــ فهو نمط تعبيرى ــ كغيره من الابواب النحوية التى قد يجمعها جامع اللفظ أو المعنى ، فمثلاً : نسمى الاغراءَ أُسلوبًا ، لانه يؤدّى بطريقة معينة فى الكلام ، ونسمّى التحذير أُسلوبًا لأنّه كذلك ، وكذلك التقديم والقصر والقسم يختص به الأسلوب لأنّه الأطار العام الذى تنطوى تحته مثل هذه الابواب .

فطريقة تقديم الكلام أو قصره او الحلف عليه هي انماط تعبيرية يستخدمها المتكلم ليؤدّى معنى معينًا ، ولهذا آثرنا ان نسمّى هذا الباب (باب التوكيد بالاسلوب) .

الفصـــل الاول

التوكيـــد بالتقـــديـم

تخضع كل لغة من لغات العالم الى طريقة و نظام معينين فى ترتيب كلماتها ، من حيث موضع كل كلمة فيها . و هذا الترتيب أو النظام إذا اختل يكون اللبس ، يقول ابراهيـــم انيس : " تخضع كل لغة لنظام معين فى ترتيب كلماتها ، وَيُلْتَزَمُ هذا الترتيب فى تكوين الجمل و العبارات ، فاذا اختلَّ هذا النظام فى ناحية من نواحيه لَمْ يحقِّقْ الكلامُ الغرضَ منـــه و هو الأفهام . " (١)

فالبناء اللغوى لكل لغة هو الطريقة او الكيفية التى تصاغ بها كلماتها و طريقة تأليفها مع البعض ، و كل لغة من لغات العالم لها طريقتها الخاصة و أسلوبها الخاص فى بنـــاء كلماتها و ترتيبها لتؤدّي المعنى المطلوب منها ، و العلاقة بين أجزائها و تأثيرها بعضها فى بعض ، و فصلها و وصلها ، و تقديمها وتأخيرها . فيرى الباحثون انَّ تصنيف الجملـة فى أية لغة يكون وفقًا لترتيب و النظام كلماتها للوصول الى المعنى الذي يريد المتحدّث أنْ ينقله إلى السامع . فيرى بعضهم انَّ اللغات التى تستعمل حروف الجر هى لغات تسـير وفقاً للمنهج الذى يقوم على (فعل — فاعل — مفعول به) (VSO) . (٢)

وقد نهج النحاة واللغويون العرب القدماء لتصنيف الجملة فى اللغة العربية و دراستهـا منهجين ، أحدهما تركيبى تنقسم الجملة فى ضوئه الى قسمين ، اسمية و فعلية ، وآخـر بلاغى يتعلق بالمعنى ، و تنقسم الجملة فى إطاره الى قسمين : انشائية و خبريـــة ، فنظام اللغة العربية وتركيب كلماتها يسير فى خطين ؛ الخط الاول : الجمل الاسمية المكونة من مبتدأ و خبر و ما يتعلق بهما . والخط الثانى: الجملة الفعلية المكونة من فعل و فاعل و مفعول به و ما يتعلق بها من مكملات ، كالحال و التمييز و الجار و المجرور و غيرها . و هذا النظام يسمّى فى علم اللغة الحديث بـ (قواعد النحو التوليدى) ، تكـــون

---

(١) ابراهيم انيس ، من اسرار اللغة ، ص ٢٩٥

(٢) J.greenberg , Some universals of grammar of particular referance to the ordar meaningful elements , p. 73 - 113

الجملة فيه مولودة (١) ، أي تسير في ترتيب و نظام لا تقديم فيه ولا تأخير ، لا تحيد عنه إلا لغرض يريده المتكلّم • فكل لغة لها نظام خاص في ترتيب كلماتها ، لتنتظم معًا مؤدية المعنى المراد ، اذا حادت عنه يختل المعنى ، فمثلاً حين يقول قائل: الساعة اريد الى بالسيارة سافر الرابعة محمد) لما فُهِمَ منه السامع سيئًا ، إذ لا بُدّ من انتظام الكلمات في ترتيب يسير وفقا لقوانين اللغة ، فالقول السابق هو مجموعة من الكلمات و المباني الصرفيّة لها معنى مُعْجَمي و لكنها ينقصها النظم و التعليق كما يسميه (الجُرْجَاني) في كتابه

---

(١) الجملة المولودة ، هي الجملة التي تخضع لمجموعة من القوانين و القواعد تسمى قوانين النحو التوليدى ، لا تخرج عنه الا في احدى حالتين : اولهما : منشأ الخطا في التعبير الناتج عن الجهل باساليب العربية ، كان يقول قائل : رجل في البيت او كتاب عندى او غيرهما و ثانيهما مرده الى التحويل الذى يكون اما بتغيير مواقع الكلمات في الجملة لتحقيق غرض يتعلق بالمعنى • فالجملة المولودة اذاً : هي تلك التي تكون في ترتيب كلماتها و النظام مبانيها الصرفية، و تعلقها ببعضها، متسقة مع الاسس الاولى للتركيب الجملى للغة ، و تضم مكونات و مقومات المعنى الذى يحسن السكوت عليه ، سواء توفر هذا في كلمة واحدة مثل : النارَ ، محمدٌ ، (إجابة لسائل يقول من حضر ؟ او في كلمتين مثل : محمدٌ مجتهدٌ ،حَضَرَ مُحَمَّدٌ ، او في اكثر من ذلك مثل: كَتَبَ محمدٌ الدَّرْسَ ، و بهذا نستطيع القول ان الجملة العربية المولودة تقع في اطارين : يتفرع كل اطار الى فروع كما ياتي :

١ ــ الجملة الاسمية : (ا) اسم معرفة + اسم نكرة ،مثل (محمد رسول) (ب) اسم معرفة + جار ومجرور او ظرف مثل (محمد في البيت ، او امامه) (ج) جار ومجرور او ظرف + اسم نكرة مثل (امام البيت رجل) •

٢ــ الجملة الفعلية : (١) فعل لازم + اسم مثل (حضر محمد) (ب) فعل متعد + اسم + اسم مثل (اكرم على خالدا) •

فالجمل التي يكون اصل ترتيبها كما هو في الأطار الأول هي جمل مولودة اسمية ، و الجمل التي يأتي ترتيب مبانيها كما في الاطار الثاني فهي جمل مولودة فعلية ، تحافظ كل منهما على هذه الصفة او هذا الحكم ، و إنْ تَغَيَّرَ تَرْتِيْبُ مبانيها فإنَّها تدخل فيما يُسَمَّى بالجمل المحولة •

دلائل الاعجاز (١) لتكون جملة ذات معنى تخضع لقوانين اللغة والنحو . ولو قال القائل "سافر محمد بالسيارة الساعة الرابعة الى اربد " لكان كلامه ذا معنى ، لأنَّ الجملة جَرَتْ وفق نظام اللغة وترتيب كلماتها . لا يعني هذا ان اللغة تظل ثابتة على نظام واحد لا يتغيَّر بل قد يتقدم جزء على جزء في نظام جملها ، بحيث يظل المعنى مفهوما وهذا الذى عناه الجرجاني بقوله "واعلم ان تقديم الشئ على وجهين : تقديم يقال انه على نية التاخير وذلك في كل شيء اقررته مع التقديم على حكمه الذى كان عليه وفي جنسه الذى كان فيه كخبر المبتداء اذا قدمته على المبتداء ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل ... وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أنْ تنقل الشيَ عن حكم إلى حكم وتجعله باباً غير بابه واعراباً غير إعرابه ... (٢) فالتقديم الذى قصده الجرجاني هو التقديم الذى يسير وفق انظمة النحو وقوانينه و والتقديم الذى يتم لغرض يريده المتكلم ، .

والتقديم الذى يعنينا في هذا المقام هو التقديم الذى يتم لغرض يريده المتكلم ، لأن النوع الاول تقتضيه قوانين النحو ، فلا يكون لتقديمه غرض يريده المتكلم ، وهذا ما يسميه النحاة (التقديم الواجب) مثل تقديم الخبر على المبتداء وجوبًا كأنْ يكون الخبر اسماً له الصداره في الكلام او شبه جملة (جار ومجرور) أومحصورا في المبتداء . (٣) فالتقديم الذى سنبحث هو التقديم الجائز اذن .

وسنبحث موضوع التقديم في الجملتين الأسمية والفعلية ، لأنَّ التقديم في كلا الجملتين يفيد التوكيد . والتوكيد يُعَدُّ من أهم المعاني التي يتم تغيير مواقع الكلم في الجملة لتحقيقها ، وقد أخذ التركيز على أهمية المعنى الذى يتحقق بتغيير ترتيب الكلم في الجملة ، يزداد التنبه اليه في ابحاث الباحثين المحدثين ، بعد ان ظهرت نظرية النحو التوليدى والتحويلي في كتابات العالم الامريكي المعاصر (تشومسكي) (٤) ، لان هذه النظرية تعتمد بشكل رئيس على المنهج الوصفي للغة ، في محاولة للوصول إلى المعنى المراد من الجملة وخاصة في الجمل المترادفة اولاً ، وفي الجمل الملتبسة ثانياً ، الأمر الذى دفع تشومسكي الى ابراز نظرية مركزها "ان لكل جملة مستويين في البحث ، الاول ويسميه البنية السطحية (Surface structure) .

---

(١) الجُرْجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ٤٤ (٢) المرجع السابق ، ص ٨٣

(٣) السيوطي ، الهمع ، ط ، ص ١٠٢

(٤) N. Chomsky, Syntactic Structure, P. 26 f.f

وتضبطه القوانين والقواعد التي تتحكم في نظم الكلمات الرئيسة الظاهرة في الجملة ،والثاني ويسميه البنية التحتية (Deep Structure) وهو بناء الجملة بكيفية معينة في نظام معين ، من تقديم وتاخير وحذف وإضمار في ضوء قواعد وقوانين التحويل (Transformational Rules) (١) التي تهدف الى تحقيق المعنى المراد ، والتركيز على جانب من جوانبه " مثلاً في مبنى صرفي من مباني الجملة ، وما لم تكن هناك ضرورة للتغيير في مواقع الكلم أو المباني الصرفية ،لأمر يتعلق بالمعنى ،فان المستويين يتطابقان .

ويرى العلماء ان معظم لغات العالم تخضع في تراكيبها الى ثلاثة نظم رئيسة هي : (فعل + فاعل + مفعول) (VSO) او (فاعل + فعل + مفعول) (SVO) او (فاعل + مفعول + فعل) (SOV) وعلى ذلك فلا بد ان يكون لكل جملة ،في اية لغة تركيبان يعبران عن المعنى العميق ، يخضعان لقوانين النحو التحويلي ،وتركيب واحد يمثّل البنية السطحية ،ويخضع لقوانين النحو التوليدي . ومنهم من يرى ان التركيب الجملي الأساس الذي يحقق المعنى الأصل في الجملة في معظم لغات العالم هو : (فعل + فاعل + مفعول) (VSO)وباستعمال مجموعة من القوانين التحويلية المتعلقة بالاسم والمشتركة بين لغات العالم ،يتم تحويل التركيب الى (فاعل + فعل + مفعول) (SVO) ،وباستعمال مجموعة اخرى تتعلق بالفعل يتحول التركيب الى (فاعل + مفعول + فعل) (SOV) (٢) .ويعد أصحاب هذه النظرية اللغة العربية بين اللغات التي ينطبق عليها هذا النظام (VSO) . وترى فئة اخرى ان اللغة العربية تتبع نظام (SVO)في ترتيب كلماتها للوصول الى البنية التحتية . ولكن جرينبرج يرى ان الباحثين العرب واللغويين الغربيين الذين درسوا العربية ونحوها توصلوا الى انّ هذه اللغة تتبع في ترتيب كلماتها نظام (VSO) (٣) ،معتمدا على انّ النظام السائد في العربية هو (VSO) اولاً، وثانيا ، لانّ اللغة العربية تستعمل حروف جر ،وكل اللغات التي تستعمل حروف ، تتبع نظام (VSO)في ترتيب كلماتها في الجملة . وثالثاً :لانّ اللغة العربية في نظامها تتبع النظام اللغوي (NG) اى انّ العامل يسبق المعمول ،وتتبع أيضاً النظام (NA)اى المنعوت يسبق النعت ، (٤) ويرى أنّ كلّ لغة تُماثل العربية في هذه النقاط هي من اللغات التى تتبع النظام اللغوى (VSO)

---

(١) N. Chomsky , Aspects the theory of syntax , P. 135-137

(٢) E. Bach , Syntatic theory , P 27 f.f

(٣) J. Greenberg , Some universals of grammar .. P 108 f.f

(٤) المرجع السابق ص ٧٨ — ٨٥

وانّ هذه اللغات كلها تتخذ من النظام (SVO) بديلا تستعمله لترتيب الكلمات في الجمل لذا فإنّ هذا النظام (SVO) يرد في اللغة العربية على حد سواء مع النظام (VSO) .

وعلى هذا نجد النحاة العرب القدماء قد وضعوا تقسيما للجملة العربية حددوه بـ (الجملة الاسمية وهي التي تبدأ باسم أو ضمير . والفعلية : التي تبدأ بفعل . ويكون هذا مطابقا للنظام (SVO) و (VSO) السابقين وسنرى فيما يلي ما يصيب الجملة العربية من تغيير في نظاميها :

١ ـ الجملة الاسمية : حدّها ابن هشام بـ لكل جملة صدرها اسم .. ، واضاف : ومراد نا بصدر الجملة (المسند والمسند اليه) وما هو صدر في الاصل . (١) ونرى ان هذا التعريف يتعارض مع قولنا : (زيد قام) التي نرى انها جملة فعلية ، تقدم فيها جزء على جزء للاهتمام به ، ولو انها مصدرة باسم ، وقد ذهب الى هذا نحاة الكوفة كما سنبينه فيما بعد ، ونقترح ان تكون الجملة الاسمية هي كل جملة خلت من الفعل (٢) كقولنا : زيد أخوك ، و زيد في البيت فيكون نظامها على النحو التالي : (مبتدأ + خبر) (S+pred) او (خبرمقدم وجوبا + مبتدأ (pred+S) فهذان التركيبان جاءا وفقا لقواعد النحو التوليدي ، كل منهما يكون من (مبتدأ وخبر) جاءا كل في موضعه الأصل ، وبذا يكون التركيبان السطحي والعميق قد تطابقا في الاشارة الى المعنى ، (٣)

ولكن هذا النظام (S+pred) قد يتحول الى (pred+S) اى يتقدم فيه الخبر على المبتدأ ، ويكون تقديمه اما وجوبا ، وهذا ما تقتضيه القوانين اللغوية ، ولا يكون في تقديمه تغيير للمعنى ، ولا تكون الجملة فيه محولة . (٤) واما جوازا وهذا ما لا تقتضيه القوانين اللغوية ، ويكون في تقديمه تغيير ، او تركيز على جانب دون آخر ، فمثلا في الجملة الثانية (زيد في البيت) (S+pred) قد تحولت الى (في البيت زيد) وذلك لاهتمام المتكلم بالخبر ، (٥) وزيادة التركيز عليه ، فاصبحت الجملة معه (مكونة من خبر مقدم + مبتدأ)

---

(١) ابن هشام ، المغنى ، جـ ٢ صـ ٢٧٦ (٢) مهدي المخزومي ، في النحو العربي ص ٣٢

(٣) E. Keanan, Towards anniversal definition of subject. p.303-333.

(٤) الجملة المحولة هي كل جملة دخلها عنصر جديد يؤثر في معناها سواء كان ذلك العنصر تغييرا في مواقع مفرداتها (تقديما او تاخيرا) ام لفظا جديدا يضاف الى جملة مولودة مثل (انّ قد ، اللام ، القسم ... ، وغير ذلك .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ ١ صـ ٩٢

. (pred+ S.)

وقد يكون التقديم ايضا في احد مكملات الجملة الأسمية ،كما يكون في العمد فنقول :زيد كريم في بيته ،فنقدم (الجار والمجرور في بيته)على المبتدأ والخبر ، لتوكيده بما سنبينه بما بعد .

٢ ــ الجملة الفعلية :وهي كل جملة تصدرها فعل (١) ونظام هذه الجملة أن يأتي الفعل اولا ثم الفــاعل ثم المفعول،ثم مكملات الجملة الفعلية (V+agant(s)+o+...) اى يسير وفق قوانين النحو التوليدى .وهو الأصل في التركيب ،ولكن هذا النظام قد لا يثبت على هذه الحال،إذْ يتحول وفقاً لمجموعة من القوانين النحوية واللغوية تسمّى قواعد التحويل ، فتتحول الجملة من هذا النظام (VSO) الى (SVO)و (OVS) .وذلك لغرض يتعلق بالمعنى في ذهن السامع ،وغالبا ما يكون هذا الغرض لتوكيد المتقدم .

وبناء على ذلك فقد يتقدم المفعول على الفاعل ،وقد يتقدم على الفعل والفاعل .اما الفاعل فانه لا يتقــدم على الفعل عند نحاة البصرة لانه بمنزلة الجزء من الكلمة مع الفعـل ، ولكنـه جائز عند نحاة الكوفة ، وسنبين ذلك في حينه .

وهذا التقديم والتاخير لم يكن موضع اهتمام وعناية لازمين من نحاتنا ،فكلامهم عن التقديم والتأخير يكاد ينحصر في امرين : (٢)

الاول : تقديم وتاخير واجب تقتضيه الصناعة النحوية وذلك حين يكون تقديم ما يستحق التاخير سببا لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، كأنْ يكون في المفعول المقدم ضمير يعود على الفاعل كقوله تعالى : وإذا ابتلى ابراهيمَ ربُّـه ،أو إذا كان من الفاظ الصدارة مثل : مَنْ قابَلْتَ؟ .

الثاني : جواز التقديم والتاخير : فلم يكن موضع اهتمامهم ،لانه لا يُرى فيه أثر للصناعة النحـويـة ومع هذا فقد اشاروا لبعض الأشارات ،حين يتقدم المفعول حيث لا يكون لبس في الموضوع وأشاروا في تقديم الحال ووجوبه ،والتمييز وغير ذلك ،ولكنهم لم يلتفتوا ولم يعنوا به إلَّا لِما يخدم ويبـــرر الحركة الإعرابية ،فلم يُعْنَ بما يؤثره في معنى الكلام .

ولو عدنا الى كتب النحاة القدماء لوجدنا ان هذا الباب (التقديم والتأخير)لم يكن محـــطَّ عنايتهم كثيراً كغيره من الابواب ، ولم يفردوا له بابا مستقلاً ثم لم يبيّنوا ما له من فوائد وآثار في المعنى الدلالى ، فسيبويه : إمام النحاة يذكر التقديم ذِكْراً غير ذي بال ، عند ما يعرض

---

(١) ابن هشام ، المغنى ، ج١ ص ٢٧٢

(٢) احمد الجوارى ، نحو التيسير ، ص١٢٣

للفاعل و المفعول ، ويقول : " كأنهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى وإنْ كانا جميعًا يهمانهم و يعنيانهم " (١) ويقول في موضع اخر : و ليس شيء يضطرون اليه إلاّ وهم يحاولون وجهاً (٢) ، و يقول أبو حيان : " وإذا أرادت العرب الاهتمام بشيء قدمه " (٣) ، ويقول الزجاجي : " قد يجوز تقديم المفعول به على الفاعل وذلك بشرط أن يكون في الكلام إعراب مبين نحو: (ضرب زيدا عمر) أو معنى مبين (اكل كمثرى موسى) (٤) ، و يقول ابن يعيش : " يجوز تقديم خبر المبتدأ مفرداً كان أو جملة (٥)

فالنحاة جميعًا لم يهتموا بالتقديم الجائز في اللغة ، كاهتمامهم بالتقديم الواجب و الجائز هو موضوع اهتمامنا في هذا الباب ، لأنَّ الواجب التقديم يسير وفق قوانين اللغة وقواعدها . اما الجائز فيتقدم لغير ضرورة نحو ، يتقدم في الكلام لضرورة تتعلق بالمعنى و هي الاهتمام بالمقدم ، كما ذكر سيبويه و أبو حيان ، و الاهتمام بالمقدم هو ضرب من التوكيد ، أمّا علماء المعاني فقد اهتموا بالتقديم أيّما اهتمام و أولوه عناية كبيرة حتى انَّ بعضهم عده من أنواع القصر لما فيه من اهتمام بالمتقدم و قصره على المتاخر . (٦) وعقد له بعضهم فصلا مستقلا في كتابه و قال : " هذا باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفترّ لك عن بديعة ، و يفضي بك الى لطيفة ، و لا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه ، و يلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أنْ راقك و لَطُفَ عندك أنْ قُدِّم فيه شيء و حُوّل اللفظ عن مكان الى مكان ... ثم يذكر أنَّ للتقديم وجهين هما : تقديم على نية التاخير ، فيبقى للمتقدم حكمه و جنسه ، الذي كان عليه كخبر المبتدا و المفعول ، و الثاني : تقديم لا على نية التاخير و لكن على ان تنقل الشيء عن حكم الى حكم و تجعله بابا غير بابه و إعرابا غير إعرابه " (٧) و الى مثل هذا القول ذهب العالم الامريكي تشومسكي (٨)

---

(١) سيبويه : الكتاب ، ج١ ص ٣٤ (٢) المرجع السابق ، ج١ ص ٣٤

(٣) ابو حيان ، البحر المحيط ، ج١ ص٤٢ ، ٤٣

(٤) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ص ١٦٣

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ص ٩٢

(٦) السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص ١٢٧

(٧) الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ٨٣

(٨) N. Chomsky ; Aspects of the theory of Syntax . p. 137

وهذا مما دفع احد الباحثين الى القول مقارنا بين نظرية الجرجاني ونظرية تشومسكي "
"ميز الجرجاني بين تقديم على نية التاخير ،لأنه لا يؤدّي إلى تحولات قواعدية ،وتقديم لا على نية التاخير ،لأنّه يؤدّى الى تحولات قواعدية .وقد دعا تشومسكي إلى التمييز بين تقديم أسلوبي ،وتقديم يؤدّى إلى تحولات قواعدية (١) .

وذهب اخر إلى القول بأنّ الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية فى اللغة العربية ، هو انّ الأولى تصف حَدَثاً ، أمّا الثانية فتصف شخصاً أو شيئاً ، ويكون ترتيب الكلمات فيهما بطريقة تحقق ذلك ، الاّ إذا كانت هناك رغبة فى تاكيد قسم من اقسام الجملة فان هذا يكفي لان يكون سببا للتغيير فى مواقع الكلم . (٢)

ثم يقر الجرجانى بعد ذلك بحقيقة هامة ، وهى أن التقديم يفيد التاكيد والاحكام فيقول :
" وجملة الامر انه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه له والتقدمة له ، لان ذلك يجرى مجرى تكرير الاعلام فى التأكيد والأحكام ... ويشهد لما قلت من أنّ تقديم المحدث عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه " (٣) ، ثم لا يتوانى عبد القاهر فى إثبات انّ التقديم يفيد ضرباً من التأكيد ، فيقول فى صدد شرح قوله تعالى : " والذين هم بربهم لا يشركون " ، بانه يفيد التاكيد فى نفى الاشراك عنهم ما لو قيل : والذين لا يشركون بربهم او ، بربهم لا يشركون . (٤)

فالجرجانى يثبت حقيقة لا يمكن اخفاؤها ، وهى انّ التقديم يفيد ضرباً من التأكيد على المتقدم ولذا نجده يستدل بقول سيبويه سالف الذكر بانّ التقديم لا يكون الاّ للاهتمام بالمتقدم .

وهناك غير الجرجانى ممن يرون انّ التقديم يفيد التأكيد ، فهذا الزركشى يقول : " ولا تخص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل أو المفعول أو الجار والمجرور أو المتعلقات بالفعل " . (٥)

ويقول صاحب الايضاح فى علوم البلاغة : ومما يدل على انّ التقديم يفيد التأكيد انّ هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من مُنكِر نحو ان يقول الرجل : ليس لى عِلْمٌ بالذى تقول ، فتقول : أنت تعلم أنّ الأمر على ما أقول . (٦)

---

(١) جعفر دك الباب ، الموجز فى شرح دلائل الاعجاز ،
(٢) W. Wright , Agrammer of arabic Language , P. 25
(٣) (٤) الجرجانى ، دلائل الاعجاز ، ص ٨٣و ١٠٦ (٥) الزركشى ، البرهان ،ج٢، ص ٣٨٥
(٦) القزوينى ، الايضاح ص٣٥

وقد تنبّه لقيمة التقديم في تركيب الجملة العربية ، بعض الدارسين المحدثين ، وبينوا أهميته حتى انّ أحدهم عَدَّ علم المعاني قمة الدراسات النحوية ، لانه يهتم بجانب التركيب الذي لم يهتم به سابقاً .(١) ويستطيع المتكلم ان يدل على الكلمات ذات المعاني الهامة بنبرها في النطق ، وتكرارها ، ولكن الكلام المكتوب لا أثر فيه للصوت ، لذلك يجب أنْ يعرف القارئ أهمية هذه المعاني بوسيلة أُخرى ، ليست صوتية ، وهي وضع كلماتها حيث تكتسب عناية وانتباها ، ويتم هذا بوسائل منها : تقديم الكلمة أو تأخيرها بالنسبة إلى موضعها الطبيعي دلالة على القصر ، أو التفخيم ، أو حسن الذوق ، أو اللياقة ، او الأهمية المطلقة ، مثل : اياك نعبد ، وعلى الأخلاق خطّوا المُلْكَ وبَنُوا .(٢)

ففي تقديم الكلمة أو تأخيرها ، دلالة على التوكيد ، يقول ريمون طحان : " ويكون تأكيد التقديم بإخراج أحد عناصر الجملة من المكان المخصص له وتثبيته في غير مكانه ، إذْ مَنْ أراد أنْ يخُصَّ شيئاً باهتمام السامع أو القارئ قدّمه وفاجأه به ، لِيَقَعَ ذلك في نفس سامعه أو قارئه موقعًا ثابتاً ، فيقدم الفاعل على الفعل ، والمفعول على الفعل والفاعل ، والخبر على المبتدأ ، والحال على صاحبها ، والنعت على منعوته . " (٣) ، ويقول في موضع اخر : " ووجدنا في معظم الحالات التي استعرضناها أنّنا لا نلجأ إلى التقديم إلاّ في بعض حالات التوكيد " (٤)

نخلص من كل ما ذكرنا ، انّ علماء النحو والبلاغة وبعض العلماء المُحْدَثين قد أَجْمَعوا على انّ التقديم يفيدُ ضَرْبًا من التوكيد ، لأنّ العرب إذا أرادت المعنى مكنته واحتاطت له فمن ذلك التوكيد .(٥)

ويقول أحد المستشرقين : " ان الفرق بين الجملة الفعلية والاسمية في اللغة العربية هي ان الاولى تصف حَدَثاً ، امّا الثانية تصف شخصا او شيئا ، ويكون ترتيب الكلمات فيها بطريقة تحقق ذلك ، الاّ إذا كانت هناك رغبة في تأكيد قِسْمٍ من أقسام الجملة ،

---

(١) تمام حسان ، اللغة مبناها ومعناها ، ص ١٨

(٢) احمد الشايب ، الاسلوب ، ص ١٩٧

(٣) ريمون طحان ، الالسونية العربية ، ص ٨٦

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٩

(٥) ابن جني ، الخصائص ، ج٣ ص ١٠١

فإنّ هذا يكفي لأن يكون سبباً فى التغيير فى مواقع الكلم . (١)

صـور التقديـم : ـ(في الجملة الفعلية)

١ ـ تقديم الفاعل على فعله : لا يجيز النحاة هذا التركيب لأنّه فى عرفهم لا يجوز أنْ يتقدم الفاعل على فعله ، لأنه تنزل بمنزلة الجزء من الكلمة و هى الفعل . (٢) ففـى قولنا (قام زيد) يجوز تقديم زيد على الفعل قام ، ولكن لا يسمى عند أهل البصـرة فاعلاً ، فهو عندهم مبتدأ لأنّهم لا يجيزون تقديم الفاعل على الفعل ، وهذا مايسمّى عند النحاة بفكرة التلازم بين الشيئين كالفعل و الفاعل ، والمضاف والمضاف اليه ، والنعت و منعوته ،فالجملة السابقة جملة كبرى كما يسميها السيوطى مكونة من جملتين ، اسمية و فعلية قائمتين على الإسناد . (٣) ، و الواقع أنّ فكرة الأسناد التى ينادى بها السيوطى هي قائمة بين الفعل و الفاعل و ليست بين تركيبين اثنين أحدهما جملة اسمية و الاخر جملةفعلية ، فاذا قيل : زيد قام ، ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج الى أنْ يضمر شيء لأنه زيادة لا فائدة فيها كما يقول ابن مضاء (٤) .

و قد أجاز من قبل نحاة الكوفة تقديم الفاعل على فعله مستدلين بقول الزباء :

(ما للجمال مشيُها وئيداً) (٥) ، وبهذا تكون جملة (زيد قام) فى عرف نحاة البصرة جملة اسمية لا تقديم فيها ولا تأخير ، أىّ مكونة من مبتدا + فعل + ضمير مستتر (فاعل) (S + V + agent(pron)) فالمتقدم عندهم مبتدأ خبره الجملة الفعلية المكونة من قام و فاعله المستتر الذى يعود على المتقدم ، ولكنّها فى عُرْف نُحاة الكوفة جملة فعلية تقدم فاعلها ، أىّ مكونة من فاعل مقدم لغرض التوكيد + فعل (agent + V.)

و إلى هذا الراى الكوفى مَالَ بعض الدارسين والمهتمين بشئون العربية و علومها ، فقال بعضهم ان الجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً ، سواء تقدّم المسند إليه أو تأخر ، تغيّرت صورة

---

(١) W. Wright, A grammer of arabic Language, P. 25

(٢) الانبارى ، اسرار العربية ، ص٧٩ ـ ، وانظر الخصائص ، ج ٢ ص٣٨٥ ـ وانظر السيوطى ، الاشباه والنظائر فى النحو ، ج ٢ ص٦٢

(٣) السيوطى ، الهمع ، ج ١ ص١٢ ، ١٣ (٤) ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص ٨٢

(٥) السيوطى ، الهمع ، ج ١ ص١٥٩

الفعل فيها أم لم تتغير . (١) ، وقال آخر : أمّا نحن فنقول : محمد سافر ، سافر محمد جملتان فعليتان ما دام المسند فعلاً . (٢) والاختلاف بين جملتي (قام زيد ، زيد قام) لا يمكن ان يكون من مادة نحوية ، فهي من مسائل الأسلوب بالتقديم والتأخير ، ومن مواد النقل البلاغي ، والعناية بلفظ من الألفاظ تقتضي تقديمه عندهم . (٣) ، فمثلاً نقول : عليّ أكْرَمَ خالداً ، فأصل تركيب الجملة (اكرم علي خالداً) مكونة من فعل + فاعل + مفعول به (V + agant + ه) احتاج المتكلم أنْ يؤكّدَ الفاعل ويبرزه ، فلا بُدَّ له أنْ يلجأ إلى طريقة ما لتوكيده ، فيقول : عَلِيٌّ أكْرَمَ خَالِداً ، أيْ بتقديم الفاعل لتوكيده جَرْيَاً على منهج العربية في توكيد ما يعتني به ، وبطريقة أوجز ، ونرى أنَّ هذه الطريقة من طرق التوكيد يعمد إليها المتكلم كما يعمد إلى أيِّ طريقة أُخرى بالتكرار ، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى القول (ويقتضي اعتبار الاسم المتقدم على الفعل مبتدأً هو اهمال للعلاقة بين الفعل والاسم الوارد قبله ، وبهذا يسوء فهم المعنى واعطاؤه المعنى الذى يستحقه من هذا التقديم ... ويكفي هذه الطريقة انّها لا تمد الدارس بمقياس يجنب الخلط بين هذين الصنفين . (٤)

فإذا عُدَّ المتقدم في مثل هذه الجمل فاعلاً مقدَّماً لغرض التوكيد ، فإنَّه يغنينا عن تقدير فاعل للفعل الذي يليه ، ويسلمنا من التأويل الذي لا طائل تحته ، فتُعَدُّ الجملة (من الفعل والفاعل المستتر) جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ ، ونرى أنْ تُعَدَّ الجملة جملة فعلية محولة تقدّم فاعلها على فعلها ، فَلَمْ يتغيّر تركيب الجملة فبقيت على ما هي عليه ، حيث انَّ التركيب الإسنادي ظل قائمًا بين المسند والمسند إليه ، وإلى هذا ذهب ابراهيم مصطفى قائلا : " فظل المسند مسنداً والمسند إليه مسنداً إليه في الحالين سواء تقدم الاسم أو تأخر عن الفعل ، على اعتبار انّ الاسم فاعل أو مبتدأ . (٥) ولكنَّ الاهتمام

---

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، ص ٤٧

(٢) السامرائي ، الفعل زمانه وابنيته ، ص ١٠٤

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٠٥

(٤) عبد القادر المهيري ، الحوليات التونسية ، عدد ٣

(٥) ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ، ص ٥٥

أنصبَّ على المتقدِّم أكثر من المتأخر ، ففي قولنا : قَامَ زَيْدٌ ، نرى انَّ الجملة مولودة تحمل المعنى الأول الذي لا توكيد فيه على شيء ، بل تنقل المعنى دون تركيز على جانب معين ولو قلنا : زيدٌ قَامَ ، فان الجملة محولة اى اصابها تغيير يحمل معنى التوكيد على المتقدم وهذا ما نادى به عبد القاهر الجرجاني . (١) ، ولو أنَّ بعض المحدثين ذهب إلى القول بانَّ الجملة المشتملة على فعل ماض ولا تشتمل على نفي ، تخضع في نظامها إلى تركيب معين تكاد تلتزمه فى كل اللغات السامية هو (المسند + المسند اليه) ... فموقف المسند اليه فى مثل هذه الجمل أنْ يتأخر عن المسند ، ويندر الالتجاء لغير هذا النظام ويعد الالتجاء لغير هذا النظام اسلوباً من اساليب القصر يحسن ألَّا نلجأ إليها إلَّا حين قصر صفة من الصفات على المسند اليه . (٢) ، وأمثلة الخروج على هذا النظام الذي نادى به ابراهيم أنيس كثيرة يورد منها سبعة أمثلة فى سورة النحل ، فى آيات متتاليات ، فكيف يكون لهذا النظام ترتيب معين وهناك ما يخالفه ، ويُعدّ ما يخالف أُسلوب هذا النظام أسلوب قصر ، وما القصر إلَّا توكيد فى نظرنا . ومما يثبت انَّ تقديم الفاعل لغرض التوكيد ، هو ورود مثل هذا فى كتاب الله كثيراً ، حيث لا يكون إلَّا فى موضع يُحتاج فيه إلى توكيد المتقدم ، فمثلاً قوله تعالى : " اللَّهُ يستهزئُ بهم ويمدُّهم في طُغيانهم " (٣) ، فهو ردّ على من يدّعي أنَّهُ مُصْلِحٌ — إذَا رَأى المؤمنين — وإذَا خَلَا إلى شيطانه قال : (إنَّما هو مستهزئ) كما تذكر الآية (وإذا لَقُوا الذين آمنوا قالوا آمنَّا ، وإذَا خَلَوْا الى شياطينهم قالوا إنَّا معكم إنَّما نحن مستهزؤن) فجاء قولهم مؤكداً بالحصر ، والحصر من أنواع التوكيد كما سنبينه ، لأنَّه ينوب مناب التكرار ،فلا بُدّ من الاجابة وارد على هؤلاء المستهزئين بما يناسب إجابتهم أو ردهم ، فَرَدُّهم مُؤَكَّدٌ ، فلا بُدَّ من توكيد الرّدّ عليهم فجاء مبدؤاً بتقديم الفاعل ، ونرى انَّ هذا أقوى وآكد من أي أسلوب آخر ، ويتناسب مع قول المنافقين السابق .

---

(١) الجرجانى ، دلائل الاعجاز ، ص ٩٩

(٢) ابراهيم انيس ، من اسرار اللغة ، ص ٣١٠

(٣) الاية : ١٥ سورة : البقرة

نخلص مما مرّ أنّ الفاعل يجوز تقديمه استناداً لرأي أهل الكوفة ، وقد يأتي لغرض توكيده ، فقد يكون هذا الرأي مقبولاً اذا كان المتقدم مفردا (أي ليس مثنى او جمعا) ، فما تخريج وجود الألف والواو وياء المخاطبة ونون النسوة في مثل قولنا : الطلاب نجحوا ، الطالبان نجحا ، الطالبات نجحن ، أنت تنجحين ، (هذه المسألة فصلنا القول فيها في فصل توكيد الظاهر بمضمر)(*)

٢ — تقدّم الفاعل على الفعل بعد أداة شرط كـ(إنْ وإذا) : كقوله تعالى : "وإنْ أحَدٌ من المشركين استجارك" (١) ، يرى أهل البصرة انّ (أحَدٌ) في الآية السابقة فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود (استجارك) ، ولم يعدوه مبتدأ لانّ (إنَّ) أداة متخصصة بالدخول على الأفعال ، إلاّ الاخفش . (٢)

فيكون تحليلها في ضوء رأي أهل البصرة (إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك) أيّ مكونة من أداة شرط + فعل محذوف + فاعل + جار ومجرور + فعل موجود + فاعل ضمير مستتر يعود على احد + مفعول به — أيّ أنّ الجملة مكونة من جملتين —

(Cond.Art{+ V + agant + prepcl + V + agant(pron) + o) فالتوكيد الذي بيّنهُ التحليل هو توكيد جملة بجملة ، أيّ (إنْ استجارك أحَدٌ من المشركين ، واستجارك أحَدٌ من المشركين) في حين ان المتكلم لم يقصد هذا التأكيد ولو قصده لكرّر الجملة مرتين دون تقديم أو تأخير ، دون اللجوء للإضمار والتقدير ، لكنه قصد توكيد وابراز جزء بعينه من الجملة ، فقدمه الى مكان المتقدم في الجملة لبيان أهميته في نفس المتكلم ، وليأخذ مكانه في ذهن السامع ويكون أول ما يقرع اذنيه .

أمّا تحليلها في ضوء ما يرى أهل الكوفة فهو : انّ الجملة مكوّنة من أداة شرط + فاعل مقدم + جار ومجرور + فعل متأخر + مفعول به (الكاف) (Cond Art {agant + prepcl + V + o) فيكون التركيز على تقديم الفاعل (أحَد) وابرازه في مكان متقدم للاهتمام به أكثر ، وتوكيده دون سواه في الجملة ، لأنّ أهل الكوفة يرون انّ هذا الاسم فاعل ارتفع بما عاد إليه من غير

---

(١) الاية : ٦ سورة : التسوبة

(٢) انظر الانباري ، الانصاف ، مسالة : ٨٥هـ وانظر معاني القران للاخفش ، ج٢ ص٥٣٤

(*) وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن هذه الضمائر هي إشارات تدل على إسناد الفعل إلى عدد الفاعل وجنسه ، ولمزيد من التفصيل انظر : تمام حسان : اللغة بنا معناها ومبناها ص ١٥٦ ، وانظر : مصطفى جمال ، البحث النحوي عند الاصوليين ص ٢٠٦

تقدير فعل . (١) فهذه الجملة ومثيلاتها في اللغة — وهي كثيرة — في عرف النحاة البصريين جملة فعلية لفعل محذوف يفسره الموجود ، إلّا الأخفش : فإنّه يرى أنّها اسمية مكونة من مبتدأ خبره الجملة الفعلية . وهي عند نحاة الكوفة جملة فعلية فاعلها مقدم . وعدّها ابن هشام من الجمل الفعلية لأنّ صدرها في الأصل فعل تقديره (وان استجارك احد) . (٢) ، وفي تصورنا انّ الذي دَعَا أهل البصرة لتصنيف هذه الجملة في الجمل الفعلية هو قصرية القاعدة النحويّة من جهتين :

الأولى : إنّ الفاعل لا يتقدم على فعله لأنّه بمنزلة الجزء من الكلمة . (٣)

الثانية : إنّ أدوات الشرط لا تدخل الّا على الأفعال ، يقول سيبويه : " واعلم انّ حروف الجزاء يقبح أنْ تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال " . (٤)

والذي نراه في هذه المسالة : انّ الرأي الكوفي أقرب إلى الواقع اللغوي من الرأي البصري من نواح :

اولها : إنّ الموجود اولى من المقدر في العرف النحوي ، فالأولى أنْ يكون (أُحَد) في الآية السابقة فاعل للفعل الموجود لانه هو الفاعل الحقيقي من جهة ، ومن جهة اخرى يكون اولى من تقدير فعل لكي لا يكون هناك تكرار من غير قصد له .

ثانيها : إنّ الأدوات التي تسمّى بأدوات الشرط لا تدخل إلّا على الأفعال هي في الحقيقة ليست متخصصة بالدخول على الأفعال ، وإنّما هي متخصصة بالدخول على الجمل الفعلية سواء تقدم فاعلها أم تأخر ، وذلك لأنّنا نَعُدّ الجملة ، وإنْ تقدم فاعلها مثل (إنْ أُحَدّ ..) جملة فعلية محوّلة ، الأصلُ فيها (إن استجارك أحد ...) أراد المتكلم توكيد الفاعل فقدمه . وقد ذهب بعض الباحثين الى القول : ولا دليل على اختصاص حروف المجازاة (الشرط) بالأفعال دون غيرها سوى افتراض النحاة الذي فرض تقدير فعل قبل الاسم الواقع بعد حرف الشرط يفسره الفعل المذكور . (٥)

---

(١) الانباري ، الانصاف ، مسالة : ٨٥ (٢) ابن هشام ، المغني ، جـ١ صـ ٢٧٦

(٣) ابن الانباري ، اسرار العربية ، صـ٧٩

(٤) سيبويه ، الكتاب ، جـ٣ صـ ١١٣

(٥) غيف دمشقية ، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ، صـ ٨٤

ولنحلل مثالاً آخر على هذه الحالة ، كقوله تعالى : "إِذَا السَّمَاءُ انشقت " (١) ، يرى أهل البصرة انّها مكونة من جملتين ، حيث انّ السماء فاعل لفعل محذوف يفسّره الموجود ، اى (اذا انشقت السماء انشقت) ، مكونة من أداة شرط (إذا) وفعل محذوف (انشقت) وفاعل (السماء) وفعل (انشقت) الموجود أصلاً (فاعل ضمير مستتر تقديره هى)

(Cond.Art { V+ agant + V+ agant(pron) ---)

وبهذا يكون توكيد الجملة توكيداً لفظياً جملة بجملة ، وما إلى هذا التوكيد قصد التكلم إنّما قصد ان يؤكد جزءاً من أجزاء الجملة وليس الجملة بكاملها ، وهى فى رأى الكوفة مكونة من جملة واحدة تقدم فيها الفاعل على الفعل (إِذَا السَّمَاءُ انشقت) مكونة من أداة شرط وفاعل مقدم للتوكيد وفعل (Cond. Art { agant + V } ...)

فالجملة جملة محوّلة لغرض التوكيد ، توكيد الجزء الذى خصه بالعناية فقدّم ، ثم كانت التاء فى آخر الفعل إشارة الى جنس المسند لتحديده وتوكيده واعادة التذكير به ، وبذا يكون التركيب جملة فعلية واحدة ولم تخرج الأداة من تخصصها بالدخول على الجملة الفعلية .

وبناءاً على ما سبق نرى انّ الجملة التى تشتمل على فعل هى جملة فعلية (V S) أو (V S O) وفقًا لقواعد النحو التوليدى سواء تقدّم فيها الفعل او تقدم عليه الفاعل أو المفعول يتم تحويلها لتوكيد جزء من أجزائها ، او للمقابلة بين الفاعلين فى جملة ذات شقين في إطار القواعد التحويلية إلى (S V O) أو (O V S) أو (S O V) أو (S V + pron). كقولنا : (انتصر خالد فى اليرموك ، أمّا سعد فانتصر فى القادسية) فتكون الجملة الثانية (اما سعد ...) قد تقدم فاعلها المقابلة بينه وبين الفاعل فى الجملة الاولى ، أىْ تَمَّ تحويله للتوكيد عليه .

٣ — تقديم المفعول به (تقديم المفعول على الفاعل) : الأصل فى المفعول ان يتأخر عن الفعل ، ولكنّه قد يتقدم على الفاعل تارةً وأُخرى على الفعل والفاعل ، أمّا حالات تقدّمه على الفاعل فهى إمّا واجبة وإمّا جائزة ، أمّا الواجبة فهى (٢) :

---

(١) الاية : ١ سورة : الانشقاق

(٢) السيوطى ، الهمع ، ج ١ ص ١٦١

اولا ـ اذا كان المفعول ضميرًا والفاعل ظاهرًا : نحو (أكرمني محمدٌ) فالأصل فيهما أن يتقدم الفاعل على المفعول به لكن هذا لا يسير وفق نظام اللغة ، فتقدم المفعول به وجوبا لأنّ قوانين اللغة وقواعد النحو تقتضى ذلك .

ثانيا ـ إذا كان الفاعل محصورًا في المفعول به : نحو (لا يغفر الذنوب الا الله) فالأصل فيها أنّ يتقدم الفاعل على المفعول به لكن هذا لا يتفق وقوانين وقواعد اللغة ، فقُدِّمَ المفعول على الفاعل لأنّه محصورٌ بالفاعل .

ثالثا ـ إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول به : نحو (واذ ابتلى ابراهيمَ ربُّه) فالأصل فيها أنّ يتقدم الفاعل على المفعول به ولكن اقتضت قواعد اللغة والنحو أنّ يتقدم المفعول على الفاعل لأنّ فاعله اشتمل على ضمير .

وهذه الحالات الثلاث تتفق وقوانين وقواعد اللغة ، فالمفعول به تقدّم فيها لا لشيء إلاّ لأنّ قواعد اللغة تقتضي ذلك ، وليس هذا ما يهمنا لأنّه لا توكيد فيه على التقدم .

اما الحالات الجائزة ، فهي التى يكون لتقديمها شأن في المعنى ، لأنّها تخرج عن مقاييس النحو (اى تتحوّل) لغرض يريده المتكلم ، وقد ذهب أحد الباحثين المحدثين الى القول بأنّ جواز تقدُّم المفعول على الفاعل لا مبرر له ، وقال : " فما قاله النحاة من جواز تقدم المفعول على فاعله حين يؤمن اللبس لا مبرر له من أساليب صحيحة ، ولا يعدو أنْ يكون رخصة مَنَّ بِهَا علينا النحاة دون حاجة مُلحَّة إليها ، غير انّها قد تقبلها في الشعر ، وذلك لان للشعر أسلوبه الخاص " (١) ، وقد حدد الأحوال التى يتقدم فيها المفعول على الفاعل وعزاها إلى ما سبق أنْ ذكرناه قبل قليل ، وزاد عليها طول الكلام مع الفاعل وتوابعه (٢) ثم يقول : دعنا نقلّب صفحات القرآن الكريم لنرى ما إذا كان حقًا قد تقدم المفعول على فاعله في غير تلك الأساليب ، فسنجد من الآيات قوله تعالى (فأوجس في نفسه خيفة موسى)(٣) وقوله (فلما جاء آل لوط المرسلون) (٤) وقوله : (أنّى يحيي هذه الله بعد موتها) (٥)

---

(١) ابراهيم إنيس ، من اسرار اللغة ، ص٢٤٤ (٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٥

(٣) الاية : ٦٧ سورة : طه (٤) الاية : ٦١ سورة : الحجر

(٥) الاية : ٢٥٩ سورة : البقرة

وقد عزى تقدّم المفعول في الايتين الأولى والثانية إلى مراعاة الفاصلة ، وفي الثالثة علّل التقديم بتجرد اسم الاشارة من الاشارة اليه ، وصغر بنيته جعله كضمير متصل ، وعومل كما يعامل الضمير المتصل (١) فان كان ما دعى إليه في الآيتين الأولى والثانية مقبولاً (ولو انه ليس بمقبول) فما القول في الثانية ، فنرى انّ في تعليله شيئًا من البعد ، فكيف يعامل اسم الأشارة معاملة الضمير المتصل علماً بانّ اسم الاشارة يمكن ان يتقدم علــى الفعل بينما الضمير المتصل لا يمكن ان يتقدم ، فتقول : (هذا قام) ، ولا تستطيــع ان تقدم التاء على (قام) فكيف يمكن ان يماثل بين شيئين لا يمكن أنْ يتماثلا ؟

ويقول بان هذا يمكن ان يقال في اسلوب انفعالي يشبه في نظامه ما يجري على الشعر من التحرر ، إذ يستطيع المتكلم أنْ يقدم بأسلوب انفالي مفعولاً على فاعله لانّه يهتم بهذا المفعول أكثر من الفاعل ، وهل الانفعال الاّ تركيز على جانب أكثر من آخر لتوكيده وتقريره ، ثم يورد بعد ذلك آيات يرِدُ فيها المفعول مقدماً على الفاعل في كلمة (الموت) كقوله تعالى : " حتى إذَا جَاءَ أحَدَكم المَوتُ " (٢) وقوله : " من قبل أنْ يأتي أحَدَكم الموتُ " (٣) ويعلل تقديم المفعول في مثل هذه الآيات بالنفور والتعجيل بذكر كلمة كريهة على النفــس البشرية ، وذكر مثل ذلك في آيات الضر ، كقوله تعالى : " وإذَا مَسَّ الأنسان ضر دَعَانَا " (٤) ورد ذلك إلى السبب نفسه ، في آيات الموت السابقة ، وبعد هذا كله نجده يصرح فيقول : " على كل حال نستطيع ــ ونحن مطمئنون ــ أنْ نقرر هنا انّ الأساليب العربية القديمة قد عينت مكان الفاعل ومكان المفعــول ، بما لا يدع مجالاً للبس ، وبما لا يحوج لرفع الفاعل ، حتى تظهر فاعليته ، أو نصب مفعول حتى تتضح مفعوليته " (٥) وهذا القول يتفق مع قوانين النحو التوليدي ، حيث ان الاصل في الفاعل أنْ يتقدم على المفعول ، امّا قوله بما لا يحوج إلى رفع الفاعل حتى تظهر فاعليته أو نصب المفعول حتى تتضح مفعوليته ، فانَّ هذا يخص الجانب الصوتي حيث ان بعض الكلمات لا تظهر عليها علامات الإعراب ، كالاسم المقصور أو المنقوص فهو يريد ان يثبت مقولته بانّ الحركات الإعرابية ليست دلائل على المعاني بل الأصل في كل كلمة

---

(١) ابراهيم انيس ، من اسرار اللغة ، ص ٢٤٥

(٢) الاية : ٦١ سورة الأنعام (٣) الاية : ١٠ سورة : المنافقون

(٤) الاية : ١٢ سورة يونس

(٥) ابراهيم انيس ، من اسرار اللغة ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧

هو سكون آخرها ، وما يحدد الفاعلية والمفعولية مرجعه إلى أمرين : أولهما : نظام الجملة الفعلية ، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية ، وثانيهما : ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.

بالاضافة الى ما ذهب اليه فيما سبق ، فانه يرفض ما أقرَّ به النحاة من أنَّ تقدم المفعول على الفاعل جائز ،، ويرفض تعليل سيبويه في هذا المقام حيث يقول : وليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديث عن العناية والاهتمام بالمتقدم ، وكذلك لا يشفع في هذا الكلام فلسفة عبد القاهر ، حين أراد توضيح معنى الاهتمام بعبارته المشهورة (قتل الخارجي زيد) (١) ، كل ما أراد أن يصل اليه أنيس هو من أنَّ لكل من الفاعل والمفعول موضعاً خاصاً به لا يتقدم عنه ولا يتأخر إلاَّ لما وضعه من أسباب كما أسلفنا ، ولكي يُبرِّر قوله بانَّ حركات الإعراب ليست دوال على المعنى .

وقد رَدَّ عليه مازن المبارك منصفاً حول ما ذهب إليه وقال : " نعم لقد تعرَّض البلاغيون لنظام الجملة وموضع المسند اليه ومواضع تقديمه وتأخيره وذكره وحذفه . وذكروا لذلك دواعي عدد هاعلماء المعاني ولكن أحداً منهم لم يستطع ان يضع للجملة العربية قانوناً كالذي يريد الاستاذ ان يفرضه عليها حين يقول (من اللغات ما تتخذ من جملها حجرات تسكن في كل منها حالة من حالات النحو ، ففيها للفاعل موضع ، وللفعل موضع آخر ، وللمفعول ثالث.. ونقول ان الموضع الواحد في الجملة العربية قد يحتله الفاعل مرة والفعل مرة أخرى والمفعول مرة ثالثة . (٢)

وحاولت ان استقريء القرآن لأتبيَّن مدى صحة ما ذهب إليه (ابراهيم أنيس) من أنَّ المفعول به لا يتقدم على الفاعل إلاَّ فيما ذكر من مراعاة الفاصلة ، أو كراهة ذكر الكلمة المشينة في النفس في أول الكلام ، فوجدتُ آيات تقدَّم فيها المفعول به على الفاعل ولم يكن هناك مراعاة للفاصلة ، أو تكون هذه اللفظة المتأخرة كريهة على النفس ـ على حد تعبير أنيس ـ ومن هذه الآيات ، قوله : " إن يَمْسَسْكم قَرْحٌ فقد مسَّ القَوْمَ قَرْحٌ مثله " (٣) وقوله : " وإذا حَضَرَ القِسْمَةَ أولو القربى " (٤) ، وبالاضافة إلى هذا فقد أقرَّ جمهور النحاة مثل هذا التقديم ، فابن يعيش

---

(١) ابراهيم انيس ، من اسرار اللغة ، ص ٢٢٤

(٢) مازن المبارك ، نحو وعي لغوي ، ص ١٠٩

(٣) الاية : ١٤٠ سورة : آل عمران (٤) الآية : ٨ سورة : النساء

يقول : " و رتبة الفعل يجب ان يكون أولاً ، ورتبة الفاعل أن يكون بعده ، و رتبة المفعول أن يكون آخرا ، وقد تقدم المفعول لضرب من التوسع و الاهتمام به و النية به التأخير ، ولذلك جاز ان يقال (ضَرَبَ غُلَامَهُ زيد) . " (١)

فأصل الجملة (ضرب زيد غلامه) مكونة من فعل و فاعل و مفعول (V + agent + o)

تحولت الجملة الى ضرب غلامه زيد) مكونة من فعل و مفعول به مقدم و فاعل (V + O + agent)

للتركيز و الاهتمام بالمقدم وهو (غلامه) —

وقد ذهب ابن جنّي هذا المذهب و قال : " التقديم على ضربين ، كتقديم المفعول على الفاعل تارة ، وعلى الفعل الناصبة الاخرى " (٢) ، وقد أفرد باباً أيضاً بهذا الخصوص سمّاه (باباً في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) " (٣) وقال : إنّ المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن يقول : " انّ تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما انّ تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه ، وانّ كان تقديم الفاعل أكثر و قد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا " ، وقد أورد امثلة كثيرة على تقدم المفعول على الفاعل من القرآن و السنة ، وقال : بانّ هذا الموضع (التقديم) كثير في القرآن ، وفصيح الكلام ، و لما كَثُرَ وَ شَاعَ تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له " (٤) -

و خلاصة القول ان المفعول به يتقدم على الفاعل وجوبا ، وهذا لا يقتضى أن يحدث او يؤكد معنى بتقدمه ، لانّه يكون في مثل هذه الحالات موافقا و مسايرًا قوانين و نواميس النحو ومقاييسه ، امّا تقديمه جوازاً ، فهذا الذي عناه سيبويه ، وغيره بقولهم ، و نراهم يقدمون الذى بيانه أهم وإن كانا جميعًا يهمانهم و يعنيانهم (٥)

فتقديمه ، يكون للاهتمام به دون سواه ، والتأكيد عليه دون غيره ، فاذا تقدم المفعول به على الفاعل يكون هذا خروج على نظام الجملة في النحو التوليدى ، ويتحول وفقا لقوانين النحو التحويلي إلى جملة أخرى محوّلة لتؤدى معنى أو تؤكّد آخر بحاجة إلى تأكيد ،

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ص٧٦

(٢) ابن جنى ، الخصائص ، ج٢ ص٣٨٢

(٣) المرجع السابق ، ج١ ص ٢٩٥

(٤) المرجع السابق ، ج١ ص ٢٩٥ — ٢٩٧

(٥) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ص ٣٤

فمثلاً قوله تعالى : " أنَّى يحيي هذه الله " ، فأصل الجملة أنْ تكون مكونة من أداة استفهام وفعل وفاعل و مفعول به (Qus.Art{V + agant + O}) ثم تحوّلت الى اداة استفهام وفعل و مفعول به و فاعل (Qus.Art{V + O + agant}) للتركيز على المفعول به ، لأنَّ السائل همّه أنْ يسأل عن القرية التي مرَّ بها وحالها ، وكيف وجد ما خاوية على عروشها خربة فاد هشه حالُها ، فقال هذه الجملة ، وهدفه الأول و الأخير أنْ يركز على كلمة هذه) التي تمثل القرية لأنَّها هي ما يهمه في ذلك الوقت ، و استغرب ان تحيا هذه الارض يوماً من الأيام ، فقدم (هذه) على الفاعل (الله) للاهتمام أكثر بحال القرية .... وكذلك قولك : (ضرب غلامه زيد) ، فالأصل في الجملة (ضرب زيد غلامه) مكونة من فعل و فاعل و مفعول به (V + agant + O) تحوّلت إلى (ضرب غلامه زيد) فأصبحت مكونة من فعل و مفعول به مقدم و فاعل (V + O + agant) فقدم المفعول به على الفاعل للاهتمام بهذا المتقدم و الاعتناء به أكثر ، لأنَّ العرب إذا أرادت الاهتمام بشيء قدمته فمن العبث بمكان أنْ يُقدَّم اسمٌ حقُّه التأخير و لا يُراد له من تقديمه معنى أو هدف .

٤ـ تقديم المفعول به على الفعل و الفاعل : سنذكر تحت هذا العنوان قضيتين اثنتين : تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازاً ، وثانيهما تقديم المفعول على الفعل والفاعل إذا اشتغل الفعل بضمير يعود على الاسم المتقدم .

اولاً : تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازاً : قلنا جوازاً ولم نقل وجوبا ، لان تقديم المفعول به وجوبا ، يسير وفقا لنواميس وقوانين اللغه والنحو ، فتقديمه في هذه الحاله لا يكون لاهتمام المتكلم به أو التركيز عليه فمثلا : إذا كان المفعول من ألفاظ الصداره فانه يتقدم وجوبًا كقولنا (مَنْ تريد ؟) فالمفعول به (مَنْ) تقدم وجوبياً لأنَّ طبيعة اللغه تقتضي ذلك فلا يكون لتقديمه غرض ولا هدف ، وكذلك قوله تعالى : فأمَّا اليتيمَ فلاتقهر) (١) وقوله: " ~~ثم الجحيمَ صلّوه~~ "(٢) فالمفعول به في الآية ~~الآيتين السابقتين~~ السابقة مقدَّم وجوباً ، لأنَّ طبيعة اللغه تقتضي ذلك وليس هذا من بحثنا ، لانَّ الذي يهمنا هو جواز تقديمه ، لأنَّه يرتبط بغرض يريده المتكلم .

وهذا التقديم يمر به النحاه دونما تركيز أو اهتمام ، ودونما التفات إلى ما يحدثه هذا التقديم من معنى في الجمله ، حتى انَّ سيبويه يقول : وإنْ قدَّمتَ الاسم فهو عربيّ جيّد ، كما كان ذلك

---

(١) الايه : ٩ سوره : الضحى

(٢) ~~الايه : ٣١ سورة : الحاقة~~

عربيًا جيداً ، وذلك قولك (زيداً ضَرَبْتُ) والاهتمام والعنايه ها في التقديم والتأخير سواء مثله في (ضرب زيداً عمرو) و (ضرب عمرو زيدا) (١) فالاهتمام والعناية في التقديم والتأخير عند سيبويه هو اهتمام بالتراكيب دون اهتمام بالمعنى ، فالمعنى عنده في الجمل الثلاث واحد ، فجملة (ضربت زيداً) و (زيدًا ضربت) متعادلتان ، وكانى به يريد الأصل في التركيب وفي الواقع ، انَّ المعنى لا يختلف في الجملتين من حيث معناهما ومؤداهما الذي وُضِعَ لهما أصلاً ، لكنَّ المتكلم اهتمَّ في الجملة الثانية بمن وقع عليه فعل الفاعل أكثر من اهتمامه بغيره من بقية عناصر الجملة الأُخرى ، ففي الجملة الأولى كان التركيب وفق قواعد اللغة ونظامها ، أي يسير وفقا لقوانين النحو التوليدي ، لأنَّ رتبة الفعل في الجملة أنْ يكون أولاً ، ورتبة الفاعل بعده ، ورتبة المفعول أنْ يكون آخرًا ، وقد يَقدَّم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير ، (٢)

ويقول الرضى : " انَّ تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه على الفاعل أهم ، والأَولَى انَّه يقال انَّه يفيد القَصْر (٣) " فالمفعول به اذا تقدم على الفعل والفاعل لا بد ان يكون هناك غرض يريده المتكلم من وراء هذا التقديم لأنَّ العرب إذا ارادت الاهتمام بشيء قدمته ، (٤) ولنحلل المثالين السابقين تحليلاً لغُويّاً لنرى فائدة تقديم المفعول فقولنا : (ضربت زيداً) تحليلها على النحو التالي (V + agent(pron) + O) وهذا يسير وفق نظام اللغة او مايسمى بالنحو التوليدي في كون الفعل يأتي أولاً والفاعل ثانيا والمفعول ثالثا ، وهذا ما قاله ابن يعيش سابقا ، فالجملة إخبار بانَّ الضرب من المتكلم وقع على زيد ، امَّا قولك : (زيداً ضربت) تحليلها يكون كما يأتي ، فالأصل فيها كما في الجملة السابقة (O + V + agent) تحوّلت هذه الجملة من ترتيبها الأصل إلى جملة تحمل معنى الأصل مع زيادة في التركيز والاهتمام على المفعول ، فقدّمه على الفعل والفاعل لغرض يتعلق بالمعنى لا غير ، أراده المتكلم ، لتأكيد هذا المتقدم ، فليس معنى الجملة إخبارًا وكفى كما في الجملة السابقة بل في الجملة الثانية ، تركيز على المتقدم والاهتمام به ، والَّا لَمَا قُدِّمَ ، يقول الجرجاني :

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ص ٨٠

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ص ٧٦

(٣) الرضى ، شرح الكافية في النحو ، ج٢ ص ١٦

(٤) ابو حيان ، البحر المحيط ، ص ٤٢ ، ٤٣

" إنّ الالفاظ اذا كانت اوعية المعاني ، فانّها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وَجَبَ لمعنى أنْ يكون اولاً في النفس وَجَبَ في اللفظ الدال عليه ان يكون اولا مثله في النطق " (١) ، وهذا ما يذهب اليه أحد مؤسسي علم اللغة المعاصر . (٢)

ولنأخذ مثالاً آخر ونحلله لنرى مدى الاهتمام والتأكيد على المتقدم ، ففي قولنا : (زيداً عرفت ، وعرفت زيدا) ، فالجملة الثانية إخبار بان المتكلم يعرف زيدا او قد عرفه ، وفي الجملة الاولى الامر يختلف لان تقديم المفعول لرد خطأ في التعيين لاعتقاد المخاطب بأنّ المتكلم قد عرف انسانا غير زيد ، وهذا ما نادى به علماء البلاغة فالخطيب القزويني يقول: وأمّا تقديم مفعوله (أي مفعول الفعل) ونحوه ، عليه فلرد الخطأ في التعيين ، كقولك : (زيداً عرفت) لِمَنْ اعتقد انك عرفت انساناً وانّه غير زيد ، وأصاب في الأول دون الثاني ، وتقول لتأكيده ، وتقريره : زيداً عرفت لا غير " (٣)

مما سبق نستطيع القول ان المفعول به يتقدم على الفعل والفاعل اذا أريد تأكيده أو تقريره وهذا المعنى ، والمفهوم نجده يتردد عند قدماء نحاتنا كسيبويه وأبو حيان كما اسلفنا . وذهب أحد علماء اللغة المعاصرين إلى القول بانّ المفعول به لا يصح أنْ يسبق ركني الإسناد حيث يقول : " ولست أغالي حين أقرِّر هنا انّ المفعول لا يصح أنّ يسبق ركني الاسناد في الجملة المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة نحو (زيدا ضربت) و (زيدا ضربته) " (٤) وقد حدّد التقديم وحصره في الجملة الاستفهامية وفي الجملة المعتمدة على نفي ، أمّا في الجمل الاستفهامية أو المعتمدة على نفي فقد أمكن أنْ يتقدم المفعول على ركني الاسناد ، ثم استدل لذلك بآيات عدة عزا فيها التقديم لرعاية الفاصلة القرآنية فهي أشبه عنده بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كلّ الحرص" (٥) والآيات التي ذكرها جميعًا هي مما يتقدم فيها المفعول وجوبا على الفاعل وهي : (اياك نعبد ، وإياي فاعبدون ، ثم الجحيمَ صلّوه ، فأمّا اليتيمَ فلا تقهر) .

ومعظم هذه الآيات تسير وفقاً لقوانين اللغة في ترتيب كلماتها ، هذا من جهة ، ومن جهة

---

(١) الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ٤٣

(٢) N. Chomsky, Syntactic Structure, p. 26

(٣) القزويني ، الايضاح في علوم البلاغة ، ص ٦٦

(٤) ابراهيم انيس ، من اسرار اللغة ، ص ٣٣٣ (٥) المرجع السابق ، ص ٣٣٣

أخرى ، فقوله بانّ المفعول لا يصح أنْ يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة ، كما يزعم أصحاب البلاغة فقد قمتُ بمراجعة بعض أجزاء القرآن لأتثبّت من ذلك فوجدت في ثلاث سور منه هي (البقرة ، والأعراف ، والمائدة) انّ المفعول به تقدم على الفعل والفاعل في الجمل المثبتة ، والآيات هي : " فريقًا كذبتم وفريقًا تقتلون " (١) ، " فريقًا هدى وفريقًا حق عليهم الضلالة " (٢) ، " فريقًا كذبوا وفريقًا يقتلون " (٣) ، فاذا قيل إنّ المفعول تقدّم مراعاة للفاصلة ، فأني اقول : ما الفاصلة؟ ، وما دورها في التركيب اللغوي حتى تراعى في الكلام ؟ فهي لا تقدم ولا تؤخر في المعنى ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان هذا القول يمكن لن يقال في فريقًا الأولى والثالثة ، أمّا في الثانية فمّا هي الفاصلة التي يمكن مراعاتها . ونتفق معه في انّ تقدم المفعول في الجمل المنفية والاستفهامية يفيد ردّ الخطأ في التعيين ، أو بعبارة أخرى لتأكيد المتقدم ، وقد ورد مثل هذا كثيرًا في كتاب الله نذكر منه قوله تعالى : " أغير الله تدعون " (٤) ، فأصل الجملة (أتدعون غير الله) مكونة من أداة استفهام + فعل (تدعو) + فاعل (الواو في تدعون) + مفعول به ومضاف اليه

(Qus. Art { V + agant (pron) + O + comp .... } .)

فتحولت هذه الجملة إلى (أغير الله تدعون) أي بتقديم المفعول لغرض التوكيد ، فأصبحت الجملة مكونة من أداة استفهام + مفعول به + فعل + فاعل (Qus Art { O + V + agant + ...)

فجاء المفعول به مقدّم لتوكيده لان سياق الآيات التي سبقت هذه الآية تتطلب التأكيد على هذا الجزء دون غيره ، لأنّ الكلام قبل هذه الآية كان تساؤلًا عن عذاب الله وعن الساعة لإنكار المشركين لها ، وهذا يتطلب تركيزًا عن الذي سيُدعى في مثل هذا الموقف الحرج ، فقدّم المفعول ليتناسب مع الموقف ، يقول الجرجاني : " واعلم انّ حال المفعول ، فيما ذكرنا كحال الفاعل ، أعني تقديم الاسم المفعول يقتضي أنْ يكون الإنكار في طريق الاحالة والمنع ، من أنْ يكون بمثابة أنْ يوقع به مثل ذلك الفعل ، فإذا قلت : (أزيدًا ضربت ؟) كنت قد أنكرت أنْ يكون زيد بمثابة ان يضرب ، او بموضع أنْ يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه ، ومن اجل ذلك قدم غير في قوله تعالى : " .... أغير الله تدعون " (٥) ، ومثل هذا القول يمكن ان يقال

---

(١) الاية : ٨١ سورة : البقرة (٢) الاية : ٣٠ سورة : الاعراف

(٣) الاية : ٧٠ سورة : المائدة (٤) الاية : ٤٠ سورة : الانعام

(٥) الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ٩٥

في قوله تعالى : "أغير الله أبغي رباً " (١) فالأصل في الجملة (أبغي غير الله رباً) مكونة من أداة استفهام + فعل + فاعل (ضمير مستتر) + مفعول به + مفعول به ثان (Qus.Art {V + agant + O_1 + O_2}) ، فتحوّلت هذه الجملة إلى (أغير الله ابغي ربا) اي مكونة من اداة استفهام + مفعول به مقدم + فعل + فاعل (ضمير مستتر) + مفعول به ثان (Qus Art {O_1 + V + agant + O_2}) . لتوكيد المتقدّم .

وحاول باحث آخر أنْ يعلل هذه الأساليب بأنها تأتي بمعونة السياق ، و مقامات هذا النوع أشبه بتلك المقامات المقتضبة بالأساليب الحقيقية و يعترف بأنّها بليغة ولا شك ، و لكنه يقارنها بـ (إنّما ، النفي و الا) و يقول بأنّ مقامات (انّما ، والنفي ، و الاستثناء) أشبه بالمقامات المقتضبة للمجازات و هي أخلب و أخصب(٢) ولكنه في كتاب آخر له يبين انّ التركيب لا يكون إلّا لغرض غالبا ما يكون للاختصاص ، فيقول (زيداً أكرمت) و أنتَ تعني انك ما اكرمت إلّا زيدا (٣) وإلى مثل هذا ذهب أحدُ الباحثين الغربيين لقوله : " وجملة القول إنّ تقديم المفعول جوازاً يكون لغرض له علاقة بالأسلوب ، إذْ يتقدم عنصرٌ من عناصر الجملة على غيرها ، لأنَّ الناموس اللغوي يقتضي تقديمه ، و الواقع أنّ نقلك الكلمة من موضعها الذي وضعت فيه أصلاً إلى موضع آخر متقدم لا يكون الاّ لاهتمام بهذه الكلمة و بمدلولها . (٤) ، وهذا ما أقرّه علماؤنا الأقدمون من أمثال (الجرجاني ، ابي حيان ، سيبويه ، و غيرهم ، و ما الاهتمام بالكلمة و العناية بها الا توكيداً لها ، لأننا لا نلجأ الى التقديم الا في بعض حالات التوكيد . (٥) ولا يكون تقديمه مقصوراً على جملة مثبتة أو منفية ، فمتى ما أريد تأكيده قُدِّم .

ثانيا : تقديم المفعول على الفعل و الفاعل (فيما يسمى بباب الاشتغال) :

أصل هذا الباب ، أنْ يسبق اسمَ عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه ، لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً ، فيُضْمَرُ للاسم السابق عند نصبه عاملٌ مناسبٌ للعامل الظاهر مفسرٌ له . (٦) كقوله تعالى : " و الأنعامَ خَلَقَهَا " ، فالفعل اشتغل بالضمير (ها) العائد على الانعام و الأنعام نفسها منصوبة بفعل محذوف يفسره الموجود ، وفي هذا يقول :

---

(١) الاية :١٦٤ سورة الانعام (٢) محمد ابو موسى ، دلالات التراكيب ، ص ١٩١

(٣) محمد ابو موسى ، خصائص التراكيب ، ص ٢٩١

(٤) S. Kuno, Subject, them. and the speakers, p.417-444

(٥) ريمون طحان ، الالسنية العربية ، ص ٨٩

(٦) حاشية الصبان ، ج٢ ص ١٧٢

ابن مالك : إنْ مضمر اسم سابق فعلاً شغل عنه بنصب لفظه او المحل
فالسابق انصبه بفعل أضمرا حتمًا موافق لما قد ظهرا . (١)

وقد ذكر النحاة للاسم السابق حالات مختلفة (٢) نوجزها فيما يلي :

اولا : يجب رفع هذا الاسم في حالات : (أ) إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كـ(إذا) التي للمفاجأة فتقول (خرجت فإذا زيدٌ) ، (ب) إذا وَلِيَ الفعل المشتغل بالضمير أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط والاستفهام و ما النافية ، نحو (زيدٌ إنْ لقيته فأكرمه) و (زيدٌ هَلْ تضربه) و (زيدٌ ما لقيته) .

ثانيا : ما يجوز فيه وجهان الرفع و النصب ، و يرجح النصب : إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب ، كالأمر و النهي والدعاء ، نحو : (زيدًا أضربه) و (زيدًا لا تضربه) ، و إذا وقع بعد اداة يغلب ان يليها الفعل كهمزة الاستفهام نحو (أزيدًا ضربته) ، و ايضاً إذا وقع بعد عاطف تقدمته جمل فعلية و لم يفصل بين العاطف و الاسم نحو : (قام زيد وعمرًا اكرمته)

ثالثا : يجب نصب هذا الاسم اذا وقع بعد اداة لا يليها الا الفعل ،كادوات الشرط نحو: (ان زيدا اكرمته اكرمك) .

رابعا : ما يجوز فيه وجهان و يرجح الرفع : و ذلك في كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ،ولا ما يرجح نصبه ، ولا مايجوز فيه الأمران على السواء ، كقولك : (زيد ضربته) .

خامسا : ما يجوز فيه الأمران على السواء : إذا وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ، جاز الرفع و النصب على السواء _ والجملة ذات الوجهين التي صدرها اسم و عجزها فعل _ .

هذه هي أهم الحالات و القواعد التي تضبط هذا الباب الذي شغل النحاة قديمًا و حديثًا .

---

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، ج٢ ص ١٢٩

(٢) المرجع نفسه ، ج٢ ص ١٣٢ وما بعدها

وأكثر الجدال فيه ، فقد ذكره سيبويه في باب مستقل ، وسمّاه (ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدّم أو أُخر ، و ما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم) ، يقول : انه يجوز رفع هذا الاسم اذا بُني الفعل على هذا الاسم ، حيث كان مُعملاً في الضمر و شغله به ولولا ذلك لم يحسن ، لأنّك لم تشغله ، وإنْ شئت قلت : زيدٌ ضربته ، وإنّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنّك قلتَ : ضربت زيداً ضربته ، إلّا أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره . (١)

فيتضح من كلام سيبويه ، انه يجوز في الاسم السابق الرفع و النصب ، الرفع على أنّه متحدث عنه ، و الكلام مبني عليه ، أي إذا أراد أنْ يُخبر عن هذا الاسم المتقدم ، والنصب بفعل مضمر يفسره المذكور ، أي إذا أراد التأكيد لهذا الاسم المتقدم ، فمثلاً إذا قلت : (خالداً أكرمته) ـ على الرغم من أنّه لا لبس بين حركة الاسم المتقدم (خالداً) وما يقع في أول الكلام المبتدأ، إلّا انّ نحاة البصرة يقدرون فعلاً يعمل في الاسم المتقدم النصب يفسره الفعل المذكور بعده ـ لتكون خالدا مفعولا للفعل المقدر ، لان الفعل المذكور في الجملة قد حصل على مفعوله وهو الضمير في أكرمته ، وليس الفعل من الأفعال التي تأخذ مفعولين ، فلا سبيل للقول بانّ (خالداً) مفعول ثان للفعل المذكور ، فتكون الجملة (على هذا الأساس عند نحاة البصرة مكونة من جملتين (أكرمت خالداً أكرمته) ، فالجملة الأولى (أكرمت خالداً) مكونة من فعل + فاعل + مفعول به ، الجملة الثانية (أكرمته) هي الأخرى مكونة من فعل + فاعل + مفعول به . (V+ agant + o)

ويكون التوكيد توكيداً لفظياً بتكرار الجملة ، و النصب في ذلك كله بعامل محذوف وجوباً لايجوز إظهاره و يشترط ان يكون مماثلا للفعل المذكور ، في حين يرى أهل الكوفة ان الاسم المتقدم على الفعل منصوب بالاسم الواقع على الهاء ، فيكون تحليل الجملة عندهم (مفعول به مقدم (خالداً) + فعل + فاعل + ضمير عائد على المفعول المقدم) (٢) (O + V + agant + (pron)) والذي نراه انّ المتكلم لَمْ يرِدْ

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ص ٨١

(٢) لم نعثر على راي لاهل الكوفة في هذه الهاء في ما نعلم

توكيد الجملة توكيداً لفظيا كما هو عند أهل البصرة ، وانّما أراد توكيد جزء من المعنى مَثَلاً بجزء من الجملة وليس بالجملة كلّها ـ أىْ بالمفعول به ـ فقدّمه ثم أراد أنْ يزيد فى توكيده فذكره ثانية فى موضعه الأصل ، فأصبحت الجملة (خالداً أكرمت خالداً) أىْ مكونة من مفعول به + فعل + فاعل + مفعول به مكرر (O + V + agent + O) فحذف الاسم الثانى (خالداً) من موضعه ، وكنّى عنه بالضمير بالضمير ، لأنّ العرب تجتنب إجتماع المتشابهين ـ (١) ، وليس من موضعه التقدم لأنّه حينئذ يحتاج الى ما يعود عليه ـ مقدّما عليه ـ فأخَذَت الجملة وضعها الأخير (خالداً أكرميه) ، فالجملة فى قواعد النحو التوليدى مكونة من فعل + فاعل + مفعول به ، ثم تحولت وفقاً لقواعد التحويل الى مفعول و فعل وفاعل ، (O + V + agent) لتحقيق غرض يتعلق بالمعنى .

و يذكر الزمخشرى هذا الباب بتوسع أكثر منه عند سيبويه ، و يفتح له باباً في مُفَصَّله يسميه باب ما أُضْمِرَ عَامِلُه على شريطة التفسير) وقال : " و من المنصوب باللازم إضماره ما أُضْمِرَ عَامِلُه على شريطة التفسير فى قولك (زيداً ضربته) كأنّك قُلْتَ (ضَرَبْتُ زيداً ضربته) .

فكما نرى فالباب موضع خلاف بين النحاة فى أُصوله و فروعه ، حيث أنّهم اختلفوا فى ناصب هذا الاسم المتقدم ، فجمهور نحاة البصرة يرون أنّ ناصبه فعلٌ مُضْمَر يفسره الموجود ، و قد تبعوا فى هذا الرأى إمامَهم سيبويه . أمّا نحاة الكوفة ، فيرون انّ ناصبه الفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره ، لان ضميره ليس غيره وإذا تعدى الى ضميره كان متعدياً إليه (٢)

ويذكر خالد الأزهرى رَأْيَيْن لِلكِسَائِي و الفَرّاء في هذا الصدد ، ويقول : " يزعم الكِسَائي أنّ نصب الاسم المتقدم يكون بالفعل المتأخر ، والضمير مُلْغَى ، وأمّا الفرّاء ، فيرى انهما منصوبان بالفعل المذكور . (٣) ، إلّا انّ صاحبي الكافية و الهمع يورد ان رأى الكسائي السابق ، وينسبانه إلى الاثنين دون انْ يذكرا رأى الفراء السابق . (٤) ، أمّا ان يعد الضمير ملغى فهذا لا يتفق مع اللغة لأنّ التركيب الجملى يكون للتعبير عن معنى ، وربما قصدا

---

(١) السيوطى ، الاشباه و النظائر فى النحو ، ج١ ص ٢٣

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل (المتن) ، ج١ ص٣ و ما بعدها

(٣) المرجع السابق ، ج٢ ص٣٠

(٤) خالد الازهرى ، شرح التصليح على التوضيح ، ج١ ص ٢٩٧

بكلمة ملغى أنّه لا دور له في التحليل النحوى ، أمّا عن التركيب النحوى و علاقته بالمعنى فان ذلك ناتج عن وضع قاعدة نحوية مفادها (لا يجوز أنْ يكون للفعل معمولان) .

و قد حاولت ان أرى رأي الفراء في معانيه) فوجدته يقول في قوله تعالى : " و الانعام خلقها لكم " ، نصبت الانعام بـ (خلقها) لما كانت مع الأنعام واو ، كذلك كلّ فعل عَادَ على اسم يذكره قبل الاسم واو او فاء او كلام يحتمل نقلة الفعل الى ذلك الحرف الذى قبل الاسم ، ففيه وجهان ، اما النصب فان تجعل الواو ظرفا للفعل ، والرفع ان تجعل الواو ظرفا للاسم الذى هي معه . (١)

و لم يقف الخلاف بين النحاة عند هذا الحد بل تعداه إلى الخلاف فيما أُثبتوه من حالات لهذا الاسم المتقدم الذي ذكرنا سابقاً ، فعند ذكرهم للذي يجب نصبه يجيز بعضهم الرفع لوقوع الاسم بعد الأدوات ، و استشهد بقول الشاعر :

لا تجزعي إنْ مُنْفِسٌ أهلكته ... فاذا اهلكت فعند ذلك فاجزعي (٢)

وكذلك نجد خلافاً مشابهًا في الواجب الرفع ، حيث يجيز بعضهم عمل ما بعد الادوات فيما قبله ، فيقول : زيداً ما لقيته ، فيجيز النصب مع الضمير بعامل مقدر . (٣)

و ظل هذا الخلاف قائماً بين النحاة إلى ان جاء ابن مضاء فثار على هذا الباب و على غيره من الأبواب النحوية ، فأنكر وجود مثل هذا الباب و ردّه إلى بابين من النحو هما الابتداء و الفاعلية . (٤) ، و تبع ابن مضاء في ثورته هذه عدد من علماء اللغة المعاصرين منهم (ابراهيم مصطفى ، تمام حسان ، مهدى المخزومى ، و غيرهم) ، و سنورد فيما يلى بعض ارائهم في هذا الباب .

أمّا ابراهيم مصطفى فذهب إلى انّ الاسم المرفوع في هذا الباب هو مبتدأ ، فيقول : " إذا أردّت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل (زيداً رأيته) بان يكون مُتَحَدَّثاً عنه مُسنداً اليه فليس إلّا الرفع ، و الاسم آت في موضعه من الكلام ، وإذا أردت أنّ هذا الاسم إنّما سيق

---

(١) الفراء ، معانى القران ، ج٢ ص ٩٥

(٢) شرح ابن عقيل ، ج٢ ص ١٣٣ ، وانظر الانصاف في مسائل الخلاف ، مسالة ٨٥

(٣) المرجع السابق ، ج٢ ص ١٣٧

(٤) ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص ٩٥

تتمة للحديث وبيانا له ، لا متحدثا عنه ، فالحكم النصب ، تقول (زيدا رايته) وقد تقدم الاسم عن موضعه وخولف به ترتيبه لغرض او معنى قصد اليه المتكلم من معانى التقديم ، (١)

ويرى تمام حسّان انّ (زيداً ضربته) من مسائل الرتبة و الفصل و الربط بالضمير ، و ليست من مسائل حذف الفعل وجوباً • (٢)

و يرى مَهْدِي المخزومي رأى ابراهيم مصطفى السابق فى الاسم المتقدم المنصوب ، و انه قدم للاهتمام به ، وأمّا المرفوع فانه مبتدأ و يجب أن يدرس فى باب الجملة الاسمية • (٣)

ونرى ان العلماء المتقدم ذكرهم أتبعوا الاسم المتقدم إلى المفعولية و الاسم المرفوع الى الجملة الاسمية على أنّه مبتدأ ، لكنهم لم يعطوا رأياً واضحاً فى الضمير الذى لحق بالفعل فقد يكون هذا الضمير واضحا إذا كان الاسم المتقدم مرفوعا ، ولكن اللبس فيما اذا كان الاسم المتقدم منصوبا ، وهو السبب فى وجود هذا الباب ، الا ان المخزومى يعد هذا الضمير كناية عن المفعول أو الاشارة إليه • (٤)

ويرى أحد الباحثين المحدثين انّ هذا الضمير هو توكيد للاَسم المتقدم • (٥)

و هذه الاراء التى ذكرناها لعلمائنا المعاصرين فى هذا الباب ، (خاصة فى الاسم المتقدم) ليست بجديدة ، فكما ذكرنا أن ابن مضاء قد سبق إليها ، و نجد أيضاً صدى لمثل هذه الاراء فى كتب المتقدمين من النحاة فقد ذكر سيبويه مثل هذه الاراء وقال : بأنّ الاسم إذا بنى عليه الكلام يكون مرفوعاً ، واذا لم يُبْنَ عليه الكلام يكون منصوبا لفعل محذوف وجوبا • (٦) ، و يذكر ابن يعيش رأياً طريفا فى هذا الموضوع يقول: "إعلم انّ هذا الضرب يتجاذبه الابتداء و الخبر ، و الفعل والفاعل • (٧)

ونرى ان هذا الباب جميعه مردّه إلى باب التوكيد للاسباب التالية :

---

(١) ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ، ص١٥٣

(٢) تمام حسان ، اللغة مبناها ومعناها ، ص ٢١٩

(٣) مهدى المخزومى ، فى النحو العربى ، ص ١٧٢ ، ١٧٣

(٤) المرجع السابق ، ص ١٧٥

(٥) خليل عمايرة ، راى فى انماط التركيب الجملى ، عدد

(٦) سيبويه ا ، الكتاب ، ج١ ص٨١

(٧) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٢ ص ٣٠

الاول : إنّ رفع هذا الاسم المتقدم ليس مشكلاً ، فقد أجمع النحاة قديماً وحديثاً على أنّه مبتدأ أي متحدَّث عنه في الكلام ومحلّه باب الابتداء والخبر ، ولا داعي لبحثه في باب مستقل ليقال فيه متى يجب رفعه ؟ أو متى يجوز الوجهان ويرجح الرفع أو غيره ؟ ، كما بيناه في حينه ، فكل مرفوع في هذا الباب هو مبتدأ ، فإذا اشتملت الجملة على ما يدل على المقابلة ، كأن تشتمل على "أمّا" كقولنا : انتصر خالد في اليرموك ، أما سعد فانتصر في القادسية ، فهي للمقابلة بين الاسم المرفوع (سعد) وغيره (خالد) في صفة معينة ، وان لم يذكر غيره في الجملة ، فكأن الكلام يحتمل في أصله انّ المتكلم قد تحدّث عن كذا وكذا ، وعندما جاء ليذكر (سعداً) قال : أما سعد ف . . . مقابلاً بغيره وهذا ما يسمى في علم اللغة الحديث بـ(Contrastive)

وإذا ذكر الاسم المرفوع المتقدم دونما مقابلة بينه وبين غيره في الجملة كأن يقال (زيد فأكرمه) فلأنه موضوع الجملة المتحدث عنه يذكر في أول الجملة لأهميته ، كونه أهم عنصر في الجملة ، فيعود عليه ضمير يحل محلّه ويؤكده ، وليس بالضرورة أنّ يحمل حركة مماثلة لمؤكّده ، لأنّ الجملة تبدو وكأنّها مكونة من جملتين (زيد / فأكرمه) يظهر هذا من الوقف بعد زيد ، وهذا ما يسمّى في علم اللغة الحديث بـ (Topic theme)(١)

الثاني : إذا نصب الاسم المتقدم ، فهو للاهتمام به والتركيز عليه ، لأنّ الأصل فيه أنّ يكون متأخراً ، فيكون تقديمه للتوكيد ويذكر ضميره في محله زيادة في التوكيد ويسمّى هذا بـ (Focus)

من كل ما مر نستطيع القول : ان باب الاشتغال مصطلح نحوي ، اوجدته نظرية العامل والعمل ، أي تبرير الحركة الإعرابية أينما وجدت ، فالاسم إذا تقدّم وكان مرفوعاً فهو مسند إليه ومتحدّث عنه في الجملة ، ولا داعي لتبرير حركته ، لأنّ المتكلم أراد الإخبار عنه بالجملة التي تليه ، ولم يرده مفعولاً لها ، وإذا تقدم الاسم وكان منصوباً فهو مفعول به قدم دون سواه من عناصر الجملة لتوكيده ، وزيادة في لتوكيد الاسم المتقدم ذُكر ضميره في موقعه الأصل .

---

(١) S. Kuno , Empathy and Syntax , p. 639-672 .

٥ ـ تقديم الظرف و الجار والمجرور:

الظرف و الجار والمجرورمن فضلات الجمل يذكران متعلقين بالجمل الاسمية و الفعلية ، و رتبتهما في آخر الجملة ، و هذا الأصل في موضعهما وفقاً لقواعد النحو التوليدي ، و لكنهما قد يتقدمان عن موضعهما و يذكران في موقع متقدم في الجملة للاهتمام بهما و توكيدهما ، وفقاً لما يصيبهما من تحويل و تغيير في موقعهما ، و بالاضافة الى ذكرهما متعلقين بالجملة الاسمية و الفعلية و من فضلاتهما ـ اي يتم المعنى المراد من الجملة بدونهما ـ فإنهما يكونان بمرتبة العمد في الجمل ـ كما سنبينه في التقديم في الجملة الاسمية ـ و فيما يلى سنرى مواضع تقديم الظرف و الجار والمجرور في الجملة الفعلية .

كما قلنا انّ رتبتهما في آخر الجمل ، ولكنهما يَرِدَ أن يتقدمين في الجملة لتوكيدهما كقوله تعالى : " و على الله فليتوكل المتوكلون " (١) فأصل الجملة (فليتوكل المتوكلون على الله) لتسير وفقاً لنظم و قواعد النحو التوليدي ، أي مكونة من فعل و فاعل و جار ومجرور متعلق بهما و لكن المتحدث أراد ان يؤكد الجار والمجرور دون سواه من عناصر الجملة ليكون المقدم هو المخصوص بالتوكل ، و ليس سواه ، أو ليكون ردًا على من يعتقد أنّ هناك من يتوكل عليه غير الله فقدّم الجار والمجرور على الفعل و الفاعل ، فأصبحت الجملة (وعلى الله فليتوكل المتوكلون) مكونة من جار ومجرور مقدم لتوكيده ، و فعل و فاعل (prepc + V + agent .)

و كذلك قوله تعالى : " و إليه تحشرون " (٢) فأصل الجملة (تحشرون إليه) قدم الجار و المجرور لتوكيد أنّ الحشر لا يكون إلاّ لهذا المقدم فأصبحت الجملة (واليه تحشرون) مكونة من جار ومجرور مقدم وفعل وفاعل (prepc + v + agent .) .

وكذلك قولك : (عندك يجتمع الناس) فأصل الجملة (يجتمع الناس عندك) مكونة من فعل و فاعل و ظرف ، أراد المتكلم توكيد مكان الاجتماع و الاهتمام به دون غيره من عناصر الجملة ، فقدم ما يدل عليه وهو الظرف إلى أول الجملة ليكون أول ما يقرع اذن السامع لأنّه هو الذي يهمه و يعنيه أكثر من غيره ، فأصبحت الجملة (عندك يجتمع الناس) مكونة من ظرف مقدم للتوكيد

---

(١) الاية : ١٢ سورة : ابراهيم

(٢) الاية : ٧٩ سورة : المؤمنون

وفعل وفاعل . (prepd + V + agent .)

٦ - تقديم مكملات الجملة الفعلية :

المكملات هي اسماء تذكر في أواخر الجملة الفعلية لمعنى تدل عليه بوجود ما في الجملة ولا يتم هذا المعنى بدونها ، وهي من فضلات الجملة ، أي لا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه في الجملة . وهي المفاعيل : المفعول به - وقد ذكر سابقا لانه يكون في بعض الحالات كالعمد إذا كان الفعل متعدياً - والمفعول معه ، والمفعول فيه ، والحال والتمييز وغيرهما ، فرتبة هذه المكملات أنْ تذكر بعد العُمد في الجمل ، ولكنها قد تتقدم ، لتوكيدها وللاهتمام بها ، وسنعرض لبعضٍ منها ، ونكتفي بالاشارة إليها دون سواها :

اولاً : تقديم الحال : رتبة الحال متأخرة في الجملة تذكر بعد صاحبها وعاملها كقولنا : (أقبل الرجل ضاحكاً) ، وقد يتقدم الحال (ضاحكاً) في الجملة الى موقع المتقدم ، كان يكون قبل الفاعل أو قبل الفعل لتوكيده ، وسنبين تقدمه على عامله وعلى صاحبه :-

١ - تقدمها على صاحبها : الأصل فيها أنْ تتأخر عن صاحبها ولكنها تتقدم عليه جوازاً كقولنا : (جاء راكباً زيد) فالأصل فيها (جَاءَ زيدٌ راكباً) مكونة من فعل وفاعل وحال تبين هيئةَ مجيء زيد (V + agent + Complement .)

أراد المتكلم أنْ يؤكّد هذا الحال ويهتم به أكثر من صاحبه فقدمه عليه ، فأصبحت الجملة (جَاءَ راكباً زيد) مكونة من فعل وحال مقدم للتوكيد وفاعل (صاحب الحال)

٢ - تقدم الحال على عاملها : الأصل في الحال أنْ تتاخر عن عاملها (أيْ الفعل) ولكنها تتقدم عليه جوازاً - لأنَّ التقدم الواجب يسير وفق أنظمة وقوانين النحو التوليدي - كقولنا : (راكباً جاء زيد) فالأصل فيها (جاء زيدٌ راكباً) مكونة من فعل وفاعل وحال (V+ agent + Comp.) أراد المتكلم توكيد الحال التي جاء عليها زيد فقدَّم ما يدل عليها (الحال) فأصبحت الجملة (راكباً جاء زيد) مكونة من حال مقدم

للتوكيد وفعل وفاعل (Comp + V + agent .) .
وتقدم الحال على عاملها موضع خلاف بين النحاة حيث يرى الكوفيون انّه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل في الفعل اسماً ظاهراً ، ولكن البصريين يجيزون ذلك ويذهبون إلى انّ يجوز تقديم الحال على العامل مع الاسم الظاهر والمضمر . (١)
وحجة أهل الكوفة انّه لا يجوز تقديم المضمر على المظهر ، واحتج البصريون بالنقل والقياس من وعلى كلام العرب . وفي الواقع انّ الاستعمال اللغوي يجيز مثل ذلك ، كقوله تعالى " فأوجس في نفسه خيفةً موسى " (٢) ، وكقولهم : (في أكفانه لفّ الميّت) و (في بيته يؤتى الحكم) ، فالحال تتقدم على عاملها اذا اريد توكيدها .
ثانيا : تقديم المفعول لأجله : رتبةُ المفعول لأجله كغيره من المكملات في آخر الجملة ، ولكنه قد يتقدم إلى موضع متقدم في الجملة — ولا يضر تقديمه على التركيب النحوي للجملة — ويكون للتوكيد ، ففي قولنا : (رغبةً في العلم أتيتُ الجامعة) فاصل الجملة (أتيتُ الجامعة رغبةً في العلم) أراد المتكلم أنْ يؤكد السبب في المجيء إلى الجامعة ، فقدّم ما يدل عليه للتوكيد وهو المفعول لأجله ، فأصبحت الجملة (رغبةً في العلم أتيت الجامعة) مكونة من مفعول لأجله مقدّم + جار ومجرور متعلق به + فعل وفاعل ومفعول .
. (Causative object + prepcl + V + agent + o .)
ثالثا : المفعول معه : لا يجوز تقديمه على عامله لانّ في ذلك إخلالاً بالتركيب النحوي وكذلك المعنوي (الدلالي) ، فحين نقول : (سِرْتُ والنّيلَ) لا يجوز لنا أنّ نقول (والنّيلَ سِرْتُ) لأنّ السامع قد يلتبس عليه الأمر ، واللغة وسيلة افهام بين السامع والمتكلم بأوضح الطرق وأجلاها .
رابعا : المفعول فيه : وهو الظرف ، ورتبته أنْ يأتي بعد العمد كما قلنا ، كقولنا (يزرع الناس الحبوب شتاءً) فإذا أراد المتكلم أنْ يهتم ويؤكد الظرف الذي زرعت فيه الحبوب ، يقدّمه الى موقع متقدم ، ليكون السامع أكثر اهتماما به ، فيقول (شتاءً يزرع الناس الحبوب) .

---

(١) ابن الانباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، مسالة ٣١
(٢) الاية : ٦٧ سورة : طه .

خامسا : التمييز : وهو من المكملات يذكر متاخرًا في الجملة ، وهو أنواع منه ما يكون تمييز ذات ، كقوله تعالى : " رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ كوكبًا " (١) وهذا النوع ملازم للمميز ، فهـــو يذكر بعده ، ليزيل ما به من إبهام ، لأنَّ العدد من المبهمات فيحتاج إلى ما يميز ، فيذكر التمييز بعده ، ولا يقدم عليه ولا على غيره في الجملة لهذه الغاية ، لأنَّ ذلك يُحدِثُ لَبْسًا حين نقول (كوكبًا رأيتُ أحدَ عشرَ) أو (رأيتُ كوكبًا أحَدَ عشَرَ) .

ومنه ما يكون تمييز نسبة كقولنا : (حَسُنَ خالِدٌ خُلُقًا) وقولنا (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا) وهـذا النوع يجوز تقديمه على أطراف الجملة ، لأنَّه لا يزيل إبهامًا كما في النوع الأول ، وقد اختلف النحاة في تقديمه ، فأهل الكوفة أجازوه ، وأهل البصرة لم يجيزوه ، واحتجَّ الكوفيون بالنقل والقياس من وعلى كلام العرب ، كقول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ

والواقع انه يجوز تقديم التمييز كغيره من المكملات اذا كانت هناك حاجة في نفس المتكلم للتركيز عليه والاهتمام به دون سواه في الجملة ، فهناك فرق في المعنى بين (حســن زَيْدٌ خُلقا (وخُلُقًا حَسُنَ زَيْدٌ) ، فالجملة الأولى تفيد أنَّ زيدًا صار حَسَنًا بسبب خُلُقِهِ ، أمَّا الجملة الثانية فتفيد أنَّ الخُلُقَ هو الذي حَسُنَ مِنْ زَيْدٍ ، وهذا المعـنى جاء نتيجة لتقديم التمييز .

وخلاصة القول ، انَّ المكملات منها ما يجوز تقديمه على عامله ، ومنها ما لا يجــوز تقديمه ، فأمَّا ما يجوز منها فانه يتقدم للاهتمام به والتركيز عليه وتوكيده دون سواه مــن عناصر الجملة كما بينا لأنَّ العرب إذا أرادت الاهتمام بشيء قدَّمته .

---

(١) الاية : ٤ سورة : يوسف

صور التقديم فى الجملة الاسمية :

١ـ : تقديم الخبر على المبتدا جوازاً : لن نعرض للتقديم الواجب فى الجملة الاسمية لأنّ هذا التقديم تتحكم به مجموعة من القوانين و القواعد اللغوية تقتضيها طبيعة اللغة ، و سوف نكتفى بعرض التقديم الجائز فى اللغة ، لأنّ فى تقديمه غَرَضاً فى المعنى يريده المتكلم .

فالجملة الاسمية هى كل جملة صدرها اسم (١) مكونة من عنصرين (مسند اليه ، مبتدأ و مسند ، خبر) الأصل في ترتيبهما أنْ يتقدم المبتدأ على الخبر ، وذلك لأنّ الخبر وصف فى المعنى للمبتدأ ، (٢) و يكون ترتيبهما هذا متفقاً و قواعدَ النحو التوليدي ولكن يجوز تقديم الخبر على ما هو أصل فى التقديم ، فنخرج به عن الأصل فيكون تقديمه هذا وفقاً لقواعد النحو التحويلي ، و غالباً ما يكون لمعنى هو توكيد هذا المتقدم .

و التقديم الجائز يمر به النحاة دون ما اهتمام ، فيكتفون بالاشارة او الايماء اليه بكلام موجز مقتضب ، يقول ابن هشام : " جواز التقديم و التأخير وذلك فيما فَقَدَ فيه مرجحهما ، كقولك : زيد قائم ، فيرجح تاخيره على الأصل و يجوز تقديمه لعدم المانع . (٣) ويقول ابن جنى : " ومما يصح تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ نحو : قائم أخواك . (٤)

و فى الحقيقة أنّ هذه إشارات و إيماءات لا تغنى ولا تسمن من جوع ، فالخبر يجوز تقديمه ويكون لتوكيد معناه ، والتركيز عليه والاهتمام به دون المبتدأ والاّ ما الحاجة من تقديمه ، فمثلا : قائم أخوك ، الأصل فيها أنْ تكون (أخواك قائم) مكونة من مبتدأ و خبر (S + pred.) أراد المتكلم الاهتمام بالقيام أكثر من إهتمامه بـ (أخواك) فقدم ما يدل عليه وهو الخبر (قائم) إلى صدر الجملة ، ليتناسب واهتمام المتكلم بهذا الاسم و تركيزه عليه ، فأصبحت الجملة (قائم زيد) مكونة من خبر مقدم للتوكيد و مبتدأ مؤخر (pred+S) و كذلك قولك : (عَرَبي أنا) الأصل فيها (أنا عربى) مكونة من مبتدأ و خبر (S+pred) أراد المتكلم الاهتمام بالخبر و ابرازه للسامع على انه هو المهتم به دون المبتدأ فقدّمه إلى أول الجملة ، فاصبحت "عربي أنا" ، مكونة من خبر مقدّم للتوكيد و مبتدأ (pred+S)

---

(١) ابن هشام ، المغنى ، ج٢ ص ٣٧٦ (٢) شرح ابن عقيل ، ج١ ص ٢٢٧

(٣) ابن هشام ، اوضح المسالك ، ج١ ص ٢١٦

(٤) ابن جنى ، الخصائص ، ج٢ ص ٣٨٢

٢ ــ تقديم الخبر اذا كان شبه جملة :

اولا : إذا كانت فضله : أى ليست مسنداً أو مسنداً إليه ، كقولنا : (نَصْرُ المؤمنين حقّ علينا) فـ (علينا) شبه جملة (جَارّ ومجرور) جاء في موضعه الأصلي ، لأنّ الأصل فيه أن يكون متاخراً عما هو عمدة في الجملة الاسمية ، ولكنه يجوز تقديمه على الخبر تارةً وعلى الخبر والمبتدا معاً تارة أخرى ، ويكون تقديمه للتوكيد ، كقولنا : (نصرُ المؤمنين علينا حقٌ) تَقَدَّمَ الجار والمجرور على الخبر للاهتمام به والتأكيد على معناه ، ونقول : (عَلَيْنَا نصرُ المؤمنين حقٌ) حيث تَقَدَّمَ الجار والمجرور على المبتدأ والخبر للاهتمام به أيضاً .

ثانيا : إذا كانت عمدة او (متعلقة بما هو عمدة محذوف) : وذلك حينما يكونا متعلقين كقولنا : (زَيْدٌ في البيت) ، ففي البيت ، جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره كائنٌ أو مستقر أو موجود في عرف النحاة ، وعدّوا ذلك واجباً ، يقول السيوطي : " لا بُدَّ من تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل أو ما يشبهه أو ما أُوِّل بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه فانْ لم يكن شيء من هذه الاربعة موجوداً قُدِّر " (١)

ثم يذكر بعد ذلك مواضع وجوب تعلقهما بمحذوف ويردها إلى أنْ يقعا صفة نحو : (كصيّب من السماء) أو حال نحو : (فخرج على قومه بزينته) ، أو صلة نحو : (وله من في السموات ...) أو خَبَرَاً نحو : (زيدٌ عندك أو في الدار ...) (٢) فيزعم النحاة انّ قولنا : (زيدٌ عندك أو في الدار) متعلق بمحذوف تقديره مستقر أو كائن أو موجود ، أىّ أنّ الجار والمجرور أو الظرف (عندك) أو (في الدار) لا يصلح انْ يكون أحداهما خبرا للمبتدأ ، ولذا لجأوا إلى تقدير خبر محذوف للمبتدأ يتعلق به الجار والمجرور أو الظرف والسبب في ذلك هو انّ النحاة قالوا : " انّ المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلابد لها من عامل يعمل فيها ان لم يكنّ ظاهراً كقولنا : زيدٌ قائمٌ في الدار ، كَانَ مُضْمَراً ، كقولنا : زيد في الدار " والذى لا شك فيه ان هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة وعلاقة ، وتلك النسبة دلت عليها في ، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك . فقولنا : زَيْدٌ في الدَّار ، كلام تام لا يفتقر سامعه إلى زيادة أو تقدير

---

(١) السيوطي ، الاشباه والنظائر ، ج١ ص٢٣٠ .

(٢) المرجع السابق ، ج٢ ص ٢٣١

(كائن) او (مستقر) . " (١)

وهذا التقدير دفع ابن مضاء لأنّ يقول : " ومما يجرى هذا المجرى من المضمرات التى لا يجوز اظهارها ما يدعونه فى المجرورات التى هى إخبار أو صلات أو صفات أو أحوال مثل : زيد فى الدار ، رأيت الذى فى الدار ، مررت برجل من قريش . (٢) فلا حاجة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور عنده ، وقد التفت ابن يعيش التفاتةً سريعة إلى مثل هذا القول فقال : واعلم انّك لما حذفت الخبر الذى هو استقر أو مستقر ، وأقمت الظرف مقامه صار الظرف هو الخبر " . (٣) ، وهذا القول موضع خلاف بين النحاة ، وعقد له ابن الانبارى مسألــة فى الانصاف حين يتقدم الظرف على المبتدا ، فالكوفيون يرون انه (أى الجار والمجرور أو الظرف) عوض عن فعل محذوف وانّه هو رافع المبتدأ بعده ، والبصريون يرون أنّ الاسم ارتفع بالابتداء (٤) وكلاهما ينظر إلى سبب ارتفاع الاسم الواقع بعده ، وهل الجملة غير مفهومة لدى السامع كي يقدر فعلاً مثل الظرف أو الجار أو المجرور ؟ انّها ليست كذلك ولكن تعليل حركة الاسم المتأخر هى التى جلبت هذه التقديرات ، فأصل الجملة (عندك زيد) (زيد عندك) وفى هذا النوع نراهم كذلك يختلفون ، فيرون أنّ المبتدأ خبره محــذوف والظرف متعلق بهذا المحذوف . فلابُدّ من التقدير على الوجهين مع العلم أنّ أصــل الجملة الاولى (عندك زيد) هو : زيد عندك ، مكونة من مبتدأ وخبر ولا حاجة للتقدير (S + pred.) . وإذا تقدّم الظرف لا حاجة لتقدير فعل أو خبر ، فالتقديم لأهمية المتقدم والتركيز عليه أكثر فيكون خبرًا مقدّمًا لغرض التاكيد ، فتصبح الجملة (عندك زيد) مكونة من خبر مقدم شبه جملة) ومبتدأ مؤخر (pred. + S.) قدّم الخبر لغرض التأكيد ولا حاجة للتقدير .

---

(١) ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص٧٩

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٩

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ص ٩٠

(٤) الانبارى ، الانصاف فى مسائل الاختلاف ، مسالة ٦

ولو صح ما ذهب إليه النحاة فى تقدير الخبر المحذوف لكان التقدير فى مثل قوله تعالى : " وفى السماء رزقكم وما توعدون " ، رزقكم كائن أو رزقكم مستقر ، وفرق بين أسلوب يستغنى بدلالة شبه الجملة عن المحذوف وبين أسلوب يقدر فيه خبر متوهم لا يغنى ذكره عن شبه الجملة شيئاً . " (١)

فالجملة : زيدٌ فى الدار ، تسير وفقاً لنظام اللغة وتتحكم فيهاقواعد النحو التوليدى (G.R) ولكنها فى صيغتها التالية : فى الدار زيد ، قد جرى عليها تغيير فى مواقع الكلمات فخرجت عن قواعد النحو التوليدى لتخضع لقواعد النحو التحويلى (T.R) وهذا يكون لغرض يتعلق بالمعنى وهو هنا التوكيد ويتضح هذا من جملة (رجل فى الدار) ، وهى جملة ترفضها اللغة وذلك لعدم تحديد أو تخصص (رجل) فلا يكون التوكيد بنكرة ، وعلى ذلك فقد تمّ تقديم الخبر فى البيت على المبتدأ ، ولا مجال لترتيب آخر فى الجملة السابقة ، فالتركيب الأصل فى اللغة الذي يكون فى ضوء النحو التوليدي لا يكون موجوداً او مستعملاً فى اللغة ، فيكون تحليل الجملة هكذا :

١ — مبتدأ معرفة (زيد) وخبر شبه جملة (فى الدار) ، وهذا يكون وفقا للبنية السطحية للجملة التى تخضع لقوانين النحو التوليدي ($S + pred(prepcl) = S.S = G.R$)

٢ — خبر شبه جملة مقدم لغرض التوكيد (فى الدار) ومبتدا مؤخر (زيد) ، وهذا يكون وفقا للبنية السطحية للجملة التى تخضع لقوانين النحو التحويلي ($pred(prepcl) + S = D.S = T.R$)

٣ — مبتدا نكرة (رجل) وخبر شبه جملة (في الدار) هذه الجملة مرفوضة فى اللغة لانه لا يجوز الابتداء بالنكرة ($S + pred(prepcl) = \phi$ ..)

٤ — خبر مقدم شبه جملة (في الدار) ومبتدا نكرة مؤخر (رجل) ، وهذا يسير وفقاً لقوانين النحو التوليدي ($pred(prepcl) + S = D.S = T.R$.)

فيكون تقديم الخبر فى الجملتين سواء كان المبتدأ نكرة او معرفة للتوكيد .

وخلاصة القول ان الظرف والجار والمجرور يخبر بهما دون تعلق ، واذا تقدّما فيتقدمان لغرض وظيفي في الكلام وغالباً ما يكون توكيد المتقدم .

---

(١) نجاة الكوفى ، بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو ، ص ٣٧

الفصـــل الثـــانى
التوكيـــــد بأسلـــوب القَصْـــــــر

القصر فى اللغة : يعنى الحبس ، يقال : قصرته إذا حبسته ، وهو مقصور أى محبوس، قال تعالى : " حور مقصورات فى الخيام " (١) ، وامرأة قاصرة الطرف لا تمده إلى غـــير بعلها كأنَّها تحبس طرفها حبساً " . (٢)
و القصر فى الاصطلاح : هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان ، كقولك : زيد شاعر لا منجم ، لمن يعتقده شاعراً ومنجِّماً . (٣)
و القصر يفيد التأكيد و يتضمن معناه ، فعندما يخصص موصوف بصفة أو العكس ، فليس هذا إلَّا تأكيداً للحكم على تأكيد . (٤)
فالمعنيان اللغوي والاصطلاحي متقاونان ، ولكنَّ استخدامه اصطلاحاً للدلالة على التأكيد هو السائد عند أهل البلاغة و يخصونه بطرق أربع هي : بلا و بل ولكن والنفى والاستثناء وانما و التقديم . (٥) فالقصر إذاً من الأساليب التى تستخدم التأكيد فى المعنى ، وذلك حين نقصر شيئاً على شىء بحيث لا يتعداه إلى غيره ، فكأنَّنا أكدنا الكلام وقرَّرناه بما لا يدع شكاً لظانّ ، لأنَّ التوكيد كما ذكرنا سابقاً يُراد به تثبيت المعنى وإزالة اللبس و تقوية المعنى وتقريره ، وما دام القَصْر يراد به تثبيت المعنى و تخصيصه يلتقى مع التوكيد فى خط واحد .
وسنعرض فيما يلي لأهم طرق القصر مستثنين منها التقديم ، لأنَّنا عرضناه فى الفصل الذى هذا الفصل يليه :
أولا : القصر بما يسمى بحروف العطف (لا ، لكن ، بل) :
دَرَسَ النحاة هذه الحروف الثلاثة فى باب العطف ، وعدّوها من هذا الباب لأنَّهم رأوا انَّ هذه الحروف تشبه الواو والفاء وثم فى العمل ـ أىْ انَّ الاسم أو الفعل الذى يليها

---

(١) الاية : ٧٢ سورة : الرحمن (٥) المرجع السابق ، ص ١٢٥
(٢) احمد بن فارس ، مقاييس اللغة ، مادة قصر
(٣) السكاكى ، مفتاح العلوم ، ص ١٢٥
(٤) المرجع السابق ، ص ١٢٦

يطابق الاسم أو الفعل الذي يسبقها في الحركة الإعرابية — فعدّ وما من حروف العطف لأنّ الرابط الذي يربط هذين الاسمين أو الفعلين اللذين يليان أويسبقان هذه الحروف هو أنّهما متشابهان شكلاً في الحركة الأعرابية ، وهذا ما دفع أحد النحاة المتأخرين إلى القول " العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها وهي نوعان : ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى ، إمّا مطلقاً وهو الواو والفاء وثم وحتى ، وإمّا مقيّداً وهو او وام ... وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى وهو بل ولكن ولا . (١)
فعدت الحروف الثلاثة من باب العطف لأنّها على حدّ زعمهم تقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى ، أيْ لتشابه ما قبلها وما بعدها في الحركة الأعرابية الظاهرة على آخرهما ليس غير ، وفي الواقع لو نظرنا إلى ما تؤديه هذه الحروف من معنى في الجملة ، لوجدناه يتعارض مع ما وضعه النحاة من تعريف للعطف من جهة ، ومن جهة أخرى نجده يتعارض مع مدلول العطف اللغوي ، لأنّ العطف في اللغة يعني الثني أو الاتباع ، فهو من الجهتين لا يؤدي معنى العطف مع هذه الحروف الثلاثة من الناحية اللغوية ولا من الناحية النحوية ، فوجه التشابه يكمن في الحركة الأعرابية ، والعطف يقتضي التشريك في الحكم بين ما قبل حروف العطف وما بعدها ، فلا صلة لما تؤدّيه هذه الحروف من وظيفة تتعلق بالمعنى وبين العطف قط . فالصلة بين ما قبلها وما بعدها موصولة بالمبنى أيّ الشكل ، فمثلاً حينما نسمع قول الله : " ألَمْ نجعل له عينين ولساناً وشفتين " (٢) ، فنحس ونلحظ انّ ما قبل الواو وما بعدها قد اشتركا اشتراكاً فعليّاً في الحكم وهو المتمثل بالفعل (نجعل) ، وهو بعبارة أخرى (أن جعل للأنسان عينين وجعل له لساناً وجعل له شفتين) فهذه الواو ربطت ما قبلها وما بعدها في حكم واحد وأغنت عن تكرار الفعل (نجعل) وهذا ما يعبر عنه النحاة بقولهم : " والعطف على نية تكرار العامل، ولكن لو نقلنا هذا القول وغيرنا الواو او اي حرف من أخواتها التي تقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم بحرف من هذه الحروف الثلاث لَمَا حَصَلْنَا على المعنى الذي تؤدّيه للواو ولتغيرت الصورة تغيّراً كاملاً .

---

(١) ابن هشام ، اوضح المسالك على الفية ابن مالك ، ج٣ ص ٣٥٣

(٢) الآية : ٨، ٩ ، ١٠ سورة : البلد

ولننظر إلى قول القائل : " عو يفعل ذلك رغبةً لا رهبةً) هل يشترك ما قبل لا مع ما بعدها في الحكم (الفعل) ؟ ، أعتقدُ انَّ المعنى واضح ، فالمعنى الذي أفادته (لا) هنا ليس كالمعنى الذي أفادته (الواو) في الآية السابقة ، فـ (لا) هنا أفادت نفي الحكم وهو (الفعل) عمّا بعدها واثباته لما قبلها ، ولم يشتركا في هذا الحكم بل هما متضادان فيه ، فالتشريك بينهما جاء عن طريق الحركة الأعرابية حيث انَّ كليهما يحمل تنوين الفتح على آخره ، وهذه ـ أي الحركة الأعرابية ـ لا يعني انّهما اشتركا في الحكم ، فكيف لنا إذاً أنْ نضم (لا ، بل ، لكن) إلى الواو وحروف العطف الأُخرى ونجعلها في أُسرة نحويّـة واحدة يضمُّها باب واحد ، وقد اختلفت فيما تضفيه كلٌّ واحدة منهـا من معنى للجملـة ، يكاد يكون ـ هذا المعنى ـ متبايناً ومختلفاً ، فـ (لا) تنفي الحكم عما بعدها وتثبتـه لما قبلها ، و (بل ، لكن) يعملان العكس ، والواو وهي أمُّ الباب تفيد اشتراك الاثنـين معًا في الحكم ، فمن أيْنَ إذاً حصلت الرابطة بينهم ؟ وربّما كان هذا الدافع لعلماء المعاني فدراسة هذه الأحرف الثلاثة في باب القَصْر دون أُخواتها من حروف العطف ، وذلك لأنَّ هذه الحروف تفيد قَصْر صفة على موصوف بنفيها عن آخر ، وما القَصْر إلاَّ تأكيد على تأكيد ، فعندما نقول : محمدٌ شَاعِرٌ لا مُنَجِّمٌ ، فقد نفينا عنه التنجيم وقصرناه علـى الشعر لمن ظَنَّ أنَّه منجم وشاعر . (١)

ويقول الجرجاني : " ثم اعلم ان قولنا في (لا) العاطفة أنَّها تنفي عن الثاني ما وَجَبَ للأوَّل ، ليس المُراد به أنَّها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الأوّل في الفعل ، بل انّها تنفي أنْ يكون الفعل الذي قلت أنّه كان من الأوّل قد كان من الثاني دون الاول . (٢)

ويرى بعض الدّارسين المحدثين انَّ العطف بـ (لا ، لكن ، بل) ليس قـصراً ، واستنتج كلامه هذا مِنْ أنَّ الجُرْجَانِي لم يعرض لها إلاَّ في حديثه عن إنَّمَا فيقول : والمُهِمُّ أنه لم يتكلم عن (لا) حيث يريد انْ يبيِّن شيئًا في (إنَّمَا) ولهذا لا نراها طريقاً جديرًا

---

(١) السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص١٢٥

(٢) الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص٢٥٩-٢٥٩

بالبحث في هذا الباب ٠ (١) فاين يقف قوله هذا من قول البلاغيين الذي أثبته في موضع آخر من كتابه والذي يقول فيه قلنا : (إنَّ البلاغيين نظروا إلى تخصيص الشيء بالشيء ، أعني إثبات الشيء للشيء ونفيه عمّن عداه ، من حيث المطابقة للواقع ، أو بناء على المبالغة فنتج من هذه النظرة ضربان من القَصْر هما : التحقيق والادعاء ٠ (٢)

فما دامت هذه الحروف تثبت الحكم لما قبلها او لما بعدها أو تنفيه عمّا قبلها أو ما بعدها فهي من تخصيص الشيء بالشيء ونفيه عمّن سواه ، وهي أخيرًا من أدوات القَصْر كما يقول الدارس السابق ٠

والذي نراه انَّ هذه الحروف ، حروف توكيد للمعنى ، لأنها تنفي الحكم عمّا قبلها وتثبته لما بعدها كـ (بل ، لكن) أو العكس ، اي تثبت الحكم لما قبلها وتنفيه عما بعدها ، كما في (لا) ، لأنَّ هذا النفي عمّا بعدها وإثباته لما قبلها ، أو نفي ما قبلها وإثباته لما بعدها ، هو في الحقيقة قَصْرٌ ، والقَصْرُ مِنْ أنواع التوكيد ، فقد ذَهَبَ أَحَدُ النحاة إلى القول : و الحصر ينوب مناب التكرير " (٣) ٠

و لهذا عدّها اهل البلاغة من طرق القصر ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهي لا تمت للعطف بصلة سوى صلة المبنى (أي الشكل) ، فيرتبط ما بعدها فيما قبلها بالحركة الأعرابيّة ، — أي انَّ كلاً منهما يحمل حركةً إعرابيّةً مشابهةً للآخر ٠

ولهذا نجد النحويين على خلاف في جواز العطف بـ (لكن) بعد الأيجاب فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز العطف بـ (لكن) في الأيجاب نحو (أتاني زَيْدٌ لكن عمرو) وذهب البصريون الى أنَّه لا يجوز العطف بها في الأيجاب ، وحجة الكوفيين في ذلك أنَّهم قالوا : "اجمعنا على انَّ بل يجوز العطف بها بعد النفي والأيجاب ، فكذلك (لكن) وذلك لاشتراكهما في المعنى ، وحجة البصريين انه لا يجوز ، لان العطف بها في الأيجاب إنَّما يكون في الغلط والنسيان " (٤) ونرى أنَّها مِنْ بابِ توكيد الضّد بالضّد ، وليست من باب العطف ، والذي أوقعهم في هذا ، هو أنَّهم عدّوها عاطفة — فقولنا (أتاني زيد لكن عمرو) = (ما أتاني زَيْدٌ لكن عمرو) ٠

---

(١) محمد ابو موسى ، دلالات التراكيب ، ص٩٨ (٢) المرجع السابق ،
(٣) حاشية الصبان ، ج٢ ص ١١٨ (٤) الانباري ، الانصاف ، مسالة ٦٨

ثانيــا : القصر والتوكيد بـ (إنّمــا) :

هذا التركيب من التراكيب التي كثر الجدل حولها ، وتضاربت الآراء فيها وتباينت ، و سنختار بعضًا من هذه الآراء لنرى مدى الاختلاف فيها :

يقول سيبويه نقلاً عن الخليل: " إنَّ (إنَّمَا) بمنزلة فعل مُلْغَى مثل (أشْهَدُ : لزيد خير مني) لأنَّها لا تعمل فيما بعدها ولا تكون مبتدأة بمنزلة إذا ، لا تعمل في شيء " (١)

و يقول ابن السراج : " وتدخل على انَّ كافّة للعمل ، فتبنى معها بناءً فيبطل شبهها بالفعل ، فتقول : (إنَّما زيدٌ منطلقٌ) فإنَّما هنا بمنزلة فعل مُلْغَى ، مثل (أشْهَدُ : لزيد خير منك) " (٢)

ويقول ابن يعيش: " وقد تدخل (ما) على هذه الحروف فتكفُّها عن العمل وتصير بدخولها عليها حروف ابتداء ، تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها ، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء ، ولذلك يبطل عملها فيما بعدها " (٣)

ويقول ابن هشام : " و تتصل (مَا) الزائدة بهذه الأحرف إلاّ (عسى ، لا) فتكفها عن العمل وتهيؤها للدخول على الجمل " (٤)

و يقول السيوطي : " انَّ أصل (إنَّما) (أنَّ ، مَا) و إنَّ (إنَّ) مِنّ (إنَّمَا) هي التي كانت الواقعة الناصبة قبل وجود ما ، وإنَّما جيء الحرف التالي لنحو: ليت في قولهم (ليت ما أخواك منطلقٌ) ... فانَّهم إنَّما ينصون على انّ"ما" كافة ولا يعرف القول لأنها نافيــة " (٥)

و يقول السيوطي في كتاب آخر : " والثاني : (من طرق الحصر) (إنَّما) الجمهور على انَّها للحصر ، وأنكَرَ قومٌ إفادتها له ، منهم أبو حيان .. ومنها انَّ (انَّ) للإثبــات و (ما) للنفي فلا بُدَّ أنْ يحصل القَصْر للجمع بين النفي والاثبات ، لكن تعقب بان (ما) زائدة كافّة لا نافية .. ومنها انَّ (انَّ) للتأكيد و (مَا) كذلك فاجتمع تأكيدان فأفادا الحصر " (٦) وذهب أبو حيان إلى القول انَّها لا تدل على الحصر يقول : " و في ألفاظ

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ص١٣٠ (٢) ابن السراج ، الاصول في النحو ، ج١ ص٢٨١

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٨ ص٥٤

(٤) ابن هشام ، اوضح المسالك ، ج١ ص٣٤٧

(٥) السيوطي ، الاشباه والنظائر ، ج٤ ص١٤١

(٦) السيوطي ، الاتقان في علوم القران ، ج٢ ص٦٥

المتأخرين من النحويين وبعض أهل الأصول انّها للحصر وكونها مركبة مِنَ (مَا) النافية دخل عليها (إِنَّ) التي للأثبات فأفادت الحصر : قولٌ ركيكٌ فاسدٌ صادرٌ عن غير عارف بالنحو .

والذي نذهب اليه ، انها لا تدل على الحصر بالوضع ، كما انّ الحصر لا يفهم من اخواتها التي كُفّت بِهَا ، فلا فَرْقَ بين : لَعَلَّ زيد قائماً ، لَعَلَّمَا زيدٌ قائمٌ ، فكذلك : إِنّ زيداً قائم ، إِنَّما زيدٌ قائمٌ ، وإِذَا فُهِمَ حصرٌ فإِنَّما يُفْهَمُ مِنَ سياق الكلام لا أن (انما) دلّت عليه . (١)

من الأقوال السابقة جميعًا نستطيع القول إنّها تناولت هذا التركيب من جانبين ، جانب المبنى وجانب المعنى ، فالنحاة جميعًا متفقون على انّ هذه الاداة مركبة من (إِنَّ) التوكيدية و (مَا) ، ولكنهم اختلفوا فى (ما) ، فمنهم من قال : إنّها كافّة ، ومنهم من قال : انّها نافية ، ومنهم من قال زائدة ، ومنهم من قال هي للتوكيد .

فالذين رأوا انّها (كافّة) ذلك لأنّهم وجدوا الاسم التالي لها بقي على حالته الأعرابية قبل دخول (انّ) عليه ، فظنوا ان هذه الاداة هي التي منعت (إِنَّ) من ان تنصب الاسم الواقع بعدها فسمّوها الكافّة التي كَفَّتْ (إِنَّ) وصدّتها عن أنْ تعمل النصب فى هذا الاسم ، فصارت (إِنَّ) مكفوفة و(ما) كافّة ، وهذه النظرة نابعة من نظريات العمل والعامل التى سَبَقَ أنْ أشرنا إليها ، فلا بُدَّ من تبرير الحركة الأعرابية بأيّ شكل وأينما وقعت ، فوقوع هذا الاسم مرةً مرفوعًا وأُخرى منصوبة هو الذي دفعهم إلى هذا القول ، ولهذا أيضًا سوّغوا دخولها على الجمل الفعلية ، ودرسوها فى باب (إِنَّ) ولم يدرسوها فى باب التوكيد للسبب نفسه .

وقد علل يعقوب بكر دخولها على الجمل الفعلية أنْ عَدَّ (مَا) عنصرًا إشاريًا وقال: والسبب فى انّ (ما) تكف (إِنَّ) عن العمل وتهيؤها للدخول على الجمل الفعلية هو : انّ القوة الأشارية فى (إِنَّ) تنصب كلّها على (ما) فتكون الجملة بعدها كأنّها بدل منها ، وهنا يستوى أنْ تكون اسميّة أو فعليّة ، فإذا كانت اسميّة ظل مبتدؤها بطبيعة الحال على حالة المرفوع (إنّما زيدٌ قَائِم) = انظر هذا : زيد قائم . (٢)

---

(١) ابو حيان ، البحر المحيط ، ج١ ص ٦١

(٢) يعقوب بكر ، دراسات فى فقه اللغة العربية ، ص ٥٤

أمّا الذين رأوا أنّها زائدة فنظروا إلى بعض الأمثلة التي ترد منصوبة ولم تكف فيها ما (ان) عن عملها ، ولم ينظروا إلى العدد الهائل من الشواهد التي وردت فيها (إنّما) والجملة بعدها على ما هي عليه من الحالة الأعرابية ، وهذا الرأي فيه إغفال للمعنى ، وتركيز على تبرير الحركة الاعرابية . وأمّا الذين رأوا أنّها نافية فقد رَدَّ عليهم قومٌ منهم بأنّه لا يجتمع النفي والأثبات ، أي لا يجتمع متضادان ، لأنّه يستحيل دخول حرف للأثبات وآخر للنفي على جملة واحدة من مكان واحد . أمّا الرأي القائل بأنّها للتوكيد فأنّه كما نرى أقرب الاراء وافضلها ، حيث أنّ اصحابه ، أحسّوا بما لهذه الأداة (ما) مع (إنّ) من تأثير على المعنى وتوكيده .

والذي نذهب إليه انّ (إنّما) ليست مركبة من (إنّ) و (ما) ، وإنّما هي تركيب قائم بذاته ، وما تسميتها بالكافة والمكفوفة إلّا لتبرير الحركة الأعرابية ، فهي أداة حصر وتوكيد ودليلنا في ذلك الأستعمال اللغوي ، حيث انّها تدخل على الجملة الفعلية كما تدخل على الجملة الأسمية ، وقد لا يقل دخولها على الفعلية عن دخولها على الأسمية ، وليس دخولها على الجملة الفعلية سببه انّ (مَا) كَفّتْ (إنّ) عن العمل ، فلو كانت كافّة ومكفوفة لتخصصت بالدخول على الجمل الأسمية لأنّ (إنّ) لاتدخل إلّا على جملة اسمية . وقد ذهب الفرّاء إلى أنْ عدّ ما حرفاً واحداً ومثل لها بقوله تعالى: "إنّما الله اله واحد" وقال فهذه حرف واحد هي وان "(١) . فمثلا عندما نقول : إنّما محمدٌ رسولٌ ، يختلف معناها عن (محمدٌ رسولٌ) وعن (إنّ محمداً رسولٌ) ففي الجملة الثانية نسوق حقيقة هي محمدٌ رسولٌ ، والجملة الثانية كأنّها رَدٌّ على سؤال منكر أو مستفهم ، والجملة الأولى تُلْقَى لأنسان شاك أو ظان في رسالة محمد ، وكاننا بهذا القول ننفي عنه كلّ شيء ما عدا الرسالة فهو متخصص بها فحصرت به ، فالجملة مؤكّدة بمؤكد واحد (إنّما) ، ولكن يكسب الجملة درجة من التوكيد لا يكون لها ولا يتمّ الّا باكثر من مؤكد واحد كما يقول النحاة واللغويون (أشهَدُ لزيد منطلق) بالفعل

---

(١) الفراء ، معاني القران ، ج١ ص ١٠١

(اشهد الذى يردده عدد كبير منهم ثم اللاّم التي هي التوكيد ، فيكون تحليلها مكون من أداة توكيد (إنّما) + مبتدا + خبر ($N_P + N_{Px}(S + pred.)$) وهذا فى ضوء قواعد النحو التوليدى التي تتحكم في الجملة التي تحتوي على البنية السطحية ، فـي حين ان هذه الجملة قد خرجت عن التركيب الاول لتحتوي بنية عميقة ، وبذا يجب ان تحلل في ضوء قواعد النحو التحويلي ، فتكون الجملة مكونة من عنصر توكيد (الفعـل اشهد) + اداة التوكيد (اللام) + المبتدا + الخبر ($V + N_{Px}(S + pred.) + V$) فالتوكيد الأول بمثابة (أشهد) والتوكيد الثاني بمثابة (اللام) ، وكذلك (انما) التى يقول عنها النُحاة بأنّها بمنزلة (اشهد لـ) .

فانما تفيد الحصر ، والحصر بعينه توكيد كما ذهب الى ذلك بعضهم حين قال : "والحصر ينوب مناب التكرار " (١) ، وكان المتكلم يكرر الجملة التي ترد فيها (انما) ، والتكرار من طرق التوكيد الرئيسة التى تناولها النحاة بالدرس وأولوها عناية واهتماما كبيريـن ، فهُم بهذا يخلطون بين مستويين من مستويات التحليل اللغوى : الأول : المستوى النحوي (Grammatical level) الذى يعنى بالحركة الاعرابية ، التى تكون مماثلة لحركة الاسم أو الفعل السابق لكلمة التوكيد ، والمستوى الثاني وهو المستـوى الدلالى (Semantic level.) الذى يُعْنَى بالمعنى ، فقالوا : هي للحصر والحصر بمثابة التكرار والتكرار للتوكيد ، ودلالتها على الحَصْر والقَصْر جعل النحاة يعدونها بـ (ما ، الا) التى للحصر ، يقول الجرجاني : " قال الشيخ أبو على فى الشيرازيات ، يقول ناس من النحويين فى نحو قوله تعالى : " قُلْ إنّما حَرَّمَ ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن " انّ المعنى ما حرّم ربي الاّ الفواحش "(٢) و ينفى الجرجاني أن يكونا سواءاً فى المعنى فيقول : إعلم ان موضوع إنّما على أن تجيء بخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته ، أو لما ينزل هذه المنزلة ، وتفسيرُ ذلك إنك تقول للرجل (إنّما هو أخوك) و (إنّما هو صاحبـك القديم) لا تقوله لمن يجهل ذلك و يدفع صحته ، ولكن لمن يعلمُهُ ويُقِرُّ به ، إلاّ أنَّك تريد

---

(١) حاشية الصبان ، ج ٣ صـ ١١٨

(٢) الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، صـ ٢٥٢

ان تنبهه للذى يجب عليه من حقّ الأخ وحرمة الصاحب ، وأمّا الخبر بالنفي والاثبات نحو (ماهذا إلاّ كذا) و (إن هو إلاّ كذا) ، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه . (١) ويقول فى موضع آخر انّها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشىء ونفيه عن غيره . (٢) وهذا عين التوكيد حين تثبت شيئًا لشيء وتنفيه عن غيره .

إذاً هناك فَرْقٌ في الاستعمالين بين التركيبين ، فـ (إنّما) تؤكّد خبرًا يكون معروفاً لدى السامع لكنه شاك فيه ، أمّا (النفي وإلاّ) فيؤكّدان خبرًا يكونُ المخاطب شاكا فيه ومنكرًا له .

ويعارض ابراهيم أنيس رأى الجرجانى السابق فيقول : " ولست أدرى كيف استنتج الجرجانى مثل هذا الفرق من أمثلة لا ندرى شيئاً عن ظروفها اللغوية ولا مما يدور فى خلد المتكلم والسامع ، غير انّ التأكيد مع (إنّما) تأكيد للاثبات ، ومع (النفي وإلاّ) بتأكيد النفي وشتان ما بين التأكيدين " (٣)

وقد رَدَّ على ابراهيم أنيس باحث آخر يقول : " وليس فى هذا النص إلاّ الخطأ والفجاجة أمّا الخطأ فهو قوله : ما قاله البلاغيون من تساوي الأسلوبين ، لأنّنا لم نعرف إحداً منهم قال بذلك بل انّ كتبهم الدرسية المتداولة تحرص على بيان ما بينهما من فروق . وأمّا الفجاجة فهى ما فى هذا الكلام من إدّعاء وقد ذكرنا من صريح كلامهم ما ينقض هذا الوجه فى النفي والاستثناء ، ونذكر هنا ما ينقض القول بانّ (إنّما) تكون لتأكيد الأثبات فقط وذلك بالاشارة الى بعض موارد ها التى تكون فيها لتأكيد النفي ، مثل قول الشاعر :

وما الزين فى ثوب تراه وإنّما ... يزينُ الفتى مخبورُهُ حين يخبر

وواضح انّ (إنّما) هنا مؤكدة لنفي أنْ يكون الزين فى الثوب . (٤)

وهذا القول ما وضّحه الجرجانى سابقا ، فالمعنى بينهما دقيق ، فكلاهما فيه نفي وإثبات بل إنّ النفي بـ (إنّما) يكون خفيًا لا يظهر إذا ما قيس بالنفي (إلاّ والنفي) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ (٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٨

(٣) ابراهيم انيس ، من اسرار اللغة ، ص ١٩٠

(٤) محمد ابو موسى ، دلالات التراكيب ، ص ١٦٧

وجملة القول ان (إنّما) تفيد التوكيد وذلك بقصر وحصر المقصور عليه على المقصور فمثلا قوله تعالى : " إنّما المؤمنون أخوة " (١) ، فأصل الجملة (المؤمنون اخوة) مكونة من مبتدا وخبر (S + pred) ، وهي بهذه الصورة تؤدي معنى الجملة الإخبارية التي تخبر ان المؤمنين اخوة وكفى ، وهي بهذا جملة مولودة تتحكم فيها قواعد النحو التوليدي ، فيأخذ المبتدأ حالة الرفع ، وكذلك الخبر ، وأمّا المعنى فهو الأخبار عن أخوة المؤمنين ، ولكن عند ما دخلت عليها (انّما) تحوّلت الجملة الى (انّما المؤمنون أخوة) مكونة من أداة توكيد (انّما) ومبتدأ وخبر (Nx { S + pred }) فتغير معناها فحصرت الأخوة في المؤمنين وكأنّها نفيت عن سواهم ـ اى حصر المقصور عليه بالمقصور ـ .

وكذلك قوله تعالى : " إنّما حرّم عليكم الميتة " (٢) فحصر الميتة بالتحريم ، فالبنيسة السطحية للجملة هي انها مكونة من فعل وفاعل ومفعول به ، وجار ومجرور أي (حرّم الميتة عليكم) تحوّلت إلى (حرّم عليكم الميتة) أي مكونة من فعل وفاعل وجار ومجرور مقدم ومفعول به (V + agent + prepel + ه) أي بتقديم الجار والمجرور لتوكيد ، ثم دخلت على الجملة (إنّما) لتؤكد هذا المعنى بان المحرم هو الميتة وأنّ المحلل ما سواها ، لأنّ الآية جاءت بعد آية (كُلوا من طيبات ما رزقناكم) ، فقد يكون في نفس هؤلاء انّ هناك أشياء محرمة ، وتوقعوا ان من الطيبات ما هو محرم ، فجاءت الآية مؤكدة بـ (إنّما) وحصرت التحريم في الميتة وما بعدها ، لتنفي ما تداخل في نفوسهم من شك فتكون الجملة (إنّما حرم عليكم الميتة) مكونة من أداة توكيد وفعل وفاعل وجار ومجرور مقدم ومفعول به (Nx { V + agent + prepel + ه })

ونرى أنْ نُعْرب هذه الأداة أداة توكيد وحصر ، وليست مكونة من (إنّ) المؤكدة دخلت عليها (ما) الكافة .

---

(١) الاية : ١٠ سورة : الحجرات

(٢) الاية : ١١٥ سورة : النحل

ثالثا : النفي و الاستثناء :

و هو ما يسميه النحاة بأسلوب الحَصْر ، وتكون الجملة فيه منفية و مستثناء ، ويدرس هذا النوع من أساليب التعابير في باب الاستثناء ، لا لشيء إلّا لأنّ (إلّا) هي إحدى عناصر هذا الاسلوب وهي أمّ باب الاستثناء ، فأينما وردت يجب أن تصنف الجملة في باب الاستثناء لأنّها تحتوي على (إلّا) .

فيرى النحاة انّ جملة مثل : مَا مُحَمَّد إلّا رَسُولٌ ، هي استثناء مفرّغ ، أي وكأنّ (ما) و (الا) غير موجودتين ، فتدرس هذه الجملة و شبيهاتها في باب الاستثناء علماً بانّها ليست من الاستثناء في شيء ، لأنّ الاستثناء يقوم على إخراج شيء من حكمه دخل عليه غيره ، وانّ وظيفة (إلّا) في جملة الاستثناء إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها ، وفي الجملة السابقة فهي لا تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها ، بل تقوم بقصر ما بعدها على ما قبلها بنفي هذا الحكم عن غيره و اثباته له ، وليس اخراج ما بعدها عن حكم ما قبلها ، ولهذا السبب نجد انّ علماء المعاني كانوا أكثر دقة في تصنيف هذا النوع من الأساليب ، وعدّه من باب القَصْر لأنّهم أحسّوا بما لهذا الأسلوب من وظيفة في قصر المعنى ، فمثلا حين نقول : مَا حَضَرَ الحفلةَ أحَدٌ إلّا خالدٌ ، فالجملة نفت ان يكون أحَدٌ قَدْ حَضَرَ الحفلةَ باستثناء خَالِد ، أي ثبتت له الحضور و نفته عن غيره ، وأُتمّ هذا باستعمال (إلّا) في الجملة ، فيكون الأسلوب مكون من جملة فعلية منفية و استثناء ، أي مكونة من أداة نفي + فعل وفاعل و مفعول + مستثنى ، (Neg. Art. { + V + agent + o + comp. }) فالتعبير في مثل هذه الجملة يتطلّب أنْ يكون هناك مستثنى منه من جنس المستثنى ، ف (خالد) في الجملة السابقة مستثنى من مستثنى منه من جنسه ، و لكن مثل هذا لا يتمُّ في جملة من مثل (مَا محمدٌ إلّا رسولٌ) لأنّ ما بعد (إلّا) في مثل هذه الجملة لا يدخل في حكم ما قبلها كما في الجملة السابقة و ليس هو بجزء منه ، أي ليس هناك مستثنى منه من جنس ما بعد (إلّا) ، ولهذا يلجأ النحاة إلى التقدير في مثل هذا الأسلوب فيقدرون مستثنى منه محذوف ليكون كلامهم مطابقاً لِما وضعوه من قواعد في هذا الباب

والهاء نَصًّا يبين تبرير النحاة لإلحاقهم هذا النوع بالاستثناء ، فيقولون : " المستثنى منه تارةً يكون محذوفًا وتارةً يكون مذكورا ، فالأول يجرى على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر بحرفه لتعريفه له ووجود إلّا كسقوطها . (١)

وأقول إنَّ ما يسمَّى بالاستثناء والمفرغ ، هو اسلوب حصر وتوكيد فى الجملتين الفعلية والاسمية ، وان تسميته بالاستثناء المفرغ هو تبرير لِمَا ذهب إليه النحاة من الاهتمام بالمبنى (الشكل) الظاهر لهذا التركيب ، ولو انعمنا النظر فى تحليل هذا الأسلوب و سبرنا أعماقه لوجدنا أنَّه مكون إمَّا من جملة اسمية هي في الأصل مكونة من مبتدأ وخبر ، أو إمَّا من جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل ومفعول به ، وحتى انَّ النحاة انفسهم حين يعربون جملة (ما محمد الا رسول) يعربون (محمد) مبتدا ، و (رسول) خبر له .

وكانى بهم يعودون بالجملة الى بنيتها السطحية ، ومع هذا الاعتراف النحوي إلّا انَّهم يصرّون على دراسة مثل هذا النوع من الجمل فى باب الاستثناء ، و حقيقةً انَّ هذا الاسلوب هو من أساليب التوكيد ، لأنَّ أصل الجملة السابقة ان تنتظم كلماتها فى ترتيب معين و تأخذ كلُّ كلمةٍ حَرَكَتَهَا في ضوء قواعد النحو التوليدي ، و تحقق البنية السطحية ثم تحولت فى ضوء قوانين النحو التحويلي بإضافة (مَا وإلَّا) ، وكلّ زيادة فى المبنى تعنى زيادة فى المعنى ، ولا يكون التحويل إلّا لغرض نرى أنَّه في مثل هذا النوع من الجمل هو التوكيد ، فيصبح تحليل الجملة السابقة على النحو التالى ، اى مكونة من أداة توكيد ونفي + مبتدا + أداة توكيد + خبر ((Mk { S + Mk (pred.) }) . هذا فى الجملة الاسمية ، وكذلك يكون هذا فى الجملة الفعلية ، فمثلا قوله تعالى : (وما يتذكر إلَّا أُولو الألباب) فأصل الجملة أنْ تنتظم كلماتها فى ترتيب معين و تأخذ كلُّ كلمة حركتها فى ضوء قواعد النحو التوليدي ، وتحقق البنية السطحية بقولنا (يتذكر اولو الألباب) لكنَّها تحوَّلت فى ضوء قوانين النحو التحويلي باضافة (مَا وإلَّا) إليها لتؤدِّي غَرَضًا هو التوكيد فتصبح الجملة مكونة من اداة توكيد (ما) + فعل + اداة توكيد (الا) + فاعل ({ Mk (V) + Mk (agant) }) .

---

(١) السيوطى ، الهمع ، جا ص ٢٢٣ .

نخلص من هذا كله ، انَّ النفي و الاستثناء باشكاله المختلفة ، سواء كان بـ (ما والا) أو بأيِّ أداةٍ للنفي ، وإلاَّ أو إحدى أخواتها ، هو أسلوبٌ من أساليب القَصْر و توكيد الكلام ، حتى انَّ علماء المعاني عدوا ذلك الأسلوب تاكيداً للكلام بنفيه عمن سواه كما بينا ذلك عند الجرجاني سابق الذكر ، وهذا الاسلوب يؤدى بطرق مختلفة ، نجملها فيما يلى :

١ ـ النفى بـ (لا وإلاَّ) كقوله تعالى : (لا إلهَ إلاَّ هو)

٢ ـ النفى بـ (ما وإلاّ) كقوله تعالى : (ما ينظرون الاَّ صيحةً واحدةً)

٣ ـ النفى بـ (لن وإلاّ) كقوله تعالى : (قل لن يصيبنا إلاَّ ما كَتَبَ اللهُ لنا)

٤ ـ النفى بـ (لَمْ و إلاّ) كقوله تعالى : (لم يلبثوا إلاّ ساعة)

٥ ـ النفى بـ (إنْ و إلاّ) كقوله تعالى : (انّ الحكم إلاّ لله)

٦ ـ النفى بـ (لَيْسَ و إلاّ) كقولهم ~~تعالى~~ : ~~(ليس لهم طعام إلاّ من ضريع)~~ ليس الطيب إلاّ المسك

٧ ـ النفى بـ (هل و إلاّ) كقوله تعالى : (هَلْ يهلك إلاّ القوم الظالمون)

٨ ـ بالنهى وإلاّ ، كقوله تعالى : (ولا تقتلوا النفس التي حَرَّمَ اللّه إلاّ بالحق)

٩ ـ النفى غير الصريح ، اى الذى يدل على السلب : كقوله تعالى : (فأبَىٰ أكثر الناس إلاّ كفورا)

و أرى أنْ تعَد الأداتين بمثابة أداةٍ واحدة تقتضي كل منهما الأخرى ليكون التوكيد فى الجملة فى كل طرق هذا الأسلوب سالفة الذكر ، لأنّها تشبه (مَا وإلاّ) من حيث التركيب ، فما يمكن أنْ يقال فى (مَا والاّ) سالفة الذكر يقال فى مثل هذه الأنواع ، فكلّها تتبع أسلوب القَصْر بالنفى والاستثناء ، فيجب أنْ يدرس هذا الأسلوب فى باب التوكيد لِمَا له من علاقة فى تقوية المعنى وإزالة الشكوك فى ذهن السامع ، لأنّ التوكيد غايته تقوية المعنى و تثبيته فى النفس ، فمثلاً : عندما انتشر خبر موت الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى المدينة ، صُعِقَ الصحابةُ وكَادَ بعضهم لا يصدق كعمر بن الخطاب ، فلمَّا جاء أبو بكر تَلاَ لهم قولَه تعالى (وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رسولٌ قَدْ خَلَتْ من قبله الرسل ....)الاية أى انَّ شأنَه شأن الرُسُل يموتُ مثلهم ، والصحابة يعرفون حقَّ المعرفة انَّه من الرسل ، و لكنَّ أبا بكر أراد أنْ يؤكّد لهم الخبر لأنّهم تنزلوا منزلةَ المُنكِر فتَطَلَّب المقام أنْ يلقى الخبر

مؤكداً ، ولهذا نرى انّ أهل البلاغة يقسمون الخبر إلى ثلاثة أقسام ، إبتدائي ، وهذا النوع لا يؤكد لأنّ السامع يكون فيه خالي الذهن من الخبر ، وطلبي ، ويكون فيه السامع متردداً في الخبر ، ولهذا يرون أنّه يجب توكيده بأحد مؤكّدات الخبر ، وإنكاري ، وهو ما يكون فيه السامع مُنكراً للخبر ، فيجب توكيده بأكثر من مؤكّد واحد .

والقَصْر بالنفي وإلاّ ، ليس من الاستثناء في شيء ، إنّما هو أسلوب توكيد ، يقول المخزومي : (١) "وليس القَصْر بالنفي وإلاّ من الاستثناء في شيء ، لأنّ الاستثناء إخراج شيءٍ من حكم شيءٍ دخل فيه غيره" .

ونجد هذا الأسلوب بكثرة في القرآن الكريم ، ولا يؤتى به إلاّ إذا كان هناك جَحْدٌ من كافر أو تكذيب من مكذب أو إنكار من منكر ، فيؤكّد الكلام بهذا الأسلوب ليتلائم ودرجة الانكار أو التكذيب أو الكفر ، ولذا نرى أنّ يدرس هذا النوع في باب التوكيد وإلاّ يدرس في باب الاستثناء لأنّ ذلك لا يخدم اللغة ولا يؤدّي الغرض الذي وضع له ، لأنّ اللغة وسيلة افهام وتفاهم بين السامع والمتكلم ، وليست قوالب قواعدية فحسب .

ونرى انّ تُعرب الأداتان ، أداتي توكيد حين اجتماعهما في هذا الأسلوب ، لأنّ كلّ أداة منهما لها دلالة خاصة حين تكون منفردة ، فـ(ما) لها دلالة النفي ، و(الا) لها دلالة الاستثناء ، ولكن حين يجتمعان في جملة واحدة يكون ركناها مقصورين كل واحد منهما على الاخر ، تكون لهما دلالة مشتركة هي قصر وتوكيد الجملة .

---

(١) المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص ٢١١

الفصل الثالث
التوكيد بالقسم

القَسَم لغةً : هو الحَلْفُ ، يقول ابن منظور : " القَسَم بالتحريك اليمين ، وكذلك المُقْسَم وهو المصدر مثل المخرج والجمع أقسام ، وقد أقسم بالله واستقسمه به وقاسمه حلف له . (١)

ويقول الزبيدي : "هو اسم أُقيم مَقام المصدر وموضعه الذي حلف فيه وهو اليمين ، فنقول : (وتقاسماء تحالفا) من القسم وهو اليمين ، ومنه قوله تعالى : " قالوا تقاسموا بالله " (٢)

واصطلاحًا هو جملة فعلية أو اسمية تؤكّد بها جملة موجبة أو منفية . (٣)

فالقسم — في عرف النحاة — جملة إمّا فعلية وإمّا اسمية ، ففعلية فعلُها محذوف مقدر كما في قولك (بالله) فتقدير القول أحلف أو أقسم بالله . يقول سيبويه : " اما تجيء بهذه الحروف (يعني حروف القسم) لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به ، كما تضيف (مررت به) بالباء ، إلاّ ان الفعل يجيء مضمرًا في هذا الباب . (٤) فيقرر سيبويه ان هناك فعلا مقدرا للقسم ، وباقراره هذا يعد (بالله) جملة فعلية فعلها مضمر .

وأما الاسمية كقولنا : (لعمرك) فـ (لعمر) مبتدأ خبره محذوف وتقديره قسمي أو حلفي ، وحذفوه لطول الكلام بالمقسم عليه . (٥) فيقرر ابن يعيش كما يقرر معه النحاة بأنّ القَسَم ، إمّا جملة اسمية أو جملة فعلية ، الاسمية خبرها محذوف والفعلية فعلها محذوف .

والذي نذهب إليه ، انّ القَسَم ليس بجملة لأنه لا يتفق وما وضعه النحاة انفسهم من تعريف للجملة ، فالجملة في عرفهم هي : " التركيب الذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة ، فان ذلك لا يحصل إلاّ من اسمين نحو (زَيْدٌ أخوك) ، ولا يتأتّى ذلك من فعلين لأنّ الفعل نفسه خبر ، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدّث عنه ، ولا يتأتّى من فعل وحرف ولا حرف واسم ، لأنّ الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل ، فهو كالجزء منهما ، وجزء الشيء

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قسم

(٢) الزبيدي ، تاج العروس ، مادة قسم

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، المتن ، ج ٩ ص ٩٠

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ج ٣ ص ٤٩٧

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٩ ص ٩١

لا ينعقد مع غيره كلاماً • (١)

يقول ابن هشام : "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك (قام زيد) والمبتدأ وخبره ك (زيد قائم) ، وما كان بمنزلة أحدهما ••• (٢)

ويقول السيوطي : " ذهبت طائفة إلى انَّ الجملة والكلام مترادفان ، وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل ، فانَّه بعد أنْ فرَغَ من حدِّ الكلام قال : ويسمَّى الجملة ، والصواب أنَّها أعم منه اذ شرطه الإفادة بخلافها • (٣)

فالجملة في العرف النحوي هي ما يحسن السكوت عليه ، ويعطي فائدة وينعقد الكلام به ، فلو طبقنا هذه الاقوال السابقة لتعريف الجملة على القسم ،، وقلنا (بالله) او (لعمرك) او غيرهما ، وسكتنا ، فهل ينعقد الكلام ؟ وهل يحسن السكوت عليه ؟ وهل يعطي فائدة للسامع ؟ أعتقد جازماً أنَّ السامع سيظل ينتظر من المتكلم أنْ ينطق ما أراد أنْ يقسم عليه • ولا ندعي لأنفسنا هذا ، بل لقد فَطِنَ إليه ابن يعيش نفسه في باب القَسَم لكنه مع هذا أصَّر على أنْ يعد القَسَم جملة ،فيقول : " إذا قلت (أحلف بالله ، أو أقسم بالله) ونويت القَسَم كنت مقسماً ولم تكن مُخبرا إلاَّ أنه وإنْ كانت جملة بلفظ الخبر ، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل ، فان هذه الجملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يُقْسَم عليه نحو (أقسم بالله) لأفعلنَّ ولو قلت (أُقسِمُ باللّه) وسكتَّ لم يجُز لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف" • (٤) وإلى مثل هذا ذهب ابن السراج حيث يقول : "والقسم في الكلام إنَّما تجيء به للتوكيد وهو وحده لا معنى له لو قلت: (والله) وسكتَّ أو (بالله) ووقفت ، لم يكن لذلك معنى ، حتى تُقْسِم على أمر من الأمور ، وكذا ان أظهرت الفعل وأنت تريد القَسَم فقلت (أشهد بالله و اقسم بالله) فلفظه لفظ الخبر إلاَّ انَّه مضمر بما يؤكده " • (٥) ، أي انَّ ابن يعيش وابن السراج يعودان إلى القول بأنَّ القسم جملة و يلجأون إلى التقدير و التأويل ، فمرةً يقدرون مبتدءاً مجذوفاً ، في مثل قولنا (والله) ، ومرةً يقدّرون خبرًا محذوفًا في مثل قولنا (السابق ، وهل يمثّل القَسَمُ

---

(١) المرجع السابق ، ج١ ص٢٠ (٢) ابن هشام ، المغني ، ج٢ ص ٣٧٤

(٣) السيوطي ،الهمع ،ج١ ص١٢ ،١٣

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٩ ص ٩١

(٥) ابن السراج ، االاصول في النحو ، ج١ ص ٥٢٥

بهذا التقدير جملة لها معنى ؟

الواقع انّ القَسَم من العناصر التى لا تدخل على الجمل إلّا إذا كانت مؤكّدة قبل دخوله عليها ، ولو استقرأنا القرآن الكريم أو أي ديوان لشاعر عربى قديم ، لوجدنا أنّ القَسَم لا يدخل إلّا على ما هو مؤكّد لأنّه يَعُدُّ من أعلى مراتب التوكيد ، فلذا نجده يدخل على الجملة الاسمية المؤكّدة والفعلية المؤكّدة . حتى انّ بعض النحاة لا يعدّ القَسَم إلّا إذا دَخَلَ على جملة مؤكّدة ، يقول ابن عصفور : " فأمّا قولك (تالله هَلْ قَامَ زَيْدٌ) فليس بقسم لأنّه ليس بخبر " (١) ويقول الرضى : " اعلم انّ جواب القَسَم إمّا اسمية أو فعلية ، والاسمية امّا مثبتة أو منفية ، فالمثبتة تصدر بأنّ المشددة أو المخففة أو باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لا فرق بينها وبين إنّ إلّا من حيث العمل ، وإنّما أُجِيبَ القَسَم بهما لأنّهما مفيدان للتأكيد الذى لأجله جاء القَسَم ...... والاسمية المنفية مصدرة بمَا .. أو بِلَا التبرئة .. وإنْ كانت الجملة فعلية — فإنْ كان الفعل مضارعاً مُثبتًا — فالأكثر تصديره باللام والنون .. وإنْ كان ماضيًا مثبتًا فالأولى الجمع بين اللام وقد ... (٢) ، وإلى هذا ذهب معظم النحاة ، يقول السيوطى : " يُتَلَقّى ويُجَاب القسم فى الاثبات بان المكسورة مثقلة ومخففة ، سواء كان فى خبرها اللام أ (لا ، ويتلقى فى النفى بما ولا وان ولن وغيرها . (٣)

فالقَسَم فى أعلى مراتب التوكيد لأنّه يدخل على جملة مؤكّدة بأكثر من مؤكّد واحد فيضيف توكيداً إلى معنى الجملة فيفهم السامع نية المتكلم بالتوكيد ، حالة سماعه لفظ القسم من غير أنْ يتمّ المتكلم كلامه ، وقلّما يحصل مِثْلَ هذا التوكيد فى أساليب التوكيد الأخرى ، ولهذا نجد القَسَم والحلف من مقوّمات القضاء فى الأسلام (البينة على من ادّعى واليمين على من أنكر) ، واليمين هو الحلف على أنّ ما يقولهُ المتّهم صِدْقٌ ، ولهذا يلجأ المتهم للقَسَم لأثبات براءته وتوكيد ما يدّعى ، والقَسَم كذلك يؤكّد جملة كما قلنا

---

(١) ابن عصفور ، المقرب ، ج١ ص ٢٠٤

(٢) الرضى ، شرح الكافية ، ج٢ ص ٣٣٨ ، ٣٣٩

(٣) السيوطى ، الهمع ، ج٢ ص ٤١

وهذه الجملة يُشترط أن تكون مؤكَّدة ، فلا يدخل إلاَّ على مؤكَّد ، وإليك أمثلة تبين أنَّ القَسَم لا يدخل إلاَّ على الجُمَل المؤكَّدة :

أولا : الجملة المثبتة : (أ) الجملة الأسمية : يكون توكيدها بدخول أنَّ واللام أو بهما معاً ، كقوله تعالى : " قل إي وربّي إنَّه لَحَقٌّ " (١) ، فأصل الجملة (هو حقٌّ) مكونة من مبتدأ وخبر ، دخلت عليها انّ لتوكيد مضمون الجملة فتحوّل الضمير إلى ضمير متصل جريًا على عادة العرب في مثل هذه الحالة فأصبحت الجملة (إنَّه حقٌّ) مكونة من أداة توكيد + مبتدأ + خبر (ع × { S + pred.) ثم أريد تخصيص الخبر بشيء من التأكيد فأُكّد باللام فأصبحت الجملة (إنَّه لَحَقٌّ) مكونة من أداة توكيد + مبتدأ + أداة توكيد × خبر (ع { S + ع (pred) } ثم اريد تاكيد هذه الجملة كاملة لكي لا يبقى شك في مضمونها بعد ان اكد بتوكيدين ، فادخل عليها القسم فأصبحت الجملة (وربي انه لحق) مكونة من عنصر توكيد القسم × اداة توكيد + مبتدا + اداة توكيد اللام + خبر ({ ع (pred) + S } ع + ع) ، وقد يكون توكيد الجملة الاسمية بان دون اللام كقولنا (والله انه حق) فيتبع في تحليلها كما اتُّبع في تحليل الجملة السابقة .

(ب) الجملة الفعلية : إذا كان صدرها فعلاً ماضيًا يكون توكيدها باللام وقد ، وقد سبق ان حللناها في (قد) (٢) . وإذا كان صدرها فعلاً مضارعاً وجب توكيده باللام في أوله وبنون التوكيد في آخره ، كقوله تعالى : " تالله لأكيدنَّ أصنامكم " ، وقد سبق ان حللنا هذه الجملة ايضا في التوكيد بالنون . (٣)

ثانيا : الجملة المنفية : فقد تؤكد الجملة بما يسمّى بحروف الجر الزائدة أو بما أو أنَّ كقوله تعالى (لست عليهم بمسيطر) وقد سبق تحليل هذه الآية في الباء المسماة بالزائدة .

وجملة القول انَّ القَسَم ليس بجملة وإنّما هو عنصر توكيد يدخل على جملة مؤكدة ليزيدها تاكيدًا على تأكيد ، ولذا عُدّ من أعلى مراتب التوكيد ، وربما كانت أهمية عدّ القَسَم في باب

---

(١) الاية : ٥٣ سورة : يونس

(٢) انظر ص ٨٠ من هذا البحث

(٣) انظر ص ٧٢ من هذا البحث

فى باب التوكيد ، يبرز جلياً فى إجتماع القَسَم والشرط ، يقول سيبويه : " هذا باب الجزاء إذا كان القسم فى أوله ، وذلك قولك (والله إنْ أتيتنى لا افعل) ، لا يكون إلاّ معتمدة عليه اليمين ... واليمين لا تكون لغواً ك (لا والالف) ، لأنّ اليمين لآخر الكلام وما بينهما لا يمنع الآخر انْ يكون على اليمين ... ويقول : (أنا و الله إنْ تأتني آتك) فالقَسَم ها هنا لغو، ، فاذا بدأت بالقسم لم يجز الا ان يكون عليه . (١)

فالواضح من كلامه ان الجواب يكون للقسم إذا كان القَسَم فى أول الجملة ويكون الجواب للشرط إذا كان الشرط فى أول الجملة ، ويكون لأيٍّ منهما إذا كان الكلام مبدوءًا بغير القَسَم كقوله (أنت والله إنْ تدرسْ تنجح) أصلها (إنْ تدرسْ أنتَ تنجح) مكونة من أداة شرط وفعل و فاعل وجواب الشرط ، ثم تحولت الى جملة مؤكدة بتقديم أنتَ إلى أول الجملة فأصبحت (أنتَ إنْ تدرسْ تنجح) ثُمّ أُكدت الجملة مرةً أُخرى بالقَسَم فأصبحت (أنتَ والله إنْ تدرسْ تنجحْ) .

ويعدُّ سيبويه القَسَم لغوًا فى مثل هذا النوع ويبنى الجواب على المتقدم منهما ويحذف جواب الآخر .

فقضية إجتماع الشرط والقسم ولمن يكون الجواب منهما ، قضيّة نحويّة شَغَلَتْ النحاةَ . فإذا ما عُدّ القَسَم عنصر توكيد فى الجملة فإنّه لا يحتاج إلى جواب و الجواب دائمًا للشرط ، لأنّ الشرط هو المحتاج إلى جواب ، لان جملة الشرط فى الحقيقة هى ليست جملة واحدة وانّما هي أسلوب يقوم على رُكنَيْنِ لا يتحقق مضمون الأول إلاّ بتحقق مضمون الثانى أو العكس ، وقد ذهب بعض الدارسين المحدثين بأن جملة الشرط هي : " أسلوب انشائى أو خبرى بحسب القرائن ، وتركيب مبنى على تآلف جمل إسنادية مع بعضها أو مع جمل غير اسنادية بعلاقة مركّبة . (٣)

وقد سبق وأن عَدّ هذا الدارس جملة الشرط جملةً مستقلة عن الجملة الأسمية أو الفعلية وسماها بالجملة الإسنادية المركّبة . (٤)

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٨٤

(٢) ابن عصفور ، المقرب ، ج ١ ص ٢٠٨ وانظر شرح جمل الزجاجى ص ٥٢٩

(٣) مالك المطلبى ، فى التركيب اللغوى للشعر العراقى المعاصر ، ص ٦٤

(٤) المرجع السابق ، ص ٦١

فالشرط هو المحتاج للجواب ، لأنّه تركيب مكون من طرفين كلّ طرف يعتمد على الآخر إعتمادًا كليًا ليتحقق مفهوم الشرط ، بينما القسم لا يحتاج امثل هذا ، صحيح أنّ القَسَم وحده لا يؤدّى معنى معيّنا ، ولا يحسن السكوت عليه كما بيّنا إلاّ إذا جئنا بما يقع عليه لكنه ليس كالشرط فلا يحتاج إلى جواب ، والشرط أولى منه بالجواب ، لان ما يسمّى بجواب القسم يمكن أن يؤدّى المعنى المراد منه ، وإذا أريد توكيده أدخل عليه القَسَم لا لتكون الجملة جوابًا له ، وإنّما ليكون القسم عنصر توكيد لهذه الجملة . فالشرط أسلوب يقوم على ركنين يربط بينهما أداة شرط ولا يمكن حذف جوابه إلاّ إذا تقدم ما يبينه ويدل عليه ، حتى أنّ ابن يعيش شَبَّهَ جملة الشرط بالمبتدأ والخبر وجعلها نظيرًا لها ، من حيث تأديتها للمعنى وترابط طرفيها (الفعل والجواب) فقال : فهو نظير المبتدأ الذى لابد له من الخبر ولا يفيد أحدهما إلاّ مع الآخر . (١)

ولو كان الجواب للقسم لما بقي فعله مجزومًا لأنّ جواب القسم لا يشترط فيه أن يكون مجزومًا . فالقسم عنصر توكيد للجملة سواء كانت اسمية أو فعلية أو شرطية ، فالجمل التى يدخل عليها القسم جمل كاملة متكاملة لا يتمّ معناها إلاّ بوجود أطرافها جميعًا ، فيدخل على الجمل الشرطية المكونة من الفعل والجواب كما يدخل على الجملة الأسمية المكونة من مبتدأ وخبر أو الفعلية المكونة من فعل وفاعل ، فلا حاجة إذًا بنا إلى ايجاد قضية النحو في غنى عنها وعن مثلها .

فكيف لنا إذًا أنْ نعدّ الجواب للقسم والشرط هو الجزء الذى لا يفيد معنى إلاّ بانضمام جزئه الآخر له ، يقول ابن يعيش : " نظير ذلك من الجمل (الشرط والجزاء) فانها وان كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل ، من جهة إنّها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء . (٢)

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٨ ص ١٥٦

(٢) المرجع السابق ، ج٩ ص٩١

والى مثل قول ابن يعيش السابق ذهب الجرجانى وقال : " الشرط كما لا يخفى فى مجموع الجملتين لا فى كل واحدة منهما على الانفراد ، ولا فى واحدة دون الاخرى . (١)

وبعد هذا فبأى شئ نعلل حذف جواب الشرط — ونعده جواباً للقسم — الذى لا يتم معنى الشرط الا به ولم يتقدمه ما يدل عليه . فما دخول القسم على جملة الشرط الا لتوكيد معنى الشرط والجزاء ، لا ليزاحم الشرط على الجواب ، فمثلاً قولنا: (ان تدرس تنجح) جملة شرطية مكونة من ركنين وأداة تربط بينهما تجعل تحقيق الأول مرهـــوناً بتحقيق الثانى يضم كل طرف فعلا وفاعلا ($cond.Art \{V+S \neq V+S\}$)

فاذا أراد المتكلم تأكيد هذه الجملة كأن يكون المخاطب متردداً فى الحكم أو منكراً له — وكعادة العرب فى توكيد كلامها فيدخل عليها القَسَم فتصبح الجملة (والله إن تدرس تنجح) مكونة من عنصر توكيد × (اداة شرط + فعل شرط + جواب شرط)

($\mathcal{X} \times \{ cond.Art(V+S \neq V+S) \}$) .

---

(١) الجرجانى ، دلائل الاعجاز ،ص ١٨٩ ، ١٩٠

تطبيقـــــات

في ضوء ما توصلنا إليه من نتائج نود أنّ نعرض وجهة نظرنا في إعراب ما توصلنا اليه :

١ـ التوكيد بالضمائر : أ• توكيد الظاهر بضمير : مثلنا لهذا بحالتين :

الأولى : تقدُّم الفاعل وعود ضميره عليه :كالزيدان قَامَا ،

فذهبنا إلى أنَّ (الزيدان) فاعل مقدم للتوكيد مرفوع بالالف ، وقَامَا : قَامَ : فعل ماض ، والألف ضمير متصل موكد للفاعل المقدم • وكذلك قولنا : الزيدون قاموا • الزيدون : فاعل مقدَّم للتوكيد مرفوع بالواو ،وقام : فعل ماض ، والواو ضمير متصل موكد للفاعل المقدم •

الثانية : ضمير الفصل : فقد ذهبنا إلى أنّه ضمير لتوكيد المسند إليه المقدم عليه • فقولنا : (زيد هو المنطلق) ف (زيد) مبتداء مرفوع ، وهو : ضمير منفصل موكد للمسند إليه (زيد) ، المنطلق خبر مرفوع • وليس هذا الضمير كما يقول البصريون لا محل له من الاعراب،ولا مبتداء عند جماعة من الكوفة •

ب • توكيد الضمير لظاهر : قلنا فيه انه ليس مقصورا على توكيده توكيدا لفظيا ، ثم توكيده توكيدا معنويا فحسب بل ان هناك ضمائر توكد بظاهر دون اللجوء لتوكيدها توكيدا لفظيا باعادتها مرة اخرى ، ثم توكيدها معنويا بالنفس والعين، وهذه الضمائر هي المتمثلة في (لغة أكلوني البراغيث) فمثلا : حين نقول : وأسرُّوا النجوى اللذين ظلموا ، نعربها على النحو التالي :

اسر : فعل ماض مبني على الفتح •

الواو : ضمير متصل في محل رفع فاعل •

النجوى : مفعول به منصوب •

الذين : اسم موصول مبني في محل رفع توكيد للواو (وليس بدلاً كما يعربه النحاة)

٢ـ التوكيد ببعض الابواب النحوية :

وصلنا الى إنَّ التوكيد ليس مقتصرًا على التوكيد اللفظي والمعنوى ، فهناك أبواب من الأولى أنّ تضم إلى باب التوكيد ومن بين هذه الأبواب :

أ•ـ المفعول المطلق (المصدر) : نرى أنّ يعرب ما يضمه هذا الباب مصدراً موكداً لفعله أغنى عن تكرار الفعل ، ففي قوله تعالى : (إذَا دُكَّتَ الأرْضُ دكًا)

فتعرب كلمة دكا : مصدر مؤكد لفعله ، وليس مفعولا مطلقا .

اما المصادر النائبة عن المفعول المطلق ، فنرى أنْ تعرب مصادر مؤكدة للجملة التي تسبقها لأنَّها تضمنت معنى الجملة،ففي قولنا : له عليَّ ألفُ درهم إعترافاً فكلمة (اعترافاً) أغنت عن تكرار الجملة ،لأنَّ جمله له علي الف درهم ، تعني؛ إعترافٌ من القائل بهذا الحق ، وما إضافة كلمة(اعترافًا) ،إلاّ زيادة في توكيد هذا الحق . فتعرب كلمة (اعترافاً) مصدرًا مؤكدا لمضمون الجملة منصوبًا .

وكذلك قولنا هذا عبدالله حقًا : فتعرب كلمة (حَقّاً) مصدرًا مؤكدًا لمضمون الجملة منصوبٌ .

أمّا المصادر السّماعية ، فقد ذهبنا إلى أنّها ليست مصادر نائبة عن المفعول المطلق لفعل محذوف ،بل هي مصادر يحدِّد معناها السياق الذى ترد فيه .

ب ـ الحال المؤكدة : ففي قوله تعالى : ولا تعثوا في الارض مفسدين .فكلمة مفسدين : تعرب حال مؤكدة لمعنى الجملة منصوبة ، وما يقال في هذا النوع من إعراب يمكن ان يقال في النوعين الآخَرَيْن ،فنقول: حال مؤكدة لصاحبها ، وحال مؤكدة لمضمون الجملة .

جـ ـ الصفة : ففي قولنا هذا ليلٌ أليلٌ ف (أليل) صفة مرفوعة مؤكدة للموصوف وفي قوله تعالى : ونفخ في الصور نفخة واحدة فكلمة واحدة تعرب صفة مرفوعة مؤكدة للموصوف (نفخة) .

د ـ البدل : فقد ذهبنا الى انه بجميع أنواعه ـ باستثناء بدل الغلط ـ توكيد فبدل ان يعرب بدلا يعرب توكيداً ففي قولنا جاء الوزيرُ محمدٌ ، فكلمة(محمد) توكيد للوزير مرفوع ، وهكذا في النوعين الآخرين (بدل الجزء من كل ، وبدل الاشتمال)

٣ ـ التوكيد بالادوات :

(إنَّ ،أَنَّ) لا نختلف مع النحاة في إعرابهما ، فهما حرفا توكيد ونصب ،ففي قوله تعالى : إنَّ اللهَ خبيرٌ ، إنَّ : أداة نصب وتوكيد لمضمون الجملة التي تليها ، الله اسمها منصوب ، وخبير خبرها مرفوع .

اما (اللاّم) بأنواعها التي ذكرناها ، هي أداة توكيد دائما ، تؤكد ما تدخل عليه سواء كانت في أول الجملة أو في وسطها ،فحيث ما وقعت هي توكيد لما تدخله ، ففي قوله تعالى لمثوبة عند الله خير ، اللاّم : لام توكيد تؤكّد المبتداء (مثوبة) ، وفي قوله تعالى : ان في ذلك لعبرةً ،اللام : لام توكيد لاسم إنّ،وفي قوله تعالى : تالله لقد آثرك الله علينا ، فالام لام توكيد ، تؤكد جملة (المقسم عليه) .

اما (ألاَ) فهي أداة توكيد وتحقيق إذا دخلت على جملة مؤكدة ـ ولذا شبهوها بالقسم ـ ففي قوله تعالى : ألاَ انهم هم السفهاء ، ف (ألاَ) في هذه الجملة اداة توكيد للجملة .

أمّا (ألْ التعريف) فقلما نجد من ينتبه اليها اثناء الاعراب ، فنرى ان تعرب للتوكيد اذا قصرت الخبر على المبتداء ، ففي قولنا محمد الجواد ،ال التعريف اداة توكيد حصرت الخير في المبتداء ، ويستطيع القارئ ان يرى قيمة التوكيد الذى تظفيه ال التعريف على الخملة من النظر في الامثلة التالية :

علي مجتهد ، علي هو مجتهد ، علي المجتهد ، علي هو المجتهد .

فالجملة الاولى مكونة من (مسند اليه + مسند) ،والجملة الثانية مكونة من (مسند اليه + مسند اليه + مسند) اى (مسند اليه × ضمير مؤكد + مسند) اما الجملة الثالثة فهي مكونة من (مسند اليه + ال + مسند) اى (مسند اليه+ ثم + مسند) . والجملة الرابعة مكونة من (مسند اليه + ضمير مؤكد + اداة توكيد + مسند) . فاجملة الثانية المسند اليه فيها مؤكد بضمير الفصل ،والجملة الثالثة المسند فيها مؤكد بال التعريف ، والجملة الرابعة ،المسند اليه مؤكد بضمير الفصل ، والمسند مؤكد بال التعريف .

اما (لاَ النافية للجنس) فهي اداة لنفي الجنس وتوكيده ، ففي قوله تعالى : (لا اكراه في الدين) تعرب (لا) اداة نفي وتوكيد للجنس ، (واكراه) اسمها (في الدين) خبرها .

اما (قَدْ) فهي أداة تحقيق وتوكيد، كما قال عنها النحاة ، إذَا تَلاَهَا فعل ماض،

اما (نونا التوكيد) فهما من الادوات التي تدخل على الافعال لتوكيد مضمونها كقوله تعالى : لأكيدنَّ اصنامكم ، فـ(النون المتصلة بالفعل المضارع اكيد) نون توكيد مؤكدة لهذا الفعل ، اما ان وقعت بعد القسم كأن تقول ،والله لاكيدنَّ، فتعد عنصر توكيد ثان بعد القسم .

اما (لن) فهي حرف نفي وتوكيد يدخل على الفعل المضارع فينصبه ، فيفيد استحالة حصوله ، فقوله تعالى: ولن يفعلوا ، فلن فيه حرف نفيٍ وتوكيد لاستحالة وقوع هذا الفعل ، والفعل الذى يليه فعل مضارع منصوب به .

اما (السين وسوف) فهما حرفان يدخلان على الافعال لتوكيدها .

٤- التوكيد بالحروف المسماه بالزائدة : فاننا نرى ان تعرب جميعا حروف توكيد وليست بحروف زائدة .

فمثلا الباء في قوله تعالى : وما ربك بظلام للعبيد ، هي حرف توكيد يعمل الجر وظلام اسم مجرور،منصوب محلا (خبر ما الحجازية) .

و (من) تعرب حرف توكيد يعمل الجر كما في قوله تعالى : ما آمنت قبلهم من قرية ، فمن اداة توكيد تعمل الجر ، وقرية اسم مجرور في محل رفع فاعل للفعل آمنت ، وهكذا في بقية هذه الحروف .

٥- التقديم : فيه أمران يحتاجان إلى توضيح في إعرابهما هما : الفاعل والاشتغال .

أمّا الفاعل : فقد ذهبنا الى ان الفاعل يتقدم على فعله ، ويكون تقديمه للتوكيد ففي قوله تعالى : الله يستهزئ بهم ، فالله : لفظ الجلالة فاعل مقدم لغرض التوكيد ،ويستهزئ: فعل مضارع مرفوع .

وذهبنا الى ان الفاعل يتقدم على فعله بعد اداتي الشرط (إنْ وإذا) ففي قوله تعالى : وان امرؤ هلك ،فان اداة شرط ،وامرؤ : فاعل مقدم لغرض التوكيد وهلك : فعل ماض فاعله المقدم (امرؤ) .

اما الاشتغال : فنرى ان يعرب الاسم المنصوب المقدم مفعولا به والضمير الذي يعود عليه - الذى يسميه النحاة مشغولا به - ضمير توكيد للمتقدم (المفعول به) ففي قوله تعالى : والأَنْعَامَ خَلَقَهَا ، الأنعامَ: مفعول به مقدم منصوب للتوكيد ، خلق: فعل ماض ،والهاء: ضمير متصل لمزيد من التوكيد للمفعول المقدم .

اما التقديم في باقي مكملات الجملة الفعلية ،فاننا نرى اي تقديم حقه التاخير يكون للاهتمام به وتوكيده •

هذا في تقديم اجزاء الجملة الفعلية ،اما تقديم الجملة الاسمية فاننا نذهب الى ان تقديم الخبر على المبتداء جوازا يكون للتوكيد كقولنا : ممنوع التدخين فممنوع : خبر مقدم للتوكيد مرفوع ،والتدخين : مبتداء مؤخر ، هذا من جهة ومن جهة اخرى فانما ما يسمى بشبه الجملة المتعلق بمحذوف خبر ،كقولنا في البيت زيد ، يقول النحاة ان (في البيت) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تقديره كائن او مستقر ، فاننا نرى انه هو الخبر-وليس متعلق بخبر محذوف-مقدم لتوكيده

٦ـ التوكيد بالقصر :

أـ التوكيد بما يسمى بحروف العطف : لا وبل ولكن : نرى ان تعرب هذه الادوات ادوات توكيد وليست ادوات عطف ، ففي قولنا : محمد شاعر لا كاتب ،فلا اداة توكيد ونفي و(كاتب) خبر مرفوع لاسم محذوف ، اغنت لا عن ذكره ،يعود على محمد ، وهذا ما يسميه النحاة (علي نية تكرار العامل) • وهكذا في لكن وبل فهما اداتا توكيد •

بـ (انما) : تعرب انما عند النحاة : ان : حرف نصب وتوكيد ، وما : كافة كفت ان عن العمل ، ولكننا نرى ان تعرب هذه الاداة دون تجزئة ،فهي: اداة واحدة لا كافة ومكفوفة ، فهي اداة توكيد وحصر ، ففي قوله تعالى:انما حرم ربي الفواحش ، فانما اداة توكيد وحصر ،والجملة بعدها مؤكدة بها ، وتعرب كالمعتاد.

ج ـ النفي والاّ : اذا اجتمع النفي (اي اداة نفي) مع الاّ (واى اداة استثناء) فان اجتماعهما يفيد التوكيد والحصر ، وتخرج هذه الادوات عن معناها الاصل لتؤدى معنى جديدا لاجتماعهما هو التوكيد • اما انفراد كل واحدة منهما في جملة ، فهذا يعني عودة كل منهما الى وظيفته الاصل • ففي قوله تعالى : ما محمد الا رسول،تعرب علي النحو التالي : ما : اداة توكيد ،محمد : مبتداء مرفوع ، الاّ : اداة توكيد ، رسول : خبر المبتداء مرفوع • وقوله تعالى : هل يهلك الاّ القومُ الظالمون : هل : اداة توكيد ،يهلك : فعل مضارع مرفوع ، الاّ : اداة توكيد ،القوم فاعل مرفوع ،الظالمون : صفة للفاعل مرفوعة •

٧ـ التوكيد بالقسم : لقد بينا انّ القسم ليس بجملة ،وإنّما هو عنصر توكيد ، فيعرب في مثل قوله تعالى تالله لأكيدنّ أصنامكم ،كما ياتي :
التاء : حرف قسم يعمل الجر ، الله لفظ الجلالة اسم مجرور ، والجار والمجرور عنصر توكيد للجملة التى تليهما ، وهكذا في كل جملة مشابهة فيها قسم، يعرب كالصورة السابقة وليس بمبتدأ خبره محذوف ،أوخبر لمبتدأ محذوف ،

خاتمة

في ختام هذا البحث نود أن نعرض بإيجاز ما توصلنا إليه من نتائج فيما يلي :-

أولاً :- إن التوكيد أسلوب يتم التعبير عنه بطرق مختلفة متباينة، إذ لا يقتصر في تأديته على التكرار اللفظي أو المعنوي، فهناك التوكيد بالضمائر، والتوكيد بالمصادر والصفة والحال والبدل، والتوكيد بالأدوات مثل: إنّ، واللام، وقد وألا وغيرها، والتوكيد بالحروف المسماه بالزائدة، والتوكيد بتقديم ما حقه التأخير والتوكيد بالقصر، والتوكيد بالقسم.

ثانيًا :- ومن خلال معالجتنا لما أسلفنا في النقطة الأولى تمكنا من الوصول الى النتائج التالية والتي لا تقل أهمية عن النتيجة الأولى :

١- إن الظاهر يؤكد بمضمر، ويتم بتقديم الفاعل حين يعود عليه ضمير مؤكد له، ويتم بضمير الفصل الذي يؤكد اسمًا ظاهرًا يسبقه

٢- إن الضمير يؤكد بظاهر دون اللجوء الى توكيده معنويًا، ودللنا على ذلك بلغة "أكلوني البراغيث"

٣- إن باب المصدر نوع من أنواع التوكيد لأنه بمثابة تكرار الفعل مرتين، وكذلك البدل والحال والصفة، وذهبنا إلى أن المصادر السماعية ليست من هذا الباب إنما هي أساليب قائمة بذاتها

٤- إن للتوكيد أدوات كثيرة منها ما يؤكد الجملة الفعلية ومنها ما يؤكد الجملة الاسمية مثل: إنَّ، أنَّ، اللام، قد، لن، ... الخ. وذهبنا إلى أن (إنَّ وأنَّ) لتوكيد مضمون الجملة واللام لتوكيد ما تدخل عليه، وقد لتوكيد وقوع الفعل الذي تدخله، ولا ولن لتوكيد النفي. وهكذا

٥- أنّ ما يسمى بالحروف الزائدة هي حروف توكيد، تؤكد ما تدخل عليه، خرجت عن معناها الأصلي لتؤدي معنى التوكيد، وقد ذهبنا إلى أن الباء في فاعل (كفى وفعل التعجب) ليست بزائدة وإنما هي جزء لا يتجزأ من متطلبات هذا الأسلوب.

٦- إن الاسم المتقدم في مثل قولنا: (زيد قام)، (إن أحد من المشركين استجارك) هو فاعل للفعل الذي يليه تقدم للتوكيد، وليس مبتدأ كما في الجملة الأولى، ولا فاعل لفعل محذوف وجوبًا يفسره الموجود، وقلنا إن هذه الجمل جمل فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل، أي جرى فيهما تحويل لغرض في المعنى، وتوصلنا إلى أن كل جملة اشتملت على فعل هي فعلية، وكل جملة خلت منه جملة اسمية.

٧- إن باب الاشتغال باب مختلق موزع إلى بابين، باب الابتداء إذا كان الاسم المتقدم مرفوعًا، وباب التوكيد إذا كان الاسم المتقدم منصوبًا عاد عليه ضميره الذي يذكر لمزيد من التوكيد على هذا الاسم المتقدم.

٨- أن ما يسمى بحروف العطف (بل، ولكن، ولا) هي حروف توكيد تؤكد مضمون جملة بنفيها عن أخرى، أو تنفي مضمون جملة بإثباتها لأخرى.

٩- إن (إنما) تركيب واحد يستخدم لتوكيد الجملة وليس مركبًا من إن وما الكافة، وإن اجتماع أي أداة من أدوات النفي مع أي أداة من أدوات الاستثناء، يخرج هذه الأدوات من طبيعتها الأصل، لتؤدي معنى جديدًا هو التوكيد، لأن هاتين الأداتين يحصران ما بعد أولاهما فيما بعد الثانية منهما

١٠- إن القسم ليس بجملة، إذ لا يشتمل على مقومات الجملة ولا يكون جملة ذات معنى وفائدة يحسن السكوت عليها، فعددناه من أعلى مراتب التوكيد. وأنه لا يحتاج إلى جواب، بل يدخل لتوكيد ما يسمى بجملة الجواب، وعلى هذا إذا اجتمع مع الشرط فإن الجواب للشرط لأن الأخير يحتاج لجواب بينما الأول لا يحتاج له، لأن الشرط يقوم على ارتباط ركنيه إذ لا يتم معنى أحدهما إلا بالآخر

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر والمراجع

١ـ القران الكريم .

٢ـ ابراهيم انيس ، من اسرار اللغة ،مكتبة الانجلو المصرية ،الطبعة السادسة ،القاهرة ١٩٧٨م

٣ـ ابراهيم السامرائي ،مباحث لغوية ،مكتبة الاندلس ،مطبعة الادب ،النجف ١٩٧١ م

٤ـ ابراهيم السامرائي ،الفعل زمانه وابنيته ، موسسة الرسالة ،الطبعة الثانية ،بيروت ،١٩٨٠م

٥ـ ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ، مطبعة التاليف والترجمة والنشر،القاهرة ،١٩٥٩م

٦ـ احمد الشايب ، الاسلوب دراسة بلاغية تحليلية لاصول الاساليب الادبية،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،الطبعة السادسة ١٩٦٦ م

٧ـ احمد عبد الستار الجواري ، نحو التيسير ، مطبعة جمعية نشر العلوم الثقافية ،بغداد ١٩٦٢م

٨ـ احمد بن فارس ، مقاييس اللغة ،

٩ـ الازهري ،خالد بن عبد الله ، شرح التصريح على التوضيح ، ادارة احياء الكتب العربية (بيروت) الطبعة الثانية القاهرة ١٣٢٥ هـ

١٠ـ الاخفش ، سعيد بن مسعدة ، معاني القران ،تحقيق فائز فارس ، المطبعة العصرية الكويت ١٩٧٩ م

١١ـ الاشموني،نور الدين ابي الحسن ،علي بن محمد بن عيسى ،دار احياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي ، القاهرة (د . ت)

١٢ـ الانبارى ، ابو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، نزهة الالبا في طبقات الادباء ، تحقيق محمد ابو الفضل ،دار النهضة بمصر (د . ت)

١٣ـ الانبارى ابو البركات كمال الدين عبد الرحمان بن محمد ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيى الدين دار الفكر (د . ت)

١٤ـ الانبارى ابو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، اسرار العربية ، ت ، محمد بهجت البيطار ، دمشق (١٩٧٥) م .

١٥ـ الانبارى . ابو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، البيان في غريب اعراب القران تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية القاهرة ٨٩هـ ١٩٦٩

١٦ـ تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ، الهيئة المصرية ،الطبعة الثانية القاهرة ، ١٩٧٩م
١٧ـ ثعلب ، ابو العباس احمد بن يحيى ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون ،دار المعارف بمصر،الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٩م
١٨ـ حسن عون ، اللغة والنحو ،مطبعة رويال ، الاسكندرية ، ١٩٥٢م
١٩ـ ابو حيان التوحيدي ،البحر المحيط ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٣٢٨هـ
٢٠ـ الجاحظ ، ابو عثمان عمرو بن بحر ، البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية
٢١ـ الجرجاني عبد الله ابو بكر الرحمن ، دلائل الاعجاز في علم المعاني ،دار المعرفة ، بيروت ١٩٧٨م
٢٢ـ = = = = = ، العوامل المائة
٢٣ـ = ،علي بن حمد الشريف ، التعريفات ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٦٩ م
٢٤ـ جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، دار الجليل ،الطبعة الاولى دمشق ١٩٨٠م
٢٥ـ ابن جني ، ابو الفتح عثمان ، الخصائص ،ت ، محمد علي النجار،دار الهدى ،الطبعة الثانية بيروت ،د . ت .
٢٦ـ ابن جني ، سر صناعة الاعراب ، مصطفى السقا واخرون ، مطبعة عيسى الحلبي،الطبعة الاولى القاهرة ١٩٥٤ م
٢٧ـ ابن جني ، ابو الفتح عثمان ، اللمع في العربية ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ،الكويت (د . ت) .
٢٨ـ ابن جني،ابو الفتح عثمان ، المحتسب في القراءات ، تحقيق علي النجار واخرون ، القاهرة ١٣٨٦هـ
٢٩ـ ابن خالويه ،الحجة في القراءات السبع ،تحقيق عبد العال مكرم ، دار الشروق،بيروت ، ١٩٧١م
٣٠ـ الخطيب القزويني ، جلال الدين ابو عبد الله محمد بن سعد الدين ، الايضاح في علوم البلاغة ، دار الجيل ، بيروت (د . ت)
٣١ـ داوود عبده ، ابحاث في اللغة العربية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٣ م
٣٢ـ الرازي ، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ،الطبعة الاولى بيروت ١٩٦٧ م
٣٣ـ الرضي الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح الكافية في النحو ، دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٧٩ م

٣٤ـ الرماني ابو الحسن علي بن عيسى ، معاني الحروف ، تحقيق عبد الفتاح شلبي ، دار نهضة مصر القاهرة هـ ١٩٧٣ م

٣٥ـ ريمون طحان الالسنية العربية ، الكتاب اللبناني ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٧٢م

٣٦ـ الزبيدي محمد مرتضي ، تاج العروس ، دار البيان للنشر والتوزيع ، بنغازي ، (د ٠ ت)

٣٧ـ الزجاجي ابو القاسم عبد الرحمن ، كتاب اللامات ، تحقيق مازن المبارك ، مطبعة الهاشمية ، دمشق ، ١٩٦٩م

٣٨ـ الزجاجي ابو القاسم عبد الرحمن ، الايضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ٠

٣٩ـ الزجاجي ابو القاسم عبد الرحمن ، مجالس العلماء ، تحقيق مازن المبارك ، مطبعة الكويت

٤٠ـ الزمخشري ، جارلله محمود بن عمر ، الكشاف دار كتاب العربي بيروت ، (د ٠ ت) ٠

٤١ـ الزركشي ، بدر الدين ، البرهان في علوم القران دار المعرفة ، الطبعة الثانية (د ٠ ت) ٠

٤٢ـ ابن السراج محمد بن السرى ، الاصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان الطبعة الاولى ، النجف ، (د ٠ ت) ٠

٤٣ـ السكاكي ، ابو يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن علي ، مفتاح العلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د ٠ ت) ٠

٤٤ـ سيبويه ، ابو بشر عمرو بن عثمان قنبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة العامة القاهرة ١٩٧٧م ٠

٤٥ـ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ابو بكر ، الاقتراح ، تحقيق احمد محمد قاسم ، الطبعة الاولى مطبعة السعادة القاهرة ، ١٩٧٦ م

٤٦ـ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ابو بكر ، الاتقان في العلوم القران ، مطبعة مصطفى الحلبي الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م

٤٧ـ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ابو بكر ، الأشباه والنظائر في النحو ، المكتبة الازهرية ، القاهرة (د ٠ ت) ٠

٤٨ـ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ابو بكر ، المزهر في علوم العربية ولنواعها ، شرح وضبط ، محمد احمد جاد المولى واخرون ، دار الفكر بيروت ، (د ٠ ت) ٠

٤٩ — السيوطي ،جلال الدين عبد الرحمن ،همع الهوامع في جمع الجوامع ،دار المعرفة للطباعة والنشر ،بيروت ،(د — ت) .

٥٠ — الصبان ،محمد بن علي ،حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك ، مطبعة عيسى البابلي الحلبي ،القاهرة ،(د — ت)

٥١ — طاش كبرى زادة ،مفتاح السعادة ،تحقيق كامل بكري ،دار الكتب الحديثة ،القاهرة ،د — ت)

٥٢ — شوقي ضيف ،المدارس النحوية ،دار المعارف بمصر ،الطبعة الثانية ،القاهرة ،١٩٧٢م

٥٣ — عباس حسن ،اللغة والنحو بين القديم والحديث ،دار المعارف بمصر ،الطبعة الثانية ، القاهرة ،(د — ت)

٥٤ — عبده الراجحي ،التطبيق النحوي ،دار النهضة العربية ،الطبعة الاولى بيروت ،١٩٧٩م

٥٥ — ابو عبيدة ،معمر بن المثنى التميمي ،مجاز القرآن ،تحقيق محمد فؤاد ،مكتبة الخانجي (د — ت)

٥٦ — ابن عصفور ،علي بن مؤمن ،شرح جمل الزجاجي ،تحقيق صاحب ابو جناح ،مؤسسة الكتاب بغداد ،١٩٨٠م

٥٧ — ابن عصفور ،علي بن مؤمن ،المقرب ،تحقيق احمد عبد الستار واخره ،مطبعة العاني ،ط١ بغداد ،١٩٧١م

٥٨ — العسكري ،ابو هلال المصناعتين ،تحقيق علي البجاوي واخره ،دار احياء الكتب ، الطبعة الثانية ،القاهرة ،١٩٥٢م

٥٩ — علي النجدي ،قضايا في اللغة والنحو ،مكتبة نهضة مصر ،القاهرة ،١٩٥٧م

٦٠ — عيف دمشقية ،خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ،دار العلم للملايين ، الطبعة الاولى ،بيروت ،١٩٨٠م .

٦١ — ابن عقيل بهاء الدين عبد الله ،شرح الفية ابن مالك ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ٥ دار الاتحاد العربي ،القاهرة ،١٩٦٧م .

٦٢ — العكبري ،ابو البقاء عبد الله بن الحسين ،املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن ،دار الكتب العلمية ،الطبعة الاولى ،بيروت ،١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م .

٦٣ — الفراء ،ابو زكريا يحيى بن زياد ،معاني القرآن ،عالم الكتب ،الطبعة الثانية بيروت ،١٩٨٠م .

٦٤ — قسطندي شوملي ،مدخل الى علم اللغة الحديث ،جمعية الدراسات اللغوية ،الطبعة الاولى ،القدس ،١٩٨٢م .

٦٥_ القفطي ،علي بن يوسف، انباه الرواة في انباة النحاة،دار الكتب المصرية القاهرة ، ١٩٥٠م.
٦٦_ مازن المبارك ،نحو وعي لغوى ،مؤسسة الرسالة ،الطبعة الاولى ،بيروت، ١٩٧٩م
٦٧_ المبرد ،محمد بن يزيد ،المقتضب،تحقيق عبد الخالق عضيمة،القاهرة،د ١٣٨٥هـ
٦٨_ ابن كثير، تفسير القران العظيم،دار المعرفة،الطبعة الرابعة،بيروت، ١٩٦٩م
٦٩_ مالك المطلبي ،في التركيب اللغوى للشعر العراقي المعاصر،دار الرشيد للطباعة بغداد ، ١٩٨١م.
٧٠_ مصطفى جمال، البحث النحوى عند الاصوليين،دار الرشيد للطباعة، الطبعة الاولى ، بغداد ، ١٩٨٠م.
٧١_ الشيخ مصطفى الغلاييني ،جامع الدروس العربية ،المطبعة العصرية ،الطبعة الرابعة عشرة ،صيدا ، بيروت، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
٧٢_ محمد بن الاهدل ، شرح الكواكب الدرية على شرح متممة الاجرومية، دار الكتب العلمية،الطبعة الاولى ،بيروت ، (د ـ ت)
٧٣_ محمد ابو موسى ،دلالات التراكيب ،دراسة بلاغية ،مكتبة وهبة ،الطبعة الاولى القاهرة، ١٩٧٩م
٧٤_ محمد ابو موسى ،خصائص التركيب ،مكتبة وهبة ،الطبعة الاولى ،القاهرة، ١٩٨٠م
٧٥_ محمد احمد برانق ،النحو المنهجي ، لجنة البيان العربي ،الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٥٩م
٧٦_ محمد فؤاد عبد الباقي ،المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، دار الفكر،بيروت، (د ـ ت)
٧٧_ محمد محي الدين عبد الحميد ، هداية السالك الى تحقيق أوضح المسالك،مطبعة السعادة، الطبعة الخامسة،القاهرة ، ١٩٦٧م.
٧٨_ محمود الكرماني ،اسرار التكرار في القرآن (البرهان في توجية متشابه القرآن،تحقيق عبد القادر احمد عطا ، دار الاعتصام ،الطبعة الثانية،القاهرة، ١٩٧٦م .
٧٩_ محمد ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ،بيروت ، ١٩٥٥م
٨٠_ ابن مضاء القرطبي ، ابو العباس احمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة،تحقيق محمد ابراهيم البنا ،دار الاعتصام،الطبعة الاولى ،القاهرة، ١٩٧٦م.

٨١ـ مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، المكتبة العصرية ، الطبعة الاولى ، صيدا / بيروت ، ١٩٦٤م .
٨٢ـ مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٦٦م .
٨٣ـ نجاة عبد العظيم الكوفي ، بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
٨٤ـ ابن النديم ، ابن ابي الفرج محمد بن ابي يعقوب ، الفهرست ، تحقيق رضا تجدد ، مطبعة دانشكاة ، طهران ، (د ـ ت)
٨٥ـ ابن هشام ، جمال الدين بن يوسف بن احمد ، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة التراث العربي ، بيروت ، (د ـ ت)
٨٦ـ ابن هشام ، شذور الذهب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة العاشرة ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
٨٧ـ ابن هشام ، الاعراب عن قواعد الاعراب ، تحقيق رشيد العبيدي ، دار الفكر ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٧٠م .
٨٨ـ ابن هشام ، اوضح المسالك على الفية ابن مالك ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٦٧م .
٨٩ـ يعقوب بكر ، دراسات في فقه اللغة العربية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٦٩م .
٩٠ـ وفيق الشميمي ، اساليب التوكيد في القران ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، ١٩ م .
٩١ـ ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي ، شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، (د ـ ت)

المجـــــلات :

٩٢ـ خليل عمايرة ، رأي في انماط التركيب الجملي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٨ ، المجلد الثاني ١٩٨٢
٩٣ـ عبد الرحمن تاج ، الحروف الزائدة ، مجلة المجمع اللغة العربية ، القاهرة ، العدد ٣٠
٩٤ـ عبد القادر المهيري ، ، مجلة الحوليات التونسية ، جامعة تونس ، العدد ٣ ، ١٩٧ م .

ح - المراجع الاجنبيـه

1. E. Bach, Syntactic theory, Newyork, Halt, Raimhart and Einston 1974 P. 27. f.f

2. N. Chomsky, Syntactic Structure, mouton and com the Hagen 1965, P. 26 f.f

3. N. Chomsky, Aspects of the theory of syntax, the M. 97 press 1960 - P 30

4. J. Greenbery, Some universals, of grammar with particular reference to they ordar of meaningful Elements, Cambridge, Mass, M. I. T press 1963

5. E. Keanam, To works auniveral definition of Subject and topic, ed. by charles, Nli, 303-33-Newyork, Aeadamic press 1976

6. Hartman R.R.K. and stork, F.C. Dictionary of language and London, applied seience Publishens L.T.D. 1973

7. S. Kuno, Subject theme and the Speakar's empathy Subject are examination of relativization phenomena Subject and topic, ed. by charles N.Li 417-44 Newyork Aeadime press 1975

8. S.Kuno Empathy and syntax, linguistic inquiry Vol 8 Number 4 (fall-1977) 627-672

9. W. Wright, Agrammar of the Arabic language, 3rd, ed Cambridge university press vol 11, P-25 .

السورة	الايه	رقمها في السورة	صفحتها في البحث
الفاتحه	غير المغضوب عليهم ولا الضالين	٧	١١١
البقرة	اولئك هم المفلحون	٥	٣٥ ، ٣٨
	واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض	١٣	٧٤
	أَلاَ إِنَّهم هم السفهاء	١٣	٧٣
	واذا لقوا الذين آمنوا قالوا	١٤	١٢٨
	الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم	١٥	١٢٨
	فان لم تفعلوا ولن تفعلوا	٢٤	٨٦
	اُسكن أنت وزوجك الجنة	٣٥	٣٠
	فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون	٨١	١٣٩
	ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير	١٠٣	٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩
	ما ننسخ من آية	١٠٦	١٠٣
	ما لكم من دون الله من ولي	١٠٧	١٠٥
	واذا ابتلى ابراهيم ربه	١٢٤	١٣٢
	وان كانت لكبيرة	١٤٣	١٦٨
	انك اذاً لمن الظالمين	١٤٥	١١٤
	إنّ القوة لله جميعا	١٦٥	٥٣
	ولا تلقوا بايديكم الى التهلكه	١٩٥	٩٩
	ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢٢١	٦٩
	ولامة مؤمنة خير من مشركة	٢٢١	٦٩

الشـــــــورى	وما لكـم من نكيـــــر	٤٧	١٠٥
	وليس كمثلـه شـــــــيء	١١	١١٥
الاحقـــــاف	ولقد مكناهم فيما ان مكناهـم	٢٦	١٠٦
الفتـــــح	كفى باللـه شهيـــدا	٢٨	
	لو تزينوا لعذبن الذين كفـروا	٢٥	٦٨ ، ٧١
الحجـــرات	انما المؤمنـون اخـــــوة	١٠	١٦٤
الذاريـــــات	وفي السماء رزقكـم وما توعـــدون	٢٢	١٥٤
النجــــم	ان ليس للانسان الا ما سعـى	٣٩	١٠٩
الرحمـــــن	حـور مقصورات فـي الخيـــام	٧٢	١٥٥
الواقعـــــة	لا اقـسم بمواقــع النجـــوم	٧٥	١١٤
المنافقـــون	والله يعلم انـك لرسولـــه	١	٦٤
	من قبل ان يأتى احدكم المـوت	١٠	١٣٣
الطـــــلاق	وكأى من قريـــــة	٨	١٠٣
الملـــــك	ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت	٣	١٠٥
	فارجع البصر هل ترى من فطـــور	٣	١٠٥
القلـــــم	انك لعلى خلق عظيــــم	٤	٧١
	بايكم المفتـــــون		
الحاقـــــه	ونفـخ فـي الصـور نفخة واحـدة	١٣	٥٦
	ثم الجحيم فصلـــــوه	٣١	١٣٦
القيامـــــة	اولى لك فاولى ثم اولى لك فاولـى	٣٤ ، ٣٥	٢٠
	لا اقسم بيوم القيامـة	١	١١٤

فهـرس الاحاديـث

فهـرس الاشعـــــار

البـــــاء

الحـــــاء

الـــدال

الـــراء

العيـــن

القـــاف

الـــلام

الميـــم

الميـــــم

فاقسموا ان لو التقينـا وانتـــــم	اكـان لكم يوم من الشر مظلـــــم	(١٠٧)
يقول اذا اقلولـى عليها واقـــردت	الا ليـت ذا العيش اللذيذ بدائم	(١٠٢)
ويوما توافينا بوجـه مقســــــــم	كأن ظبيـة تعطـو الى وارق السلم	(١٠٧)
كـم نعمـة كانت لكـــــــــــم	كـم كـم وكـم كانـــت وكــــم	(٢٠)

الهـــاء

لا تجزعـي ان منفـس اهلكتـــــه	فاذا اهلكـت فعند ذلك فاجزعي	(١٤٤)
الا يسلمي ثـم اسلمي ثـم اسلمـي	....	(١٩)
ورج الفتـى للخيـر ما ان رأيتـــه	....	(١٠٧)

فهـرس الاعـــلام

فهرس الامثال والاقوال

فهرس القبائل